فصلية تعنى بالشؤون السياسية و الاستراتيجية

العدد
1
السـنة الأولى
كانون الأول
ديسمبر 2011

حمورابي

تصدر عن مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

أميركا من الهزيمة الاستراتيجية إلى المناورة التكتيكية

حمورابي
1

ملف العدد

الثورات العربية

السـنة الأولى | كانون الأول | ديسمبر 2011

الثورات العربية: البنى والهياكل والمنطلقات

الطور الثاني من الثورات الشعبية العربية

الربيع العربي والمستقبل

النخبة العربية والثورات الشعبية

الغرب والثورات العربية: محاولات الاحتواء والتأثير

التمايز في التغطية الاعلامية لثورات الشارع العربي

ثورة الشعب البحريني: قراءة في خلفية الأوضاع

السياسة الأميركية تجاه إيران ومتغيرات الشرق الأوسط

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العنوان: بغداد- عرصات الهندية- قرب شركة عراقنا للاتصالات
الفرع الثاني: بابل- حي الجمعية- مقابل هيئة الاستثمار.
الفرع الثالث: بيروت- - طريق المطار- قرب المركز الاستشاري- بناية ماميا- ط 3.

E-mail: hcrss2006yahoo.com
Mobile: 07804734051
Website: http://www.hcrsiraq.com/om/

رقم شهادة التسجيل: Z71874 في 27/3/2008 صادرة عن مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية.

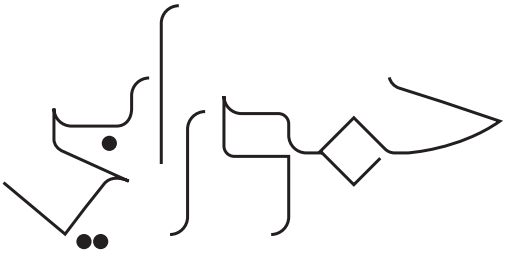

مجلة "حمورابي" للدراسات

مجلة فصلية تعنى بالشؤون السياسية والاستراتيجية

العدد الأول ـ السـنة الأولى ـ كانون الأول /ديسمبر2011

رئيس التحرير: د. عبد علي كاظم المعموري

مدراء التحرير: د. حبيب فياض ـ توفيق شومان

سكرتارية التحرير: د. جواد كاظم البكري ـ د. كامل حسون القيم

التصميم والإخراج: علي بحسون

العلاقات العامة: عطارد عوض عبد الحميد

التوزيع: دار بيسان للنشر والتوزيع – بيروت – 009611351291

البريد الالكتروني:

HAMMURABI.MAGAZINE@GMAIL.COM

HAMMURABI.MAGAZINE@YAHOO.COM

الهيئة الاستشارية

د. محمد المالكي – أستاذ العلوم السياسية – المغرب

د. أحلام بيضون – أستاذة القانون الدولي – لبنان

د. محمد صالح القريشي – أستاذ الاقتصاد – العراق

د. محمد عثمان الخشت – أستاذ الفلسفة – مصر

د. أمين المشاقبة – أستاذ العلوم السياسية – الأردن

د. عروس الزبير– أستاذ علم الاجتماع – الجزائر

د. كامل وزنة – أستاذ الاقتصاد – لبنان

قواعد النشر في مجلة «حمورابي»:

ترحّب مجلة «حمورابي» بإسهامات الكتّاب والباحثين العرب بمختلف اتجاهاتهم الفكرية والسياسية، على أن تخضع الأبحاث والدراسات للقواعد التالية:

1: الالتزام بمنهج البحث العلمي والأكاديمي وفق الشروط التالية:

توثيق الكتب: اسم المؤلف – عنوان الكتاب– رقم الصفحة – الناشر – مكان النشر – تاريخ النشر.

توثيق المجلات: اسم الكاتب – عنوان المقالة أو الدراسة – اسم المجلة – رقم الصفحة – مكان الصدور – تاريخ الصدور.

توثيق الصحف اليومية: اسم الصحيفة – مكان الصدور – تاريخ الصدور.

توثيق مواقع البحث والدراسات الإلكترونية – اسم الباحث – عنوان البحث – عنوان الموقع باللغة العربية وإحدى اللغات الأجنبية – القسم الخاص بالبحث في الموقع الإلكتروني.

2: أن يكون البحث مطبوعاً ولا يزيد على ثلاثة آلاف كلمة.

3: أن يحتوي البحث على خلاصة أو خاتمة لا تتجاوز 100 كلمة.

4: ترحّب مجلة «حمورابي» بالتقارير الخاصة بالمؤتمرات والندوات السياسية والفكرية والاقتصادية التي تقام في الدول العربية والإسلامية كافة.

5: تستقبل مجلة «حمورابي» عروض الكتب الواردة إليها من الأقطار العربية والإسلامية على ألا يزيد عرض الكتاب على 750 كلمة.

6: ترحّب مجلة «حمورابي» بتعريف الكتب الصادرة عن دور النشر العربية والأجنبية.

7: تنشر «حمورابي» دراسات وتقارير مترجمة عن اللغات الأجنبية على ألا تزيد الدراسة على 2500 كلمة.

8: تحتفظ «حمورابي» بجميع حقوق النشر.

9: تعتذر «حمورابي» عن نشر أي بحث مُرسل إليها ما لم يكن مرفقاً بالسيرة الذاتية للباحث وأرقام هواتفه وعنوانه الإلكتروني.

10: تخضع البحوث والدراسات المنشورة للتقويم العلمي وفق السياقات المعتمدة أكاديمياً.

11: تخصّص مجلة «حمورابي» مكافأة مالية لكل بحث يُنشر فيها.

سعر النسخة الواحدة من «حمورابي»

العراق: 5000 دينار، لبنان: 4500 ليرة، سوريا: 150 ليرة، الأردن: 5 دنانير، اليمن 650 ريالاً، دول مجلس التعاون 5 دولارات أميركية أو ما يعادلها، مصر: 15 جنيهاً، السودان: 12 جنيها، ليبيا: 6 دنانير، تونس: 6 دنانير، الجزائر: 240 ديناراً، المغرب: 25 درهماً.

الاشتراك السنوي:

للأفراد: 30 دولاراً أميركياً

للمؤسسات: 50 دولاراً أميركياً

خارج الوطن العربي: 80 دولاراً

المحتويات

لماذا حمورابي؟ 5
رئيس التحرير

أميركا: من الهزيمة الإستراتيجية الى المناورة التكتيكية 6
د. عبدعلي كاظم المعموري

الثورات العربية: البنى والهياكل والمنطلقات : 24
توفيق شومان

الطور الثاني من الثورات الشعبية العربية: العوائق والعثرات: 38
توفيق المديني

الربيع العربي والمستقبل: علاقة الحاكم بالمحكوم 72
د. عبد الحسين شعبان

أي دور(؟!). أية مرجعية (؟!) النخبة العربية والثورات الشعبية 90
حسين معلوم

الغرب والثورات العربية: محاولات الإحتواء والتأثير 102
د. داليا فؤاد

التمايز في التغطية الإعلامية لثورات الشارع العربي 120
د. كامل حسون القيم

ثورة الشعب البحريني: قراءة في خلفية الأوضاع واستراتيجية الإسقاط وسلمية الثورة 138
د. راشد الراشد

بحوث مترجمة: الثورات العربية: السياسة الأميركية تجاه إيران في ظل متغيرات الشرق الأوسط 154
حسين شلوشي- آيات شحرور

متابعات: مؤتمر الثورات الشعبية العربية في بيروت 2011 198
د. جواد كاظم البكري

رسائل جامعية 204
د. فايق حسن الشجيري

كتب وقراءات 214

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

العنوان: بغداد- عرصات الهندية- قرب شركة عراقنا للاتصالات
الفرع الثاني: بابل- حي الجمعية- مقابل هيئة الاستثمار.
الفرع الثالث: بيروت- - طريق المطار- قرب المركز الاستشاري- بناية ماميا- ط 3.

E-mail: hcrss2006 yahoo.com
Mobile: 07804734051
Website: http://www.hcrsiraq.com/om/

رقم شهادة التسجيل: Z71874 في 27/3/2008 صادرة عن مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية.

لماذا حمورابي؟

تصدر مجلة «حمــورابي» للدراسات في مرحلة الولادة الثانية للعالم العربي، حيث آمال التغيير وإعادة بناء الوعــي تثقل الجماعة العربية، أمة وأفراداً، بعدما أخفقت الولادة الأولى في مرحلة ما بعد الاســتقلالات، من مقاربة طموحات العرب في بلورة دولهم الوطنية أو في صوغ أنظمتهم السياسية المنبثقة من قواعد تمثيلية لمجتمعاتهم الأهلية، الأمر الذي أسهم في إعادة إنتاج التخلف الحضاري كنتيجة موضوعية لأنظمة الإستئثار والإقصاء التي انتهت إليها الولادة الأولى، وتكاد نهايات هذه المرحلة، تعيد العالم العربي، أمة ودولاً، إلى حقبة الإستعمار من جديد.

وإذ تواكــب «حمورابي» الــولادة العربية الثانيــة، فإنَّها تعي حجــم التحديات التي تواجهها، ففي عصر الصورة، حيث غدا للعين الرائية مكانٌاً أولاً، ولوسائط الإتصال التكنولوجــي مكاناً مماثلاً، فإنَّ «حمورابي» تبقــى على يقينها، بأنَّ الكلمة التي تتقصّد العقل وإدراكات النخبة ووعيها، تحافظ على جلال موقعها وعلياء دورها.

وفي ظل التحوّلات العاصفة التي يعيشها العالم العربي، حيث الفضاءات السياسية والفكرية والإقتصادية مفتوحة على المطلق، فتحدّي بناء الوعي العربي الجديد، هو أولويــة لـ «حمورابي»، تصر على الإسهام به وصوغه، تأســيساً لوعي حضاري يتســع لغنى التعدّدية من غير انقسام، ولوحدة وعي من غير أحادية رأي.

وتدرك «حمورابي» تحدي البحث العلمي في العالم العربي، ذلك أنَّ أنظمة الإستبداد المحطمــة، ما تركت معهــداً بحثياً أو مركزاً إلا حوّلته طريــداً، غير أنَّ إيمانها بكفاءة الباحثــين العرب وعقولهم، يرفدها بعوامل الإصرار على بلوغ أهدافها، فـ «حمورابي» على اقتناعة لا يساورها شــك ولا ريب، بــأنَّ النخبة العربية، من مفكرين وباحثين وكتــاب، يشاركونها طموحات الرصانــة البحثية والكفاءة العلميــة، بهدف صيانة عتبات المرحلة الحالية، التي إذا تم استدراكها، فإنّها ستنقل العرب والمسلمين من تاريخ إلى تاريخ.

وعــلى وفق هذه التحديات وغيرها، تصدر «حمــورابي»، فاتحة صفحاتها للدراسات المســؤولة، والأبحــاث الهادفة، وتقديرات المواقف المتزنــة، حاملة ما للعرب من طموحات، ومن غير أن تدعي أو تزعم، تماماً كما هو أمر الولادة العربية الثانية، التي كانت طموحات وآمالاً قبل الثورة (صحوة الشعوب المقهورة) العربية الكبرى، فإذا بها تغدو واقعاً وحاضراً وزمناً ...

رئيس التحرير

أميركا من الهزيمة الاستراتيجية إلى المناورة التكتيكية

د. عبد علي كاظم المعموري
رئيس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مقدمة

لم تكن الإدارة الأميركية تدرك هذه اللحظة التاريخية والمفصلية، عندما وضعت ما بين خيارين أحلاهما أكثر مرارة من الآخر، فلم يكن متوقعاً أنَّها سترغم على اتخاذ قرارات تضعها في موضع الدفاع، وهي التي ظلت طوال تاريخها الممتد منذ خروجها إلى العالم بعد انتهاء العمل بـ"مبدأ مونرو" (1) MONROE DOCTRINE، تعتمد نمط الهجوم الدائم والانقضاض على أعدائها، حتى وصولها إلى مرحلة انتهاء الحرب الباردة، فاشتقت لنفسها فقط الحق في اعتماد أسلوب الحرب الاستباقية لمن ينوي معاداتها، حتى وإن كان ذلك في سياق خطاب سياسي أجوف.

فالقول بأنَّ القرن الجديد (القرن الحادي والعشرين) قرناً أميركياً بامتياز، بحسب مزاعم المحافظين الجدد (ديك تشيني DICK CHENY- بول وولفويتز PAUL WOLFOWITZ- دونالد رامسفيلد DONALD RUMSFELD-)، بدأت أميركا في عقده الأول تشهد تراجعات كبيرة، فمن الهزائم العسكرية إلى الرفض العام لمجتمعات الأرض للوصاية الأميركية على تطلعاتها، بجانب الانهيارات الاقتصادية المتتالية، بسبب الأزمة المالية التي لم يتم شفاء الاقتصاد الأميركي منها إلى الآن، على الرغم من جهودها في تصدير هذه الأزمة إلى العالم وتحميله تكاليفها، وصعود للتظاهرات الشعبية فيها على خلفية تردي الأوضاع المعاشية للغالبية من السكان، إذ أنَّ هناك أكثر من (14) مليون عامل عاطل عن العمل في آخر إحصاءات معلنة لشهر تشرين الأول / اكتوبر[2] من عام 2011.

1: مبدأ مونرو: مذهب سياسي أطلقه الرئيس الأميركي جيمس مونرو في كانون الأول / ديسمبر من العام 1823 وينص على استقلال دول القارة الأميركية و عدم السماح للدول الإستعمارية الأوروبية بالتوسع في هذا الدول ، وقد عنى ذلك أن الولايات المتحدة قد أعلنت هيمنتها على القارة الأميركية كما يذهب العديد من الخبراء الإستراتيجيين تحت لافتة تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الخارجية ، إلا ان الولايات المتحدة خرجت عن هذا المبدأ فغزت الدومنيكان في عام 1905 و نيكاراغوا عام 1912 وهاييتي عام 1915.

2: THE WASHINGTON POST28 تشرين الأول /أكتوبر 2011

هذه الأوضاع بجانب الدور الكبير للمقاومة الإسلامية العراقية في النيل من قوات الاحتلال، وأبرزها إنهاك قدراته البشرية والحط من معنوياتها إلى مستويات متدنية، بدأت تنعكس سلباً على مجمل الوجود الاحتلالي، وهو ما انتبهت إليه أميركا ولهذا سعت إلى القبول بالانسحاب خوفاً من هزيمة كبيرة تلحق بها.

التركة الثقيلة للاحتلال

احتلال العراق جاء في سياق المفترض المعلن من الأهداف الأميركية، وذي وذا بعد جيو- -استراتيجي يتضمّن أهدافاً عدة، لكنها في الأغلب الأعم جاءت لمصلحة أطراف محلية وإقليمية، وتقف «إسرائيل» في مقدمة المستفيدين من احتلال العراق، فيما بدت الولايات المتحدة الأمريكية خالية الوفاض، إلا من تخريبها وتدميرها للعراق، وهدر فرصة استعادته لأوضاعه الاقتصادية ومكانته الاقليمية، كدولة فاعلة في محيطها وليست معتدية، مع أنّ الأميركيين لهم الدور الكبير بصورة مباشرة وغير مباشرة، في دفعه ليكون شرطياً في خدمة أجندات مشبوهة، وطرداً مع مرور سنوات الاحتلال، اتضحت ملاح الأهداف المعلنة وغير المعلنة من احتلال العراق، ونتيجة لذلك فقدت الولايات المتحدة الأميركية الكثير من عوامل التمكين التي خدمتها في احتلاله عام 2003, ومنها:

1: عدم قدرة عملائها وحلفائها السياسيين أو المنتفعين من وجودها للهيمنة والوصول إلى السلطة ومركز القرار، على المجاهرة ببقائها.
2: الرفض الشعبي الكبير والواسع لبقاء الأميركيين تحت أيّ صيغة كانت، وهذه الكلفة الكبرى لها في العراق.
3: السلوكيات الهمجية والقتل العمد (القتل بدم بارد)، التي عُّدت سمة بارزة لسلوك الجنود الأميركيين المحتلين.
4: اتضاح الكذب والتزييف الذي ساقته وسائل الإعلام الأميركية إبان الاحتلال، التي روّجت أنَّ العراقيين سيكونون أحسن حالاً.
5: شيوع الفساد والطائفية والصراع السياسي وضعف معطى المواطنة في العقل العراقي، وهي جميعاً تؤدّي إلى تمزيق العراق وتقسيمه كمشروع إسرائيلي بامتياز.
6: سعة التدخل الخارجي في شؤون العراق، ما أوصل حالة الدولة إلى دولة هشة وفاشلة.
7: التراجع في جميع مؤشرات التنمية البشرية للعراق، مقارنة بأيّ دولة مجاورة غير نفطية.

هــذه المخرجــات التي كانت نتــاج الاحتلال الأميركــي في العــراق لا توفــر فرصــة متاحة للاســتدلال على أيّ نجاح يذكر، وجعلت من الأوضاع أكثر قتامة، بحيث يستبعد استشراف درجــة الارتقاء عــن الأوضاع الحاليــة في الزمن المنظور.

لم يستطع حلفاء الولايات المتحدة الهيمنة على مراكز القرار في العراق

وعلى وفــق ذلك، فإنّ إمكانية التحقق من النجــاح الأميركي في العراق، يعد محض هــراء وحفيف، لا يحتجز مساحة ولو صغيرة في المســمع أو الذاكرة العراقية، ومن الممكن القول إنَّ أميركا قد فشلت تماماً في العراق لتسويق مشروعها، الذي إرادته أن يكون معلماً ومثابة لدول الشرق الأوسط، فيما حققت «إسرائيل» نجاحات كبيرة واستراتيجية.

وتحــوّل العراق على خلفية النزعة الكاريزمية للنظام السابق، وما ترتب عليه وصولاً إلى الاحتلال ومنتجاته، إلى أن يتحول إلى شــبه دولة، متوزعة ما بين نزعات انفصالية مدعومة من أجندات عربية ، مرة تحت ضغط النزعة الطائفية، وأخرى تحت تفتيت العراق وإضعافه بحجة الخوف من عودته قوياً في المنطقة.

ولهــذا فقد دخل احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق في إشــكالية مزدوجة ذات وجهين، لها وللعراق معاً، فلم يعد بإمكانها تقديم صورة مغايرة في العراق على خلفية الموروث المختزن في الذاكرة العراقية، وأدخلت العراق في إشكالية كبيرة بدءاً من علاقاته مع دول الجوار مروراً بالدستور والتوزيع الطائفي وصعود ثقافة الانشطار الجغرافي – الســياسي على أساس طائفي لمناطــق العراق المختلفة، وهو ما يجعل العراق ككيان موحد مجرد أمنيات وربما تظل تاريخاً وذكريات.

والإشــكالية الأخــرى كدولة راعية للديموقراطيــة وداعية لها، فثمــن الديموقراطية بحســب الوصفة الأميركية مرتفع جــدّاً، فالتكلفة الاقتصاديــة – الاجتماعية لهذه الديموقراطيــة المزعومة، هــي مزيد من الفقر والبطالة والمــوت المجاني والتدمير الاقتصادي والارتهان السياسي والتفتت الاجتماعي وضياع الهوية الوطنية للشعوب المقهورة تحت الاحتلال الأميركي.

صعوبة تسويق النموذج العراقي

ونعتقد أنَّ المشروع الأميركي في العراق قد ســجل فشــلاً ذريعاً، ولم يعد يحمل في

الاحتلال الأميركي للعراق قوبل برفض شعبي كبير

ثنايــاه أيَّ فرصة لتقديم دولة حضارية موحّدة تحمل رؤية واضحة اتجاه مستقبل شعبها، وهو ما يلغي تماماً الأطروحــة الأميركية بأنَّها حاملة للتطور أيّنما حلــت، كأمبراطورية تتطلع لكي تــؤدي الدور المفترض لها، في ســياق زعامتها للعالــم في هذا القــرن، كامتيــاز اختارته لها، بعدما أفل نجم القطب الآخر، وتفردت هي بالزعامة العالمية.

وغيرَ بعيد عن ذلك، فإنَّ أفغانســتان كدولة احتلتها أميركا أيضاً، هي الأخرى تعاني فقدان السيطرة على بوصلة توجهاتها المستقبلية شأنها شأن العراق.

إنَّ ما لم تتحسب له أميركا في العراق، وتخضعه للعقلانية والعملية هو أنَّها اندفعت تحت نزق رغبات المحافظين الجدد وصانعي اســتراتيجيتها، الذين في الأغلب الأعم يخضعون لاشعورياً لانتمائهم الديني وخاصة (اليهودي أو المسيحي المتطرف BORN AGAIN CHRISTIANS.METHODIST . BABTIST)، وبالتــالي فــإنَّ تحقيــق الأهداف الصهيونية يتأتى طبيعياً وكسياق في خضم التفكير والبناء الاستراتيجي الأميركي، من هنا يكمن أحد أهم مصادر الفشل الأميركي، فما ينفع إسرائيل ليس بالضرورة ينفع أمــيركا كدولة، مثلما لم تعد مقبولة مقولة أحد الرؤساء الأميركيين، من أنَّ ما ينفع جنرال موتورز ينفع أميركا[3].

3: يُنســب هذا القول إلــى الرئيس DWIGHT D. EISENHOWER دوايــت ايزنهــاور(1890ـ1969) وقــد تولى مقاليد الرئاســة بيــن الأعوام 1953و1961
كما يُنســب هــذا القول إلــى رئيس شــركة جنــرال موتــرز ،تشــارلز ويلســون(1890 ـ 1961) الــذي عينه الرئيس ايزنهــاور وزيرا للدفاع في العام 1953.

دور المقاومة الإسلامية

لقــد غيّبــت الولايات المتحدة الأميركية في ســياق تحضيراتها للحــرب على العراق واحتلاله، أنَّها ســتواجه مقاومة شعبية حقيقية، ربما ســتنمو اطّراداً مع طول مدة الاحتلال، وهو ما واجهته فعلاً بعدما توافرت لذلك ممكناته الحقيقية.

وعــلى الرغم من كل أساليب التعمية التي حاولت أمــيركا فرضها على الرأي العام العالمــي والأميركــي والمحلي العراقي، في الــدمج ما بين المقاومــة والارهاب، فإنها فشــلت في ذلك على وقع مســتويات الحرج الذي تسببت به هذه المقاومة لجيش الاحتلال في العراق.

إنَّ الصعوبــة التي جابهــت الولايات المتحدة الأمريكيــة في المحافظة على جنودها وقواعدهــا، إزاء تصاعــد المقاومة في وســط العراق وجنوبه، لا ســيما أنَّ خطوط الإمداد اللوجســتي تبدأ من الحــدود الكويتية إلى بغداد، هــي أنها أضحت عرضة

سنوات الاحتلال الأميركي أشاعت الفوضى والطائفية والفساد وغذّت الصراع السياسي

لأعمـال المقاومة الإسـلامية العاملة على طول الطريق الموصل ما بين سفوان في أقصى جنوب العـراق وقواعـد الإمـداد والتموين في وسـط العـراق. وهي من أكثر القواعـد تعرّضاً للجهد المقاوم.

أدركت الولايات المتحدة الأميركية منذ نهاية عام 2008، بعـد تحييد الجـزء الأكبر من القوى والمجموعـات في المناطق الغربية من العـراق وخاصة في محافظة الأنبار (المنطقة الحدودية التي شهدت تدفق أعداد كبيرة من القاعدة والجماعات التكفيرية)، أنَّها ستواجه مقاومة شرسة من تنظيمات مقاومة فعالة لا تسـتطيع وصمها بالإرهابية المستهدفة للعراقيين، هذه المجموعات بدت أكـثر تنظيماً وسهلة الذوبان في محيطها، مسـتفيدة من القبول الاجتماعي لها، وهو الشرط الضروري والكافي لنجاح أيّ مقاومة.

وبنـاءً على ذلك فإن ما واجهته قوات الاحتلال الأميركية طوال السـنوات 2009–2011، هـو في حقيقته حرب اسـتنزاف كبـيرة، أوقعت خسائر كبـيرة في العنصر البشري الأميركي خصوصاً، وهو الجزء الهام في منظومة الخوف والحرج الأميركية.

ولهـذا اندفعت أميركا في الضغط على الحكومة العراقية لعمل أيّ شيء لإيقاف/ أو التأثـير على عمل الفصائل المقاومة، وصولاً إلى حد تخويف الطبقة السياسـية من مستقبل ترك هذه الفصائل على مكانة هذه الأحزاب ورموزها.

هذا الاستهداف/ الاستنزاف للقوات الأميركية الذي أصبح نمطياً وروتينياً، أدّى الى:

1: إطاحة مـا بقي من المعنويات المنهكة للجنود الأميركيين، الذين أضحوا رهينة القدر في سـلامتهم، وصولاً إلى أنَّهم أجبروا على ارتداء ملابس المعركة حتى عند تحركهم داخل قواعدهم المحصنة.

2: فـرض على الولايـات المتحـدة الأميركية زيـادة النفقات العسـكرية لحماية جنودهم، على الرغم من الاستعانة بالمرتزقة في الشركات الأمنية الخاصة، الذين وصلت أعدادهم في بعض سـنوات الاحتـلال إلى مئات الآلاف ممن جُلبوا من مختلـف أصقاع الأرض (النيبـال، جنوب أفريقيا، باكسـتان، تايلند، جامايكا، كينيا، دول أوروبا الشرقية) وحتى من بعض الدول العربية.

3: الارتبـاك المالي الذي فرضته الأزمة العاصفـة بالاقتصاد الأميركي، على موازنة الإنفاق العسكري، وإدامة حربها في العراق وأفغانستان.

لذلك لم يكن الانسـحاب من العراق محض اختيار أميركـي تم الإقرار عليه، بعدما

النموذج الأميركي للعراق لاقى فشلاً ذريعاً

اسـتكملت القوات الأميركية المهمة (التي هي غير موصوفة لا في عهد بـوش ولا عهد أوباما) بنجاح، بل هو في حقيقته انسـحاب إجباري، تم تحت وقع ضغـوط متعـددة، يقف عـلى رأسها تطـور فعل المقاومـة وإدراك الإدارة الأميركيـة أنّ بقاءهـا في العراق، سيرسم شـيئاً من ملامح هزيمتها في فيتنام، نظراً لسعة التأثير الذي بدا واضحاً على نمط الفعل المقاوم من حيث التكتيك وطبيعة التسـليح والاسـتهداف، وخاصة لبعض الفصائل التي تخشاها قوات الاحتلال بشكل خاص.

ترتيبات ما بعد الانسحاب

إنَّ الانسحاب العلني (العسكري)، لا يعني مطلقاً أنَّ الولايات المتحدة الأميركية يمكنها تـرك العراق وشأنه، من دون أيّ ترتيبات مسـتقبلية، وهو أمر لا يمكن أن يكون بعيداً عن أذهان المخططين الاسـتراتيجيين الأميركيين، فالعراق يسـتحق، كمـا عبّرت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة ومسـتشارة الأمن القومي آنذاك كوندوليزا رايس، يستحق التضحيات، تعليقـاً على خسائر الأميركيين البشرية والعـبء المالي من حرب العراق واحتلاله.

هذا الأمر تداركته أميركا عندما قرأت المزاج الشـعبي والسـياسي في العراق، ولذلك ذهبـت إلى مـا يسـمّى الاحتلال الناعـم، والذي يتمحـور حول الثقافـة والاقتصاد والتغيّرات الاجتماعية، كبديل متناغم مع تطلعات التي ترغب فيها الشعوب، ومن دون أدوات قوة خشـنة، من مثل القوة العسـكرية ومـا يترتب عليها، لذلـك فإنّ الإطار الاسـتراتيجي المعتمد ما بين الحكومة العراقية ودولة الاحتلال، سـيكون بديلاً من أيّ اتفاقـات أو معاهدات تدرك الحكومة العراقية والإدارة الأميركية أنَّها لا تمتلك الشرعية المطلوبـة لاعتمادها وفق المعايير الدوليـة المعتمدة، لأن العـراق دولة محتلة، وفق القـرارات الدوليـة الصـادرة، وبالتالي فهي غـير ملزمة للحكومـات المقبلة لما بعد الاحتلال.

هـذا الإطار يعطي الحق للولايات المتحدة الأميركية بالتعـاون في كافة المجالات ذات الآفاق الاسـتراتيجية، بمـا فيها الجوانب الثقافيـة والعلمية، ومن هنـا يمكن للولايات المتحـدة الأميركيـة أن تتدخل في مجالات عدة، بدءاً من التكنولوجيا وانتهاءً بالتسـليح واحتكاره لمصلحة شركاتها العسـكرية. لذلك لا يمكن للعراق في الأمد القصير أن يكون بعيداً عن سـطوتها المبـاشرة في الكثير من المفاصل الحيويـة إلى أمد غير منظور، تبعاً للأفق الزمني المفتوح لاتفاقية الإطار الاستراتيجي.

لهذا فإنّ إعادة ترتيب العلاقة الأمريكية – العراقية وفق شعار أوباما (الانسحاب العسكري المسؤول من العراق)، الذي يسّر له الفوز في الانتخابات، لا يمكن لأميركا هضمه استراتيجياً، لذلك فإنّ عملية إخراج القوة العسكرية من العراق هي مناورة تكتيكية، إذ سيجري ذلك لمصلحة ترتيبات اقتصادية – سياسية – ثقافية – عسكرية، وستقوم السفارة الأمريكية بإدارة الملف العراقي مباشرة، وهي إدارة أمريكميركية متقدمة أو/ البيت الابيض المصغر، لأنّها تجمع البنتاغون، الخارجية، الـ CIA، وممثلي الشركات. لذلك وضعت موازنة لهذه السفارة تبلغ 6.3 مليارات دولار سنوياً. وهذه تتجاوز موازنات دول نامية، وهي أكبر موازنة لسفارة في تاريخ الدبلوماسية العالمية.

لقد أمنت الولايات المتحدة الأميركية أوضاعها في العراق من خلال جهد كبير بُذل طوال سنوات الاحتلال الخشن السابقة، وهذا تم عن طريق الآتي:

1: أحزاب سياسية ممثلة في البرلمان ولها دور مهم في العملية السياسية.
2: منظمات مجتمع مدني مموّلة من السفارة والوكالات والمنظمات الأميركية.
3: وسائل إعلام متوزعة ما بين صحف، مجلات، قنوات فضائية، وهي في الأغلب مموّلة من الولايات المتحدة الأميركية أو تحصل على تمويل سنوي.
4: مستويات إدارية وعسكرية وأعضاء برلمان ومجالس محافظات، لهم علاقات جدّ وثيقة بالاحتلال وقواته.

هذا العمل الحثيث يأخذ طابعاً تراكمياً، فمنذ عام 1991، عندما أجّلت أميركا احتلال العراق على خلفية إخراج الجيش العراقي من الكويت، استعدت الـCIA والخارجية والبنتاغون، لتنشيط العمل باتجاه خلق طبقة موالية لأميركا في داخل العراق وخارجه، وخاصة المعارضين في الخارج الذين انتشروا في كل بقاع العالم، مستفيدة من تردّي أوضاعهم والإغراء المادي الذي تمارسه.

تاريخياً، ثبَتَ بما لا يقبل الشك أنّ الدول الغربية وأميركا تحديداً لا يمكنها أن تعمل بهذا القدر من الفاعلية في شؤون البلدان الاخرى، إلا من خلال جموع من العملاء تسمّيهم تأدباً «المتعاونين معها»، بالإضافة إلى ما توفره التكنولوجيا المخصصة لأغراض استخبارية، ومن دون ذلك فإنّ القوة الأميركية تصبح قوة هوجاء غير قادرة على تقديم منجز موصوف ومحدّد.

الانسحاب لم يكن محض اختيار أميركي

ولذلك دأبت أميركا بقوة لتأمين حاجتها من

ذلك طوال سنوات الاحتلال الممتدة ما بين 2003 و2011 في العراق، وهي بذلك استطاعت أن تراكم الكثير من المعلومات والتقويمات عن العراقيين، سواء كان هذا بنحو مباشر أو غير مباشر، مستفيدة من قنوات متعدّدة للمعلومات بما فيها المصادر الرسمية.

الصراع الأميركي - الأوروبي على ليبيا

بدت أميركا مشفقة على الشعوب العربية ورافضة سلوكيات حكامها وأنماط حكمهم المتكلسة واستهتارهم بالموارد المتاحة (المالية)، وهدرهم للكرامة الإنسانية، والتضخيم المبالغ فيه لأجهزة الأمن والقمع في هذه البلدان، واستغرابها من فنون التعذيب والتعامل مع المعارضين، هذا كله ترفضه الآن أميركا والدول الغربية، وكأنهم جميعاً كانوا في غفلة من الأمر، ولم يساندوا هذه النظم الديكتاتورية ويمدّوها بكل هذه الأجهزة والمعدات لقمع شعوبها، ولم يعلموا بالأموال التي يجري إيداعها في البنوك الأميركية أو الأوروبية.

كأن الحس الإنساني الأميركي والغربي قد استيقظ للتو على وقع وصول غليان هذه الشعوب من الظلم والامتهان والتعسف والفقر والتجويع المنظم إلى حالة حرجة.

معروف أن أميركا تهتم دائماً بوضع السيناريوهات المتعددة لكل حالة، وربما هي القوة الوحيدة في العالم الآن، في مقدورها أن تنفذ خيارات عدة، هذا مكتسب بفعل عوامل عدة من بينها سعة الممكنات التي ترتكز عليها كرصيد لتحويل القدرات إلى قوة متعددة تتراوح ما بين سياسية، اقتصادية، إعلامية، عسكرية. كما أنّها تعتمد نمطاً معروفاً وبات مفضوحاً، فهي في الوقت الذي تساند فيه نظام أو قوة أو حتى منظمة مهما كان شكلها، فإنّها في الوقت ذاته تعمل على صناعة/ أو دعم القوة المناقضة لها، وهي بذلك تحاول الإمساك والسيطرة بسلسلة التفاعلات ما بين جانبي الصراع، ففي مصر مثلاً، على الرغم من رعايتها الحنونة لنظام حسني مبارك، كانت ترعى على الضفة الاخرى قوى ومنظمات مجتمع مدني، بل إنّها دربت أعداداً لا بأس بها من هذه المنظمات، في خارج مصر وموّلتها حتى في ظل الثورة المصرية. وفي العراق أيضاً، فإنّها جاءت بكل القوى والشخصيات السياسية إبان احتلالها للعراق 2003، ولا تستطيع أيّ من قوى

الاحتلال الأميركي أنتج تراجعاً في جميع مؤشرات التنمية البشرية للعراق مقارنة بأيّ دولة مجاورة غير نفطية

المعارضــة القول إنّها كانت رقماً صعباً في المعادلــة من دون الأميركيين، فالكل له علاقاتــه معها، وهي التي رعت النظام الســياسي الحالي، إلا أنّها في الوقت نفســه عملت على اســتدراج العديد من القوى والشــخصيات وصولاً إلى خلق ما يسمّى «الصحــوات» في بعــض مناطق العــراق الساخنة، لمساعدتها في الســيطرة على الأوضــاع، هــذه البناءات، بالإضافة إلى جهدها الغاطس في إنشاء طبقة سياســية تنضــج بهدوء، لتأخــذ دورها بعدما تســتهلك الطبقة السياســية الحالية مرحلتها التاريخية، وهكذا ترعى أميركا النقيضين معاً.

غيّبت الولايات المتحدة الأميركية في سياق تحضيراتها للحرب على العراق واحتلاله مسألة مواجهتها من قبل مقاومة شعبية حقيقية

حاولــت أميركا منذ البداية احتضــان الثورة الليبية، ومن المؤكد تمامــاً الآن، أنَّ ركيزة أميركا هي المعارضــون المقيمون في الدول الغربيــة، والذيــن يكونون في الأغلــب الأعم على اســتعداد تام للتعاون مع استخبارات هذه الدولة أو تلك حتى ممن هم يقيمون في دول أوروبيــة، إذ يسهل الوصول إليهم، والتعاون معهم في إطار تبــنّي قضيتهم، وهذا يتم عن طريــق المنظمات الأمريكية الراعية لموضوعــة الديموقراطيــة وحقوق الإنســان، بالإضافة إلى جهد المنظمــات غير الحكومية أو مراكز الأبحــاث لما يخص الأكاديميين والمثقفين.

هذا الأمر في نتائجه يخلط الأوراق تماماً إزاء المعارضة الوطنية التي تتخذ من الداخل مساحة لعملها، ولهذا فإنّ معظم من اقتنص نتائج سقوط النظام العراقي السابق، هم المعارضون في الخارج والحاملون للجنسيات الأوروبية والأميركية، ولذلك شاع في الشارع السياسي العراقي مصطلح «معارضو الداخل» و«معارضو الخارج»، معارضو الداخل يفتقرون لكل شيء، البراغماتية، التزييف والكذب والخداع، الدبلوماســية، وثقافــة العلاقات العامة، وسلســلة العلاقات مع الأوروبيــين والأميركيين، واللغة الأجنبيــة، ويحتكمون فقط إلى حب وطنهم، ولهذا لن يكونوا في مركز صنع القرار لما بعد الثورة إلا إذا استطاعت أجهزة/ أو سفارة هذه الدولة أو تلك تجنيدهم.

ونعتقد أنَّ تجربة ليبيا ســتكون مماثلة إلى حد ما لتجربة العراق، فالاستعانة بالليبيين المعارضــين في الخارج، قد بــدأت منذ أجل غير قصير (ولا ننكر ابداً أنَّ هناك رموزاً وطنيــة ليبية ظلــت عصيّة على الأميركيــين والأوروبيين)، إلا أننا نلحــظ بين الفينة والأخرى تسريبات عن أن بعض الشــخصيات المحسوبة على المعارضة، قد تلقت أموالاً من هذه الدولة أو تلك، كما هي حال أحد قادة المعارضة الليبية في إيرلندا.

ثــم إنَّ البنــاءات التي نجحت أمــيركا في ترتيبها في العراق، تحاول أن تستنســخها في

التجربة الليبية لما بعد ســقوط القذافي، فالدولة الليبية قد انهارت، ولا دلالة على وجــود حكومة أو جيــش أو بقايا دولة، وهذه هي الأجــواء الملائمة لأميركا وفرنسا وباقي الدول الأوروبية لتنفيذ أجنداتها ووضع الأسس لتحقيق مصالحها في ليبيا.

حــتى إنّ الاهتمام الأميركي بالداخــل العراقي بدأ يخفت في ما يخص المؤســسات الإعلاميــة ومنظمــات المجتمع المدني، لكونها ســتعمد إلى التركــيز على الجوانب الاســتخبارية وتلغي الكثير من المفاصل البســيطة، وذلك الحجم من المؤسسات التي خلقتها خلال ســنوات الاحتلال، والارتكاز على مؤســسات كبيرة أو فاعلة، في ضوء تقويم شامل لأداء المؤسسات المتعاونة مع الاحتلال، ولذلك ســنشهد إغلاق الكثــير من منظمات المجتمع المــدني العراقية التي كانت تتلقى الدعم الأميركي، بالإضافة إلى توقف العديد من الصحف والمجلات عن الصدور، وستغلق قنوات عدة، وسيجري تحويل هذه الأمــوال للقيام بالدور ذاته الذي جــرى في العراق، لذلك نعتقد أنّ التركيز سيكون على ليبيا في المرحلة المقبلة.

أضحت قوات الاحتلال عرضة لعمليات المقاومة الإسلامية العاملة على طول الطريق الموصل ما بين سفوان في أقصى جنوب العراق وقواعد الإمداد والتموين في وسط العراق

إنَّ الاســتراتيجية الأمريكية للتعامل مع الشأن الليبي هي في حقيقتها استراتيجية تقاطع مع الاســتراتيجيات الأوروبية للاستحواذ على ليبيا بعــد القــذافي، ولهــذا ســتكون الساحــة الليبيــة ساحــة تقاطع اســتراتيجيات مختلفة، وصراع ســياسي داخلي يدار مــن خارج ليبيا، وصولاً إلى الوصول إلى نقاط تقاطع كبرى وحادة ما بين الجماعات الليبية المختلفة، الــتي تفتقر جميعها إلى برنامج واضح لإدارة الدولــة والاقتصاد والمجتمع، وهي حالة تشابه تماماً ما حدث في العراق.

فالولايات المتحدة الأميركية التي أوقفت مساهمتها مع حلف الناتو بعد 8 أيام من بدء عملياتها ضد ليبيا، تحاول بعد ســقوط نظام القذافي الاستحواذ على نتائجها من دون كلفة كبيرة كما حدث لفرنسا أو الدول الأوروبية الأخرى، فســتشهد ليبيا قريباً دفعاً أميركياً وأوروبياً لكتابة دســتور جديد، على طريقة «الكنتاكي» مغلف بشــتى التعبيرات السارة والمعبّرة عن الديموقراطية وحقوق الإنسان والحرية بشتى أشكالها، ولكنه مُلغم بما يشــق الفصيل السياسي الواحد إلى شقين، وعندئذ سيبدأ الليبيون دفع فاتورة الاستعانة بالولايات المتحدة الأميركية والأوروبيين.

مراكز صنع القرار الأميركي والموقف من الثورات الشعبية

عقد مركز «بيلفر» للدراسات الدولية BELFER CENTER FOR SCIENCE AND INTERNATIONAL AFFAIRS ، وهو إحدى المؤسسات البحثية التي تدعمها جامعة هارفرد الأميركية، ندوة علمية للإجابة عن السؤال التالي: ما هو الدور الأميركي المطلوب في الشرق الأوسط بعد الثورات العربية؟

استهل البروفيسور نيكولاس بيرنز [4] NICHOLAS BURNS، مدير العلاقات الدبلوماسية في مركز «بيلفر»، حديثه مشيراً إلى أنّه يجب على الولايات المتحدة الأميركية أن تحمي عسكرياً مصالحها في الشرق الأوسط، من خلال تبنّي استراتيجية إصلاح طويلة الأجل هناك، وأن تسعى إلى بناء عراق ديموقراطي وتحجيم القوة العسكرية لإيران، وأضاف أنَّ على الولايات المتحدة الأميركية الحذر في التعامل مع أزمات حلفائها في السعودية واليمن والبحرين، فهذه الأنظمة ساعدت في مكافحة الإرهاب والتطرف، وحافظت على المصالح الاقتصادية الأميركية هناك. وخلص إلى أنّ على الولايات المتحدة الأميركية الموازنة بين التغيير والاستقرار في الشرق الأوسط.

ويرى البروفيسور أشرف حجازي، عميد كلية الإدارة الحكومية في دبي التابعة لجامعة هارفرد، أنَّ الولايات المتحدة الأميركية تواجه مأزقين في الشرق الأوسط:

الأول: هو وجود ثقافة مترسّخة في الشارع العربي مفادها أنّه لا يمكن الوثوق بأيّ دور أميركي على الرغم من مناداة الولايات المتحدة الأميركية بالحرية والديموقراطية.

الثاني: بروز أحزاب إسلامية يمكن أن تتسلم السلطة كما هي حال الإخوان المسلمين في مصر.

ويوصي الباحث بأن تتعامل الولايات المتحدة الأميركية مع جميع الجهات المنتخبة سلمياً في العالم العربي، بما فيها جماعة الإخوان المسلمين، الذين يبدو أن سياساتهم تتقاطع مع الولايات المتحدة الأميركية، وربما يكون انخراطهم في العملية الديموقراطية مفتاحاً لاعتدالهم.

أما أستاذ العلاقات الدولية وصاحب نظرية القوة الناعمة [5] SOFT POWER، البروفيسور جوزيف سي ناي [6] JOSEPH S. NYE فإنّه يرى وجوب التعامل بنحو انفرادي مع أيّ حالة عربية، وبما يضمن مصالح الولايات المتحدة الأميركية، لاختلاف الثورات العربية بعضها عن بعض، مع ضرورة تهيئة التغيير الديموقراطي للدول التي تتوافر فيها ظروف التغيير، والسعودية مثلاً لا تتوافر فيها ظروف التغيير.

4: نيكولاس بيرنز: وكيل وزارة الخارجية الأميركية الأسبق للشؤون السياسية وبعمل حالياً أستاذ ممارسة الدبلوماسية والسياسة الدولية في كلية جون كينيدي التابعة لجامعة هارفارد.

5: القوة الناعمة مصطلح شاع في عهد الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون (1992ـ2002) ويقوم على تجاوز الركائز الأساسية لمصادر القوة العسكرية أو القوى الغليظة ، بحيث يتم استخدام قوى معنوية وروحية وقيمية ودبلوماسية للهيمنة الأميركية على العالم .
راجع: القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية ـ ترجمة و تحقيق: محمد توفيق البجيرمي ـ تقديم: عبد العزيز عبد الرحمن الثنيان ـ مكتبة العبيكان ـ الرياض ـ 2007.

6:جوزيف سي ناي مساعد وزير الدفاع الأميريكي الأسبق ـ من كتبه المعروفةمستقبل القوة / THE FUTURE OF THE POWER

إذاً، علينا الحفاظ على استقرار هذا البلد. ويجب أن لا نعتمد على أنموذج واحد يصلح للتعامل مع جميع البلدان العربية.

ورأى البروفيسور ستيفن والت [7] STEPHEN WALT، أستاذ العلاقات الدولية، أنَّ الاضطرابات التي اجتاحت المنطقة العربية، لم تؤدّ إلى الإضرار بالمصالح الأميركية فيها. وتشمل هذه المصالح الوصول إلى إمدادات الطاقة الموثوقة، ومكافحة الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. إضافة إلى أنّ الولايات المتحدة الأميركية لديها التزام أخلاقي تجاه أمن «إسرائيل»، وتفضل انتشار الديموقراطية وحقوق الإنسان.

الخروج الأميركي من العراق هو انسحاب إجباري

وقال في هذا الإطار: دعمنا سابقاً أنظمة عربية ديكتاتورية، ولم يعد بإمكاننا الاستمرار اليوم في دعمها، بل يجب أن نتعامل مع من تنتخبهم الشعوب العربية، وفقاً لقاعدة المد والجزر، للمحافظة على مصالح الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط. كذلك التعامل مع كل حالة عربية على حدة، بما يضمن المصالح الأميركية، ولا مشكلة في التعامل مع الأحزاب الإسلامية ما دامت قد انخرطت في ديموقراطية العملية السياسية.

وهو ما تحاول الولايات المتحدة الأميركية تطبيقه على مختلف الدول العربية التي طالتها الثورات الشعبية، ما دامت غير قادرة بعد ما جرى في العراق، على احتلال دول أخرى، لذلك تسعى إلى توظيف هذه الثورات أو الالتفاف عليها وتغيير بوصلتها، بما يخدم مصالحها في المنطقة، لهذا فإنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على توزيع النظم القائمة إلى قسمين:

الأول: دول لا يمكن التضحية بها لدورها المساند للاستراتيجية الأميركية في المنطقة. السعودية، قطر، الإمارات، البحرين، الكويت.

الثاني: دول تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لإطاحة نظمها. سوريا، العراق، الجزائر، اليمن.

وبناءً على ذلك فإنّ أميركا تسعى بكل جهدها ومن ورائها إسرائيل للحؤول دون أن تطال رياح التغيير هذه البلدان، وهو ما يضعها في إشكالية كبيرة بين مناصرة التغيّرات الحادثة في بعض البلدان المعادية لأميركا، والصمت إزاء ما يجري في بعض الدول المساندة لها، فحالة البحرين واليمن والسعودية والأردن من تكلس لنظمها السياسية وانتهاكها لحقوق الإنسان وتقييد الحريات وغياب الديموقراطية، أمثلة لا

7: ستيفن والت أستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفرد ،أثار بحثه المشترك مع جون ميرشايمر عن اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة في العام 2006 ضجة كبيرة أدت إلى أن تسحب جامعة هارفرد اسمها عن البحث المعنون ب »اللوبي الإسرئيلي راجع: THE ISRAEL LOBBY/ LONDON REVIEW OF BOOKS/ أذار /مارس 2006

يمكن أن تغض الطرف عنها إلى ما لانهاية ولا بد من أن تقف ذات يوم كعادتها لتبارك هذا التغيير، وكأنها لم تكن راعية لهذا النظام أو ذاك.

1: في ما يخص دول الخليج (ما عدا البحرين)، فإنّ هناك استراتيجية تغيير ديموقراطي طويلة الأجل ستعد لهذا الغرض، بما يضمن استمرار تدفق الطاقة إلى الأسواق العالمية وإرساء الحرية والديموقراطية ومكافحة الإرهاب.

2: يجب تعويض الحلفاء الذين خسرتهم الولايات المتحدة الأميركية، من مثل حسني مبارك وزين العابدين بن علي، من خلال علاقات براغماتية مع الأنظمة الديموقراطية العربية الجديدة.

3: السعي لتغيير صورة الولايات المتحدة الأميركية الداعمة للأنظمة الدكتاتورية في العالم العربي، والسعي لترسيخ صورة أميركا الداعمة للديموقراطية، من خلال دعم الديموقراطيات العربية الوليدة.

4: الاستمرار في عملية احتواء إيران وعزلها عن العالم، ما دامت تعمل لتطوير طموحاتها النووية.

5: الاعتماد على قوى إقليمية جديدة في الشرق الأوسط، لضمان الاستقرار والأمن في المنطقة، مثل تركيا وإسرائيل والسعودية في الوقت الحاضر.

6: عدم تقديم أيّ دعم عسكري للأنظمة العربية الديموقراطية الجديدة، واستبدال ذلك بدعم لمؤسسات المجتمع المدني باتجاه ترسيخ الحريات وحقوق الإنسان والديموقراطية والثقافة والتعليم.

موازنة السفارة الأميركية في بغداد تبلغ 6.3 مليارات دولار سنوياً

تدرك أميركا جيداً أنّها من جراء احتلالها للعراق وأفغانستان قد فقدت الكثير من عوامل قوتها ومقبوليتها، فشعاراتها باتت أقل بريقاً، وأكثر رفضاً من قبل الشعوب لأن ما يأتي بعد ذلك أكثر قتامة، فلم تعد أطروحات حقوق الإنسان قادرة على تغيير الصورة المختزنة في الذاكرة العربية والإسلامية، عن جرائم الاحتلال الأميركي في العراق وأفغانستان وخاصة ما حدث في سجن أبي غريب، بالإضافة إلى مصانع الفساد التي باتت تفرخ يومياً العشرات من حالات الفساد، التي تكشف عنها بين الفينة والأخرى وسائل الإعلام المختلفة، كما تحويل الدول إلى دول كرتونية هشة، فاسدة، قاصرة، مأزومة، لا تستطيع حتى تأكيد ذاتها، من حيث وصول الحال بالمواطنين إلى عدم الشعور بالمواطنة، أو سعي الكل لتأكيد ذاتيتهم الفردية بعيداً عن تأكيد الذات الجمعية للمجتمع، وهو

ما قاد العراق إلى التشرذم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإثني، إضافة إلى أنّ التدمير الممنهج الذي اعتمده الاحتلال الأميركي لكل إمكانيات العراق الصناعية والاقتصادية والبنى التحتية والثقافية ومسح الذاكرة العراقية وانتهاءً بالإمكانيات العسكرية، وهو ما وصفه عام 2003، على خلفية ما جرى في العراق، كتاب أمريكميركيون «إنَّ أميركا باحتلالها للعراق حوّلته إلى دولة للبيع».

إنّ التراكم في الأشياء من شأنه أن يؤدّي إلى تحويلها إلى كيف أي «نوع»، هذا منطق قانون التحول على مر تاريخ البشرية، وتستطيع أميركا بناءً على إمكانياتها المتاحة تأخير عملية التحول إلى آجال ربما لا تطول، ولكنها غير قادرة على منع عملية التحول نهائياً، فالسعودية والبحرين والأردن والكويت، بدأت ملامح التحول فيها، تبعاً لحجم المتغيّرات الدافعة للتغيير، والوقت اللازم للوصول إلى الحالة الحرجة للتغيير يتسارع على وقع التعسف في استخدام القوة أو التسلط أو الاستمرار في الانتهاكات، التي من شأنها أن تفتح الأبواب مشرعة إزاء تزايد البشر المقهورين من هذه النظم المتكلسة والمتسلطة، وهو ما سيجعل عملية استهلاك هذه النظم لمرحلتها التاريخية قائمة، وتأذن بانزياحها لمصلحة نظم جديدة، وهذه حتمية تاريخية لا يمكن التشكيك في حدوثها.

البناءات التي نجحت واشنطن في ترتيبها في العراق تحاول أن تستنسخها في التجربة الليبية

إنّ المناورة الأميركية في المنطقة يراد لها أن تعطي إشارات إيهامية بأنّها ما زالت تسيطر على تفاعلات المنطقة، وهذا يندرج تحت معطى التعويض عن فقدان مساند قوة أميركا في المنطقة، وهو ما يدفعها إلى استخدام كل الوسائل لنقل المعركة إلى البلدان التي ترى فيها عنصر مواجهة لمشاريعها في المنطقة، هذا التحليل لا يعني القبول بتعسّف هذا النظام على حساب الحقوق المجتمعية، ولكن سياسات أميركا تظل على طول الخط تجمع بين طرفي نقيضين.

وعلى وفق كل ما تم عرضه يمكن القول:

إنَّ سياسات الإدارات الأميركية في المنطقة، في صناعة الديكتاتوريات لم تغادر الذاكرة القريبة للشعوب العربية، على الرغم من محاولاتها ممارسة التعمية على ذلك. الازدواجية في التعامل مع النظم السياسية تبعاً لمواقفها من المشروع الأميركي –

الاسرائيلي في المنطقة، أطاحت تماماً مصداقية الولايات المتحدة الأميركية.
كشــف مناخ الثورات الشــعبية العربية عن تنافــس أوروبي – أميركي للهيمنة على مخرجات هذه الثورات واحتوائها في سبيل تحقيق أهدافها.
أوضحت مرحلة الثورات الشــعبية العربيــة أنّ أميركا وأوروبا تعملان معاً وكلاً على حــدة، على تعطيل وصــول بعض هذه الثــورات إلى نتائجها المرجــوة، لأنها خارج السيطرة.

ستعتمد الولايات المتحدة في المرحلة الجديدة على الجوانب الاستخبارية

ألحقــت بعض هــذه الثورات مــن مثل الثــورة المصرية خاصةً خسارة قاسية بأميركا ومشروعها في المنطقة.
أفصحت الثورات عن تنافــس أوروبي – أميركي، بدأت ملامحه بالوضــوح وخاصة في مــا يخص تونس وليبيــا، فأوروبا ترى فيها امتداد «أطراف» لها، ومن المفترض أن تكون هي المســتفيدة منهــا، وهذا الأمر تزعمته فرنسا لأنها لم تســتفد من انضمــام دول أوروبا الشرقية للاتحاد الأوروبي وجاء لمصلحة ألمانيا، ولذلك فإنّه يجب تعويض ذلك على شواطئ البحر المتوسط.
تســعى أميركا مــن خلال الدخول على الثورات عبر مختلــف الوسائل بما فيها تجنيد معارضين، لتثبيت أوضاعها في القارة الأفريقية، لا ســيما أنها إلى الآن لم تسمّ مكان القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا.
مثلما خلطت أميركا الأوضاع ما بين المقاومة والإرهاب في العراق خلال الســنوات 2004–2006، فإنّها تحاول خلط الأمر على الشــعوب العربية، لخلق التشــكيك في حراكهــا التاريخي ضد نظمها السياســية، إذ ليس من المعقــول أن تكون أميركا – أوروبا حليفة للنظم الديكتاتورية وحليفة للشعوب العربية.
إنَّ الهزيمة الكبيرة لأميركا في العراق، على يد المقاومة الإسلامية، ستكون لها تداعياته الكبــيرة، ومصداق ذلك أنها خرجت من العراق، لتجبر الكويتيين على إبقاء جزء من قواتها لحماية ميناء مبارك، وبذلك فإنَّ الكويت هي قاعدة بديلة، حيث فشــلت في إقامتها على الأرض العراقية.
تعلم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أنَّ الأرض المستقطعة من العراق عنوة، والــتي يقام عليها ميناء مبارك، لم يتم التنازل عنهــا، وأنَّ وجود قوات أمريكميركية عليها، بحجة حمايتها، لا يســتقيم مع اتفاقية الإطار الاستراتيجي للتعاون مع العراق، ما يعطي الحق لفصائل المقاومة الإسلامية بتحريرها.

مستقبل الهيمنة الأميركية في العالم

إن التغييرات في السياسات الأميركية عند اختلاف الإدارات لا تلغي بأي شكل أهدافها الاستراتيجية، في مختلف مناطق العالم، ولكنها تحاول تكييف هذه السياسات لاستجلاب أكــبر منافع ممكنة والتخلص من حالات الإخفاق التي رتبتها الســياسات السابقة، وهذا ديدن السياســة الأميركية عــلى أمداء زمنية ليســت بالقصيرة، لذلك فإنَّ اختلاف لغة الخطاب الســياسي الأميركي لا تعني أيّ تغيــير حقيقي في اتجاهــات الولايات المتحــدة ومواقفها، وهي تدرك جيداً أن حجم المنافســة واشــتدادها، بينها وبين الدول الصاعــدة، وإزاء هذا الهاجس الذي ســيطيح الحلم الأميركي في ضمــان أن يكون القرن الحــادي والعشرون قرنــاً أميركياً بامتياز، تتبدّى الإشكالية المســتقبلية لأميركا، في لجم هذه التوجهات أو الإمســاك بمغاليق فتح الأبواب لهذه القوى الطامحة، وبالتركيز من خلال الســيطرة على النفــط، وربط دول ونظم المنطقة باتفاقات عديدة تضمن من خلالها عدم خروجها من بيت الطاعة الأميركي.

تدرك الولايات المتحدة أنها فقدت الكثير من عوامل قوتها جراء احتلالها للعراق وأفغانستان

إلا أن كل ذلــك لا يلغــي التطوّر التاريخي الذي مــن شأنه أن يطيح قوى لمصلحة قوى أخرى، عندما تبلغ القوة الآفلة مرحلة الشــيخوخة والهرم، وتســتهلك مرحلتها التاريخية لمصلحة قوى جديدة أكثر عنفواناً وقوةً وديناميةً.
وعلى وفق ما يشير إليه الجدول الآتي من وصف للمشهد الاقتصادي المتصوّر للسنوات 2020 و2030، في ضوء اشــتراطات النمو المتحقــق والمتحفز من دون عوائق حقيقية يمكــن أن تكبحه، فإنَّ الاقتصاد الأميركي ســيفقد فرصته في قيــادة الاقتصاد العالمي، نتيجــة انخفاض حصته من تكويــن هذا الناتج، الذي كان معيــاراً رئيساً لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وعندئذ لن يكون بمقدور الدولار كعملة دولية تمثل مســنداً قوياً لزعامة أميركا الاقتصادية والسياســية، المحافظة على مكانته، ومن الجدير بالذكر أنَّ حالة الــصراع أو «حرب العملات» قد بدأت علائم ظهورها على خلفية الأزمة المالية 2008، ولهذا سيفقد الدولار فرصته في السيادة العالمية لصالح عملات أخرى، ليتشكل النظام النقدي من ســلة عمــلات دولية لا بد أن يكــون اليوان الصيني أحدهــا بجانب اليورو والدولار.
وبنــاءً عــلى ذلك فإنَّ مساهمة الاقتصــاد الأميركي في الناتج المحلي العالمي ســتشهد انخفاضاً كبيراً، مــن (19,4%) عام 2007 إلى (18,3%) عام 2020 وإلى (6,6%) عام

2030، وهو تراجع مروّع في موازين القوة الاقتصادية، فيما سيترقى الاقتصاد الصيني من (10,1%) عام 2007 إلى (17,7%) عام 2020، وإلى (22,7%) عام 2030.
المشهد الاقتصادي المتوقع للقوى الاقتصادية الكبرى في العالم:

الدولة	1995	2007	2020	2030
الولايات المتحدة الأمريكية	21,7	19,4	18,3	6,6
الصين	5،5	10,1	17,7	22,7
اليابان	8,3	6	4,6	3,6
المانيا	5,3	3,9	3,2	2,5
بريطانيا	3,4	3,1	2,9	2,5
فرنسا	3,6	3	2,5	2,1
الهند	3,1	3,4	6,9	8,7
روسيا	2,8	2,9	3,1	2,7
الاتحاد الأوروبي	24,5	20,8	18,6	15,6

SOURCE: GUSTAAF GEERAERTS, CHINA THE EU AND THE NEW MULTI POLARITY, EUROPEAN REVIEW, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, VOL.19, NO.1, 2011,

قدّمت أمـيركا أطروحة القوة الشاملة للدولة، وهي نتيجة تزاوج القدرات المتاحة الاقتصادية والعسـكرية والسياسـية وحـتى الثقافيـة، وبهذا فإنّ فقـدان القوة الاقتصاديـة من شأنـه أن يطيح هذه الأطروحـة التي ارتكزت عليهـا أميركا للترويج لأحقيتها في زعامة العالم.
ووفق هذه المعطيات التي بدأت تتراكم رويداً رويداً، والخاضعة طبيعياً لقانون تحول «الكـمّ إلى كيـف/ نوع»، فـإنّ القرن الحـالي لا يقدّم مـؤشرات حقيقيـة على أنّه أمريكميركـي بامتياز، على حـد زعم بوش ورامسـفيلد وكوندولـيزا رايس وجوقة المحافظين الجدد. والهزيمة التي لحقت بها في العراق وأفغانسـتان، لا يمكن تعويضها بالمنـاورات التكتيكيـة هنا وهناك، التي تحـاول من خلالها أميركا إيهام شـعوب المنطقـة أنّها ما زالت قـادرة على صوغ الأحداث كيفما شاءت، لا سـيما في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة، التي تتدحرج طرداً مع انضمام دول أوروبية أخرى إلى قائمة الدول المأزومة، ما يهدّد منطقة اليورو في المحافظة على تشـكلها، ومن المتوقع أن تتراجع مساهمة هذه البلدان في المغامرات الأميركية.
لذلك نلحظ استعانتها ببعض الدول الصغيرة لتنفيذ بعض من أجندتها في المنطقة، ما يشـير من دون لبـس إلى أن أفول العصر الأميركي قد بـدأ، وأنّ هذا العصر هو عـصر القـوى الصاعدة (الصـين، الهند، الأرجنتـين)، وهو أيضاً عصر الشـعوب المقهورة كحتمية لتاريخية صعود وهبوط الأمبراطوريات على مر تاريخ البشرية.◆

حمورابي

ملف الثورات العربية

الثورات العربية: البنى والهياكل والمنطلقات
الطور الثاني من الثورات الشعبية العربية
الربيع العربي والمستقبل
النخبة العربية والثورات الشعبية
الغرب والثورات العربية: محاولات الاحتواء والتأثير
التمايز في التغطية الاعلامية لثورات الشارع العربي
ثورة الشعب البحريني: قراءة في خلفية الأوضاع

الثورات العربية
البنى والهياكل والمنطلقات

توفيق شومان
مدير تحرير مجلة «حمورابي»

مقدمة

تسعى هذه الدراسة إلى مقاربة البنى والمنطلقات التي أسهمت في تشكيل الثورات العربية، وأدت إلى تأسيس وعي جديد، من شأنه أن يُنتج أنظمة سياسية عربية قائمة على الشرعية الشعبية إذا ما استطاعت الثورات العربية تجاوز مجموعة من «القطوعات» والمخاطر التي تنتظرها على أكثر من منعطف وطريق.

وإذ لا تزعم هذه الدراسة صوغاً نهائياً لأرضية الحراك الشعبي العربي، نظراً لحاجة الحراك المذكور لمسافة زمنية طويلة للوقوف على العناصر التفسيرية والسببية الجامعة له، كما هي حال الثورات الكبرى في التاريخ، من مثل الثورة الفرنسية، أو الثورة البلشفية في روسيا، أو الثورة الإسلامية في إيران، فإن التأسيس لقراءة منطلقات الثورة العربية الكبرى، يبقى هدفاً لهذه الدراسة – المقاربة في مسعى يُضيء على العوامل الظاهرة في تشكل الثورات العربية، فيما العوامل الكامنة يبقى لها تاريخها ودورها اللاحقان.

خرج العالم العربي بعيد الحرب العالمية الأولى من عباءة السلطنة العثمانية ليدخل في عباءة الإستعمار الغربي، تحت مظلة من الوعود والطموحات المرتبطة بالإستقلال والتقدّم والعدالة الإجتماعية.

وبعد عقود تراوحت بين الثلاثة والخمسة من السيطرة الإستعمارية المباشرة على العالم العربي، وما رافقها من إخلال صريح بالوعود الغربية السابقة الذكر، بدأت دول الإستقلال العربية بالظهور، الواحدة تلو الأخرى، وما إن انتصف عقد السبعينيات من القرن العشرين المنصرم، حتى كان عدد أعضاء جامعة الدول العربية قد تجاوز العشرين بلداً[1]، عرفت تقلبات سياسية واقتصادية وأيديولوجية

1: راجع تواريخ استقلال الأقطار العربية وانضمامها إلى جامعة الدول العربية على موقع الجامعة على الإنترنت WWW.ARABLEAGUEONLINE.ORG/ .

عنيفة، أفضت في النهاية إلى ولادة الأنظمة الأمنية، الأسرية، الوراثية، التي قبضت على تفاصيل الحياة العامة برمّتها.

إنَّ ذهاب دولة ما بعد الإستقلالات العربية إلى تتويج مسارها بالأمن المطلق واحتكار الحياة العامة، أدى عملياً إلى التغافل عن التحولات الإجتماعية الواسعة، التي شهدتها المجتمعات العربية خلال العقود الأربعة الماضية، وأنتجت فئات اقتصادية وعلمية وثقافية وشبابية وسياسية، لها إدراكاتها المختلفة عن الأنظمة القائمة، فضلاً عن أن تغوّل النظام الأمني في العديد من الأقطار العربية، أهمل البيئات الشعبية الفقيرة وأقفل أبواب العدالة الإجتماعية أمامها، فشكلت بيئة حاضنة للتمرّد والثورة.

وحيال كل ذلك، يمكن تفصيل البنى والعوامل التي أسهمت في تشكيل الثورات العربية، وفق الآتي:

1– **ارتفاع نسبة التعليم ووعي الأنا:** بلغت نسبة الأمية في العالم العربي في العام 1970حوالي سبعين في المائة، وتقلصت هذه النسبة في عام 2000 إلى 38 في المئة[2]، وبصرف النظر عن مفهوم التعليم وعلاقته بالخروج الأولي من دائرة الجهل بالقراءة والكتابة، أو بالحصول على شهادات متوسطة وما فوق، فإنَّ ارتفاع نسبة التعليم (مع ملاحظة الفوارق بين بلد عربي وآخر) يختزن في بنيته اتساع حجمه وتوسع دائرة حاملي الشهادات الجامعية، وتشير إحصاءات السنوات الثلاث الماضية، إلى أنَّ عدد الطلبة الجامعيين في تونس بلغ 349 ألفاً، وفي مصر ما يتجاوز مليونين ونصف مليون طالب، وفي ليبيا 300 ألف طالب جامعي، وفي اليمن 352 ألفاً[3] الأمر الذي يعني ازدياد الشعور بوعي الأنا لذاتها، وإدراك حق الفرد بوجوده وحضوره وتأثيره في محيطه، ومثل هذا الوعي المستجد على البيئة العربية التي حكمتها طويلاً ضوابط الإنصياع للرؤوس السياسية التقليدية أو القبلية والعشائرية، ما كان يمكن نقله (الوعي المستجد) إلى الحيّز العملي في ظل الإنسداد السياسي والثقافي والإقتصادي، وحتى الأيديولوجي، الذي أنتجته الدولة الأمنية العربية.

ودلالةً على حجم التغيير الطارئ على الواقع العربي من خلال ارتفاع مستويات التعليم، أورد تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر عام 2009، إنَّ إجمالي خريجي الجامعات الحكومية والخاصة، بلغ 332 ألفاً و277 خريجاً، منهم 324 ألفاً و825 خريجاً من الجامعات الحكومية بنسبة 97,8 في المائة، و7 آلاف و452 خريجاً من الجامعات الخاصة بنسبة 2,2 في المئة، وفي تونس بلغ العدد الإجمالي للطلبة خلال السنة الجامعية 2009–2010 والمسجلين في القطاع العام 370 ألف طالب موزعين على 193 مؤسسة جامعية, وبلغ عدد خريجي طلبة التعليم العالي بالنسبة

2: المجموعة الإحصائية السنوية لليونسكو ص 6–13 ـ ط 1999.

3: الدول العربية: أرقام ومؤشرات، ص: 20_76_80_92ـ العدد الثاني ـ إصدار جامعة الدول العربية 2010.

للسنة الجامعية 2008–2009 ما يناهز 59,500 خريج، وفقاً لمؤشرات ألحقتها صحيفة «الصباح» التونسية بحوار مع الأزهر بوعوني الوزير التونسي السابق للتعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا بتاريخ 12–/9–/2009.

ذهاب السلطات العربية إلى تشكيل فضاء أمني مطلق أدى إلى التغافل عن التحولات الإجتماعية والفكرية التي شهدتها المجتمعات العربية

2– **الشباب والأبواب المقفلة:** تشكل الفئات العمرية الشابة أرضية أساسية لمجمل الحراك الإجتماعي، فالشباب هم المحرك الأول للعجلة الإقتصادية من خلال تمثيلهم النسبة الأعلى لحجم القوى العاملة، كما أنّهم الفئة الأكثر استهلاكاً في مجتمعاتهم، وعادة ما تتحرك الفئات العمرية الشابة على إيقاعات الأحلام والطموحات الكبرى، وعملياً ارتبطت التحولات الكبرى في التاريخ باخراط الشباب في آلياتها أو ارتكاسهم عنها، وفي الحالة العربية حيث معدلات الخصوبة عاليةً نسبياً، يغدو العنصر الشبابي طاغياً في حضوره، ما يجعل المجتمعات العربية مجتمعات شابة بالفعل، وعلى سبيل المثال لا الحصر:

أ– تونس: سكانها 10,4 ملايين نسمة، ونسبة الشباب فيها 42,1%.

ب– مصر: سكانها 80,6 مليون نسمة، ونسبة الشباب فيها 54,3%.

ج– ليبيا: سكانها 6,5 ملايين نسمة، ونسبة الشباب فيها 47,4.

د– المغرب: 34,4 مليون نسمة، الشباب منهم بنسبة 47,7%.

هـ– السعودية: يقدّر عدد سكانها بـ27 مليون نسمة، والشباب فيها 50,8%.

و– الأردن: عدد السكان 6,4 ملايين نسمة، نسبة الشباب منهم 54,3% ..[4].*

ويُظهر تقرير المعرفة العربي حجم معاناة الفئة العربية الشابة من آفة البطالة بين عامي 2005 و2006، ففي الجزائر بلغت نسبة البطالة بين الشباب 46 في المئة، وفي تونس 30 في المئة، وفي ليبيا ثلاثين في المئة، وفي مصر 25 في المئة**، وفي اليمن عشرون 20 في المئة، وفي السعودية 25 في المئة، وفي البحرين عشرون 20 في المئة، وأما نسبة الشباب من مجموع العاطلين من العمل، فهي تجاوزت ال50 في المئة في البحرين ومصر وتونس واليمن، وقاربت ال70 في المئة في الجزائر[5].

وتبيّن جداول إحصائية تموضع الأقطار العربية في ذيل قوائم التصنيفات المرتبطة بحرية التعبير والرأي والمساءلة***، وهي معايير لصيقة بالفئة الشبابية الراغبة عادة في التعبير عن نفسها والساعية في عمرها الحار لرسم معالم وجودها وطموحاتها، وفي ظل انسداد الواقع السياسي إزاءها، وجدت نفسها خلف الأبواب

THE LONDON ـــ 20_2 2011:4 TIMES

*بحسب تقدير الباحث اليمني فيصل الحذيفي، إنّ نسبة السكان اليمنيين تحت الـ18عاما، تشكل 55 في المائةمئة من المجموع السكاني العام ـ راجع: وكالة سبأ الرسمية اليمنية 15–/2–/2009.

** استناداً إلى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، إنّ نسبة البطالة بين حملة شهادات الإجازة الجامعية وما فوق، تبلغ 26,8 في المائةمئة ـ راجع: صحيفة الدستور المصرية 11–/8–/2011.

5: تقرير المعرفة العربي ص: 11ـ 11، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009.

*** حول انتهاك حرية التعبير والرأي في العالم العربي الحالة اليمنية مثالاً ـ يمكن مراجعة التقرير الإستراتجي اليمني 2007ـ ص119 ـ المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ـ صنعاء 2007.

6: المصدر نفسه ص248.

ارتفاع نسبة التعليم شكل بيئة حاضنة للتغيير في العالم العربي

المغلقة المانعة لها من طرح أسئلتها أو تساؤلاتها المرة، فوفق قائمة من 173 دولة في العالم شملها دليل حرية الصحافة في عام 2008، احتلت السعودية المرتبة 161، وليبيا المرتبة 160، واليمن 155، ومصر 146، وتونس 143، والجزائر 121، والبحرين 96[6]، وترافق غياب حرية التعبير مع بروز مؤشرات تراجعية في مجالات الابتكار والتطوير، التي تصاحب تقليدياً طموحات الشباب في سياق بحثهم عن ذواتهم المهنية والاجتماعية، وعلى سبيل المثال، فإنَّ نسبة الإنفاق الرسمي على البحث والتطوير لم تتعدّ في مصر 0,19 من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عام 2007، و0,62 في المغرب، و0,63 في تونس، وأما التخصّصات الجامعية فتُظهر انعداماً في التوجيه وفائضاً وتخمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ما يجعل الخريجين هدفاً سهلاً للبطالة، ففي البحرين بلغت نسبة الطلبة الجامعيين المنتسبين إلى كليات العلوم الاجتماعية والقانون وإدارة الأعمال، ما نسبته 53 في المئة في عام 2005، وفي المغرب 51 في المئة، وفي الجزائر 36 في المئة، وفي السعودية بلغت نسبة المنتسبين إلى كليات التربية 24 في المئة وإلى كليات الآداب والفنون 32 في المئة، وثلاثين في المئة في سلطنة عمان (علوم اجتماعية وقانون)، بينما كليات الزراعة لم يتجاوز عدد المنتسبين إليها في الأردن 2 في المئة، وفي المغرب 1 في المئة، فيما بلغ عدد الأطباء في مصر 0,55 للألف في عام 2005 (في أوروبا 3.20 للألف)، وفي اليمن 0,33، وفي ليبيا 1,29[7].

إنَّ طموح الشباب العربي نحو التغيير، كانت مؤشراته واضحة منذ ما قبل الحراك الشعبي الذي قرعت أجراسه في تونس في أواخر عام 2010، ففي استطلاعيْ رأي أجرتهما شركتا «بيرسون مارستيلر» و»بين شوين بيرلاند»، بين كانون الأول/ ديسمبر 2010 وشباط/ فبراير وآذار/ مارس 2011، أظهرت النتائج أنَّ الأولوية الكبرى بالنسبة إلى الشباب العربيّ، تتمثّل في العيش في بلد تحكمه الديموقراطية، وبعدما كانت نسبة الشباب الذين يؤمنون بالديموقراطية 77 في المئة، قبل نجاح ثورتي تونس ومصر، ارتفعت هذه النسبة إلى 92 في المئة بعد نجاح الثورتين.

وحين انطلقت موجة الثورات في المنطقة العربية، كثرت التحليلات التي ربطت بينها وبين محاولات أجنبية للتدّخل في شؤون الدول المعنية، وقلّلت من أهمية التحركات الداخلية، وكأن للشباب العربي رأياً آخر، إذ أظهر الاستطلاع أنّ 75 في المئة من الشباب يؤيدون الأسلوب التعبيري القائم على التظاهر لإحداث التغيير،

7: المصدر نفسه ص67.
الحياة ـ يومية سياسية ـ لندن، 1–/8–/2011.
ـ وللمزيد حول استطلاعات رأي الشباب العربي والتغيير، إنظر:
أ: الشروق ـ يومية سياسية ـ القاهرة، 3–/4–/2011.
ب: البديل ـ يومية سياسية، القاهرة، 9–/8–/2011.
ج: 1–/9–/ WWW.SWISSINFO.CH/ARA 2001.
د: 14–/5–/ AL–TAGHEER.COM. 2011.
ه: عُمان ـ يومية سياسية ـ سلطنة عمان، 7–/3–/2011.
و: القبس، يومية سياسية، الكويت، 2011/4/2.

وشكّلت مصر نقطة الجذب الأولى، حيث أيّد أكثر من 81 في المئة من المستطلعين الثورة المصرية.

3- **ثورة الاتصالات والثورات العربية:** يجمع المؤرخون وعلماء الاجتماع والسياسة على التأثيرات الانقلابية في المفاهيم الاجتماعية والثقافية والفكرية والسياسية[8]، الناتجة عن الثورات العلمية التاريخية، وتكاد الثورة الزراعية التي عرفتها الشعوب الشرقية القديمة من خلال اكتشاف المحراث، والثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا في أواسط القرن الثامن عشر الميلادي، تكونان منعطفين فارقين للتحولات الكبرى في التاريخ البشري.

فاكتشاف المحراث أدّى إلى بدايات الإستقرار البشري، وما صاحبه من سيطرة على أراضٍ صالحة للزراعة وتفشي مبدأ الملكية الخاصة، وتطلب هذا التحول اندفاع البشرً الأولين إلى العيش في إطار جماعي[9]، فتكوّنت الأسرة، ومن مجموع الأسر تكوّنت القبائل، ومنها خرج مفهوم الأمن الجماعي عن طريق القبيلة أو عن طريق الدولة القديمة[10]، ومع ارتسام معالم الإجتماع البشري، راح الأقدمون يبحثون عن تشريعات وقوانين ونظم ينضوون تحت أحكامها بغية تنظيم حيواتهم وطرق عيشهم.

ولم يختلف الحال مع الثورة الصناعية في أوروبا المؤرخة بصناعة الآلة البخارية مع جيمس واط (1736–1819م)، إذ أنها شكلت فاتحة للعلوم والتحولات الإجتماعية والفكرية والسياسية والإقتصادية الممتدة حتى هذه اللحظة[11]، وقد عكس انتشار الثورة الصناعية في أوروبا وخارجها لاحقاً، بروز طبقات اجتماعية جديدة، بالإضافة إلى فائض في الإنتاج الزراعي والصناعي غير المسبوق[12]، ونزوح إلى المدن، وكذلك انقسام المجتمع إلى عمال وأرباب عمل وتبلور الطبقة الوسطى[13]، وظهور الأحزاب السياسية، وتطور الفكر الحقوقي والقانوني والعلاقات الدولية ودخول الأوروبيين في سلسلة حروب داخلية واستعمارية خارجية، كان أبرزها الحرب العالمية الثانية.

عملياً، لم تشمل الثورة الصناعية العالم العربي، ولا متفرعاتها العلمية العملاقة التي غطت القرن العشرين الميلادي بكامله، فبراءات الإختراع الموزعة على النسبة المليونية للسكان هي واحد في المليون فقط في كل من مصر والجزائر والمغرب بين عامي 2000 . و2005، بينما هي 239 في دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، و286 في الدول ذات الدخول المرتفعة، و189 في الدول ذات المؤشرات المرتفعة في التنمية[14]، مما يدل على انعدام التفاعل العربي مع الثورة العلمية في القرن الماضي، وبالتالي بقائهم في مقاعد استهلاك السلع المستوردة.

إلا أنَّ ثورة الاتصالات المتوازية مع الثورة المعلوماتية التقنية، أظهرت تناقضاً

8: توينبي أرنولد، تاريخ البشرية، ترجمة نقولا زيادة، جزء أول، ص 60 وما بعدها، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت 1988.

9: لوك جون، الحكومة المدنية، ترجمة محمود شوقي الكيال، ص 40–41، الدار القومية للطباعة والنشر، العدد 81، القاهرة من دون ذكر لتاريخ النشر.

10: أرسطو، السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد، ص 90، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1988.

11: مؤنس حسين، الحضارة، ص 98، سلسلة عالم المعرفة 237، الكويت 1998.

12: فيشر هربرت، أصول التاريخ الأوروبي الحديث، ترجمة زينب عصمت راشد وأحمد عبد الرحيم مصطفى، ص 428، دار المعارف، طبعة ثالثة، القاهرة 1970.

13: البرعي أحمد حسن، الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية، ص 124، 191ـ220، 255، دار الفكر العربي، القاهرة 1982.

14: قاعدة معطيات البنك الدولي لمنهجية تقييم الأداء المعرفي، شباط/ فبراير 2009. راجع DATA. ALBANKALDAWLI.ORG على الإنترنت.

واضحاً مع النظم السياسية المنغلقة، وبدا جلياً منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، ارتداد ثورة الاتصالات على قطاعات الشباب العربي، وهو ما جعل العالم بجهاته الأربع فضاءاً مفتوحاً إزاء الأجيال الجديدة، فمن خلال الشبكة العنكبوتية والهواتف النقالة، ولاحقاً، مواقع التواصل الاجتماعي، ذهب الشباب العربي إلى بناء عالمه الإفتراضي الحر، متجاوزاً أنظمة الستار الحديدي وسياسات الأبواب المقفلة . واستناداً إلى التقرير العربي الثاني للإعلام الاجتماعي، الذي يعده برنامج الحوكمة والابتكار في كلية دبي للإدارة الحكومية، فإنَّ عدد مستخدمي الـ«فايسبوك» في العالم العربي وصل في نهاية ربيع العام 2011 إلى 27,7 مليون مستخدم، بزيادة قدرها 30% عن بداية العام نفسه، فيما بلغ عدد مستخدمي موقع «تويتر» النشطين أثناء المدة نفسها 1.1 مليون مستخدم[15]. وقد أرسل هؤلاء «المستخدمون النشطون» ما يزيد على 22,7 مليون «تغريدة» (TWEET) خلال الربع الأول من عام 2011، وتركزت توجهات استخدام «تويتر» في المنطقة العربية خلال هذه الفترة على الحراك الشعبي العربي، وتمثل الكلمات «مصر»، «25 يناير»، «ليبيا»، «البحرين» و«مظاهرة» أبرز «الواصفات» (HASHTAGS) استخداماً بين مستخدمي «تويتر» في المنطقة العربية[16].

طموح الشباب العربي نحو التغيير كانت مؤشراته واضحة منذ ما قبل الحراك الشعبي الذي قرعت أجراسه في تونس

وأما الصفحة المصرية «كلنا خالد سعيد» على الـ«فايسبوك»، والتي يعود إليها سبق الدعوة إلى تظاهرة 25 يناير/ كانون الثاني 2011، والتي أدّت إلى انفجار الثورة على الرئيس حسني مبارك، فقد تجاوز عدد أعضائها المليون شخص في مارس/ آذار2011[17]، علماً أنَّ عدد أعضاء الصفحة وصل إلى 250 ألف شخص عشية الثورة المصرية****، وبحسب الباحث التونسي العربي صديقي، إنَّ نجاح الثورة التونسية يعود في أحد أسبابه إلى أنَّ عدد مستخدمي الـ«فايسبوك» يتجاوز 19 في المئة (أيَّ ما يعادل المليوني شخص)، من مجموع السكان في تونس، وهو الأعلى بين الدول المجاورة، وبلغت نسبة الشباب مستخدمي الموقع الذين تتراوح أعمارهم بين 17 –و44 سنة ما يقارب 87% من مجموع المستخدمين، خلال شهر كانون الثاني/ يناير 2011[18]، وهو الشهر الذي شهد هروب الرئيس التونسي زين العابدين بن علي إلى المملكة العربية السعودية.

4- **الإنسداد السياسي:** يلخص قول العقيد معمر القذافي في مؤتمر القمة العربية

15: الرياض، يومية سياسية، السعودية، 2011/6/10.

16: المصدر نفسه.

17: اليوم السابع، يومية سياسية، القاهرة، 18 مارس/ آذار 2011.
**** يقول الدكتور ماجد عثمان، وزير الاتصالات المصرية، إن عدد مستخدمي الإنترنت في مصر يتجاوز 24 مليون مستخدم، راجع: صحيفة الأهرام المصرية، 2011/5/19.

18: العربي صديقي، تونس: ثورة المواطنة... «ثورة بلا رأس»- ورقة بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2011/7/25 راجع الورقة البحثية كاملة على: WWW.DOHAINSTITUTE.ORG.

المنعقد في العاصمة القطرية الدوحة، في العام 1999: «أنا قائد أممي وعميد الحكام العرب وملك ملوك أفريقيا وإمام اللمسلمين»[19]، حالة الانغلاق السياسي التي عاشها العالم العربي طوال العقود الخمسة الأخيرة، فإلى جانب استسقاط الألقاب والصفات على رأس النظام واحتكار الفرد للسلطة، أفرز حكم الغلبة والقوة، أشكالاً صورية من الممارسة السياسية، أكثر ما تجلت في الآليات المظهرية للعمليات الإنتخابية على مستويات الرئاسة والتمثيل النيابي.

وإذا كان العقيد معمر القذافي، قد ذهب إلى «شجاعة غير متماثلة عربياً، بإلغائه حتى المبدأ الشكلاني للعملية الانتخابية، استناداً إلى نص نظري في «الكتاب الأخضر» المنسوب إليه، حيث يقول: «المجلس النيابي تمثيل خادع للشعب، والنظم النيابية حل تلفيقي لمشكل الديموقراطية، ومجرد وجود مجلس نيابي معناه غياب الشعب ...، وأصبحت المجالس النيابية حاجزاً شرعياً بين الشعوب وممارسة السلطة ...، وهكذا يتضح أن التمثيل تدجيل»[20]، فإنَّ الشكلانية الانتخابية التي اعتمدتها الأنظمة العربية، أنتجت اختناقاً سياسياً تراكمت عناصره على المدى العقود الخمسة الأخيرة، وصولاً إلى ما يُعرف باللحظة التاريخية التي ولدت الثورات العربية، . وتُبيّن النسب الإنتخابية التالية، حجم مصادرة أصوات الناخبين من قبل المنظومة الأمنية – السياسية، التي ضبطت الحياة السياسية العربية وفقاً لمصالح استمرارها في السلطة:

75 في المئة من الشباب العربي يؤيدون الأسلوب التعبيري القائم على التظاهر لإحداث التغيير

جرت أول انتخابات برلمانية في عهد الرئيس حسني مبارك في العام 1984، فسيطر الحزب الوطني الحاكم على 80 في المئة من مقاعد المجلس النيابي، وفي عام 1987 فاز الحزب الوطني بنسبة 77,60 في المئة، و بـ نسبة 79,6 في المئة في العام 1990، ثم ارتفعت النسبة في انتخابات سنة 1995 لتصل إلى 95 في المئة، وفي العام 2000 فاز الحزب الوطني الحاكم بنسبة 79,6 من المقاعد النيابية[21] وبنسبة 76 في المئة في انتخابات العام 2005[22] وحصل في انتخابات العام 2010 على 86,4 في المئة من مقاعد المجلس النيابي[23].

وأما في تونس، فقد جرت انتخابات رئاسية في25 تشرين الأول/ أكتوبر من العام 2009، وفاز الرئيس زين العابدين بن علي بولاية خامسة بعد نيله 89,62% من أصوات الناخبين. وكان العام 2004، قد شهد انتخابات رئاسية، فاز خلالها بن علي ب 94,48 بالمئة من أصوات المقترعين.

19: الحياة، يومية سياسية، لندن، (+ صحف أخرى) 2009/3/31.

20: القذافي معمر، الكتاب الأخضر، ص 11–14، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس الغرب، 1998.

21: سيدي أحمد ولد أحمد سالم، «مصر في ربع قرن: مؤشرات رقمية»، موقع الجزيرة 2005/5/15.

22: حمزاوي عمرو، «أزمة الشرعية – قراءة في وقائع ونتائج الانتخابات البرلمانية المصرية»، CARNEGIEENDOWMENT.ORG، 2010/10/2.

الحياة، يومية سياسية، لندن، 2010/10/7.

وأظهرت انتخابات العام 2009 التشريعية فوز حزب التجمع الدستوري الديموقراطي الحاكم بـ161 مقعداً من مقاعد مجلس النواب والبالغ عددها 214 مقعداً، فيما انتهت انتخابات العام 2004، بفوز الحزب الحاكم بـ152 مقعداً من مجموع 189 مقعداً[24].

في اليمن، أسفرت نتائج الانتخابات النيابية التي جرت بعد الوحدة اليمنية (1990) في العام 1993، عن سيطرة أحزاب السلطة، وهي المؤتمر الشعبي وحزب الإصلاح والحزب الاشتراكي على نسبة 81% من مقاعد مجلس النواب، وفي العام 1997، أخرج المؤتمر الشعبي حليفيه (الإصلاح والإشتراكي) من الثلاثية التي تشكلت إثر وحدة الجنوب والشمال اليمنيين، وجرت خلال العام المذكور ثاني عملية انتخابية بعد الوحدة، حصل إثرها حزب المؤتمر الشعبي الحاكم على أغلبية مقاعد مجلس النواب بنسبة 62 في المئة[25]، وأسفرت نتيجة الانتخابات التي جرت في العام 2003 عن فوز المؤتمر الشعبي الحاكم بـ229 مقعداً، مقابل 45 مقعداً للتجمع اليمني للإصلاح، والحزب الاشتراكي 7 مقاعد، فيما حصل التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري على ثلاثة مقاعد والمستقلون على 14 مقعداً[26].

وفي 23 سبتمبر/ أيلول 1999 جرت في اليمن أول انتخابات رئاسية مباشرة، فاز فيها الرئيس علي عبد الله صالح بنسبة (96,20 في المئة[27]، وفي العام 2006 فاز الرئيس صالح بنسبة 77.17 في المئة[28].

وتبدو المفارقة الانتخابية في البحرين، متأتية من النظام الانتخابي وطريقة توزيع الدوائر، حيث تخلص النتائج إلى تعارض كلي مع المبدأ التمثيلي الذي تقوم الانتخابات النيابية على أساسه، فانتخابات المجلس النيابي التي جرت في العام 2010 أظهرت التالي:

إنَّ 17 نائباً من جمعية الوفاق الوطني الإسلامي المعارضة (فاز للجمعية 18 نائباً آخرهم بالتزكية) اقترع لهم 63,7 في المئة من الناخبين (82838 ناخباً).

إنَّ 14 نائباً خاضوا الانتخابات كمستقلين حصلوا على نسبة 27,5 في المئة من المقترعين (35831 ناخباً).

إنَّ نائبين من كتلة الأصالة (السلفية الموالية) حصلا على 4,6 في المئة من نسبة الأصوات (5952 صوتاً)[29].

وبطبيعة الحال، لا يقتصر أمر الإنسداد السياسي في البحرين على الصوغ المسبق للمقاعد النيابية، بل تتموضع الإشكالية البحرينية في مصادرة دور مجلس النواب لصالح لمصلحة ملك البلاد ولصالح مجلس الشورى المعيّن من الملك نفسه.

برنامج إدارة الحكم في الدول العربية POGAR.ORG/ARABIC.

14 أكتوبر، يومية يمنية، صنعاء، 2006/9/6.

وكالة سبأ الرسمية اليمنية، صنعاء، 2011/4/26.

27: 14 أكتوبر، يومية، مصدر سابق.

28: أ: الاشتراكي يومية يمنية، لسان حال الحزب الاشتراكي اليمني، صنعاء 2006/9/23
ب: 14 أكتوبر، يومية سياسية، صنعاء، 2006/9/24.

29: الوسط، يومية سياسية، البحرين 2011/11/1.

30: دستور مملكة البحرين 2002، الموافق عليه في 14 فبراير، شباط 2002، منشور على موقع مجلس الشورى البحريني، WWW.SHURA.BH/LEGISLATIVERESOURCE/CONSTITUTION

31: المصدر نفسه.

32: المصدر نفسه.

(33): تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009، ص 122.

فوفقاً للمادة «ب» من الدستور البحريني أنإن «السلطة التشريعية يتولاها الملك والمجلس الوطني وفقاً للدستور»[30]، والمجلس الوطني يتألف من مجلسي النواب والشورى (عدد أعضاء كل منهما أربعون عضواً)، وتنص الفقرة «و» من المادة 33 من الدستور على أن «يعيّن الملك أعضاء مجلس الشورى ويعفيهم بأمر ملكي»[31]، فيحين أنَّما تقول المادة 70 تقول «لا يصدر قانون إلا إذا أقره كل من مجلسي الشورى والنواب أو المجلس الوطني بحسب الأحوال، وصدّق عليه الملك»[32]، ولا تعني هذه المواد سوى أنَّ صلاحيات مجلس الشورى المعيّن من قبل الملك فوق صلاحيات المجلس النيابي المنتخب، وبطريقة تفقد الأخير صلاحياته ودوره.

5- **الفقر والجوع:** يحتل الأمن الغذائي للأفراد المرتبة الثانية بعد الأمن الشخصي، فالغذاء يرتبط باستمرار الحياة أو إنقطاعها، وفي الحالة العربية، تشير البيانات الإحصائية إلى أنَّ المنطقة العربية، هي واحدة من منطقتين في العالم، ارتفعت فيهما نسبة من يصابون بسوء التغذية، ففي آآوائل التسعينيات بلغ عدد الأشخاص العرب الذين ينطبق عليهم التوصيف السابق 19,8 مليوناً، وارتفع العدد إلى 25 مليوناً في العام 2004، من بينهم 2,5 في كل من ليبيا وتونس.

ويبلغ عدد الجوعى العرب 25,5 مليون نسمة (لا يشمل الرقم جوعى العراق والصومال)، والعدد الأكبر من هؤلاء يقيمون في اليمن (8 مليون ملايين شخص)، وينعدم الأمن الغذائي في الكويت بنسبة 5 في المئة من مجموع السكان، والأردن والمغرب بنسبة 6 في المئة، وموريتانيا بنسبة 10 في المئة، والسودان 26 في المئة [33].

ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، إلى أنَّ واحداًأ من كل خمسة أشخاص في العالم العربي تحت الخط الدولي للفقر (أقل من دولارين في اليوم الواحد)، فيحين أنَّما معدل الفقر في 9 أقطار عربية ارتفع من 17.6 إلى 18.3 بين الأعوام عامي 1990 و2006، ففي مصر وحدها يصل العدد إلى 14 مليوناً وفي اليمن 7 ملايين، وأما العدد التقديري لمن هم تحت خط الفقر فيقترب من ال34 مليوناً، يمكن إضافتهم إلى أعداد الجوعى العرب الوارد ذكرهم آنفاً[34].

6-**تغوّل الدولة الأمنية:** شاع مصطلح «تغوّل الدولة الأمنية» في العالم العربي خلال العقود الثلاثة الماضية، ويختزل هذا المصطلح سيطرة الأنظمة القائمة على مختلف أشكال الحياة العامة، السياسية والنقابية والاقتصادية والثقافية وحتى الرياضية،*****، وفي الدولة (الدول) الأمنية العربية تتضخم الأجهزة الأمنية وتتعدّد إلى حدود جعلت من تونس معتقلاً أمنياً مقفلاً عماده يقوم على تخصيص

34: المصدر نفسه ص26.
***** كان عدي صدام حسين رئيس الاتحاد العراقي لكرة القدم ورئيس اللجنة الأولمبية، وكان الساعدي معمر القذافي رئيس النادي الأهلي – طرابلس ورئيس النادي الاتحادي، وفي البحرين شغل الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة رئاسة نادي الرفاع، فيما يتبوأ الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة رئاسة المجلس الأعلى للشباب والرياضة.

(35): أ: الأخبار، يومية سياسية، بيروت، 2011/3/8. ب: الشروق، يومية سياسية، تونس، 2011/8/3.

36: الحسن بلال، الشرق الأوسط، يومية سياسية، لندن، 2011/1/30.
ـ وللمزيد حول الدولة الأمنية التونسية راجع: سقوط الدولة البوليسية في تونس، توفيق المديني، الدار العربية للعلوم، بيروت

37: روز اليوسف، أسبوعية سياسية، القاهرة، 2011/6/11. و2011/9/3.

38: وكالة الصحافة الفرنسية (أ. ف. ب)، 2011/1/30.

39: الشرق الأوسط، يومية سياسية، لندن 2011/7/24.
****** قاد وزير الدفاع الليبي العقيد آدم الحواز في1969/12/11 محاولة انقلابية فاشلة، وفي سنة 1975، أعدِم عضوان من مجلس قيادة الثورة بعد محاولة مماثلة، وهما الرائد بشير هوادي والنقيب عمر المحيشي، وأعدم عدد آخر من الضباط في 1977/4/22 بعد فشلهم في إطاحة حكم العقيد القذافي، وسعى القائد الأعلى لمنطقة سرت العسكرية، حسن إشكال، (صهر القذافي)، في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 1985 لإسقاط القذافي وفشل، وفي سنة 1993، فشلت انتفاضة عسكرية بدعم من قبيلة «ورفلة».

40: حداد سعيد، «أي دور للجيش الليبي في الثورة على نظام القذافي؟»، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 2001/1/31.

41: الشرق الأوسط، يومية سياسية، لندن 2011/2/20.

رجل أمن واحد لكل 150 مواطناً، وأبرز الأجهزة الأمنية التونسية في عهد الرئيس زين العابدين بن علي، كما يقول الكاتب التونسي سفيان الشورابي ما يسمّى «الإرشاد السياسي»، الذي يضمّ عشرات الآلاف من المخبرين والعملاء.... وهناك «الأمن الرئاسي» ويتكوّن من عناصر في مكتب رئاسة الجمهورية، ويقدّر عددهم بـ12 ألف فرد، وثمة ما يسمّى («استخبارات الرئاسة) « ويراوح عددهم بين 6 و9 آلاف عنصر، إضافة إلى «إدارة المصالح المختصة» و«مصلحة الاستخبارات»[35]، وكل ذلك جعل العاملين في أجهزة الأمن التونسية أكثر بثلاث مرات [36] من المنضوين في الجيش الوطني الذي لم يتعدّ ضباطه وجنوده الـ35 ألفاً.

في مصر يقول وزير العدل المصري المستشار محمد عبد العزيز الجندي إن عدد «البلطجية» تعدّى الـ 500 ألف «بلطجي»[37]، بينما يبلغ عدد الجيش المصري 468500 ضابط وجندي[38]، وتتبع وزارة الداخلية المصرية أجهزة أمنية مختلفة، تتجاوز أعدادها المليون فرد، يُضاف إليهم 350 ألفاً من رجال الأمن المركزي، مما يعني أن مصالح 7,5 ملايين مصري كانت مرتبطة عضوياً بالنظام السابق[39].

وفي ليبيا، وجراء المحاولات الإنقلابية المتلاحقة ضد نظام العقيد معمر القذافي****** اتجهت قناعات الأخير إلى تقليص دور المؤسسة العسكرية التقليدية لصالح لمصلحة الميليشيات الحكومية والأجهزة الأمنية، فتم إنشاءئ فيلق اللجان الثورية الدولية والجيش الإسلامي الأفريقي (مرتزقة أفارقة)، ويتشكل الأول من 3000 مقاتل والثاني لا يقل عن 1000 رجل، وهناك أيضاً جهازان آخران شبه عسكريان عسكريَّين هما الميليشيات الشعبية البالغ تعداد أفرادها 40 ألفاً,000، والمخصّصة للدفاع الإقليمي، وسلاح الفرسان الشعبي، إلى جانب ذلك، يوجد هناك عدة وحدات عسكرية (سبعة في المجموع) مخصّصة لحماية قلب النظام وقادته، مثل اللواء الـ32 الذي كان يقوده خميس معمر القذافي، وألوية أخرى معروفة بإسم كتائب أبناء أبناء القذافي، (المعتصم والساعدي)[40] فيما عدد عناصر «اللجان الثورية» يتراوح ما بين 10 آلاف إلى 15 ألفاً[41].

ولا يختلف أمر اليمن عن الأقطار العربية الأخرى، فالموازنة المخصصة للجيش والأجهزة الأمنية تتمحور حول الأربعين في المئة من الموازنة العامة للدولة، وفي اليمن قوّات شبه عسكريّة يبلغ عددها حوالي 71000 جندي، منهم 50 ألفجندياً في الأمن المركزي، وعدد المنتسبين المحترفين في الجيش حوالي 89500 ألف جندي وضابط [42].

وأما في البحرين، فيبرز دور «جهاز الأمن الوطني» (1000 شخص) ومهمته تقوم

42: «الجيش والثورة الشعبية في اليمن»، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2011/3/31.
ـ للمزيد حول نشأة وتطور الجيش اليمني انظر: الجمهورية، يومية سياسية، صنعاء، 2011/7/30.
******* تتشابه الحالة اليمنية مع الحالتين العراقية (عهد صدام حسين) والليبية (عهد معمر القذافي) من حيث توزيع القيادات العسكرية والأمنية على أنجال الرئيس وأقربائه، ففي اليمن:
ـ أحمد علي عبد الله صالح (ابن الرئيس)، يتولى قيادة الحرس الجمهوري، وقوامها 30 ألف رجل، ويقود أيضا فرق القوات الخاصة المرابطة على مداخل صنعاء من جهاتها الأربع.
ـ علي محسن صالح الأحمر (أخ غير شقيق للرئيس)، ويتولى قيادة قائد المنطقة الشمالية الغربية والفرقة المدرعة الأولى، التي تتكوّن من عدة ألوية جيدة التسليح (قبل الخلاف بين الرئيس وأخيه بعد الثورة اليمنية).
ـ يحيى محمد عبد الله صالح (ابن أخي الرئيس)، قائد وحدات الأمن المركزي التي تسيطر على كافة المدن اليمنية بما فيها العاصمة صنعاء.
ـ محمد صالح عبد الله الأحمر (أخ غير شقيق للرئيس)، قائد سلاح الطيران في مطار صنعاء شمال صنعاء، وفي كافة المطارات اليمنية.
ـ طارق محمد عبد الله صالح (ابن أخي الرئيس) قائد الحرس الخاص لعمه الرئيس.
ـ عمار محمد عبد الله صالح (ابن أخي الرئيس) مسؤول جهاز الأمن القومي.
ـ علي صالح عبد الله الأحمر (أخ غير شقيق للرئيس) مستشار مدير مكتب القائد الأعلى.
ـ محمد علي محسن الأحمر (ابن عم الرئيس) قائد المنطقة العسكرية الشرقية.
ـ عبد الإله القاضي (من أقارب الرئيس) قائد محور الجند – تعز.
ـ محمد دويد (من أصهار الرئيس) سكرتير الرئيس.
ـ صالح الضنين (من قبيلة الرئيس) نائب رئيس هيئة الأركان العامة.
ـ محمد عبد الله حيدر (من قبيلة الرئيس) قائد منطقة إب.
ـ حمود الشيخ (من قبيلة الرئيس) رئيس كلية الطيران.
ـ حامد أحمد فرج (من قبيلة الرئيس) رئيس الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد مساعد لرئاسة الجمهورية.

على مراقبة وملاحقة المعارضين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان واختراق منظماتهم، ويشرف «جهاز الأمن الوطني» على قوات الأمن الخاصة – والتي يقدر عددها بحوالي 15–20 ألفاً أغلبهم من جنسيات غير بحرينية (64 في المئة)، وقد كشفت الميزانية العامة التي قدّمتها الحكومة للعامين 2010/2009 عن زيادة في مخصصات جهاز الأمن الوطني بنسبة بلغت 34% عن سابقتها (من 13.6 إلى 18.2 مليون دينار). وتعد هذه أاكبر نسبة زيادة لمؤسسة حكومية خلال السنوات الماضية[43].

وكان ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة، قد أصدر المرسوم رقم 117 لسنة 2008 بتعديل بعض أحكام مرسوم إنشاء جهاز الأمن الوطني رقم 14 لسنة 2002، وجاء في نص المرسوم:

• يعد أعضاء جهاز الأمن الوطني في حكم ضباط وضباط صف وأفراد قوات الأمن العام.

• يكون للشؤون القانونية وأعضائها بجهاز الأمن الوطني ذات الاختصاصات والسلطات الواردة بقانون قوات الأمن العام.

• يكون لضباط وضباط صف وأفراد جهاز الوطني صفة الضبط القضائي بالنسبة للجرائم الداخلية في اختصاص جهاز الأمن الوطني».

وبذلك أصبح جهاز الأمن الوطني مؤسسة أمنية مستقلةً تماماً عن الأمن العام والدفاع، ولكنه يتمتع بصلاحيات مزدوجة تجمع بين اختصاصات قوات الأمن العام واختصاصات السلطة القضائية» [44].

إنَّ تغوّل الدولة الأمنية في الأقطار العربية جعل من الدولة خطراً يتهدّد أمن الإنسان[45]، بدل أن تشكل تكون الدولة درع حمايته، ويُظهر تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر في العام 2009، أنَّ النسبة الغالبة من المواطنين العرب لا يثقون بمؤسسات الدول القائمة، وأإنَّ أمن الإنسان في الدول العربية غالباً ما تهدّده الدولة نفسها[46]، وربما من قبيل الإستغراب أن يخلص استطلاع رأي صادر عن وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية إلى أنَّ نصف المقيمين العرب في إسبانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وهولندا، وبلجيكا، يثقون برجال الشرطة في الدول المذكورة[47]، وهو أمر يستحيل توافره في أي قطر عربي.

7–**الهجرة والتواصل مع الغرب:** منذ خمسينيات القرن العشرين، بدأت ظاهرة الهجرة العربية نحو الغرب تُرخي ظلالها الواضحة على المشهد العربي، ومع مجيء عقد السبعينيات تحوّلت الهجرة العربية نحو أوروبا الغربية وأوستراليا والقارة

43: البحريـن: إحصائيات وحقائق خطيرة عن جهاز الأمن الوطني ودوره، مركز البحرين لحقوق الإنسان ـ WWW.BCHR.NET ـ 2009/3/5.

44: المصدر نفسه.

45: تقرير التنمية البشـرية العربية 2009 برنامـج الأمـم المتحـدة الإنمائي ـ المكتـب الإقليمي للدول العربية، ص 54.

46: المصدر نفسه، ص 24.

47: اليوم السـابع، يومية سياسية، القاهرة، 2009/12/18.

الأميركية بجزئها الشمالي خاصة، مكوّناً أساسياً لمشهد ديموغرافي واسع المساحة يبتغي إعادة هيكلة الحياة الفردية للشباب العربي على المستويين الإقتصادي والعلمي، وتبيّن تقارير التنمية الإنسانية العربية الصادرة تباعاً منذ العام 2004، أنَّ ما لا يقل عن خمسين في المئة من الشباب العربي يسعون إلى الهجرة نحو الغرب.

وبحسب إحصائية رسمية مصرية استندت إليها عائشة عبد الهادي، الوزيرة السابقة للقوى العاملة في مصر، وغطت شهر أكتوبر/ تشرين الأول من العام 2010، فإنَّ إجمالي عدد المهاجرين والمغتربين العرب حول العالم وصل في المدة نفسها إلى 35 مليون إنسان.

ويقدّر منير شاهين وحلمي جرجس وأسامة رشدي من التحالف المصري في الخارج، أإنَّ عدد المصريين المغتربين يقترب من ال10 مليون ملايين شخص[48]، نصفهم في الغرب على ما يذهب آخرون، ويؤشر ويشير ذلك إلى أنَّ 4 في المئة من سكان مصر هم في الغرب، بينما 10 في المئة من سكان الجزائر في أوروبا وأغلبهم في فرنسا[49]، و10 في المئة من سكان تونس في الغرب (مليون شخص)[50]، وكذلك الحال مع المغرب (3 ملايين شخص)[51].

وإلى جانب هذه النسب والأرقام، تتقدّم إلى واجهة الإتصال مع الغرب أعداد الطلاب والدارسين وحملة الشهادات الجامعية العليا، الذين درسوا في الجامعات الغربية وعادوا إلى بلادهم، وللدلالة على ارتفاع أعداد هؤلاء، فإنَّ تونس وحدها، لديها عشرة آلاف طالب في الغرب، وهي تعمل سنوياً على معادلة 2400 شهادة نالها طلابها الدارسون في الغرب وخاصة في فرنسا[52]، فيحينما بلغت أنَّ البعثات الطالبية السعودية إلى الولايات المتحدة بلغت 28 ألف طالب في العام 2010[53]، من أصل 87 ألفاً إلى جامعات في خارج المملكة، وبين الأعوام عامي 2000 و2001، والأعوام وعامي 2006 و2007، بلغ عدد الطلبة العرب الملتحقين في بالجامعات الأميركية 23346 طالباً و19855 طالباً على التوالي [54].

من نافل القول وفقاً للأرقام الواردة قبل قليل، أن تنعكس الإقامة في الغرب أو الدراسة في جامعاته أو الإتصال المعرفي أو المهني به، على أنماط التفكير للمقيمين الدائمين أو المؤقتين، وبنسب متفاوتة تخضع لمدى قابلية المتلقي العربي لإستقبال التأثيرات الفكرية والإجتماعية الغربية، وفي ظل سيطرة الإختناق السياسي والإقتصادي والحقوقي على العالم العربي، تغدو قابلية الجيل العربي الجديد للتأثر بالمنظومة الفكرو – سياسية للغرب أكثر انسياباً، وكذلك، حين يعود المهاجرون أو

48: اليوم السـابع، يومية سياسية، القاهرة، 2011/5/21.
ـ راجع أيضاً: روز اليوسـف، أسبوعية مصرية، 2011/3/12.

49: الخبـر، يومية سياسـية، الجزائر ـ2011/7/18

50: الحياة، يومية سياسـية، لندن، 2011/3/19.

51: مساط فدوى، «الجالية المغربية داخل الولايـات المتحـدة»، WWW.TAQRIR.ORG تقريـر واشـنطن، 2007/2/23.

52: الصباح، يومية سياسية، تونس، 2007/10/28.

53: الحيـاة، يومية سياسـية، لندن 2010/6/6.

54: تقريـر المعرفـة العربـي، ص 269، دار الغرير للطباعـة والنشـر، دبـي، الإمـارات العربيـة المتحدة، 2009.

الخريجون الجامعيون إلى بلادهم، يتحولون نخباً ذات تأثيرات قوية على بيئاتهم، التي غالباً ما تكون فاقدة للأفكار المبتكرة أو للنماذج التي يمكن من خلالها إحداث النقلة النوعية في تغيير أوضاعها والنهوض بظروف حياتها وفقاً لمتطلبات العصر، ذلك أنَّ الأنظمة الشمولية، لم تترك لبيئاتها المحلية إنتاج آليات تطويرها الطبيعية والداخلية.

خاتمة

إنَّ رياح التغيير التي تكتسح العالم العربي في هذه الآونة، تشكل المرحلة الثالثة من عملية العصف التي اجتاحت العالم منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين الماضي، وضربت الإتحاد السوفياتي والمنظومة الإشتركية أولاً، وأميركا اللاتينية ثانياً، ولا شك، إ في أنَّ رياح التغيير هي وليدة تراكم العقود السابقة من أنظمة الإستبداد، فيما انتقال شرارة الثورة من قطر عربي إلى آخر، يصعب توصيفه من خارج ما يُعرف ب »اللحظة التاريخية«، التي لا يمكن توقيت زمنها أو تحديده، فهو يأتي أو لا يأتي، إلا أنَّ التراكم وحده من ما يصنع هذه اللحظة.

وقد يكون السؤال عن «إنجازات» الثورات العربية يطارد المرحلة الراهنة بكاملها، وهنا يمكن القول بأنَّ الثورة العربية الكبرى تقف عند بداية تشكل تكوّن رأي عام عربي ومجتمع مدني، وهذا ما يتضح في مصر وتونس، حيث المجتمع المدني الناهض، دفع باتجاه محاكمة الرئيسين المخلوعين، حسني مبارك (حضوراً)، وزين العابدين بن علي (غيابياً)، كما أنَّ إخراج معاهدة «كامب ديفيد» من منزلتها «المقدسة» إلى أرضية المساءلة والعمل على تعديلها أو إلغائها، وهو ما كان ليحدث لولا ضغوط المجتمع المدني المتجه نحو التبلور.

ويأتي ثانياً، إسقاط مبدأ الولاية الأبدية ل ل»الرئيس»، وتالياً توريثه الحكم لأبنائه، ولعله من الصعوبة بمكان الذهاب إلى تصور يعيد مصر أو تونس إلى مرحلة الجمهوريات السلالية، وأما ثالثاً، فيأتي مبدأ العمليات الإنتخابية في تونس ومصر ، وهذه العمليات الإنتخابية من شأنها، أن تعيد صوغ الحياة السياسية برمّتها في البلدين ولأول مرة في تاريخهما.

ويحل رابعاً، الحراك السياسي والفكري المرافق للحراك الشعبي، ويؤشير ذلك إلى حالة مخاض ستسهم في توليد قيادات سياسية جديدة، شابة على الأغلب، ومنفتحة على التعددية والمشاركة السياسية، وهي المفاهيم العريضة التي انطلقت عجلة

الثورات العربية على أساسها.

وفي المقابل، من ضرورات القول، إنَّ إزاء الثورات العربية طريقاً طويلاً لتكريس المفاهيم التي انطلقت من أجلها، وعلى هذه هذا الطريق ينتظر الثورات العربية التالي:

أ- احتمال الثورات المضادة، وهذا أمر كابدته الثورات التاريخية كافة، وبعضها استطاع إجهاض ثورات التغيير.

ب- الإنشقاقات والخلافات بين القوى التي قادت الثورة، فكل منها بعد تجاوز الهدف الجامع بإسقاط النظام القديم، سيعمل على تحقيق مكتسباته الذاتية، ومثل هذه المسألة تبقى في سياقها السليم، ما لم يندرج هذا الطرف أو ذاك في مغامرات الإقصاء والإلغاء.

ج- مخاطر التعويل على الغرب، في عملية تركيب التحالفات الداخلية أو في إعادة بناء النظم السياسية وعلاقاتها الخارجية.

د- هواجس الطرق على أبواب الولاءات الفرعية، من مثل القبلية والعشائرية والجهوية والمذهبية والطائفية، فهذه الولاءات لو إذا تم إحياؤها ولجأ إاليها بعض الأطراف للإستقواء بأوراقها، فستطفئء بقعة الضوء التي سطعت في الفضاء العربي، وأنارت الطريق نحو بناء الدولة الوطنية الجامعة.

يبقى أخيراً القول، إبأن القوى المحافظة وجماعات المصالح المرتبطة بالأنظمة القديمة ستعمل جاهدة لإعاقة مسار الثورة العربية الكبرى، وإذا كان هذا الأمر يدخل في إطار متوقع ومحسوب، فإنَّ إعلاء قيم التسامح والتعدد والإبتعاد عن روحية الثأر والإنتقام، يشكل مدخل التغيير نحو إعادة بناء المجتمعات العربية وأنظمتها السياسية على قواعد سلمية ومدنية، يمكن من خلالها نقل العالم العربي من حال إلى حال ومن تاريخ إلى تاريخ. ◆

الطور الثاني من الثورات الشعبية العربية: العوائق والعثرات

توفيق المديني
باحث تونسي

مقدمة

الثورة الديموقراطية التونسية التي أسقطت نظام بن علي البوليسي في تونس، والثورة الديموقراطية التي أسقطت نظام حسني مبارك الديكتاتوري في مصر، والحركات الاحتجاجية التي اندلعت في كل من اليمن والأردن والجزائر والبحرين وليبيا من أجل تغيير الأنظمة التسلطية الحاكمة، وإجراء انتخابات ديموقراطية حرة نزيهة تقود إلى بناء دولة القانون، تشكل جميعها حراكاً اجتماعياً وسياسياً جديداً، جوهره الغضب العاري والعفوي ضد الفجور الذي تمارسه الأنظمة التسلطية العربية، المنخرطة في نظام العولمة النيوليبرالية، التي عمّقت الهوة بين الأغنياء والفقراء في العالم العربي، وداست بأقدامها على كرامة الإنسان العربي، قبل أميركا.

لم تكن الثورات الشعبية التي أطاحت حكم بن علي البوليسي، وحكم حسني مبارك، ونظام العقيد القذافي مُؤطرةً من قبل الأحزاب والحركات الأيديولوجية التقليدية (الماركسية والقومية والإسلامية)، التي لم تستطع أن تركب موجة الحراك الاجتماعي وأن تقود المتظاهرين في شوارع المدن التونسية والمصرية، وهنا تكمن فرادتها الحقيقية مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، إذ إنها ثورة غير أيديولوجية بالمعايير التي نعرفها عملياً ونظرياً.

فهذه الثورات اندلعت بسبب ارتفاع أسعار الغذاء، وزيادة الفقر، وارتفاع متوسط معدل البطالة للفئة العمرية من 15 إلى 24 سنة في تونس ومصر، والجزائر، واليمن إلى نحو 35 في المائةمئة، مقابل متوسط معدل عالمي 14.4 في المائةمئة، وتجاهل الدول العربية التسلطية هذه المشكلات ذات الطابع التنموي والاجتماعي، تأثيراتها

الأمنية والسياسية... فالبطالة تتجاوز آثارها بكثير الشق الاقتصادي والاجتماعي، لأنها إذا كانت تعنى في الأساس بتعطيل قوة بشرية في سن العطاء، وهم فئة الشباب الجامعي، القادرة على إحداث التنمية والتقدم والدفع ببلدانها إلى الأمام؛ فإنها تشكل تربة خصبة للثورة الاجتماعية والسياسية.

تونس: الثورة التونسية والقطيعة مع الماضي؟

فجرّت تونس بإنجاز أول ثورة شعبية في ظل مرحلة ما بعد الاستقلالات العربية من الأنظمة الاستعمارية الأوروبية، التي سيطرت فيها الأنظمة العسكرية – البوليسية المستبدة، ربيع الثورات العربية الذي لا يزال يجتاح العالم العربي من مغربه إلى مشرقه. فالثورة لا تعني تحقيق الديموقراطية بصورة تلقائية، ولأن أيضاً إسقاط نظام سياسي ديكتاتوري، لا يعني أيضاً محواً نهائياً للإستبدادية السياسية القائمة في تونس منذ زمن الاستقلال في العام 1956، وخلال تسعة أشهر. ومع ذلك، الثورة التونسية، في نظر العديد من المحللين الغربيين، هي أول ثورة حقيقية في القرن الحادي والعشرين، وواحدة من العديد من الثورات التي هزت المنطقة المغاربية والشرق الأوسط، وهي بالمقارنة مع عنف الولادة الثورية في بعض البلدان العربية الأخرى، وانطوائية بعض الديكتاتوريات الملكية، تكاد تكون نموذجاً.

فالثورة التونسية، ثورة مدنية، من دون شعارات أيديولوجية، الأمر الذي يتطلب تحقيق العدالة واحترام كرامة الشعب. وهي ليست ثورة («ثقافية) « بالمعنى الذي قصده المفكر الأميركي الراحل صموئيل هينتنغتون، وهي أقل تعبيراً عن صراع الحضارات.

في تعريفه لمفهوم الثورة يقول «أيرك إريك هوبزباوم» (ERIC HOBSBAWM): إنّ الثورة هي تحوّل كبير في بنية المجتمع. ويركّز على فكرة التحوّل (TRANSFORMATION) ولكن زمكانيّة التحوّل الذي تحدّث عنه الكاتب هي أوروبا ما بين عامي 1789 و–1848[1].

ويشير إلى أربعة عناصر تسترعي الاهتمام عند الحديث عن الثورة وهي:

الخصوصية: وهنا يركّز هوبزباوم على أنّ لكل ثورة خصوصيتها من حيث الزّمان والمكان، وليس هناك تشابهٌ أو تطابق بين ثورتين.

وفي السياق العربي فإن لكلّ بلد خصوصيته من التكوين الديموغرافي والطبيعة الجغرافية وحتى الطبائع البشرية، فتونس تختلف بتركيبتها الديموغرافية وطبيعتها الجغرافية عن الشعوب المجاورة، ولها خصوصيتها التي تميّزها عن الآخرين. ولعلّ في ذلك نفياً

(1) ERIC HOBSBAWM, THE AGE OF REVOLUTION: 1789–1848, (LONDON: VINTAGE BOOKS, 1996), PP. 2–17.

لبعض المقارنات التي حاولت القول بأنّ الثورة التونسية جاءت شكلاً مكرّرًا للثورة في إيران عام 1979.

النصر: ويعني انتصار منظومة جديدة على منظومة قديمة، ويشير هوبزباوم هنا إلى انتصار الفكر الرأسمالي الليبرالي على الفكر الاقتصادي الإقطاعي. وفي الإطار العربي لهذا العنصر يمكن الحديث عن غلبة منظومة قيمية عربية بكافة جوانبها على منظومة قيمية قديمة. وبيت القصيد في الحالة العربية حدوث حالة قطيعة بين منظومتين تختلفان عن بعضهما البعضإحداهما عن الأخرى بصورة اختلافاً كاملةكاملاً.

الثورة التونسية ثورة مدنية من دون شعارات إيديولوجية

البعد الجغرافي للثورة: حيث يشير هوبزباوم إلى تأثير هذا البعد في مناطق دول الجوار وفي صيرورة التحوّل (في إشارة منه إلى تأثير أوروبا في أميركا الشمالية). وفي السياق العربي يبرز هذا البعد بصورة جليّةًا في انتقال الثورة من قطر إلى آخر، وذلك نظرًا إلى التقارب الجغرافي ووحدة الدّين واللغة والتاريخ المشترك وإلى تقارب الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأغلب الأقطار العربية. وثورة تونس يجب أن تفهم ضمن هذا السياق، حيث امتدّت موجات الثورة إلى مناطقَ جغرافية مجاورة في اتّجاه الشرق والغرب، وهو ما عبّر عنه مفكرون عرب في إطار قراءاتهم للثورة التونسية.

التراكمية: وهنا يُرجع هوبزباوم تفجّر الثورة إلى عوامل متراكمة عبر عدد من السنين أحدثت ضغطًا على القاعدة فولّدت الانفجار الذي يجسّد حالة الثورة. وفي السياق العربي يمكن القول بأنّ ثورة تونس هي نتاج تراكم عوامل ضغط اجتماعي واقتصادي وسياسي على القاعدة الشعبية، ممّا أدّى إلى تفجّر الثورة التونسية، وهذا ينسحب كذلك على العديد من الدول العربية التي شهدت وستشهد ثورات مشابهة[2].

باسم الحرية، والكرامة، والعدالة الاجتماعية، حقق الشعب التونسي ثورته السريعة وغير المتوقعة، وأسقط نظاماً ديكتاتورياً موغلاً في القمع والفساد المؤسساتي منذ ما يزيد عن على نصف قرن. وجاءت الثورة التونسية، ومن ورائها الثورة المصرية، لتفتحا بريق أمل جديد للشعوب العربية المضطهدة، لكن ما حدث في تونس، ومصر حتى اليوم ليس ثورة بالمعنى العلمي للكلمة، قياساً بما اتفّق عليه علماء الاجتماع والمؤرخون (الثورة هي تغيير عميق في النظام والمجتمع والسياسة والاقتصاد والثقافة، وليس تغيير رأس النظام فحسب، وتحمل في سيرورتها قطيعة معرفية وفكرية وسياسية وأخلاقية مع النظام الفكري والثقافي والسياسي والاقتصادي

(2) العربي صديقي، تونس ثورة المواطنة «ثورة بلا رأس»، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر الدوحة، تاريخ 2011/7/25.

السابق، وتؤسّس لمشروع مجتمعي جديد: قيم الحداثة ومبادئها وأفكارها ومناهجها)، وهذا وهذه هو هي حال الثورات التي عرفها العالم منذ الثورة الفرنسية 1789، مروراً بالثورة البلشفية في روسيا القيصرية 1917، والثورة الصينية عام1949، وانتهاءاً بالثورة الإيرانية عام 1979.

وعلى الرغم من الرأي السائد لدى النخب والقوى السياسية التونسية، إنَّ الثورة حققت القطيعة مع النظام السياسي لعهديْ بورقيبة وبن علي، اللذيْن حكما البلاد دون ديموقراطية وحريّة تعبير ولا عدالة في التنمية بين مناطق البلاد، فإنَّ هناك رأياً آخر يقول بأنَّ الثورة التونسية – وهذه مفارقتها – لم تحدث التغييرات الكبرى المطلوبة في بنية النظام السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لجهة تحقيق الانقلاب الشامل في كل الموازين والميادين، وإعادة هندسة الطبقات الاجتماعية والقيم والمفاهيم، وهي التغيرات التي تتطلبها كل ثورة حقيقية.

تميزت الانتخابات التي جرت في تونس بقدر عالي من الشفافية ومن التنظيم العالي وحرية التعبير والإقبال الشديد من جانب الناخبين

كمال ديب، «لن تنجح ثورة عربية بدون وضوح الرؤية في مصر»، صحيفة النهار، بيروت، 2011/8/4.

ويرى أحد المحللين العرب، أنَّ ما حدث في مصر وتونس ليس ثورة بعد، بل هي بذور ثورة في طور التكوين، فقد سقط الرأس وبقي النظام بكامل هيكليته في السياسة والاقتصاد والمواقع المدنية والدينية وفي الإدارة العامة والجيش[3]. كما تذهب الكاتبة فريدة الدهماني، في هذا الاتجاه، حين تقول: إنَّ الرجال، والمؤسسات، ووسائل الإعلام، ورجال لأعمال في تونس، لا يزالون قابعين هناك. فقد كانت إعادة توزيع الأوراق من قبل الحكومات الثلاث المتعاقبة، بطيئة، وخرقاء وغير مرئية، وذهب البعض أيضاً إلى الكشف عن تغيير في إطار الاستمرارية في أفضل الأحوال، وفي أسوئها هناك تأثير واضح لثورة مضادة في الطريق. وأولئك الذين كانوا يتولون اليد العليا في 14 كانون الثاني/ يناير 2011 بدأوا يتخوفون من مصادرة ثورتهم[4].

فريدة الدهماني، «المجتمع المدني ربح معاكسة»، مجلة جون أفريك، باريس، العدد رقم 2633، تاريخ 26 يونيو/2 يوليو 2011.

الثورة الديموقراطية الحقيقية لا تقتصر على تحقيق التغيرات في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلد الذي تنجز فيه، بل إنَّ أهم إنجاز تقوم به هو تأسيس لثورة ثقافية جديدة، تحتضن ديموقراطية حقيقية، وحرية تعبير، وتجسّد قطيعة فعلية مع إرث النظام الثقافي القديم الذي كان سائداً، لا سيما لجهة الاستعمال الكامل للّغة الوطنيّة على المستويين الشّفهي والكتابي، والحال هذه في تونس اللغة العربية باعتبارها اللغة الوطنية حسب ما ينص عليها دستور البلاد، التي يجب احترامها والاعتزاز بها والغيرة عليها والدّفاع عنها.

وبالنظر إلى الثورة التونسية، تبدو المفارقة واضحة، حيث أنَّ هذه الثورة الثقافية تبدو غائبة تماماً، حسب رأي الدكتور محمود الذوادي، الذي يقول، إنّ أغلبيّة التونسيّين تلوذ بصمت شبه كامل بشأن الإرث اللّغوي الثقافي الاستعماري الذي عمل على تجذيره نظاما بورقيبة وبن علي في شخصيهما وفي مؤسّساتهما وفي ثقافة المجتمع التونسي بصفة عامّة، بحيث أصبح معظم التونسيّين عن وعي ودون وعي يفتخرون بذلك الإرث وينادون بالإبقاء عليئه وبصيانته، ويتمثّل هذا الصمت في سكوتهم عمّا أسمّيه التخلّف الآخر، متمثّلاً في الإرث اللغوي الثقافي الاستعماري الفرنسي، الذي نجح بورقيبة وبن علي في المحافظة عليه على حساب الاستقلال اللغوي الثّقافي من المستعمر الفرنسي. إنّ مناداة بورقيبة وبن علي بصيانة الإرث اللغوي الثقافي الفرنسي على حساب لغة البلاد وثقافتها تعدّ شهادةً على ضعف رؤيتهما للوطنية الحقيقية وقصورها، ويعلن الدستور التونسي في بنوده الأولى أنّ اللغة العربية هي اللّغة الوطنية للمجتمع التونسي المستقلّ، فكيف يجوز وصف نظاميْ بورقيبة وبن علي والنّخب السياسية والفكرية والمتعلّمة بالوطنية الحقيقية، وهم قد عملوا ويعملون على تهميش اللّغة العربية وثقافتها[5]؟!.

لم تحمل نتائج الإنتخابات التونسية أي مفاجأة فحصول حركة النهضة على العدد الأكبر من المقاعد النيابية كان متوقعا

(5) د. محمود الذوادي، «سيادة اللغة العربية أين هيَ في مسار الثورة التونسية؟»، الجزيرة نت، 2011/6/15.

في سبيل إرساء الديموقراطية التي تحتاج إلى مشروع مجتمعي كبير، مشروع فكري وثقافي وسياسي، تواجه الثورة التونسية في هذه المرحلة الانتقالية من عمرها ثلاثة تحديات أساسية.

تحدّي انتخاب المجلس الوطني التأسيسي

اكتشفت تونس بعد إنجاز ثورتها أنها تعيش في ظل وضع خطير ناجم عن التأرجح بين الفراغ المؤسساتي والفوضى، فالحكومة المؤقتة التي شكلها السيّد محمد الغنوشي، رئيس الوزراء السابق في عهد الرئيس المخلوع زين العابدين بن عليّ، تم إسقاطها في 27 شباط/ فبراير 2011، لأنها ضمّت في صفوفها وزراء تكنوقراط مجهولين من الشعب، ووزراء أيضاً ينتمون لـ«حزب التجمع الدستوري الديموقراطي» الحاكم سابقاً. إما أما حكومة السيد الباجي قائد السبسي (وهو في الخامسة والثمانين من عمره)، الوزير الأوّل منذ 27 شباط/ فبراير2011، الذي يتمتّع بوزنٍ ملموس، ومن أسباب عودته غير المتوقّعة، الفراغ الذي نشأ في الطبقة السياسيّة على مدى 23 عاماً من حكم بن علي الاستبداديّ الملائم لانتشار المتملّقين، فتتولّى الحفاظ على النظام والإدارة، في ظلّ تعطّل الاقتصاد، المثقل بفرار السيّاح

(6) جان بيار سيريني، «تأرجح الثورة في تونس»، مجلة لوموند ديبلوماتيك 1 أيار/ مايو، باريس 2011.

والمستثمرين معاً، فيحين أنّما تعصف الحرب تعصف بالجماهيرية الليبية الثرية المجاورة[6].

حركة النهضة تتميز بصلابة قوتها التنظيمية المنتشرة على كافة تراب الجمهورية التونسية

في ظل غياب المؤسسات الديموقراطية المنتخبة بعد إسقاط النظام الديكتاتوري السابق، قامت مؤسستان بإدرتا بإدارة هذه المرحلة الانتقالية في تونس لوضع أسس النظام الديموقراطي الجديد ما بعد الثورة، وهما: الحكومة المؤقّتة وهيئة الخلاص الوطني بنسختها التونسيّة، وهي الطارئ الجديد، التي تحمل اسماً هو بحدّ ذاته برنامجاً: («الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديموقراطي). «.

يقول الأستاذ عياض بن عاشور، رئيس («الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة) « في شهر كانون الثاني/ يناير2011، والذي كان مكلفاً بالتحضير للانتخابات المقبلة التي جرت في 23 تشرين الأول/ أكتوبر2011، : «كانت هذه الهيئة العليا مجرّد لجنة للإصلاح السياسي، وكان دورها هو مراجعة النصوص التي تنال من الحريات، والتي كان يستخدمها النظام السابق ليضطهد المواطنين. منها القوانين الخاصة بالجمعيات والأحزاب والإرهاب والإعلام، فضلاً عن بعض البنود في القانون الجنائي... بعد ذلك، أنشئ مجلس حماية الثورة بمشاركة أحزاب وجمعيات من المجتمع المدني، وصيغت وظيفته بصفته الوصي على الحكومة. وجود هاتين الهيئتين المتوازيتين، كان كفيلاً بأنّنَ يخلق سلطتين، الأولى مؤسساتية والأخرى ثورية. ولكن جاءت («الهيئة العليا لتحقيق أاهداف الثورة) « لتدمج منطقي هاتين السلطتين ضمن إطار واحد، هو الهيئة التي أرأسها الآن»[7].

والهيئة... مؤلفة من 155 شخصاً، ما يجعلها نوعاً من البرلمان يمثل 12 حزباً سياسياً (من أصل 51 حزباً مسجلاً مع بداية الثورة في تونس) وفي (الهيئة...) قوميون عرب ويساريون ويساريون متطرفون، هم الذين ساندوا الثورة؛ فضلاً عن جمعيات كان لها دور نشط في الثورة، مثل («الرابطة التونسية لحقوق الإنسان) « و(«الاتحاد العام التونسي للشغل) « و(«الجمعية التونسية للنساء الديموقراطيات)... «... وفيها أيضاً شخصيات معروفة لدورها المعارض للحكم السابق وممثلو المناطق.

وجاءت ولادة فكرة إنشاء الجمعية التأسيسية، من أنَّ الشعب التونسي يريد شرعية جديدة، لا أن يقوم بإصلاحات للنظام السابق، لا سيما أنَّه بعد فرار بن علي،

(7) حوار أجرته صحيفة «لوموند» الفرنسية مع الأستاذ عياض بن عاشور بتاريخ 21 نيسان/ أبريل 2011.

طرحت الحكومة المؤقتة إجراء انتخابات رئاسية خلال مدة شهرين كما ينص على ذلك الدستور القديم. ولما كان الشعب يريد شرعية جديدة، أصبحت المهمة الملقاة على عاتق الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني تتمثل في الإعداد لانتخاب مثل هذه الجمعية التأسيسية. فلأول مرة في تاريخها سوف تعرف تونس انتخابات حرة ونزيهة، من دون تلاعب بالأصوات. وقد اختارت («الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة) « القانون النسبي في الاقتراع، فهو أكثر النظم توازناً ويمنح كل الأحزاب الحظوظ القصوى بالتمثيل والوصول إلى الجمعية التأسيسية.

من غير المستبعد أن تكون قواعد ناخبة للحزب الحاكم في عهد بن علي قد اقترعت لحركة النهضة

وفي 11 نيسان/ أبريل2011، وبعد تأخّر إحدى أحد عشر يوماً فقط عن برنامجها الأول، أقرّت («الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والانتقال الديموقراطي)، «، التي اتخذت من قصر باردو مقراً لها، القانون الانتخابي الجديد، وهو أحد القوانين الأكثر ديموقراطيّةً في العالم: فيه لجنة انتخابيّة مستقلّة، وثنائية متوازية بين الرجال والنساء، واقتراع نسبيّ تام... فقد تضمّن القانون الانتخابي الجديد بنداً يشترط تقاسم القوائم المرشحة لانتخابات المجلس التأسيسي يوم 24 يوليو/ تموز 2011 بالتساوي بين الرجال والنساء. ووجد هذا القرار صدى استثنائياً في المنظمات الدولية وداخل النخب التونسية المتمركزة في المدن الكبرى، غير أنّنّه لم يجد الصدى ذاته في المناطق الداخلية التونسية، ذات الخصوصية الاجتماعية، التي لا تزال الكلمة فيها للرجل.

وتحقّق مبدأ التناصف بين الرجل والمرأة في كل القوائمات، التي ستقدم في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، بعد أن تم تعديل الفصل 16 من المرسوم المتعلق بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي، والذي كان يقر في صيغته الأولى إسناد 25 في المئة من عدد المقاعد للمرأة.

وصادق مجلس «الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديموقراطي» بالإجماع على هذا التعديل الذي وصف بـ(«التاريخي). «.

وقد جاء إقرار هذا القانون الانتخابي الجديد نتيجة إجماع بين القوى السياسيّة الممثّلة في باردو – الإسلاميون والاشتراكيون والوسطيون والبعثيون والماركسيون والتروتسكيون والماويون والوحدويون العرب –، كلّها اقتنعت بأنّ الدستور العتيد لا يمكنه أن يعمل إلاّ إذا شارك فيه الجميع. وقد قدّم كلّ فريقٍ تنازلات. فحركة النهضة، وهي الغالبية بين الإسلاميين، قد صوّتت برفع اليد على الثنائية المتوازية بين الرجال والنساء، بالرغم من المزايدة الدائمة التي تمارسها في

أوساط قواعدها («حزب التحرير)، «، وهو أقلّية سلفيّة راديكاليّة. أمّا رئيس الحكومة، الذي أيّد نظام الاقتراع بحسب الدوائر، وهو نمط الجمهوريّة الثالثة الفرنسية في مرحلة ما قبل العام 1914، الذي من شأنه أن يوصل إلى المجلس غالبيّة من الشخصيات المحلّية، فقد رضخ للنظام النسبيّ الذي يشجّع («البقية الأقوى)، «، ويفيد الأحزاب الصغيرة – وقد باتت تونس تحصي اليوم 51 حزباً – ولا يسمح بتشكيل غالبيّة معتدلة في الحكم مستبعدة المتطرّفين[8].

(8) جـان بيـار سـيريني، «تأرجح الثورة في تونس»، مصدر سابق.

واعتبرت رئيسة الجمعية التونسية للنساء الديموقراطيات سناء بن عاشور القانون («رد اعتبار لتونس ولتاريخ من النضال المشترك بين الرجال والنساء من أجل الديموقراطية). «، وأكدت مؤكدةسناء بن عاشور على أن بإمكان التناصف في هذا المجلس أن يساهم في («إرساء رؤية جديدة للعلاقات بين الرجل والمرأة على غرار ما حصل سنة 1956 عند المصادقة على مجلة الأحوال الشخصية لا سيما في ما يتصل بإلغاء تعدد الزوجات). «. وأوضحت أنَّ القانون الانتخابي سيفسح المجال أمام المرأة التونسية حتى تكون («طرفاً فاعلاً في المجال السياسي) « خلال هذه المرحلة الجديدة من الانتقال الديموقراطي التي تعيشها تونس.

الخاسر الأكبر في الانتخابات التونسية هو الحزب الديمقراطي التقدمي فقد حصل على 17 مقعداً

من جهتها، قالت المحامية سعيدة العكريمي، ممثلة عمادة المحامين التونسيين، إنَّ («المرأة ساهمت مثل الرجل في مقاومة الدكتاتورية والاضطهاد، ومن البديهي أن تكون المرأة ممثلة بعد الثورة صلب المجلس التأسيسي، وفق مبدأ التناصف). «. ودعت العكريمي إلى («إقرار هذا المبدأ في الدستور الجديد لتونس... حتى يرتقي إلى مرتبة القاعدة التي تطبق في كل المؤسسات المنتخبة والدستورية)، «، وأشارت إلى أنَّ («مثل هذا المبدأ قد يصدم بعض العقليات، ومع ذلك فإنَّ القوانين يجب أن تعد للمستقبل حتى تساعد المجتمع على تقبل مثل هذه الأفكار). «.

الانتخابات التونسية وبناء الديموقراطية

تميّزت الانتخابات التي جرت في تونس يوم 23 تشرين/ أكتوبر 2011، بقدر عالٍ من الشفافية في الغالبية العظمى من مراكز الاقتراع، ومن التنظيم العالي، وحرية التّعبير، والإقبال الشديد من جانب الناخبين، ترجمت في حقيقة الأمر إرادة الشعب التونسي

نحو انتخاب سلطات جديدة بصورة ديموقراطية، إنَّها أول انتخابات ديموقراطية حرة ونزيهة تحصل في تاريخ تونس الحديث، بعد تسعة أشهر من إنجاز الثورة التي أسقطت نظام زين العابدين بن علي الديكتاتوري في14يناير/ كانون الثاني 2011.

فمنذ أكثر من خمسين سنة كانت الديموقراطية في تونس تعيش في أزمة كبيرة، نتيجة رفض حكام النظام الديكتاتوري السابق مساءلتهم عن خياراتهم المجتمعية، وتصرفات الدولة التسلطية التونسية المعتمدة على العولمة الاقتصادية، والخاضعة لإملاءات المؤسسات المالية الدولية والسياسات الملزمة من جانب الاتحاد الأوروبي المدافعة عن بقاء الدولة البوليسية التونسية كسد في «مواجهة» المد الأصولي الإسلامي، وقد عبّر التونسيون من خلال هذه الانتخابات عن حس مدني وحضاري، يعكس تطلعاتهم الحقيقية نحو بناء دولة مدنية ديموقراطية تعددية تتسع لجميع المواطنين الأحرار الذين أنقذوا الديموقراطية.

للمتابعين والمراقبين من العرب والأجانب، لم تكن هذه الانتخابات مفاجأة في شيء من حيث نتائجها، إذ حققت حركة النهضة الإسلامية بزعامة الشيخ راشد الغنوشي فوزاً كاسحاً، لا سيما في ظل تصويت الريف التونسي، والمحافظات الداخلية التونسية المهمشة والمضطهدة والمحرومة من مشاريع التنمية الاقتصادية لمصلحتها. وفازت (حركة النهضة) بـ90 مقعداً (41,47 في المئة)، في المجلس التأسيسي المكوّنشكل من 217.

المفاجأة الحقيقية جاءت من خلال احتلال حزب المؤتمر من أجل الجمهورية الذي يتزعمه الدكتور المنصف المرزوقي المرتبة الثانية في نتائج الإنتخابات

لقد صوّت التونسيون لمصلحة حركة النهضة التي تعتبر أكثر الحركات السياسية في تونس، تعرضاً لاضطهاد الحكم الاستبدادي السابق، فضلاً عن أنَّ حركة النهضة تتميّز بصلابة قوتها التنظيمية المنتشرة في كافة تراب الجمهورية، حيث أعادت قياداتها التي كانت تعيش في المنافي والقيادات التي خرجت من السجون التونسية، بناء تنظيمها المشتت في العهد السابق، وتوخّت أسلوباً براغماتياً في إدارتها للعمل السياسي اليومي، وعملت على نشر مناضليها في الأحياء الشعبية التي تمثل خزانات انتخابية وأفضلية وجودهم في منابر العديد من المساجد الشديدة، للتأثير على الناس البسطاء.

ففي الوقت الذي شارك فيه الحزب الديموقراطي التقدمي بزعامة المحامي نجيب الشابي في حكومة محمد الغنوشي الوزير الأول في عهد نظام الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، وتصريح مسؤولي هذا الحزب بأن «التجمعيين ليسوا جميعهم محل اتهام، وأنَّ من بينهم من هم نزهاء وشرفاء» وهو ما أثار نقمة شديدة من جانب

الشعب التونسي تجاه هذ الحزب، لا سيما في ظل مطالبة الشعب بحل حزب التجمع الدستوري الديموقراطي الحاكم سابقاً، وإسقاط حكومة الغنوشي باعتبارها من مخلفات النظام السابق، توخت حركة النهضة أسلوباً حذراً في التعاطي مع «(التجمعيين) « الذين يمثلون جسماً انتخابياً يقدر بحوالي مليوني ناخب، ولا يُستبعد، أن تكون هناك «اتفاقات» وقعت من وراء الستار من دون الإعلان عنها، على أساس «انضمام» عبر التصويت من «التجمعيين» لمصلحة النهضة في انتخاب المجلس الوطني التأسيسي، تقول الصحافية فاطمة بن عبد الله كراي في هذا الصدد، قد يكون هذا المعطى أسهم في تأمين التزام وانضباط في التصويت قد يكونربما قاده خفية وتقدّمه نحو مراكز الاقتراع مسؤولون في شعب التجمعيين السابقين، وعمد سابقوين كذلك، كانوا على دراية تامة، بكيفية استقدام الناخبين من المناطق التي لا تطالها شاشة التلفزات الوطنية والخاصة، ولا صفحات الفايسبوك أو الإذاعات الخاصة والعمومية[9].

(9) صحيفة الشروق، تونس، 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2011.

الخاسر الأكبر في هذه الانتخابات هو الحزب الديموقراطي التقدمي، إذ حصل على 17 مقعداً، الذي وهو يمثل تيار («الاشتراكية الديموقراطية) « في تونس، فهو يمثل يسار الوسط بمفهومه الحقيقي، وهو أقرب إلى الاشتراكية منه إلى الرأسمالية الجديدة. وتميّز الحزب الديموقراطي التقدمي عن بقية أحزاب المعارضة اليسارية، بدفاعه عن الهوية العربية الإسلامية، وبإقامته علاقات تحالفية مع حركة النهضة في ظل عهد نظام بن علي السابق. لكن الأداء الذي تميز مارسه به زعيمه المحامي نجيب الشابي لجهة تغليب طابع الشخصنة، أفقد الحزب العديد من كوادره وقياداته التي انشقت عنه، واستعجاله لطرح نفسه كشخصية رئاسية، وتقديم نفسه إلى الولايات المتحدة الأميركية على أنَّه الرئيس المقبل الذي يمكن أن ينقل تونس إلى واحة الديموقراطية الليبرالية، وانفكاك عرى التحالف بينه وبين حركة النهضة، الذي سرعان ما تحوّل إلى خصومة سياسية لا مبرر لها، والحملة التي شنتها أطراف عدة على شخص الشابي وحزبه، عوامل كلها أسهمت في معاقبة هذا الحزب من قبل الشعب التونسي لهذا الحزب، رغم إسهامه الحقيقي في الدفاع عن الحريات الديموقراطية طيلة سنوات الديكتاتورية البوليسية السابقة، ودفاعه بلا هوادة عن الحريات السياسية والعامة، بما فيها حق الإسلاميين في العمل السياسي، ومطالبته مراراً وتكراراً بعفو تشريعي عام عن كل السجناء السياسيين، فتاريخه في ظل بن علي لا تشوبه شائبة التواطؤ أو

من تم إقصاؤهم من الحياة السياسية وجدوا ضالتهم في «العريضة الشعبية» التي يقودها الهاشمي الحامدي

التعامل مع الحكم الاستبدادي السابق.

بيد أن المفاجأة الحقيقية جاءت من خلال احتلال حزب المؤتمر من أجل الجمهورية الذي يتزعمه الدكتور المنصف المرزوقي المرتبة الثانية، حيث حصل على 30 مقعداً (13,82 في المئة)، على الرغم من أنَّه حزب صغير الحجم ولا يتمتع بتواجد بحضور تنظيمي قوي في كامل البلاد، فهو حزب حديث النشأة. وكان المرزوقي تربطه علاقات تحالفية مع الغنوشي، منذ أن كانا يعيشان في المنفى في عهد بن علي في لندن وباريس، لكن لم يؤكدها علناً أيٌّ منهما، وكانت بعض الأطراف اليسارية قد اتهمت المرزوقي «بالتحالف مع الشيطان»، غير أنَّ المعارض التاريخي نفى وجود أيَّ تحالف مع حركة «النهضة» قبل الانتخابات.

منيت الأحزاب والتنظيمات اليسارية بهزيمة نكراء لأن الناخبين لم يقتنعوا ببرامج هذه الأحزاب ولا بقياداتها السياسية

وجاء حزب («التكتل من أجل العمل والحريات)، «، عضو الاشتراكية الدولية بزعامة الدكتور مصطفى بن جعفر، وهو مدعوم من فرنسا، في المرتبة الثالثة، إذ حصل على 21 مقعداً (9,68 في المئة)، غير أنَّ الاختراق الحقيقي في هذه الانتخابات التونسية جسّده الدكتور الهاشمي الحامدي، الذي يقود من لندن («العريضة الشعبية للحرية والتنمية والعدالة)، «، رغم أنَّ الهاشمي كان عضواً في حركة النهضة سابقاً، وحليفاً للرئيس المخلوع زين العابدين بن علي حتى آخر أيام سقوطه، ويعزو المحللون التونسيون فوزه إلى طبيعة خطابه الشعبوي، الذي ركز على الطابع القبلي والمناطقي (الجهوي)، واستفادته القصوى من قناته الفضائية «المستقلة» التي تبثّ من لندن، والمسموعة جيداً في تونس، وتصويت جزء كبير من المعادين للثورة في تونس، وهم في هذه الحال هذه («التجمعيون) « لمصلحته.

فبعد أن جسد الشعب التونسي قطيعته مع النظام الديكتاتوري السابق، وجد المسؤولون التجمعيون الذين تم إقصائهموا من الحياة السياسية، ضالتهم في «العريضة الشعبية» التي يقودها الهاشمي من لندن، فهو خير من يجسّد الثورة المضادة، وهو الوحيد القادر بخطابه الديماغوجي والشعبوي أن يزرع البلبلة والتشويش في المشهد السياسي التونسي في مرحلة ما بعد الثورة، . ولسائل أن يتساءل، ما هو التاريخ النضالي للهاشمي، ولعريضته الشعبية في مقاومة الديكتاتورية البوليسية حتى يحصل على هذه النسبة من الأصوات، لا سيما أنَّه يتفاخر دائماً بأنه يتلقى الدعم من أوساط أميركية (استخباراتية)، ومن دول خليجية عربية، وحتى من أوساط يهودية لكي يصبح الرئيس العتيد لتونس.

ومنيت الأحزاب والتنظيمات اليسارية بهزيمة نكراء، لأنّ الجماهير الشعبية التي ظلت تواجه قمع النظام البوليسي السابق، وتفتقر إلى طلائع سياسية، وتعيش أزمة اقتصادية حادة، وأزمة قيم وعلاقات اجتماعية، لم تكن مقتنعة ببرامج الأحزاب اليسارية، ولا بقياداتها السياسية، أو تثق بها. كما أنَّ الجماهير، تبلبلت بالبرامج التي لا مصداقية واقعية لها، والأفكار المتضاربة، والشعارات المتناقضة، والأحزاب المتصارعة، والممارسات المرائية، لا سيما ممارسات النخب العلمانية والليبرالية التي كرّست خطاباً تخويفياً موجّهاً ضد حركة النهضة، باعتبارها حركة تستفيد من الديموقراطية كي تعبّد لها الطريق للوصول إلى السلطة، ثم تنقلب على كل مكتسبات الأحوال الشخصية للمرأة التونسية، والطابع العلماني للدولة التونسية. إنَّه الخطاب التخويفي الذي ولد ردة فعل عنيفة من جانب الطبقات والفئات الشعبية المتدينة، والتي صوّتت لمصلحة حركة النهضة، التي دافعت عن الهوية العربية الإسلامية لتونس، ورفضت الانجرار وراء الخوض في مسألة العلمانية.

النخب العلمانية والليبرالية كرست خطاباً تخويفياً موجهاً ضد حركة النهضة

في ظل الفوز التاريخي الذي حققته حركة النهضة في الانتخابات التونسية، وخطاب رئيس المجلس الانتقالي الليبي مصطفى عبد الجليل، يوم إعلانه عن تحرير ليبيا من حكم معمر القذافي وإقامة دولة إسلامية، يعيش التونسيون بين الفخر بأنهم فجروا أول ثورة شعبية في مرحلة ما بعد نهاية الاستعمار الكولونيالي على العالم العربي، وبأنهم المبادرون في تفجير طاقات ربيع الثورات العربية، وبين القلق من التطورات الأخيرة بسبب الوثبة القوية لحركة النهضة، التي من شأنها أن تثير الفزع على مسستقبل الدولة العلمانية، والديموقراطية في تونس.

وتعرف حركة النهضة جيداً أنّها لا يمكن أن تحكم بمفردها، ولهذا عملت قيادتها على طمأنة الرأي العام التونسي من خلال تأكيدها على احترام القانون واحترام استقلالية القضاء...، ومجلة الأحوال الشخصية واحترام حقوق المرأة بل وتدعيمها...، على قاعدة المساواة بين المواطنين بصرف النظر عن المعتقد والجنس والجهة التي ينتمون إليها واحترام كل تعهدات الدولة التونسية.

إنَّ التونسيين يجاهرون ببناء نظام ديموقراطي جديد، يقوم على صياغة دستور ديموقراطي جديد يضمن احترام حقوق الإنسان، وصون الحريات العامة والخاصة، ويوجب المجتمع المساواة في الأحوال والشرائط، لا سيما المساواة بين الرجل والمرأة، ويؤمن بالتداول السلمي للسلطة، وبالفصل الجوهري بين السلطات

التنفيذية والتشريعية والقضائية، والفصل الحقيقي أيضاً بين العقد السياسي الثابت وبين الحياة السياسية المتغيرة بتغيير الغالبيات الطارئة، ونبذ استخدام العنف مهما كان مصدره للوصول إلى السلطة، فإنّ فوز حركة النهضة أدخل الثورة التونسية في مرحلة جديدة قوامها الشرعية السياسية التي افتقدتها خلال المرحلة الانتقالية ما بعد سقوط النظام الديكتاتوري السابق.

انتقال الثورة التونسية من مرحلة الشرعية الثورية إلى مرحلة الشرعية المؤسساتية لا يعني أنها أصبحت تمتلك مشروعا لبناء مجتمع ديمقراطي جديد

بيد أن انتقال الثورة التونسية من مرحلة الشرعية الثورية إلى مرحلة الشرعية السياسية والمؤسساتية، لا يعني أنَّ هذه الثورة أصبحت تمتلك مشروعاً لبناء مجتمع ديموقراطي جديد. فلا حركة النهضة الإسلامية التي عانت من القمع البوليسي الشديد طيلة المرحلة السابقة تمتلك مثل هذا المشروع الديموقراطي، ولا القوى العلمانية على اختلاف مكوّناتها قادرة على تمرير هذا المشروع الديموقراطي، لأنها لا تزال قوى نخبوية ومعزولة عن حركة الشعب، بسبب عملية التهميش التي عانت منها سابقاً. ويعود سبب خوف الطبقة الوسطى المدينية التونسيية وممثليها في المجتمع المدني، من أن تصوغ حركة النهضة الدستور التونسي الجديد لمرحلة تاريخية، قد تمتد على مدى خمسين سنة مقبلة، وفق رؤيتها الدينية، لا سيما أنَّ الموقف العدائي للحركة الإسلامية التونسية في المراحل الأولى من نشأتها من الدولة البورقيبية، والنخبة العلمانية المسيطرة عليها، والموغلة في تطرفها العلماني بالمعنى الأيديولوجي الفرنسي، جعلت الحركة الإسلامية يسيطر عليها خطاب العداء العميق لمفهوم الدولة، وعدم التمييز الدقيق والخلط بين الدولة والسلطة على مستوى الإدراك النظري، فالحركة الإسلامية التي تأسست بعد خمسة عشرة سنة من استقلال تونس تحمّل النخبة التغريبية الحاكمة مسؤولية رئيسة في تحطيم معظم البنى التحتية للمجتمع والدولة، مثل إلغاء الأوقاف والمحاكم الشرعية والتعليم الزيتوني وتفكيك العلاقات العشائرية، وفي تبلور معالم حركة سلطوية تلغي دور المجتمع وثقافته الأصيلة ومؤسساته المدنية، مما أحدث بالتدرج اختلال توازن بين الدولة – الحزب – الفرد من جهة والمجتمع من جهة أخرى.

وتواجه حركة النهضة بعد وصولها إلى السلطة، تحدياً من جانب التيارات المتشددة سواء من داخلها أو من خارجها، يتمثل في تأسيس الدولة المدنية التونسية الحديثة التي تستبعد نهائياً الاستبداد بكل أشكاله، والتي قوامها الديموقراطية التعددية، وعدم المساس بالمكاسب الحداثية في الدستور الجديد، وبالفصل الأول من دستور

1959، الذي ينص على أنَّ («تونس دولة حرة مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها والعربية لغتها والجمهورية نظامها) « باعتبارها تمثل مرجعية مشتركة للعائلات الفكرية والسياسية كلها.

تخشى الطبقة الوسطى التونسية أنّ تصوغ حركة النهضة دستورا لمرحلة تاريخية قد تمتد إلى خمسين سنة

ويتولى المجلس التأسيسي اختيار رئيسه ونائبيه والاتفاق على نظامه الداخلي ونظام مؤقت لإدارة الدولة، كما يعيّن رئيساً مؤقتاً جديداً محل فؤاد المبزع، الذي أعلن عن انسحابه من العمل السياسي بعد ظهور نتائج الانتخابات. وبعد ذلك يكلف الرئيس المؤقت الجديد من تتفق عليه الغالبية في المجلس بتشكيل حكومة جديدة للمرحلة الانتقالية الثانية بعد الاطاحة إطاحة بنظام بن علي.

تحدّي البطالة والتشغيل

لا تزال الثورة التونسية تشكل منارة حقيقية لربيع الثورات الديموقراطية التي يشهدها العالم العربي، حيث تقاتل الجماهير العربية في البلدان التي تشهد انتفاضات شعبية عارمة من أجل الظفر بالحرية والكرامة وتحقيق العدالة الاجتماعية، فميزة الثورات الديموقراطية الجارية، أنّها لا تسقط أنظمة سياسية فقط، كما حصل في تونس ومصر، وإنما بل أيضاً تُكَسِّرُ الأنماط الاقتصادية السائدة على الصعيد العربي، لا سيما تلك القائمة على أساس التحرير الاقتصادي، والخوصصة الرأسمالية، والاندماج في نظام العولمة الليبرالية الجديدة، الذي خدم بدرجة رئيسة الفئات الرأسمالية الطفيلية غير المنتجة باعتبارها فئات تمثل تحالفاً مشبوهاً بين ما يسمى («رجال الأعمال) « والعائلات المافياوية الحاكمة، والبرجوازية البيروقرطية العسكرية والأمنية التي كوّنت ثروتها من خلال هيمنتها المطلقة على أجهزة الدولة.

فالذي أسهم في تأجيج ثورات الشعوب العربية في معظم البلدان العربية، هو نموذج الرأسمالية السائدة عربياً التي سمّاها سمير عيطة، رئيس نادي خبراء الاقتصاد يين العرب ورئيس تحرير الطبعة العربية من صحيفة لوموند ديبلوماتيك، ب(«رأسمالية المحسوبية)، «، أو («رأسمالية الخلان)–» – المختلفة كلياً عن الرأسمالية المنتجة السائدة في العالم الغربي – التي تقوم على توظيف مفهوم («التحرير الاقتصادي) « لبيع شركات القطاع العام إلى المقربين من السلطات العربية وزبائنها، أو لشركات خارجية تعمل لمصلحتها، في ظل تراجع دور القطاع العام وبالتالي دور الدولة، وسيادة نهج الانغلاق السياسي والاجتماعي في ظل غياب كلي للحريات السياسية،

والمساءلة القانونية والسياسية للحكام العرب المفرطين في فجورهم.

تواجه حركة النهضة بعد وصولها إلى السلطة تحدياً من جانب التيارات المتشددة سواء من داخلها أو من خارجها

في ما يتعلق بالنموذج الاقتصادي التونسي الذي خضع لبرنامج الإصلاح الهيكلي وفقاً لوصفات صندوق النقد الدولي في أواسط الثمانينيات من القرن العشرين، وسار في طريق («توافقات واشنطن) « في أواسط التسعينيات، بوصفه مذهباً اقتصادياً ليبرالياً يقوم على فلسفة التقشف، والتخصيص، والتحرير، والانضباط في الموازنة، والإصلاح الضريبي، وتخفيض وخفض النفقات الحكومية العامة، وتحرير المبادلات التجارية والأسواق المالية، فقد قاد هذا النموذج الاقتصادي إلى حدوث كارثة بالبلاد.

لقد أدّى النموذج الاقتصادي التونسي إلى سيادة أنماط بائسة من التشغيل، لا سيما نمط التشغيل بالعقود ذات المدد المحدودة، LE TRAVAIL PRECAIRE كما يسمونه يسمّيه الفرنسيون، حيث تؤكد التقارير التونسية أنَّ ما يفوق 50 بالمائةمئة من العاملين في قطاع السياحة يخضعون لهذا النمط الرديء من التشغيل، والشيء عينه تقريباً في مجال الخياطة، إذ تكون الأجور متدنية جداً، إضافة إلى غياب الضمانات الاجتماعية.

وفضلاًا عن ذلك، لما كان الاقتصاد التونسي في جوهره معداً للتصدير للسوق الأوروبية، فإنّه مع اندلاع الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، التي ضربت بقوة الولايات المتحدة الأميركية وبلدان الاتحاد الأوروبي، تراجعت الصادرات التونسية بصورة بنسبة كبيرة، وتراجع الطلب الداخلي، وقاد هذا الوضع إلى الركود الاقتصادي.

كما أثم إنَّ السياسة العشوائية للتحرير الاقتصادي والانفتاح على السوق الرأسمالية العالمية، ألحقت ضرراً كبيراً بالصناعات التقليدية التونسية، نظراً لإغراق السوق التونسية بالسلع الرخيصة وذات النوعية الرديئة، وتزامنت مع انسحاب الدولة من الاستثمار في القطاع الزراعي، الأمر الذي قاد عملية تحرير أسعار مستلزمات الإنتاج في قطاع الزراعة كالبذور والأسمدة والأعلاف ومياه الريّ، وفي المقابل تجميد أسعار أهم المنتوجات كالحبوب مثلاً التذي يبقى سعرها لخمس سنوات متواصلة لا يتغيّر..

بشهادة كبار الخبراء في الاقتصاد، سواء من الدول العربية أو من الدول الغربية،

يعتبر النموذج الاقتصادي التونسي، هجيناً بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى دقيق، فهو ليس نموذجاً رأسمالياً خالصاً على الطريقة الغربية خاضعاً لقانون السوق، بل هو نموذج خاضع لقانون المافيا الاقتصادية المهيمنة على الاقتصاد التونسي في عهد سيطرة عائلة الرئيس المخلوع بن علي وزوجته من آل الطرابلسي، حيث طبّقت هذا المافيا الاقتصادية قانونها الخاص بدلاً من قانون، لتتحول تونس طيلة العقدين الماضيين إلى ما يأشبه بالعيش في العصور الإقطاعية، لا في عصر العولمة الليبرالية كما يدّعي النظام السابق.

تراجع قطاع السياحة نحو40 في المئة منذ سقوط الديكتاتورية و هذا القطاع يمثل 8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي

النتيجة الأولى الماثلة للعيان للإفلاس هذا النموذج الاقتصادي التونسي، تتمثل في أنَّ الثروة المنهوبة في تونس من قبل الرئيس المخلوع وزوجته، وأقربائهما البالغ عددهم 110 شخصاً، تقدر بنحو 10 مليارات دولار، حسب التقرير الذي ستصدره قريباً لجنة مكافحة الفساد في تونس التي يرأسها عبد الفتاح عمر. ويعادل هذا المبلغ الضخم المبلغ عينه من الديون الخارجية للدولة التونسية. وإذا كان من السهل جداً على الدولة التونسية أن تصادر أملاك هذه المافيا الاقتصادية في داخل تونس، بموجب القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء في اجتماعه في تونس 25/ فبراير/ شباط 2011، فإنَّ الأموال التونسية المنهوبة والمودعة في البنوك الأجنبية، تحتاج إلى إجراءات قانونية معقدة، وإلى دعاوى قضائية تطول سنوات.

إأما النتيجة الثانية، فتتمثل في وجود ما يقارب 700000 عاطل عن العمل في تونس، وهو الأمر الذي يتطلب من الحكومة التونسية المؤقتة معالجة مشكل البطالة لامتصاص غضب الأعداد الكبيرة من العاطلين، ولا سيما أصحاب الشهادات العليا، الذين يزيد عددهم عن على 200 ألف.

النتيجة الثالثة التي يمكن استقراؤها بعد نجاح الثورة التونسية، تكمن في تراجع قطاع السياحة بشكل تراجعاً كبيراً (نحو40 في المئة) منذ سقوط الديكتاتورية، علماً أنَّ هذا القطاع يمثل 8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ويوفر ما يقارب 45000 من الوظائف المباشرة وغير المباشرة، ويبلغ عدد السياح الذين يدخلون تونس سنوياً ما يقارب 6 ملايين سائح، منهم 4 ملايين من بلدان الاتحاد الأوروبي و6,11.6 مليون ليبي، والبقية من دول مجلس التعاون ودول أميركا الشمالية.

يواجه الاقتصاد التونسي صدمتين في الوقت الحاضر: صدمة الثورة السياسية التي أطاحت بالنظام الديكتاتوري، وصدمة الحرب في ليبيا، والتي كانت لها تداعيات

مباشرة على حياة الشعب التونسي البالغ تعداده ما يقارب 10،.5 ملايين نسمة. فمنذ انفجار الصراع بين كتائب العقيد معمر القذافي والثوار في ليبيا، عاد أكثر من 35000 عامل تونسي ليزيداد في تضخيّم عدد العاطلين عن العمل. وإذا كان معدل النمو المقدر من قبل النظام السابق يتمحور من 4 إلى 5 في المئة لسنة 2011، فإنَّ الصدمات الخارجية والداخلية التي تعرّض لها الاقتصاد التونسي، والمتمثلة في تداعيات الاتفاق المتعدّد الألياف (حول النسيج) مع بداية عام 2005، الذي منح حصصاً (كوتا) للبلدان الغنية، وقلب رأساً على عقب توزيع الحصص، على صناعة النسيج التونسية عقب الوصول المدوّي لكل من الصين والهند، ودخول اتفاقية التجارة الحرة بين تونس والاتحاد الأوروبي حيز التطبيق في سنة 2008، والإسقاطات المدمّرة للأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد التونسي، والانتفاضات العمالية التي شهدها الحوض المنجمي في مدينة قفصة في سنة 2008، كل هذه العوامل مجتمعة جعلت الحكومة التونسية المؤقتة تقدر معدّل النمو ينحو بنحو 0،8 في المئة لسنة 2011.

تعرف حركة النهضة أنها لا يمكن أن تحكم بمفردها

ومنذ سقوط نظام بن علي، تعيش القطاعات الاقتصادية التونسية حالة من الإضرابات المتواصلة، والحركات الاجتماعية الاحتجاجية التي تطالب بتحسين الأجور، ورفض نظام العمل المؤقت، حيث يتصدر الاتحاد العام التونسي للشغل طليعة هذه الاحتجاجات والمطالب.

بيد أنَّ المعضلة التي أصبحت تؤرّق إيطاليا وفرنسا في آن معاً، تتمثل في تدفق ما يقارب 26000 مهاجر تونسي إلى جزيرة لامبيدوزا في جنوب إيطاليا، بحثاً عن فرص العمل في الضفة الشمالية للمتوسط، ما أثار ذعراً في أوروبا من نزوح مئات الآلاف من التونسيين والليبيين والجزائريين والمغاربة وأفارقه جنوب الصحراء المعوزين، الذين يبحثون عن فرص عمل وحياة أفضل، وخدمات الرعاية الاجتماعية في البلدان الأوروبية.

وتواجه حركة النهضة التي تاستلّمت السلطة في تونس مسألة التحدي الاقتصادي، الذي سيكون المعيار الحقيقي في أدائها الحكومي لحل المعضلات الحقيقية، التي يعاني منها المجتمع التونسي. بدا حزب («المؤتمر من أجل الجمهورية) « التونسي بالأمس، عنصراً موازناً لسياسات حركة (النهضة)، في ما يتعلق بتوجهاتها الحكومية

عموماً وسياساتها الاقتصادية بشكل خاصة، مع إعلان أمينه العام منصف المرزوقي رفضه الإبقاء على أيَّ وزير من الفترة السابقة، في إشارة إلى تصريحات (النهضة) بنيّتها الإبقاء على وزير المالية عياد جلول ومحافظ المصرف المركزي مصطفى النابلي. في المقابل، نأى السفير الأميركي في تونس بموقف بلاده عن الموقف الفرنسي المتحفظ على فوز النهضة، مؤكداً أنّها ستعمل مع الحكومة المقبلة مهما كانت تشكيلتها، وركز في تصريحاته على الجانب الاقتصادي، فيما أفادت وثائق حكومة قائد السبسي بتوقعات نمو كبيرة تصل إلى 4,5 في المئة في العام 2012.

إن التونسيين يجاهرون ببناء نظام ديموقراطي جديد يقوم على صياغة دستور يضمن احترام حقوق الإنسان

وفي مقابلة مع صحيفة («المغرب)، «، قال المنصف المرزوقي، «نشكر (رئيس الحكومة المؤقتة) الباجي قائد السبسي على نجاحه في قيادة البلاد نحو الانتخابات، ويكفيه هذا الدور»، مشيراً إلى وقوع حكومته «في أخطاء عددناها في إبانها». وقال المرزوقي إنَّ عليه (السبسي) أن يترك المجال لغيره لخدمة تونس التي تعج بالطاقات. كما أكد المعارض التاريخي لنظام المخلوع زين العابدين بن علي رفضه بقاء («الوجوه القديمة) « في السلطة خلال المرحلة المقبلة، وقال رداً على سؤال بشأن موافقة حزب النهضة على بقاء بعض الوزراء لضمان استمرار الدولة، «هذا لا سبيل إاليه، نريد حكومة وحدة وطنية بوجوه وكفاءات جديدة مئة في المئة».وكانت النهضة قد اعلنت نيتها المحافظة على بعض الوزراء، أبرزهم وزير المالية وحاكم المصرف المركزي.

وفيما كان الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي قد أيعلن أنَّ مساعدات بلاده لتونس مشروطة بالتزام الحكومة المقبلة بـ(«حقوق الإنسان والديموقراطية)، «، في تحفظ على فوز النهضة الإسلامية، قال السفير الأميركي في تونس غوردون غراي إنَّ («الولايات المتحدة تدعم عملية ديموقراطية شفافة.... نريد أن ندعم الحكومة المقبلة للاستجابة لتطلعات الشعب التونسي). «.

وأضاف غراي معلقاً على ترشيح النهضة أمينها العام الجبالي لرئاسة الحكومة، إنَّ («أميركا تدعم العملية لا مرشحاً)، «، معتبراً أنّه من الطبيعي أن ترشح الحركة الفائزة أمينها العام لرئاسة الحكومة، وقارن ذلك بالعملية الانتخابية في بريطانيا. وركز غراي على الجانب الاقتصادي، وقال («قضية الأشخاص لا تعني المواطن التونسي العادي. لا يهم بالنسبة إليه من يفوز في الانتخابات، ما يقلقه هو جيبه، وواقع

الاقتصاد. رئيس الوزراء المقبل عليه أن يبذل جهده لمواجهة التحديات الاقتصادية والاستجابة لمطالب الشعب. والولايات المتحدة تريد تقديم مساعدتها في هذا المجال). «. وأعلن غراي عن زيارة 13 مستثمراً أميركياً لتونس اليوم، وكما تنظم وزارة الخارجية الأميركية في 15 كانون الأول/ ديسمبر 2011 ندوة حول عن السياحة التونسية والاستثمار في واشنطن بمشاركة ممثلين عن الجالية التونسية .[10].

نسبة النمو التي كانت سلبية في الأشهر الأولى من عام 2011 بدأت بالتحسن منذ نيسان/ أبريل في العام نفسه

وفي هذا السياق الاقتصادي، أظهرت مسوّدة لميزانية عام 2012، أنَّ الحكومة التونسية تتوقع نمو الاقتصاد بنسبة 4.5 في المئة العام المقبل لينتعش إثر تعثر، وأفادت وكالة («تونس أفريقيا) « للأنباء أن توقع نمو الاقتصاد 4.5 في المئة، جاء في مسوّدة للميزانية عرضها المسؤولون على مجلس الوزراء هذا الأسبوع، ونما الناتج المحلي الإجمالي لتونس 3,7 في المئة عام 2010، قبل الثورة.

في المقابل، قال حاكم المصرف المركزي التونسي مصطفى النابلي، الذي أعلنت (النهضة) نيتها إبقاءه في منصبه، إنَّ نسبة النمو التي كانت سلبية «(ناقص 3 في المئة) « في الفصل الأول من عام 2011، بسبب عدم استقرار الوضع السياسي والأمني، بدأت منذ نيسان/ أبريل 2011 تتحسن شيئاً فشيئاً، وستكون إجمالاً في عام 2011 (بين صفر وواحد في المئة، أيَّ حوالى 0,5 في المئة). وأكد («لقد خرجنا من منطقة الخطر لكن الاقتصاد، لم يستعد عافيته بشكل كاملتماماً).».

وأشار مصطفى النابلي إلى أنَّ التقديرات تشير إلى حاجة الاقتصاد التونسي إلى نسبة نمو من 7 في المئة، ليتمكن من امتصاص الطلبات الجديدة للعمل، فيحينما يبلغ عدد العاطلين عن العمل نحو 700 ألف، بينهم حوالى 300 ألف من أصحاب الشهادات الجامعية.

(10) نقـلاً عـن وكالات الأنبـاء العالمية (فرانس برس، رويترز).

واعتبرأى النابلي(«إنَّ أنَّ الرهان الأساس في هذه المرحلة هو عودة الاستثمار... الأجنبي والمحلي)، «، مضيفاً أنَّ («الديموقراطية ستمنح تونس ميزة هائلة بإعادة الثقة من خلال إدارة المجتمع بطريقة أكثر شفافية في المستوى السياسي والاقتصادي). «. وأضاف («مع أجندة سياسية أكثر وضوحاً، أعتقد أنَّ الثقة ستعود). «.

وعن القطاع السياحي، الذي يشكل أحد أعمدة الاقتصاد التونسي (7 في المئة من الناتج الإجمالي المحلي عادة)، قال النابلي إنَّ هذا القطاع، الذي عانى من وضع

(«كارثي)، «، بدأ يتحسّس طريقه نحو التعافي لكنه لا يزال يعاني. وأوضح أنَّ هذا القطاع سجل انهياراً بنسبة 60 في المئة في الفصل الأول من العام وهو حالياً في تراجع بنسبة 25 بالمئة. كما أنَّ القطاع المنجمي، لم يستعد عافيته بشكل تاماماً. غير أنَّ الأنشطة الاقتصادية إجمالاً تتجه («اتجاهاً تصاعدياً) « بحسب النابلي الذي أشار إلى أنَّ («الصناعات المعملية تنمو بشكل معقول كما أنَّ الموسم الزراعي جيد). «. ولاحظ حاكم البنك المركزي أنّه حتى في أوج الأزمة في بداية العام («تواصلت الخدمات العامة واستمر نظام المدفوعات يعمل، وكذلك البنوك استمرت في العمل بشكل بنحو يكاد يكون عادياً)، «، في إشارة إلى متانة الأجهزة المالية للدولة. وأشار النابلي إلى أنَّ الاقتصاد التونسي خسر عام 2011 نحو 5 في المئة في مستوى نسبة النمو، لكنالنابليه بدا متفائلاً بالعام المقبل2012، وقال (ا»عتقد أظن أنَّنا سنتجاوز صعوباتنا، والعام 2012 سيكون أفضل بكثير). «. وبيّن أنَّ («الديموقراطية ستمنح تونس ميزة هائلة لأنه مع عودة الثقة وإدارة أكثر شفافية في المستوى السياسي والاقتصادي، ستنفتح آفاق رحبة للاستثمار). «.

وفي ظل غياب الثورة الاقتصادية يبدو حل المعضلة الاقتصادية بعيد المنال في المنظور الراهن، لا سيما في ظل غياب الاستثمارات العربية والأجنبية التي يمكن أن تحرك العجلة الاقتصادية.

ليبيا الجديدة والعوائق البنيوية

الإستثمارات العربية والأجنبية يمكن أن تحرك عجلة الإقتصاد التونسي

هناك شبه إجماع عربي ودولي على أنَّ سقوط نظام الديكتاتور الليبي معمر القذافي بعد اثنتين وأربعين سنة من الحكم في ليبيا، يعتبر تحريراً كبيراً للشعب الليبي، ودعماً معنوياً وسياسياً لربيع الثورات الديموقراطية العربية، الذي يشق طريقه في ظل التضاريس الوعرة جداً التي يتشكل منها المشهد السياسي العربي. وقد آن الأوان في ظل انتصار ثورة الشعب الليبي الحالية، أن تدخل ليبيا عالم المجتمع المدني الحديث، وبناء الدولة الوطنية الديموقراطية الحديثة. من هنا فإنّ التحدّي الحقيقي الذي سيواجه الحكومة الليبية الجديدة، التي ستقود هذه المرحلة الانتقالية الصعبة من عملية بناء هياكل ومؤسسات النظام الديموقراطي الجديد، هو وضوح الرؤية، سواء في تحقيق جذرية التحولات الديموقراطية في ليبيا عبر إجراء مصالحة وطنية حقيقية، أو في عدم الخضوع لمشروع الوصاية الجديدة

الغربية على ليبيا، وبالتالي المضيّ قدماً في الدفاع عن الاستقلال والسيادة الوطنية، لا سيما في ظل وجود النفط والغاز، وتكالب القوى العظمى الغربية والشرقية على استغلاله.

وعلى الرغم من مرور اثنين وأربعين عاماً على حكم العقيد القذافي في ليبيا، فإنه لم يتغيّر، وإن استطاع أن يتقاسم السلطة – ولا سيَّما في مجال الإدارة والجيش – مع قبائل أخرى، من خلال شراء ولائها عبر توزيع الريع النفطي عليها بشكل واسع، مع محافظة قبيلة القذافي على مركز الريادة في السلطة، إضافة إلى أنَّ أبناء القذافي نفسه سيطروا على القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية (الاتصالات، الاستيراد، الاستثمار الخارجي)، فيما أمسك القذافي بملف النفط الذي يعتبر مجالاً محرماً على غيره، وهذا مظهر من مظاهر الأوليغارشية في الحكم، أي حكم الأقلية التي تستحوذ على مصادر القوة والثروة في المجتمع، وتنتج نظاماً تسلطياً يحصر مجال السلطة السياسية والاقتصادية في إطار علاقات القرابة التي تبدأ من دائرة عائلة الحاكم (الأب ثم الأبناء) ثم دائرة الأقارب المقربين جداً، ثم القبيلة، بصرف النظر عن طبيعة هذه الأقلية سواء أكانت طائفية أم طبقية أم سواهما.

وضوح الرؤية أهم تحد يواجه المرحلة الجديدة في ليبيا

ويقول الباحث الجامعي في معهد الدراسات والأبحاث الدولية، لويس مارتيناز، صاحب كتاب مفارقات ليبية، الصادر عن جامعة كولومبيا، إنَّ استراتيجية تقاسم السلطة قد ضمنت للقذافي الاستقرار. ويوضح: «بفضل الريع النفطي، استطاع النظام أن يبني أجهزة أمنية وقمعية متطورة جداً. وهكذا تم تحييد أو تصفية المعارضات الليبية، التي تشمل أنصار الملكية، والإسلاميين، والديموقراطيين».

بغية فهم الخصوصيّات الليبية والتحديات الضخمة لحقبة ما بعد القذّافي، يجب العودة أوّلاً إلى الميّزات الأساسية لنظام القذّافي، إذ كان نظام السلطة في «الجماهيرية» يرتكز على ثلاثة مصادر للشرعية: ثوريّة وعسكرية وقبلية. وقد سمحت تلك الركائز الثلاث بتأمين استمرارية النظام طويلاً، وظلّت تعمل خلال الأشهر الستّة التي استتبعت اندلاع الانتفاضة، وإن على نمط متداع.

أوّلاً: اللجان الثورية، التي وجدت داخل كافّة تركيبات الدّولة والشركات الكبرى، حيث وصل عددها إلى ثلاثين ألفاً تمتعوا بترقيات وعلاوات ماديّة ضخمة. وهم الذين تدخّلوا في بنغازي لقمع التظاهرة الأولى في 15 شباط/ فبراير 2011، الأمر الذي تسبّب بعد يومين باندلاع الثورة، وكانت اللّجان الثورية تعتمد على ميليشيات مختلفة موجودة في مجمل أنحاء البلد، جمعت تحت التسمية العامة

«الحرس الثوري». وقد أدّى هؤلاء الرجال المسلّحون الذين يتحرّكون باللباس المدني، دوراً رادعاً وحتّى قمعياً، حتّى انتصار الانتفاضة.

ثانياً: هناك حرس الرئيس الذي كان مكلفاً بحماية العقيد القذّافي وعائلته، وقُدّرت أعداده قبل الثورة بخمسة عشر ألف شخص، موزّعين على ثلاث كتائب يقال لها الكتائب الأمنية (منها كتيبة بنغازي التي تشتّتت منذ الأيام الأولى، لكن انكفأ عدد كبير من كوادرها وجنودها إلى طرابلس)، وثلاثة ألوية مختلفة الأسلحة. انتمى أعضاء تلك الوحدات بشكل رئيسي إلى القبيلتين الأساسيتين في وسط وجنوب ليبيا، المعروفتين بولائهما للنظام (القذاذفة والمقارحة). وكانوا يتمتّعون بالكثير من الامتيازات المالية أو العينيّة (كالسيارات أو الرحلات إلى الخارج). تلك الوحدات هي التي حاربت حوالى ستّة أشهر على الجبهات الثلاث (البريقة، مصراتة، وجبل نفوسة)، والتي تدخّلت بانتظام في المدن الطرابلسية (الزاوية، صبراتا، زوارة) لقمع بدايات الثورة في شباط/ فبراير وآذار/ مارس. كان الابن الأصغر للعقيد القذّافي، خميس، هو الذي يقود أحد الألوية الثلاثة على جبهة مصراتة، فيما كان شقيقه الأكبر، معتصم، يترأس لواءً آخر[11].

(11) باتريك حايم زاده، «شروط الوحدة الوطنية في ليبيا»، مجلة لوموند ديبلوماتيك، أيلول/ سبتمبر 2011.

انقسامات سياسية حول إدارة مرحلة ما بعد القذافي

بعد رحيل الديكتاتور الليبي، ينتاب المحللين العرب والغربيين العارفين بطبيعة المجتمع الليبي الذي تهيمن عليه الهوية القبلية، ويفتقر كلياً إلى التقاليد الديموقراطية، ويعاني من الانقسامات الناجمة عن استخدام القذافي أسلوب «فرّق تسد»، ويفتقر لأي مؤسسة من طبيعة دولية، سواء في مجال الإعلام، أو القضاء، أو في تكوينات المجتمع المدني الحديث، القلق من مرحلة ما بعد العقيد القذافي، للأسباب التالية: الخوف من عمليات الثأر التي يمكن أن يلجأ إليها الثوار بعد تحرير كل ليبيا، ضد الأشخاص الذين ظلوا موالين للعقيد القذافي، وشاركوا في ارتكاب مجازر بحق الشعب الليبي، ومدى قدرة المجلس الوطني الانتقالي على ممارسة السلطة، باعتباره إطاراً ائتلافياً غير متجانس وغير مؤطَّر، ويضم في صفوفه إسلاميين ومعارضين مخضرمين وعلمانيين، فضلاً عن جزء متنام من البورجوازية الليبية والملتحقين المتأخرين بالثورة. وجميعهم منقسمون بحسب نزاعات قبلية قديمة ومعقدة.

ثمة مخاوف من هيمنة الهوية القبلية على مرحلة ما بعد سقوط القذافي

مثل هذه الرؤية التشاؤمية لمرحلة ما بعد القذافي يتبنّاها الباحث الأمريكميركي في معهد «كاتو» للدراسات تيد كاربنتر، إذ يقول إنَّ «التوقعات لمرحلة ما بعد القذافي تقع في منتصف الطريق بين الواقعية والإحباط»، مضيفاً أنّ «من الممكن أن تقبل الأطراف المتنازعة بتقسيم فعلي للبلاد بين قبائل الشرق وقبائل الغرب، لكن احتمالاً كهذا يبقى مستبعداً». لكنه يعتبر أنَّ «تقسيماً غير رسمي لليبيا سيكون أكثر تناغماً مع المعطيات الديموغرافية، السياسية والتاريخية، من الإصرار على المحافظة على ليبيا بشكلها الحالي»، ويؤكد أنَّ «البديل الأكثر احتمالاً للتقسيم السلمي للأراضي، سيكون حرباً أهلية متواصلة أو انتصاراً ثورياً سيولد امتعاضاً في الجزء الغربي من البلاد، ويهيّئ لجولة جديدة من القتال خلال أعوام من الآن»، ويرى كاربنتر أنَّ قوى الناتو ستواجه سؤالاً عن مدى استعدادها لمساندة الثوار في الحفاظ على السيطرة على ليبيا الغربية بعد رحيل القذافي، معتبراً أنَّ «التوقعات ليست إيجابية في ما يتعلق بقدرة قوات الثوار على إقناع عدد ولو متواضعاً من أبناء القبائل الغربية بالانضمام إليهم... كما أنَّ هناك قضية إصلاح البنية التحتية المتضررة في القتال وإعادة تعبئة خزائن الدولة. فأيّ حكومة جديدة في طرابلس لن تتمكن من التعويل على العائدات النفطية في المديين القصير أو المتوسط لحل مشاكلها، لأنَّ الخبراء يقدّرون أنّها ستحتاج إلى 3 أعوام على الأقل، قبل أن يعود الإنتاج النفطي إلى مستويات ما قبل الحرب».

من الصعب جداً في الوقت الحاضر تحديد الوزن الحقيقي للقوى السياسية الليبية على اختلاف انتماءاتها

هذه النظرة التشاؤمية من جانب بعض المحللين الغربيين لمرحلة ما بعد العقيد القذافي، التي تتمحور حول سيناريو إمكانية ظهور انقسامات في صفوف المعارضة الليبية، تقود إلى حرب أهلية ثانية، فإنَّ القادة داخل المجلس الانتقالي الوطني يرفضون مثل هذه التوقعات، مؤكدين أنّه قد جرى تضخيم تأثير الهوية القبلية في البلاد، وأنَّ مناصري المجلس الانتقالي الوطني ينفون صحة الحديث عن ضعف المجلس وعدم استعداده لفرض الأمن والنظام في طرابلس.

ونظراً لطبيعة النظام الليبي المنهار القمعية لأيّ معارضة، فإنّ من الصعب جداً في الوقت الحاضر، تحديد الوزن الحقيقي للقوى السياسية الليبية على اختلاف انتماءاتها. وهناك خمس قوى حقيقية تشكل الآن المشهد السياسي الليبي.

أولاً: القوى الملكية المنحدرة من الملك إدريس السنوسي.

ثانياً: القوى القومية العربية المتشكلة منذ السبعينيات من القرن الماضي، والتي

خذلها القذافي عندما صادر الثورة لمصلحة بقاء حكمه الديكتاتوري، وإثراء عائلته وقبيلته.

ثالثاً: القوى الإسلامية، وهي منقسمة إلى تيارين: التيار الأول وتمثله قوى الإخوان المسلمين، والتيار الثاني، وتمثله الحركات الجهادية (المجموعة الإسلامية الليبية المقاتلة، الحركة الإسلامية للشهداء، ومجموعة أنصار الله)، وهي متمركزة بصورة أساسية في منطقة الجبل الأخضر، وتتخوّف القوى الغربية من مدى تأثير الإسلاميين أو تشكيلهم عنصر انقسام في أيّ صيغة للدولة الليبية المقبلة وسياساتها.

رابعاً: قوى التحاف الديموقراطي الذي أسّسه الزعيم المعارض الليبي منصور الكيخيا، الذي اختطفته المخابرات الليبية في فندق بالقاهرة سنة 1993، وأعدمه القذافي، وهو الوحيد الذي يمتلك مشروعاً ديموقراطياً حقيقياً لليبيا، ولدى التحالف الديموقراطي حضور قوي في الولايات المتحدة.

القوى الإسلامية في ليبيا منقسمة إلى عدة جهات أبرزها الإخوان المسلمون

أما القوة الأخيرة فتمثلها الحركة الشبابية الليبية التي قامت بتفجير الثورة، إذ يشكل الشباب في ليبيا 60 في المئة من مجموع السكان.

هل تستطيع هذه القوى السياسية الليبية أن تبني دولة مدنية ديموقراطية بعد أن سقط نظام القذافي؟ إنَّ هذا الأمر يتوقف بالدرجة الأولى على النضج السياسي الذي يجب أن يتمتع به المجلس الانتقالي الليبي.

إنَّ ثورة السابع عشر من فبراير لم تأت لتنتقم، جاءت لتحرير المواطن والمجتمع من عقدة الخوف والإذلال ولتترك لأبناء ليبيا حرية الاختيار، فما حدث في ليبيا تحول عظيم بشتى المقاييس، استطاع فيه الشعب هزيمة السلطة والقوة معاً، في حين ما حدث في تونس ومصر أنَّ الشعب استطاع هزيمة السلطة بينما فضلت القوة المتمثلة في الجيش الحياد. ما نحتاج إليه في هذه المرحلة البدء فوراً بعملية مصالحة لترميم الوحدة الوطنية والبدء فوراً بعملية البناء، والاستعداد للانتقال إلى دولة المواطنة التي يتطلع إليها كل الليبيين، كما يجب أن نشير إلى أنَّ طبيعة المرحلة القادمة تتطلب جهداً تلقائياً إعلامياً، لتدريب الليبيين على ممارسة الديموقراطية وحق الاختلاف، فالديموقراطية قضية ثقافية قبل أن تكون آليات وأنساقاً ونظريات جامدة[12].

ولما كانت المعارضة الليبية على اختلاف أطيافها مستعدة لتسلّم السلطة، وقيادة مرحلة ما بعد القذافي في ليبيا، فقد أصدرت خريطة طريق انتقالية لليبيا الجديدة.

فقد أعلن ممثل المجلس الوطني الانتقالي الليبي في بريطانيا جمعة القماطي في بداية شهر أيلول/ سبتمبر2011، أنَّه سيتم انتخاب مجلس تأسيسي في ليبيا في غضون ثمانية أشهر يضطلع بوضع دستور للبلاد، موضحاً أنَّ انتخابات تشريعية ورئاسية ستنظم في غضون 20 شهراً من تاريخ تأسيس ذلك المجلس. وقال القماطي إنَّ «المجلس الانتقالي سيدير ليبيا لمدة ثمانية أشهر قبل أن يتولى مجلس منتخب من الشعب السلطة لصياغة الدستور». وكان قادة المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا قد تعهّدوا لزعماء العالم ببناء مجتمع قوامه التسامح واحترام سيادة القانون، ووعد رئيس المجلس مصطفى عبد الجليل في ختام مؤتمر أصدقاء ليبيا الذي عقد في باريس في الأول من أيلول/ سبتمبر 2011، وضع دستور جديد وإجراء انتخابات.

(12) عبد السلام أحمد ضو، «الإقصائيون وليبيا الجديدة»، صحيفة الحياة، الخميس 15 أيلول/ سبتمبر 2011.

ما حدث في ليبيا تحوّل عظيم بشتّى المقاييس فقد استطاع الشعب هزيمة السلطة

وقال عبد الجليل إنَّ على الشعب الليبي الآن الدفع باتجاه المصالحة، مضيفاً «الأمر متروك لكم (الشعب الليبي) لإنجاز ما وعدنا به، السلام والمصالحة». ودعا الشعب الليبي للالتزام بما تعهد به المجلس في المؤتمر لضمان انتقال سلمي مستقر للسلطة، والعفو والتسامح، وترك القانون يأخذ مجراه ويقول كلمته.

من جهة ثانية قال رئيس المجلس العسكري للعاصمة الليبية طرابلس عبد الحكيم بلحاج «إن ليبيا الجديدة سوف تنأى بنفسها عن التطرف الإسلامي ولن تكون حاضنة للإرهاب».

وأشارت وكالة أسوشيتد برس إلى أنَّ بلحاج هو زعيم للجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة المنحلة، التي قاتلت إلى جانب تنظيم القاعدة في العراق وأفغانستان، وذكرت الوكالة أنَّ بلحاج قلل في مقابلة معها من أهمية ماضيه، وقال: نحن لم ولن ندعم أبداً ما يسمّونه الإرهاب، مشدداً على أنَّ ليبيا دولة إسلامية معتدلة. وقال بلحاج إنَّه عُذب على أيدي المخابرات الأميركية عام 2004، لكنه لا يحمل أيَّ ضغينة لأنّ الهدف كان إطاحة العقيد الليبي معمر القذافي.

في ظل هذا الوضع الانتقالي الصعب التي تمر به الثورة الليبية، لا سيما في ظل غياب الدولة، تتصاعد الأصوات المحذرة من غياب سيطرة السلطة الانتقالية في ليبيا على كامل التراب الليبي، إذ يقول سياسيون ومراقبون إنَّ العوامل الجهوية والقبلية والشخصية ستؤدّي دوراً أكبر في ليبيا في المرحلة المقبلة، وإنَّ الاسلاميين سيؤدّون أيضاً دوراً ما داموا ينتهجون موقفاً معتدلاً لا راديكالياً.

ويتبنّى الاسلاميون الليبيون، الذين يشكلون تياراً صاعداً في مرحلة ما بعد القذافي،

موقفاً معتدلاً حتى الآن، مؤكدين استعدادهم للمشاركة في السلطة في إطار مؤسسات ديموقراطية. وقال عماد البناني، أحد قادة تيار الإخوان المسلمين لـ«فرانس برس»: «من الطبيعي أن يكون للإخوان المسلمين وجود في السلطة، ونحن نؤمن بالشراكة وبالدولة المدنية الحرة الديموقراطية». وأضاف: «إنَّ الإسلام الوسط يأخذ وضعه التلقائي في المجتمع الليبي، الذي لا يقبل التشدد والتطرف وهو محافظ بطريقة سهلة وسلسة».

وفي غضون ذلك، كرّر رئيس المجلس الانتقالي مصطفى عبد الجليل، وزير العدل السابق، أنَّ الليبيين لن يقبلوا بالحركات المتطرفة، لا من اليمين ولا من اليسار. وأعلن عبد الجليل أخيراً أنَّ الإسلام سيكون المصدر الرئيس للتشريع في الدولة الجديدة. ويقر محمود شمام الذي ينتمي إلى التيار الليبرالي، ويتولى شؤون الإعلام في المجلس الانتقالي بوزن الإخوان المسلمين الذين يعتبرهم «الأكثر تنظيماً» بين القوى الأخرى. ويقول شمام «هناك تنوّع في الخطاب السياسي الديني بين المعتدل والمتطرف والشديد التطرف ولكني أرى أنَّ معظم التيارات الإسلامية ستصب في اتجاه الاعتدال». ويضيف أنَّ «حركة الإخوان المسلمين هي الاكثر تنظيماً ووجوداً في الشارع الليبي. نحن لا نعترض على الإطلاق على وجود الإسلاميين، نهجنا قبول الآخر وتعدّد الآراء والاتجاهات من دون ضغط أو ترهيب والكلمة الفصل لصندوق الانتخابات والابتعاد عن التكفير والإقصاء الايديولوجي». ويؤكد أنَّه «في المرحلة المقبلة لن يكون للعامل الأيديولوجي دور، ولكن العوامل الجهوية والقبلية والشخصية ستلعب دوراً أكبر إلى أن ينضج المجتمع المدني». ويرى محمد عميش، المنسّق العام لائتلاف 17 فبراير والمقرب من الإسلاميين أنَّ «الشارع الليبي بطبيعته متديّن ولا خوف من التطرف». ويوضح أنَّ «التيار الإسلامي لا يمكنه أن يقود ليبيا منفرداً، وأظن أنه ستكون هناك تحالفات وطنية وحتى مع الليبراليين، الشارع سيكون الضابط الرئيسي الذي لن يقبل بوجود يمين ولا يسار»[13].

تتصاعد الأصوات في المرحلة الإنتقالية محذرة من غياب سيطرة السلطة الجديدة على كامل التراب الليبي

الثورة الليبية أمام المعضلة الاقتصادية والصراع على النفط

السؤال الذي يطرحه المحللون الغربيون والعرب، من الذي سيدير عجلة الاقتصاد الليبي، بعد الهجرة القسرية لمعظم العمال الأجانب من ليبيا منذ بداية الثورة، حيث تشير التقديرات إلى أن عددهم يتراوح ما بين 3 و4 ملايين عامل، موزعين على

النحو التالي: 1,5 إلى 2 مليون مصري وسوداني، ومليون أفريقي من بلدان جنوب الصحراء الكبرى، و200 ألف مغربي، 100 ألف تونسي، و60 ألف فلسطيني، و10 آلاف جزائري، وعشرات الآلاف الآخرين من عمال وكوادر قدموا من تركيا وبلدان آسيوية أخرى؟

لقد كان الحدث الأبرز في الجانب الاقتصادي المتعلق بالثورة الليبية، هو انعقاد مؤتمر أصدقاء ليبيا في باريس يوم 1 أيلول/ سبتمبر 2011، بهدف دعم النظام الجديد الذي تولى الحكم بعد سقوط العقيد معمر القذافي. وكان الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي قد دعا، بالتنسيق مع رئيس الحكومة البريطانية ديفيد كاميرون، إلى عقد هذا المؤتمر الذي شارك فيه نحو ستين وفداً دولياً، بما في ذلك ممثلو الدول الـ15 في مجلس الأمن. وستكون المشاركة إما على صعيد زعماء الدول أو رؤساء الحكومات أو وزراء الخارجية، وحضر هذا المؤتمر 13 رئيس دولة من بينهم أمير قطر و19 رئيس حكومة من بينهم نجيب ميقاتي رئيس الوزراء اللبناني، كما شارك فيه الأمناء العامون للأمم المتحدة والجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي وحلف شمال الأطلسي (ناتو)، ووزيرة خارجية أوروبا كاثرين آشتون ووزيرة خارجية الولايات المتحدة هيلاري كلينتون ورئيس الاتحاد الأوروبي هرمان فون رومبوي، وحضر كذلك ممثلون عن روسيا (مبعوث خاص للرئيس ديمتري ميدفيديف)، ونائب وزير خارجية الصين والأمين العام للاتحاد الأفريقي جان بينغ ووزير خارجية الجزائر مراد مدلسي، إضافة إلى رئيسي حكومة المغرب وتونس ووزيري خارجية مصر والإمارات.

السؤال المركزي في ليبيا وخارجها: من سيدير الإقتصاد الليبي في المرحلة المقبلة؟

وفي ختام المؤتمر، وافق هذا الأخير على الإفراج عن 15 مليار دولار من الأموال الليبية المجمّدة، ومن جانبها أفرجت الحكومة الإيطالية عن 500 مليون يورو لفائدة المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، وقال وزير خارجية إيطاليا فرانكو فراتيني: «إنَّ رئيس (الوزراء سيلفيو» برلوسكوني كان قد تحدث عن 350 مليون يورو. اليوم تم اتخاذ قرار نهائي بالإفراج عن 500 مليون يورو لتقديم دعم أكبر لأصدقائنا الليبيين».

اليوم، وخصوصاً في سياق العمل على إنتاج الحكم الجديد في ليبيا، سوف تكون حاجات ليبيا لإعادة الاعمار ضخمة، وسوف تحتاج إلى الطاقات في كل المجالات. ولدى ليبيا موارد مالية حرة أي غير مستثمرة في أسهم وشركات – تزيد على 120 مليار دولار، كما أنَّ استثمارات ليبيا في أسهم مصارف إيطالية، وشركات صناعية، وشركة لتوزيع المحروقات، وشركات إعلامية، مثل مجموعة بيرسون البريطانية التي

(13) صحيفة الحياة، 16 أيلول/ سبتمبر 2011.

تصدر جريدة «الفايننشال تايمز»، ربما تزيد المبالغ النقدية إلى ما يوازي 140-150 مليار دولار من الموجودات.

تنشيط ليبيا اقتصادياً وثقافياً وسياحياً وتأمين مقدار أوسع من المنافع الطبية والإسكانية والتعليمية لجميع الليبيين أمر ممكن، لأنّ العدد الإجمالي للمواطنين لا يزيد تقديره على ستة ملايين نسمة، فيما مساحات البلد شاسعة وليبيا تحوز من الشواطئ الرملية على البحر المتوسط ما لا يتوافر لغيرها من البلدان، لكن القذافي أبقى ليبيا وطاقات أهلها في القمقم.

ولذلك من المتوقع أن نشهد:

- تدفقاً كبيراً للعمال والفنيين المصريين الذين كان يبلغ عددهم قبل تفجر الأوضاع 1,5 مليون موظف وعامل.
- استعادة نشاط الشركات التركية في مجال الإنشاءات. وللأتراك ستة مليارات دولار مستحقة على الحكومة الليبية عن أعمال أنجزت.
- الإيطاليون كانوا يعملون على نطاق واسع في مجال التجهيزات لصناعة النفط، والمقاولات، ولديهم أعمال منجزة يستحقون عنها أربعة مليارات دولار.
- الروس طبعاً لديهم مستحقات عن أسلحة تم توريدها إلى ليبيا، وبعض التجهيزات غير العسكرية. ويبقى أنَّ المجال مفتوح للبنانيين ليسهموا من جديد في بناء ليبيا الحديثة، ويمكن أن يسهموا على نطاق واسع في مجالات التربية والتعليم، الاتصالات، السياحة، الإنشاء، تسويق المشتقات، إدارة المطارات وربما المرافئ، وللبنانيين في كل هذه النشاطات شركات ناجحة في نطاق إقليمي ودولي(14).

تنشيط ليبيا إقتصاديا وثقافيا وسياحيا أمر ممكن إذا توفرت الإرادات

غير أن عجلة الاقتصاد الليبي لا يمكنها أن تتحرك من دون عودة إنتاج النفط الليبي إلى حالته الطبيعية، وهو ما يبدو غير ممكن في الوقت الحاضر، لا سيما بعد أن أوقفت الاشتباكات العنيفة التي دارت بين الثوار الليبيين والقوات الموالية للعقيد معمر القذافي، الإنتاج، ما حرم ليبيا من إيرادات النفط المهمة لاقتصادها. وقبل اندلاع الثورة الليبية في منتصف فبراير/ شباط الماضي، كانت ليبيا الدولة العضو في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، تنتج 1,6 مليون برميل يومياً، وهو ما يوازي نحو 2% من الاستهلاك العالمي اليومي للنفط الخام.

وتكفي الإشارة في هذا السياق إلى أنّ إنتاج البلد من النفط قد ارتفع من 1,3

سيكون هناك تحالفات وطنية ـ ليبرالية ـ إسلامية في النظام السياسي الليبي الجديد

مليون برميل يومياً سنة 2003، (أي لدى تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة) إلى 1,8 مليون برميل في اليوم قبل اندلاع الثورة في 17 فبراير/ شباط2011، على رغم قرار منظّمة البلدان المصدِّرة للنفط خفض الإنتاج للحفاظ على سعر النفط في مستوى معقول، ويتوقّع المحلّلون مع توالي الاكتشافات الجديدة أن يرتفع حجم الإنتاج الليبي إلى ما لا يقلّ عن 3 ملايين برميل في اليوم مع حلول سنة 2013.

ضمن هذا السياق، قال علي الترهوني وزير النفط الليبي المؤقت لرويترز يوم الخميس 15 أيلول/ سبتمبر 2011: ما زال من السابق لأوانه تقدير مستوى صادرات النفط الليبية التي قد تستأنف قريباً. وأضاف الترهوني «ما زلت أحاول معرفة الكميات». وحين سئل متى يمكن استئناف الصادرات أجاب قائلاً «في غضون أيام قليلة». وقالت شركة الخليج العربي للنفط الليبية إنّها تتوقع ارتفاع إنتاجها من حقل السرير النفطي الشرقي باطراد، إلى 200 ألف برميل يومياً بحلول نهاية سبتمبر/ أيلول 2011 ما يمكنها من تصدير شحنة كل عشرة أيام، وقال عبد الجليل معيوف مدير شؤون الإعلام بالشركة «ننتج 150 ألف برميل يومياً من مائةمئة بئر، سنحاول الوصول إلى 200 ألف برميل يومياً بحلول نهاية الشهر». واستؤنف الإنتاج في الأسبوع الماضي وشركة الخليج العربي للنفط هي الشركة الوحيدة التي يعرف أنها تضخ النفط الآن.

بعد الغزو الأميركي للعراق في مارس 2003، واستدارة العقيد القذافي نحو تسليم برنامجه النووي للولايات المتحدة الأميركية، رُفع آخر تدابير الحصار الدولي، وانفتح الطريق أمام إعادة انطلاق الصناعة النفطية، وأمل القذافي مضاعفة الإنتاج بسرعة لإيصاله إلى أكثر من ثلاثة ملايين برميل يومياً، ما يجعله مساوياً لإيران، وعضواً فاعلاً في منظّمة الدول المصدّرة للنفط، أوبيك، الكارتل الذي يوجّه أسعار الذهب الأسود، وهكذا طرحت الشركة الوطنية للنفط في مزادٍ علني في آب/ أغسطس 2004، خمس عشرة منطقة تنقيب. فأبدت 120 شركة اهتمامها، ومن بينها عدّة شركات أميركية وبريطانية عملاقة كانت قد غادرت ليبيا عام 1986 دون أن تتعرّض للتأميم، حصل الأميركيون (أوكسيدنتال وأميرادا هيس، وشفرون تكساكو) على 11 رخصة من أصل 15، وكان من الواضح أنّ أولويّة السلطة كانت تذهب نحو إفساح المجال لمساهمة الشركات من الجانب الآخر للأطلسي، وذلك على حساب الشركات الأوروبية، مثل «توتال»، التي كانت قد دعمت ليبيا خلال فترة

العقوبات[15].

من جهتها، كانت الشركات الدولية تنتظر بفارغ الصبر، (ولو أنَّ الشروط كانت قاسية – 130 مليون دولار تُدفع عند التوقيع، وحدّ أدنى من 300 مليون دولار كنفقات تنقيب) حصصها الجديدة، وكانت التقديرات تتحدث عن نسبة 38،9 في المئة من الإنتاج لهذه الشركات في أفضل الأحوال، وفي أدناها 10،8 في المئة.

لكن من أين تأتي هذه الجاذبية المتبادلة والمستديمة بين الشركات، من أصغرها إلى أكبرها، ومن بلدٍ صعب المراس مثل ليبيا؟ لا شكّ في أنَّ نفطه الخام ممتاز، وحقوله قريبة من مراكز التكرير الأوروبية، وهي من الأهمّ في العالم. هكذا يمثّل النفط الليبي اليوم حوالى 15 في المئة من الاستهلاك الفرنسي، وأقلّ من 10 في المئة من الاستهلاك الأوروبي[16].

الثورة المصرية أمام تحدّي الإسلام السياسي

لا تزال ظاهرة الإسلام السياسي على تنوّع حركاته وتياراته في العالمين العربي والإسلامي، تشغل اهتمام الباحثين والمفكرين، بسيل من القضايا والإشكاليات التي تتصدرها إمكانية ولادة تيار إسلامي ديموقراطي مستنير ومعتدل، يستطيع التفاعل بإيجابية مع تحديات ومجريات الواقع المعاصر، وفي القلب منها المسألة الديموقراطية، وما يتفرع عنها من أهمية الوعي بثقافة حقوق الإنسان، ودور المجتمع المدني العربي الوليد في تحقيق الديموقراطية.

لقد سادت الحياة السياسية العربية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، الرؤية الواحدية، ومنهج المواجهة اللفظية العنيفة والرفض الأيديولوجي الحاد للرأي الآخر، فقد استبعدت القوى السياسية العربية على اختلاف مشاربها الفكرية والأيديولوجية من برامجها السياسية وممارساتها مفاهيم «الديموقراطية البرجوازية» أو «الديموقراطية الغربية».

وفي الواقع التاريخي العربي الذي كان يعج بالثورات الشعبية والانقلابات العسكرية، لم تشكل الديموقراطية مطلباً شعبياً، ولم توجد قوى وشرائح اجتماعية منظمة ومؤثرة ومعبّأة ومهيّأة نفسياً وأيديولوجياً، لكي تطالب وتكافح من أجل تطبيق المفاهيم الليبرالية، وكان الوعي السائد لدى النخبة السياسية الصاعدة أنّ الديموقراطية الليبرالية مرتبطة بالهيمنة الإمبريالية الغربية، وهكذا ساد في البلاد العربية نموذج الدولة التسلطية التي وأدت الديموقراطية الليبرالية، وهي لا تزال

(15) DIRK VANDEWALLE, A MODERN HISTORY OF LIBYA, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, 2006, P. 189.

(16) جان بيار سيريني، «النفط الليبي، من يدٍ إلى يد»، مجلة لوموند ديبلوماتيك، النسخة العربية، نيسان/ أبريل 2011.

طفلة تحبو.

فمنذ انتصار الثورة المحافظة في الغرب مع مجيء تاتشر وريغان، تبدل المناخ العالمي، وأصبحت الديموقراطية بمفهومها الليبرالي أيديولوجية مهيمنة ومطلباً شعبياً جارفاً، لا يمكن الوقوف بوجهه ورفضه، ولم تسلم المنطقة العربية من شظايا هذه الأيديولوجيا، التي استعمرت المخيلة الإنسانية منذ سقوط جدار برلين وانهيار المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي.

جماعة الإخوان المسلمين في مصر شهدت بروز جيل من الإصلاحيين

وشهدت المنطقة العربية نهاية الحرب الأيديولوجية بين الأحزاب والحركات الإسلامية واليسارية، حيث إنَّ اعتناق فضاء الديموقراطية تطلّب من التيارين الإسلامي واليساري، إنهاء تحفظ كل منهما على مشاركة التيار الآخر في اللعبة السياسية، والاعتراف العلني والصريح بحقه المشروع في المنافسة السلمية من أجل الوصول إلى سدة الحكم، رفضت الدول التسلطية العربية خيار الديموقراطية التعددية، والتخلي عن امتيازاتها ومصالحها التي يؤمنها لها احتكار السلطة.

في الثورات الديموقراطية الجارية في العالم العربي، التي بدأت تسقط الدول التسلطية العربية الواحدة تلو الأخرى، انضم تيار الإخوان المسلمين في مصر، وحركة النهضة في تونس إلى حركة الثورة التي انطلقت من دونهما ومن دون تأييدهما، وإن كانت القاعدة الإخوانية تلحّ على هذه المشاركة، الإخوان ترددوا في البدء: لم يكونوا يريدون الانضمام إلى حركة شبابية لا تتبنى أيَّ أيديولوجيا يمكنها أن تخرج منتصرة، ولكنهم بالمقابل كانوا يخشون التعرّض لقمع شديد إذا ما أخفقت هذه الحركة الشبابية.

فحركة الثورة الديموقراطية في كل من تونس ومصر التي استطاعت أن تذهل العالم كله بطابعها المسؤول والسلمي، كان مصدرها الحقيقي المجتمع المدني، لا سيما أنَّ هذه الثورات لم تنظمها الأحزاب الأيديولوجية المعروفة الإسلامية أو اليسارية، بل هي نتاج ولادة ظاهرة جديدة، نستطيع حتى أن نضع لها تسمياتٍ جديدة مثل «مناضلي الشبكة العنكبوتية» أو «ثورة الشبكة العنكبوتية»، لأنّ كل شيء يبدو ناتجاً عن الشبكات الاجتماعية والمبادرات الفردية.

وإذا كان الإسلاميون بدأوا جدياً بتحديد مواقفهم المعقدة من قضية الديموقراطية، فإنَّ هذا التعاطي الإيجابي، لا يعني أنَّ الإسلاميين أصبحوا ديموقراطيين أو تخلوا عن تحفظاتهم العديدة عن بعض المفاهيم في الديموقراطية الغربية، فالتيار الإسلامي

الأصولي الذي فرض نفسه أفقياً وعمودياً في العالم العربي، لا يزال متحفظاً على الديموقراطية كمشروع سياسي متكامل، وإن اختلفت مستويات التحفظ على هذا المشروع .

وبينما يعتمد النهج الديموقراطي على اعتبار الدستور الذي تراضت عليه الأمة مرجعاً نهائياً لشؤون الحكم وعلاقات الحاكم بالمحكوم، وعلاقات المحكومين بعضهم ببعض، وحتى طريقة تغيير الدستور وتعديله يُحتكم فيها إلى الدستور نفسه، يرى الإسلاميون الأصوليون على اختلاف تياراتهم السلفية، أنَّ المرجعية في قضايا الأمة والدولة للدين متمثلة في النص الشرعي مفسّراً ومنزلاً على الواقع على منهج السلف الصالح، لكن التيارات السلفية تفرّق بين مبدأ المرجعية المطلقة للدستور ومبدأ القبول بصياغة دستور، حيث يوجد من بين التيارات السلفية من يقبل بمبدأ صياغة دستور ويرفضها آخرون.

التيار الإصلاحي في جماعة الإخوان المسلمين المصرية مؤمن بنتائج صناديق الإقتراع ومحافظ في المجال الإجتماعي.

إنَّ مرتكزات النهج الديموقراطي تقوم على ما يلي: إعطاء الشعب حق التشريع وصياغة القوانين والأحكام من خلال المؤسسات المنتخبة، والاستفتاءات الشعبية، بينما يجمع الأصوليون على أنَّ الذي يملك حق تفسير النصوص وتنزيلها على الواقع، هم العلماء المؤهلون، كما يرى الأصوليون أنَّ منظومة الحريات في النهج الديموقراطي مرفوضة قطعاً في بعدها الفكري، لأنَّ الحرية بهذا المعنى تتضمّن حرية الكفر والإلحاد أو ممارسة ما حرّمته الشريعة.

إنَّ الصورة التي يقدّمها الإسلاميون الأصوليون عن الديموقراطية تعكس الأزمة العامة التي يعاني منها الفكر الإسلامي المعاصر، وهي أزمة مرت بها المسيحية في مواجهتها للتحديات التي طرحتها الديموقراطية الليبرالية والعلمانية، فالتحدي المركزي الذي يواجهه الفكر الإسلامي هو مفهوم التعدّدية بمظاهرها المختلفة الفكرية والدينية والسياسية والثقافية واللغوية والعرقية، ولا يزال الفكر الإسلامي عموماً يتبنّى الموقف التقليدي المبني على ميراث المدارس الفقهية، وهذا ما يفسّر المكانة المركزية التي يوليها الفكر السلفي للشريعة.

غير أنَّ جماعة «الإخوان المسلمين» والمنضوين تحت لوائها مثل حركة «النهضة» في تونس، تغيروا كثيراً خلال العقدين الماضيين. وكانت جماعة الإخوان المسلمين تحاول منذ سنوات إقناع مختلف القوى السياسية المصرية، بأنّها تمثل «إسلاماً معتدلاً» لطمأنة الطائفة القبطية التي يتراوح عددها مابين 6 و15% من سكان مصر، فالخطاب السياسي للإخوان المسلمين يتعهّد للأقباط بحقوق المواطنة الكاملة،

◀

ويعلن تمسّكه بالتعددية وحرية الفكر والرأي والتعبير، ويؤكد الإيمان بحقوق المرأة و مكاسبها.

لقد تغيّر «الإخوان المسلمون» كثيراً، ولا شك في أنَّ عامل التغيير الأول هو اختبار الإخفاق، في النجاح (الثورة الإسلامية في إيران)، كما في الهزيمة (القمع الذي يُمارَس ضد الإخوان المسلمين في كل مكان)، وقد استخلص الجيل المناضل الجديد العِبَر من ذلك، وكذلك الأجيال السابقة مثل راشد الغنوشي في تونس، لقد فهموا أنَّ السعي إلى تولّي السلطة عقب ثورة، يقود إما إلى الحرب الأهلية، وإما إلى الديكتاتورية، واقتربوا في نضالهم ضد القمع من القوى السياسية الأخرى، وبما أنّهم يعرفون مجتمعهم جيداً، يدركون أيضاً أنّه ليس للأيديولوجيا ثقل كبير، وقد استخلصوا الدروس أيضاً من النموذج التركي: استطاع أردوغان وحزب العدالة والتنمية، التوفيق بين الديموقراطية والنصر الانتخابي والتنمية الاقتصادية والاستقلال الوطني، وترويج القيم التي إن لم تكن إسلامية فهي على الأقل قيم الأصالة[17].

(17) أوليفييه روا، «الثورات ما بعد الإسلاموية»، صحيفة لوموند، باريس، 13–14 شباط/ فبراير 2011.

بيد أنَّ التحول التحديثي الذي حصل عند «الإخوان المسلمين» ناجم عن عوامل عديدة، لعل أبرزها:

الأول: عودة الصحوة الإسلامية التي عرفها المجتمع المصري والمجتمعات العربية، لا سيما بعد الحروب الأمريكميركية المتواصلة على أفغانستان، والعراق، وتكلس وترهل الأنظمة العلمانية في العالم العربي الموسومة بالتبعية للغرب، وهكذا فقد تقلصت سيطرة «الإخوان» باطّراد على دينامية أسلمة المجتمع المصري، إذ جرى تخطيهم من جانب «إسلام مخفف»، يتّسم بتديّن شخصي ولا يتحكم به انفعال الشعار بتطبيق الشريعة ولا الدولة الإسلامية.

إشكالية جماعة الإخوان المسلمين المصرية مع العلمانيين تقف عند حدود التمرد على الدين وقيمه

الثاني: بروز جيل من الإصلاحيين داخل حركة «الإخوان المسلمين» الذين تقترب أعمارهم من الأربعينيات، والذين تحمّلوا اضطهاد الأعوام بين 1995 و2000، وهم على استعداد للقبول بقواعد اللعبة الديموقراطية، وقد أدى التيار الإصلاحي في الإخوان، دوراً نشطاً في انتخابات سنة 2005، وقد أفسحت حركة «الإخوان المسلمين» في المجال لهذا التيار الإصلاحي، الذي تحكمه خلفية براغماتية، بأن يقود التحولات التي حصلت في خطاب «الإخوان المسلمين»، الذين تخلوا عن مقولة الدولة الإسلامية والخلافة الراشدة والوحدة السياسية الجامعة لكل الأمة الإسلامية، والتزموا بطرح برنامج لا يبعد كثيراً عن برامج الأحزاب الوطنية الأخرى، بل والليبرالية منها على وجه الخصوص.

ورغم أنَّ هذا التيار الإصلاحي لـ«الإخوان المسلمين» يتبنى المنطق الديموقراطي، فإنَّه لا يزال معادياً للمساواة بين الرجل والمرأة وللحرية المطلقة للاعتقاد، إنّه تيار يمثل «الديموقراطيين الليبراليين من الإخوان المسلمين»، الذين يقرون بنتائج صناديق الاقتراع مع البقاء محافظين جداً في المجال الاجتماعي.

فالبرنامج السياسي للإخوان المسلمين تتأكد يوماً بعد يوم مفارقته – تماماً – لكل ما كانوا يقدّمونه عن «المشروع الإسلامي»، فهناك تأكيد مستمر على القبول التام والنهائي بالديموقراطية من دون أيّ حديث عن خصوصية حضارية أو دينية – كما كان يحدث سابقاً–، وهي ديموقراطية صريحة لا تندثر في ثياب «الشورى» الإسلامية، التي كانت مرتكزاً للمشروع السابق، وهي ديموقراطية أساسها الاحتكام التام للشعب مهما كانت خياراته، والقبول بحق ومبدأ تداول السلطة والتسليم باختيار الشعب مهما كانت وحكم الشريعة فيها مرتهن بقبول الشعب له، دونما أيّ حديث عن مرجعية دينية يرفضها المواطنون، أيّاً كانت أديانهم، ويقدر الباحثون أنَّ «الإخوان» يمثلون بين 25 و30 في المئة من الرأي العام.

غير أنَّه إلى جانب تيار «الإخوان المسلمين» المهيمن في العالم العربي، هناك التيار الإسلامي المستنير الذي يقوده راشد الغنوشي، والذي بلور الأطروحات الإسلامية الجديدة حول الديموقراطية وعلى صعيد الفكر السياسي، إذ ينتقد الغنوشي تصرّف بعض الإسلاميين الذين في ممارساتهم يخلقون إشكالية مع الديموقراطية، على الرغم من أنَّهم عانوا من عدم توافر الديموقراطية، لذا وجب محاربة هذا الاستبداد الذي جعل أعداء الإسلام ينظرون للإسلام كأنه حكم سلطوي يحقر الجماهير، فأين لهذا الإرث الاستبدادي أن يكون مصدراً للحق، ومصدراً للشرعية، فالحاكمية للشعب، وحاكمية الله تمر عبر الشعب.

ومن أجل تبديد الشكوك المناوئة للإسلام السياسي، ما انفكت حركة الإخوان المسلمين تؤكد انحيازها للمبادئ الديموقراطية الحديثة، وأنَّ الخيار الديموقراطي القائم على التخلي عن أيّ نوع من أنواع الاحتكار للإسلام والحقيقة، أو أيّ نوع من أنواع الوصاية على الشعب هو اختيار استراتيجي، وليس اختياراً تكتيكياً ظرفياً يتم التخلي عنه في أقرب فرصة مناسبة، فحركة الإخوان المسلمين ليست لها أيّ مشكلة أساسية مع العلمانية بالمعنى الغربي، التي تضمن حرية العقل، وحرية الصحافة، وحرية الشعب، وإشكاليتها الأساسية مع هذه العلمانية تقف عند حدود التمرّد على الدين وقيمه. ◆

الربيع العربي والمستقبل: علاقة الحاكم بالمحكوم

د. عبد الحسين شعبان
باحث ومفكر من العراق

مقدمة

ثلاثة مخاوف أساسية تسللت إلى الواجهة السياسية أو وجدت طريقها إليها ترافقاً مع ربيع الحرية والكرامة الذي حلّ على العالم العربي، فقد ارتفع قلق بعض الجهات والجماعات من القوى الدينية، بعضها لاعتبارات أيديولوجية والأخرى دينية أو طائفية وثالثة لأسباب سياسية أو اجتماعية وهكذا، لكن هذا القلق لم يكن هو الهاجس الوحيد لدى هذه القوى التي بقيت متخوّفة أو مترددة أو حتى مرتابة من التغيير بسببه، بل كان الخوف من الفوضى موازياً للخوف من القوى الإسلامية، لا سيما بعد تجربة «الفوضى الخلاقة» التي ضربت أفغانستان وبعدها العراق، بعد احتلالهما عامي 2001 و2003، على التوالي.

فكرة عقد اجتماعي عربي جديد

إنَّ الخوف كبير والقلق عميق من محاولات الاستغلال الخارجي لحركة التغيير، سواء توجيهها أو التأثير عليها، بل إنَّ أصحاب نظرية المؤامرة كانوا يقدمون هذا الهاجس على الهواجس الأخرى التي تعتبر مكمّلة أساساً، لهذا البرزخ الذي يمكن أن يكبر، ويقدّمون الكثير من الأمثلة والأدلة، لعل أكثرها إثارة بالنسبة للعالم العربي هو ما حصل في العراق بسبب الاحتلال، واليوم فإنَّ ليبيا مثال صارخ على الاستهداف الخارجي، خصوصاً بعد التدخل العسكري لحلف الناتو، الذي زاد المشهد العربي الليبي تعقيداً وعنفاً، خصوصاً بعد مواجهة نظام العقيد القذافي للمتظاهرين بالرصاص والعنف واتهام حركة الاحتجاج بأقذر التهم، الأمر الذي أدّى إلى انشقاقات حادة سياسياً ومجتمعياً وعسكرياً.

وكان «المجتمع الدولي» قد قرر حماية السكان المدنيين الأبرياء، لا سيما خارج دائرة الصراع، خاصة بصدور قرار مجلس الأمن رقم 1973 بتاريخ 17 آذار (مارس) 2011، لكن التدخل العسكري للناتو تجاوز على ذلك وازدادت معاناة السكان المدنيين.

ولعل تلك الهواجس كانت تتسع وتكبر كلما طال أمد الصراع، وعدم الحسم واشتبكت فيه قوى إقليمية ودولية، مثلما هي حالة ليبيا والبحرين وسوريا وغيرها، ومثل هذا التداخل في ظل احتدام المواقف كان طبيعياً، لا سيما بين القوى الثورية الجديدة والصاعدة، وخاصة جيل الشباب، وبين القوى الوطنية التقليدية المشاركة منها أو التي التحقت بالثورة فيما بعد وإن كانت لأهداف وأسباب أخرى. فأين نحن من مشروع ما بعد التغيير، خصوصاً المشروع الذي يجمع بين قوى الثورة والشباب والمجتمع المدني والمعارضة التقليدية والقوى السياسية، بما فيها بعض إفرازات الأنظمة السابقة؟

وليس المقصود هنا مواجهة وتبديد المخاوف والهواجس وحسب، بل وضع قواعد أو إقرار بعض المبادئ الدستورية أو ما فوق دستورية بتعبير عزمي بشارة[1]، لا سيما الدعوة إلى أفكار قيمية تستند إليها عملية إعادة بناء الدولة العربية على أسس جديدة، بعد أن توقفت أو تعطلت الأسس والمعايير التي قامت عليها، لا سيما في مرحلة ما بعد الاستقلال.

ولعلّ موضوعاً من هذا القبيل وهو ما نناقشه اليوم للثورتين الناجحتين، في تونس ومصر، والثورات الصاعدة في عدد من البلدان العربية، يعيدنا إلى فكرة مهمة وريادية، كان قد طرحها غسان سلامة في بحث قدّمه إلى مؤتمر الإصلاح الضريبي في البلدان العربية (بيروت في 2004/5/18)، وقد أعادت صحيفة «النهار» اللبنانية نشره لارتباطه الوثيق بقضايا التغييرات والثورات في العالم العربي، بعنوان «نحو عقدٍ جديد بين الدولة والمجتمع»، وهي دعوة تتلاقى مع دعوة بشارة، ويمكن صياغتها في إطار فكرة عقد اجتماعي عربي جديدة، يبحث في المشتركات وفي الخصوصيات في الآن ذاته، أي وضع خريطة طريق، بتضاريسها وألوانها على بساط البحث، خاصة بالمشترك الجامع الذي ينبغي تعظيمه على حدّ تعبير الأمير الحسن بن طلال، وتأكيد احترام الخصوصيات التي ينبغي مراعاتها بالنسبة لكل مجتمع وفي إطاره أيضاً[2].

الحاكم والمحكوم وما بينهما

لعلّ أهم الأسس الجديدة التي يقتضي التوقف عندها في صياغة العقد الاجتماعي

1– انظر: بشارة، عزمي- «أفكار ميثاقية لأي ثورة عربية ديموقراطية»، الجزيرة نت، 3 حزيران (يونيو) 2011.

2– انظر سلامة، غسان– «نحو عقد جديد بين الدولة والمجتمع»، صحيفة «النهار» اللبنانية، 27 آذار (مارس) 2011. قارن أيضاً – حديث خاص للأمير الحسن بن طلال حول فكرة عقد اجتماعي جديد، عمان، 26 حزيران (يونيو) 2011.

العربي الجديد، هو العلاقة بين الحاكم والمحكوم التي هي المعضلة الأساسية في الدولة العربية، التي يتوقف عليها شكل الدولة وطبيعة نظامها، والمبادئ والقيم التي تحكمها، ومنه تنطلق شرعيتها بمرجعياتها المختلفة، فالمرجعية العليا للعقد الاجتماعي العربي الجديد، التي يمكن أن يتضمّنها الدستور، تستند إلى قيم الحرية والعدالة والمساواة وبعضها يمكن أن يشملها التي تحتاج إلى إعادة صياغة إطار المبادئ الديموقراطية الدولية لحقوق الإنسان، ليون دكي أن قيام الدولة التمييز السياسي بين الحكام والمحكومين، وما الدولة إلا التعبير عن ذلك[3].

ثمة مخاوف كبيرة وقلق عميق من محاولات الإستغلال الخارجي لحركة التغيير في الوطن العربي

لنبدأ أولاً من مفهوم الشرعية LEGITMACY التي تشكل موضوعاً رئيساً من مواضيع علم السياسة والنظام السياسي على وجه الخصوص، وذلك لارتباطه بمسألة كيفية وطريقة ممارسة السلطة السياسية في المجتمع، وبالتالي العلاقة بين الحكام والمحكومين[4].

وقد اختلف مضمون الشرعية وأدواتها وأهدافها، ففي فترة الحرب الباردة والصراع الأيديولوجي وفي ظل نظام القطبية الثنائية ساد مفهوم «الشرعية الثورية»، حتى وإن كان الاستخدام له ما يبرّره في مرحلة الانتقال، لكن هذه «الشرعية الثورية» استمرّت لعقود من الزمان، وعلى نحو متعسّف، بحيث فقدت الشرعية المزعومة أيَّ معنى وتحوّلت إلى استبداد واستئثار ومصادرة للحقوق والحريات.

آن الآوان لكي ننظر للشرعية على نحو جديد، باعتبارها مرحلة ضرورية بعد إطاحة الأنظمة من خلال معايير قيمية يستهدفها التغيير، لتنتقل الثورة بعدها إلى الشرعية الدستورية وفقاً لعقد اجتماعي جديد، يحدّد علاقة الحاكم بالمحكوم من خلال صندوق الاقتراع، وعلى أساس المساواة التامة والمواطنة الكاملة، دون تمييز بسبب الدين أو الجنس أو اللون أو العرق أو اللغة أو الأصل الاجتماعي، ويتمّ استبدال الحاكم في انتخابات دورية تجري ضمن مدد محددة، وعلى أساس التنوّع والتعددية والاعتراف بالآخر، وهي إطار سيادة القانون وفصل السلطات واستقلال القضاء.

ويعتقد ماكس فيبر أنَّ الشرعية هي أساس السلطة، وهذه تستند إلى معايير وقواعد أساسية، إضافة إلى إجراءات بنّاءة عمودها هو ثقة المواطنين بالنظام السياسي، القائم على الثقة بإجراءاته لتحقيق القواعد الأساسية، ولهذا كان ربط

3- انظر: دكي، ليون- دروس في القانون العام، ترجمة د. خالد رشدي، بغداد، 1981، ص 67.

4- غالباً ما يحدث الخلط بين فكرة الشرعية وبين فكرة المشروعية LEGALITY، ففي حين أن الأولى هي مفهوم سياسي يقوم على فكرة سياسية مفادها درجة قبول النظام أو عدم قبوله من جانب المواطنين وإحساسهم نحوه، الأمر الذي يعطيه الشرعية أو اللاشرعية، فإن الثانية هي مفهوم قانوني يقوم على درجة انطباق أو عدم انطباق سلوك سياسي أو تصرّف معين إزاء القانون، التزاماً أو خرقاً.
انظر، النجار، شيرزاد أحمد- دراسات في علم السياسة، مطبعة الثقافة، أربيل، 2004 ص 67 وص 100.
قارن: الشاوي، منذر- القانون الدستوري (نظرية الدولة)، ج1، بغداد، 1981، ص 66.
قارن بالتفصيل: عبد الله، عبد الرحمن رحيم- «وقفات على المشروعية من حيث مفهومها وتمييزها من الشرعية ومصادرها»، مجلة أبحاث، جامعة صلاح الدين، العدد 1، السنة الأولى، كانون الثاني (يناير) 1989.

الديموقراطية بالشرعية عن طريق الاعتقاد والإيمان بها من ناحية، وبالإجراءات البنّاءة لتحقيق الإرادة السياسية طبقاً للقانون من جهة أخرى[5].

ولعلّ هذه المبادئ القيمية السامية، يمكن صياغتها باعتبارها تمثل القاسم المشترك الإنساني لأيّ نظام ديموقراطي، الذي هو نتاج للجهد البشري والتراكم الثقافي والمعرفي، لا يخصّ حضارة أو أمة أو شعباً أو منطقة أو دولة أو لغة أو مجتمعاً دون سواه، بل هو قانون اجتماعي للتطور الإنساني، يفترض أن يتكيّف له كل جماعة بشرية، بأخذ خصائصها بنظر الاعتبار.

العلاقة بين الحاكم والمحكوم هي المعضلة الأساسية في الدولة العربية

وإذا ما وُضع ذلك في الدستور، سواء في جمعية تأسيسية تنتهي مهمتها بإبرامه أو من بعد انتخابات عامة تجري صياغته، فالأمر لا ينبغي أن يتجاوز هذه القيم والقواعد التي يمكن الاحتكام إليها والحوار حولها لحين إقرارها.

ولعلّ أهمية وضرورة وضع مثل هذا العقد الاجتماعي الجديد، تأتي من تنوّع المصادر والقوى التي صنعت الثورة، والتي لم تخضع لأيديولوجيا محددة أو لقيادة حزب أو جهة أو معارضة أو زعيم ملهم، بل لعب جيل الشباب بعفويته واندفاعه وشجاعته، الشيء الحاسم للإطاحة بالأنظمة من دون أن يكون لديه أي تصوّر مسبق عن طبيعة النظام الجديد الذي سيقوم محلّ النظام القديم. وإذا كان الماضي حسب المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي قد احتضر، فإنَّ الجديد لم يولد بعد.

كوابح وممانعات

من الطبيعي أن تحاول القوى المخلوعة أو بعض أركانها أو المعارضة التقليدية، أو حركات سياسية جديدة أو قوى تجاوزها الزمن وتخشبت لغتها، توجيه الثورة الوجهة التي تخدم مصالحها، إلا أنَّ جيل الشباب صانع الثورة قد يكون في واد، وهذه القوى أو بعضها في واد آخر، الأمر الذي يحتاج إلى توافقات جديدة بين جميع هذه القوى، بما فيها المجتمع المدني ومؤسساته وجمعياته، التي عملت طويلاً في العقود الثلاثة ونيّف الماضية وفي كل بلد عربي، حسب توفر هامش الحرية، من أجل إبرام عقد اجتماعي جديد، بحيث توضع الأفكار والقيم الثورية في إطارها القانوني - الاجتماعي لما بعد الثورة، للانتقال إلى شرعية دستورية جديدة، لا تشبه الشرعيات الثورية العسكرية أو الانقلابية التي تحققت وتعتّقت في السلطة في فترة ما بعد

5- انظر: النجار، شيرزاد أحمد- دراسات في علم السياسة، مصدر سابق، ص 101

الاستقلال، خصوصاً التشبث بالشرعية الثورية وإلغاء كل شيء عداها، الأمر الذي يحتاج إلى التكيّف والتواؤم لصياغة عقد جديد يختلف عن العقد القديم، لا سيما علاقة الحاكم بالمحكوم.

القوى التي صنعت الثورات العربية لم تخضع لآيديولوجيا محددة أو لقيادة حزب أو جبهة أو معارضة أو زعيم ملهم

وجدير بالذكر أنَّ بعض القوى التي كانت في السابق ضد النظام القديم قد تلتقي مع بعض حواشيه، وقد تجمعها اصطفافات واتفاقات جديدة إما لعزلتها أو نكوصها أو لأمر يتعلق باصطفافات القوى ما بعد الثورة، لمنع الثورة أو عرقلة مسارها نحو تحقيق أهدافها وتجسيد قيمها العليا، لا سيما المعلنة منها، في تحقيق الكرامة والحرية ومحاربة الفساد واحترام حقوق الإنسان، وتأسيس نظام شرعي جديد يعتمد على أسس التحوّل الديموقراطي، وخصوصاً لاستكمال قيم العدالة الاجتماعية والقانونية، من خلال مبادئ المساواة وتطبيق مبادئ الانتقالية.

ومثلما تجري تحالفات لمصادرة التوجّه الديموقراطي للثورة، أو صرف النظر عنه، أو النيل منه، فقد تحدث تصدّعات وتشظيات تعصف بها أو تلحق الضرر بمستقبل القوى الأساسية المحركة لها، لا سيما جيل الشباب، وقد يصاب بالإحباط إذا تمكنت بعض القوى التقليدية من أن تسيطر على الشارع أو تحرز فوزاً انتخابياً، بحكم خبرتها ووجود تنظيم لها وعلاقتها بالقوى التقليدية المجتمعية والمؤسسية، الأمر الذي يحتاج إلى فعل متواصل وجهد مثابر لإنجاز الخطوة الأولى، بعد إطاحة الأنظمة نحو التحوّل الديموقراطي، وإنجاز عقد اجتماعي جديد بالمواصفات المذكورة يؤمن الاستمرار في الثورة وتقدمها.

ولعلّ هذا العقد من الأهمية الضامنة بمكان لحماية مستقبل الثورة، ومنع اختطافها تحت حجة «الأغلبية» أحياناً والانتخابات الديموقراطية في أحيان أخرى، التي قد تقود إلى مفاعيل عكسية في لحظة غياب الوعي الحقوقي أو الديموقراطي أو صعود وعي تقليدي ديني أو طائفي يذكّر ببعض المداخن والجماهير المهتاجة ما بعد الثورة الصناعية حين جرى تحطيم الآلات والمكائن، لأنها أحد أسباب البطالة والبؤس، وبالتالي يؤدي إلى إلحاق ضرر بفكرة الثورة ويقوّض مستقبلها، سواء كانت هذه القوى عسكرية أو دينية أو طائفية أو غير ذلك.

ومثل هذه المحاذير، لا سيما في مرحلة الانتقال وضعف التقاليد الديموقراطية

وشحّ الثقافة، موجودة خصوصاً في ظل تدنّي مستوى التفكير إزاء قيم الحرية أو الآخر أو مبادئ المساواة أو قضايا التمييز أو المرأة أو قضايا التطور الاجتماعي أو غيرها.

من الطبيعي أنّ تحاول القوى المخلوعة أو بعض أركانها أو المعارضة التقليدية أو حركات سياسية جديدة توجيه الثورة الوجهة التي تخدم مصالحها

وحتى لو احتكمنا إلى رأي الأغلبية، فهي ليست دائماً على حق، وقد تكون مطالبها غير ديموقراطية، أو حتى غير عادلة، أو خاطئة، بينما يمكن أن توجد أقلية صائبة.

وأستعيد حواراً بين فهد، أمين الحزب الشيوعي العراقي الذي أعدم عام 1949 مع أحد رفاقه، حول الأقلية الصائبة والأغلبية الخاطئة، ولعله حدد الموقف بالقرب أو البعد من المبادئ والقيم، لا الأغلبية العددية في ظرف ملتبس، وهكذا فالقاعدة ليست الكثرة العددية في ظل قوانين أو قواعد غير ديموقراطية، أو قوانين انتخابات، بأن تأكل الحيتان الكبيرة الحيتان الصغيرة، فكيف السبيل لحل هذه المعادلة القاسية؟

القواعد العامة – الآمرة

هنا لا بدّ من الاعتماد على دستور ديموقراطي، ليس من السهولة بمكان تغييره بحكم إرادة الأغلبية، لا سيما المبادئ المتصلة بطبيعة علاقة الحاكم بالمحكوم وبالعقد الاجتماعي وبقضايا الحريات، خصوصاً حرية التعبير والحق في الاعتقاد والحق في التنظيم السياسي والمهني والنقابي والحق في المشاركة، والحق في المساواة، وخاصة بين الرجل والمرأة وأمام القانون، والحق في التعددية والتداول السلمي للسلطة في ظل فصل السلطات واستقلال القضاء.

وبهذا المعنى فإنَّ أيَّ دستور أو تشريع أو قانون لا ينبغي أن يتعارض مع القواعد العامة للنظام الديموقراطي، وهي قواعد آمرة وملزمة JUS COGENS، أي إنّها واجبة الأداء ولا يمكن سنّ أيّ نصّ يتعارض معها، كان يفيد في تبرير أو تسويغ الاسترقاق أو ممارسة التعذيب أو نزع الجنسية أو التمييز لأسباب دينية أو عرقية أو بسبب الأصل الاجتماعي أو غير ذلك أو عدم الاعتراف بحقوق المرأة، بحيث يكون القانون نتاج عمل وجهد قانوني واجتماعي، يستمد روحه من أسس الشرعة الدولية لحقوق الإنسان التي تعترف بحقوق الأقليات، بل ويستوجب الأمر ضمانها من جانب الأغلبيات، مثلما هي الحقوق السياسية والمدنية، وإلا كان هذا النظام، حتى وإن

حاز رأي الأغلبية، وما سينبثق عنه غير ديموقراطي، فالديموقراطية لا تعني حكم الأغلبية ولا تتوقف عنده، لأن ذلك قد يخالف الأسس الديموقراطية التي تقوم عليها، خصوصاً إذا جاءت هذه «الأغلبية» عبر قانون انتخابات غير ديموقراطي.

لا بدّ من الاعتماد على دستور ديمقراطي ليس من السهولة بمكان تغييره بحكم إرادة الأغلبية

وهنا ينبغي أيضاً الحفاظ على التنوّع الثقافي الديني والقومي والسلالي واللغوي والاجتماعي، طبقاً لإعلان الأمم المتحدة لاحترام حقوق الأقليات لعام 1992، وعلى أسس احترام حقوق الشعوب الأصلية وحقها في تقرير مصيرها استناداً إلى تصريح الأمم المتحدة لعام 2007. وبقدر ما يعني وجود هوية عامة مانعة وجامعة، بحيث تكون ملتقى لعدد من الهويات الفرعية، فلا بدّ من تأكيد هذه الهويات الفرعية وحقوقها، ما دامت تمثّل جماعة تعتز بالتمسك فيها، مع الهوية الجمعية، ولكن دون إلغاء الهويات الفرعية[6]، ولا سيما أنَّ الهوية تتمثل في عناصر معرفية وأنساق ومعتقدات وقيم ومعايير، على الرغم من أنَّ العولمة تحاول تحويل الثقافة إلى سلعة يجري تداولها على نطاق واسع، وخاضعة لسوق العرض والطلب، وهناك ثلاثة مستويات لتشكيل الهوية وهي: المستوى الفردي، فلكل فرد هويته وخصوصيته، والمستوى الجماعي أو المجتمعي أو الجمعي أو الجمعوي، كما تسمّى مغاربياً، وهو يمثل المشترك للجماعة الإنسانية، وهناك المستوى الوطني أو القومي. وبموجب هذه المستويات الثلاثة يتحدد نوع المواجهة – اتفاقاً أو اختلافاً – مع الآخر، لا سيما الذي تواجهه قرباً أو بعداً وهو ما يذهب إليه محمد عابد الجابري[7].

الهوية إذاً وعي الإنسان وإحساسه بذاته وانتمائه إلى جماعة بشرية قومية أو دينية، مجتمعاً أو أمة أو طائفة أو جماعة، في إطار الانتماء الإنساني العام، وحسب حليم بركات «إنّها معرفتنا.. بما، وأين، ونحن، ومن أين أتينا، وإلى أين نمضي، وبما نريد لأنفسنا وللآخرين، وبموقفنا في خريطة العلاقات والتناقضات والصراعات القائمة»[8].

الهوية بهذا المعنى هي مجموعة السمات الثقافية التي تمثل الحدّ الأدنى المشترك بين جميع الذين ينتمون إليها، والتي تجعلهم يُعرفون ويتميّزون بصفاتهم تلك عما سواهم من أفراد الأمم والجماعات الأخرى. وقد تتطوّر الهوية بالانفتاح على الغير، وقد تنكمش، تتحدّد أو تتقلص، تنحصر أو تنتشر، لكنها دون أدنى شك تغتني

6– انظر: شعبان، عبد الحسين– جدل الهويات في العراق، الدار العربية للعلوم، ط1، بيروت، 2009، ص 15–20.

7– قارن: الجابري، محمد عابد– العولمة والهوية الثقافية، دراسة في كتاب العرب والعولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 292.

8– انظر: بركات، حليم– المجتمع العربي في القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000 ص 62.

بتجارب الناس ومعاناتهم وانتصاراتهم وآمالهم، وهذه المسألة تتأثر سلباً وإيجاباً بالعلاقة مع الآخر[9]، هكذا فالهوية ليست معطى جاهزاً ونهائياً، وإنما هي عمل يجب إكماله دائماً[10]، والتغيير هو الذي يطبع الهوية وليس الثبات، والتفاعل بحكم علاقة الإنسان بالآخر، وليس الانعزال، ولا يتعلق الأمر بالقضايا السياسية حسب، بما فيها المواطنة وحقوقها، بل إنَّ المسألة تمس بالصميم الجانب الثقافي، وهذا الأخير بقدر كونه معطى مرتبطاً بالماضي والمستقبل، فإنَّ الجانب السياسي له علاقة بالحاضر الراهن، القائم، أما جوانب الهوية الخصوصية الثلاثة، فلها علاقة بالأرض والتاريخ والجغرافيا (الزمان والمكان)، من مثل علاقتها بالثقافة المشتركة السائدة في الأمة، وأخيراً علاقتها بالكيان القانوني لوحدة الوطن والأمة (اتحادهما في دولة مثلاً).

وبالعودة للمرجعيات الديموقراطية والقيمية العليا، فلا بدّ من وضعها في إطار الدولة التي يمكن الاحتكام إليها، لا لأية مرجعية أخرى مهما علا شأنها، بل إنَّ المرجعيات الأخرى يمكن تأمين احترامها في إطار مرجعية الدولة، سواء كانت دينية أو طائفية أو إثنية أو أيديولوجية أو عقائدية أو سياسية أو عشائرية أو جهوية أو غيرها، ولهذا لا بدّ من قانون مدني فوق المرجعيات الجزئية أو الفرعية، ينبغي أن تخضع له جميع الهويات العامة والفرعية، الجماعية والفردية، باعتباره المعيار الذي يتم الاحتكام إليه دون سواه.

أيّ دستور أو تشريع أو قانون لا ينبغي أنّ يتعارض مع القواعد العامة للنظام الديمقراطي

الاستقلال الذاتي

هكذا وبعد عقود من الاستقلال بتنا نتحدث اليوم عن مرحلة الاستقلال بصيغته الأولى أو الاستقلال الثاني، لكنها الأكثر تعقيداً، وأعني به الاستقلال من الهيمنة الخارجية ومن الدكتاتوريات الداخلية، لا سيما وقد عجز العالم العربي بقضّه وقضيضه عن إدارة شؤون بلدانه، بما يتلاءم مع التطور العالمي، لا سيما مع التحول الديموقراطي، خصوصاً ما شهدته بلدان أوروبا الشرقية، وهو الأمر الذي عجزت بلداننا عن إنجازه في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، وما زالت تتلكأ عن إنجازه تحت مبررات وذرائع مختلفة، برغم اختلافنا عن غيرنا أو أنَّ التغيير هو إرادة خارجية، وإنَّ تأخيره في الثمانينيات كان بفعل هذه الإرادة، وهكذا فهمنا الخصوصية والتميّز، وكأننا خارج

9– قارن: الجابري، محمد عابد– العولمة والهوية الثقافية، مصدر سابق، ص 298.

10– انظر أدونيس، موسيقى الحوت الزرق: الهوية، الكتابة، العنف، دار الآداب، ط1 بيروت، 2002 ص 8.

نطاق العالم المعاصر، أو نعيش في جزر نائية لا علاقة لها بما يجري حولها من تغييرات كونية، خصوصاً في ظل العولمة وثورة الاتصالات والمواصلات وتكنولوجيا الإعلام والمعلومات والطفرة الرقمية «الديجيتال».

لا شك في أنَّ هناك محاذير ترافق عملية التغيير، خصوصاً وقد طرحنا موضوع القلق من القوى الدينية والخوف من الفوضى، إضافة إلى احتمالات الاختراق الخارجي، وتحت هذه الأسباب التي بعضها كلام حق يراد به باطل، رفضت السلطات الحاكمة الاستجابة لمطالب الشعب للتغيير وتمسكت بالخيار الأمني والعسكري، وقمعت حركة الاحتجاجات، الأمر الذي دفع بعض القوى الدولية، بحجة أو أخرى، إلى التدخل العسكري، تارة بزعم حماية المدنيين، وهم يستحقون الحماية، وأخرى لمنع الأنظمة من قمع شعوبها، وثالثة وهي الأساس لمطالبتها با لا ستجا بة للإرادة الشعبية بالتحوّل الديموقراطي، وهو المطلب الذي ينبغي أن يكون سلمياً، وبدأت القوى الدولية المتنفذة مستغلة عدم الاستجابة للتغيير لدى الإدارات الحاكمة، باللجوء إلى أعمال عسكرية أو المرابطة كقوى عسكرية، أو ممارسة ضغوط اقتصادية وعقوبات ضد حكومات ومؤسسات تابعة لها ومسؤولين، في نوع أقرب إلى الوصاية، وفي منطقة يقرّ الجميع بقصور لحاقها بركب التقدّم الدولي نحو الديموقراطية.

الديمقراطية لا تعني حكم الأغلبية ولا تتوقف عنده

ومع أن تطلعات الشباب وانتفاضاتهم كانت سلمية، لكن العنف هيمن على بعضها، لا سيما في ليبيا، التي شهدت تدخلاً مباشراً من حلف الناتو، والبحرين التي استنجدت بقوات مجلس التعاون الخليجي، واليمن التي تصاعد العنف الداخلي فيها على نحو لافت بين أنصار الحكم ومعارضيه، وفي سوريا والأردن وعُمان والمغرب والجزائر وغيرها، حدثت مجابهات وأعمال قمع وبرزت ظاهرة ما يسمّى المندسين أو المدسوسين أو المسلحين بلباس عسكري، مثلما حدث في مصر في ما يسمّى واقعة الجمل، ولعل أمر البلطجة ظهر بأشكال مختلفة في العديد من البلدان العربية، وكأن العالم العربي يقلّد نفسه أو يعبّر عن «وحدته»، وإنْ كان بهذه الطريقة الكوميدرامية.

ومن المفارقة أن تكون بعض مصادر قوة العالم قد أصبحت سبباً في ضعفه، فالنفط الذي هو نعمة تحوّل إلى نقمة، والتنوّع الديني الإسلامي، المسيحي،

اليهودي، أصبح بؤرة توتر وصراع، لم يتوقف عند هذا الحدّ بل امتدّ إلى الدين الواحد، لا سيما احتدامات التطرف الشيعي – السني، التي وجدت أرضاً خصبة في ظل التخلّف والفقر والاستتباع خصوصاً بتدخلات الخارج.

أما موقع العالم العربي الاستراتيجي، فقد سال له لعاب القوى الكبرى التي خلقت نبتاً غريباً لا يزال يهدّد أمن المنطقة وسلمها، حيث كانت إسرائيل بؤرة توتر وعدوان مستمرين منذ تأسيسها عام 1948 وحتى الآن، بحيث تعطلت خطط التنمية والإصلاح والدمقرطة، واتجهت المنطقة إلى العسكرة والتسلح، وكانت تلك ذريعة مضافة للسلطات الحاكمة في العالم العربي للتملّص من استحقاقات التحوّل الديموقراطي، لا سيما وقد شهدت عدداً من البلدان مثل مصر وسوريا والعراق ولبنان والأردن، إرهاصاته الأولى قبل مرحلة الاستقلال الأولى.

ينبغي الحفاظ على التنوّع الثقافي والديني والقومي والسلالي واللغوي والاجتماعي

هكذا أريد إخضاع المنطقة للوصاية الدولية، بحيث تتحكم بثرواتها ومواردها وبموقعها الاستراتيجي وبتنوّع شعوب المنطقة وأديانها، الدول المتنفذة في العلاقات الدولية، وخصوصاً الولايات المتحدة بمشروعها الأمبراطوري من خلال أجندات جاهزة لما بعد الحرب الباردة وانتهاء نظام القطبية الثنائية.

وهكذا أيضاً أصبح الإسلام رديفاً للإرهاب. أما التدخل الأجنبي فهو شكلٌ من أشكال فرض الوصاية بعد انخفاض منسوب مفهوم السيادة، لمصلحة أفكار ومبادئ ديموقراطية، لكنها في التطبيق العملي لا تعني سوى قبول منطق القوة بعد غياب توازنها، وقبول منطق الاستتباع بعد ضياع الاستقلال الوطني وتبديده، وقبول مفهوم الإرهاب الدولي بديلاً من المقاومة، الذي سيُستعمل بالضد من تطلعات الشعوب العربية للتغيير والديموقراطية والتحرّر، لتُدمغ بالإرهاب والعنف والتطرف.

معادلة الأمن – الحرية

إذا كان الاستقرار والأمن نعمتين كبيرتين، فقد سعت الأنظمة الحاكمة إلى مقايضتهما بالحرية والكرامة، بحيث جعلتهما في مجابهة مستمرة، فساد الاعتقاد بأنَّ الانفجار في بلداننا مؤجل نسبياً، وقد يؤدي إلى فوضى بحيث نسبح فيها، وقد نغرق لكن عملية التخدير تلك ليس بوسعها تحقيق الاستقرار إلى ما لا نهاية بما تطمح إليه شعوب

المنطقة، في الاستقلال والتحرّر والتنمية الشاملة والديموقراطية واحترام حقوق الإنسان، تلك التي بدونها سيكون الاستقرار زائفاً وهشاً، وهو ما ثبت حتى الآن إزاء نظامي زين العابدين بن علي الذي حكم تونس 22 عاماً، ونظام محمد حسني مبارك الذي حكم مصر ثلاثة عقود من الزمان، وإذا بهما أمام أول نزال جدي، ينهاران بسرعة بعد أن كانا يبدوان أشبه بقلعتين محصنتين بالسلاح والمال والمخبرين، لكنهما حسبما يبدو كانا خاويين، لذلك تهاويا كنمرين من ورق باستعارة الوصف المحبّب للزعيم الصيني الراحل ماو تسي تونغ إزاء الإمبرالية العالمية.

وإذا كان الداخل بعيداً عن إنجاز مشروع التغيير، ولا سيما في ظلّ السلطات المستكينة إزاء الخارج، القوية، بل والحديدية إزاء شعوبها، فإنَّ القوى المعارضة لها لم تستطع هي الأخرى إنجاز هذا المشروع طيلة العقود الأربعة الماضية، بل منذ إنجاز مرحلة الاستقلال الأولى، حتى حدث التغيير الدراماتيكي المفاجئ في تونس ومصر وبعد معاناة طويلة، لكنه كان مهماً لجهة رفع الوعي لأهمية مشروع التغيير الداخلي السلمي، وضعف وانحسار مشاريع التعويل على الخارج، الذي يتجاوز أحياناً على الهموم الوطنية والعربية، سواء كان باسم وصايا الحلف الأطلسي أو محاولة الهيمنة الأميركية أو تحصيل حاصل لحالة الجزع والقنوط، التي مرّت بها المعارضات العربية، لا سيما وقد أنهكتها عمليات القمع المستمر والمنافي البعيدة وحالات التشظي والتشتت، التي كانت إحدى الظاهرات التي استخدمتها واستفادت منها الأنظمة.

بعد عقود من الإستقلال بتنا نتحدث عن مرحلة الإستقلال بصيغته الأولى أو الإستقلال الثاني

ولعلّ مشروع التعويل الخارجي أثار انشقاقاً وتباعداً بين بعض قوى الإصلاح والتغيير ذاتها، فبعضها بحجة رفض التغيير الخارجي، اصطف مع الأنظمة الدكتاتورية ودافع عنها، بل وبرّر بعض أعمالها، والبعض الآخر بحجة إنجاز التغيير بأيّ ثمن، وتحت باب عدم التمكن من إنجاز التغيير داخلياً، دعا إلى الاستعانة بالخارج، وبرّر تعاونه مع قوى أجنبية، حتى وإن زعم أنه دون شروط، ولكنه عملياً سيقبل بشروط المتحكم باللعبة السياسية ونفوذه وقوته وماله، الأمر الذي قاد إلى تعويلية، واستتباع وتفريط.

وبين هذا وذاك، ضاعت الأصوات المعتدلة والمتوازنة، بل ونظر إليها كلا الفريقين بارتياب، الأول حين اعتبرها مع مشروع التغيير الخارجي، لأنها ترفض الاصطفاف مع مشروعه أو التماهي معه، علماً بأنّه لا يقبل مسافة بينه وبين أيّ قوى أخرى خارج

نطاق أطروحاته الأساسية ويريدها تابعة له، أما الفريق الثاني فقد اعتبر مواقفه برفض التدخل الخارجي ممالأة للدكتاتوريات والأنظمة المستبدة ثورية أو محافظة، وهكذا حصل الانشطار عمودياً وتضبّبت الصورة على نحو قاتم.

إذا كان الاستقرار والأمن نعمتين كُبيرتين فقد سعت الأنظمة الحاكمة الى مقايضتهما بالحرية والكرامة

لقد انصرف نشاط بعض دعاة الإصلاح والتغيير، إلى مشاركة الأنظمة في توجّسها من دعوات التحوّل الديموقراطي، والمسألة لا تتعلق بأهدافه، بقدر ما تتعلق بالأجواء الملتبسة المحيطة به، وطلّت الأسئلة الشائكة، بل والحارقة التي تتعلق بمضمون ومحتوى الإصلاح والتغيير ومساره اللاحق، وهي الأسئلة التي تواجه اليوم مصر وتونس والثورات المندلعة في الكثير من البلدان العربية، والسؤال الكبير الذي يواجهه العالم العربي: أيَّ عقد اجتماعي يريد، لا سيما علاقة الحاكم بالمحكوم؟

التغيير ودور الخارج

ومثل هذه الأسئلة تنسحب على المشاريع الخارجية، لا سيما الأميركية، حيث يطرح السؤال أيضاً: أيّ تغيير تفكّر به واشنطن وماذا تريد من المنطقة العربية، لا في ما يتعلق بعلاقة الحاكم بالمحكوم فحسب، بل بمستقبل الصراع العربي – الإسرائيلي ومستقبل النفط والتنمية والعلاقة بين الحضارات والثقافات في إطار المشترك الإنساني، وهو سؤال لطالما طرحه الأمريكميركيون على أنفسهم بشأن علاقتهم بالعرب والمسلمين، لماذا يكرهوننا؟

نعود ونسأل: هل التغيير بضاعة مصدّرة إلينا أم هو صناعة محلية لا علاقة لها بالخارج؟ ولا يمكن الإجابة بنعم أو لا، فكل ما في العالم هو امتداد وتواصل وتشابك وتفاعل مع الآخر، لا سيما في ظل العولمة، وإذا كان التغيير عملية معقدة، وصيرورة واقعية، فلا شك في أنَّها تأثرت وتتأثر بما يحصل في الخارج، والخارج بحكم مصالحه وشبكة علاقاته ودوره العسكري والاقتصادي والمالي والعلمي والتكنولوجي، يؤثر في الداخل ويحاول قطف زهرة التغيير، بحيث تكون له حصة في مستقبل بلداننا ومنطقتنا الجوية استراتيجياً، المتنوعة دينياً، الغنية مواردَ وطاقات، لا سيما بوجود النفط والغاز.

قد تكون هشاشة الدول والأنظمة العربية هي ما تعطي انطباعاً بأنّ ما يواجهها

ويهزّ أركانها هو البيئة الدولية، التي يمكن أن تستوعب موجة التغيير الداخلية. وبقدر ما تهمل وتقمع الضغط الشعبي في الوقت نفسه، تقف حائرة أو صاغرة إزاء الضغط الخارجي، ولهذا برّرت جميع الأنظمة الحليفة والمعادية (للخارج الإمبريالي)، حين اعتبرت التغيير عملاً خارجياً ومؤامرة تستهدفها، أو أنَّ الخارج هو المحرّض الأساسي إزاء أنظمة مستقرة، ولذلك لجأت إلى الحلول الأمنية لنزع فتيل الأزمة وإظهار الحزم إزاءها كي لا تستفحل، وفي الوقت نفسه وجّهت رسائل بمضامين مختلفة إلى الخارج (المريب) مبدية الاستعداد للتفاهم، لكن الأزمة ازدادت اشتعالاً وبعض الأنظمة جرّب حظّ الحلول الاقتصادية، لكنه لم يجد ما يحقق من خلاله الاستقرار المنشود، ولعل الحلّين الأمني والاقتصادي، لا يمكنهما أن يفعلا فعلهما دون انفراج سياسي وحلول سياسية بعيدة الأمد، بحيث تكون الحلول الأمنية والاقتصادية ترسيخاً وحماية للحل السياسي، ولفرز الخيط الأبيض من الخيط الأسود، لا سيما للقوى التي تهدف إلى بث الفتنة أو تفريق أبناء الوطن الواحد أو توزيعه إلى خنادق وكانتونات وطوائف.

بعض قوى الإصلاح بحجة رفض التغيير الخارجي اصطف مع الأنظمة الدكتاتورية وبعضها وتحت باب عدم التمكن من إنجاز التغيير داخلياً دعا الى الإستعانة بالخارج

ونتساءل لماذا يكون التغيير خارجياً ولدى العرب تاريخ حافل بدعوات الإصلاح والتحرّر والاستقلال، ولعلّ ما ينجزه اليوم شباب الأمة، هو امتداد لنهوض عربي منذ قرن ونصف من الزمان، انطلاقاً من أوضاع داخلية وتواصلاً مع حداثة وتقدم عالميين، وهو الأمر الذي يحتاج من العرب، ولا سيما المثقفين والمعنيين بقضايا الفكر والسياسة، قراءة واعدة لمشاريع التغيير والإصلاح العربية، ابتداءً من مشروع الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا والكواكبي والطهطاوي والنائيني وشبلي شميل وسلامة موسى وفرح أنطون وغيرهم ممن حملوا المشروع النهضوي العربي، الأمر الذي يحتاج إلى صياغة جديدة لعقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع على حدّ تعبير غسّان سلامة، بجميع أنشطته الفكرية والثقافية والدينية والسياسية والاجتماعية، بحيث تواجه عمليات التغيير الحاصلة بأفق مستقبلي رحب وخطاب منفتح ومتوازن وشجاع في الوقت نفسه[11].

ولا بدّ لهذا المشروع من أن يأخذ بالاعتبار العلاقة بين الحاكم والمحكوم، من خلال الواجبات والحقوق، بين الدولة والمجتمع، وإذا كان واجب الأولى حماية الاستقلال

السياسي والاقتصادي والثقافي، من خلال شراكة مع المجتمع الذي يحق له، بحكم مبادئ الشراكة، المساءلة والمحاسبة في ما يتعلق بالأهداف المطروحة للبحث، فالشراكة تقتضي أخذ رأي الشعب عبر وسائل معتمدة ودورية، تقوم على الثقة وتبادل المسؤوليات، من خلال تداول السلطة سلمياً وعبر صندوق الاقتراع، أما المجتمع المدني فيمكنه أن يتحول إلى قوة اقتراح لا احتجاج حسب، بل يكون راصداً ومراقباً وناقداً، وفي الوقت نفسه شريكاً، لا سيما إذا استطاع أن يتقدّم بمشاريع قوانين ولوائح وأنظمة فضلاً عن مراقبة أداء الحكومة.

ومثل هذه المعادلة تتطلب توازناً بين الإصلاح الداخلي ومتطلبات الوضع الإقليمي والدولي، مع تأكيد الخصوصية لدول المنطقة، ولكل دولة فيها، مهما كان نظامها ملكياً أو جمهورياً، ثورياً أو محافظاً، علمانياً، أو إعلامياً، ولذلك لا بدّ من الحفاظ على لون الإصلاح لكل مجتمع مع احترام الألوان المجتمعية الأخرى، لا سيما العربية منها.

ولعلّ هذه النظرة للضد الاجتماعي الجديد تتطلب توازناً أيضاً، بين حقوق الفرد وفردانيته وبين حقوق الجماعة والمجتمع، وذلك من خلال احترام الهوية الفردية والهوية الفرعية، إضافة إلى الهوية العامة والهوية الجماعية التي تمثل المجتمع ككل، ولن يحصل ذلك دون احترام الهويات الخاصة في إطار الهوية العامة.

لا يمكن لهذه الأفكار القيمية أن تجد طريقها للسيادة من دون أن تخطو خطوتها الأولى نحو الدستور والقوانين والأنظمة النافذة، التي لا بدّ من تكييفها لتنسجم مع هذا التوجه الذي يستجيب للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، والأمر يمتد إلى الهويات المجتمعية سواء كانت دينية أو أثنية أو قومية أو سلالية وغيرها، لكي تأخذ حقوقها وتتمتع بكامل المساواة صغيرة كانت أو كبيرة، أقلية أو أغلبية، في إطار متوازن لخطط كيانية لكل الأطراف على أساس المواطنة.

والعقد الاجتماعي الجديد لا بدّ أن يتضمن توازناً بين منطق الدولة ومنطق السوق على حدّ تعبير غسان سلامة، فهناك علاقة وطيدة بين الديموقراطية والسوق[12]، بحيث لا يكون هناك تصادم، من خلال محاولة الدولة تطويع السوق وترويضه لمصلحتها عبر عمليات تأميم أو مصادرة أو غير ذلك، لا في ما يتعلق الأمر بالاقتصاد والخدمات فحسب، بل بالثقافة والتربية والتعليم والآداب والفنون، وهذه ليست دعوة للخصخصة، ولكنها تخلق

انصرف نشاط بعض دعاة الإصلاح والتغيير الى مشاركة الأنظمة في توجسّها من دعوات التحوّل الديمقراطي

انظر: سلامة، غسان– «نحو عقد اجتماعي» مصدر سابق.
قارن: شعبان، عبد الحسين– فقه التسامح في الفكر العربي الإسلامي، الدولة والثقافة، دار النهار، بيروت 2005.

ما ينجزه اليوم شباب الأمة هو امتداد لنهوض عربي منذ قرن ونصف من الزمان

نوعاً من التوازن المسؤول بين مختلف القطاعات الإنتاجية، لا سيما في ظلّ مجتمعات فقيرة ومعدمة حتى وإن كانت ثروات البلد طائلة، خاصة بعدم التوزيع العادل للثروة وهدر المال العام والفساد المالي والإداري ومظاهر العسكرة، التي سارت عليها بلدان ما بعد الاستقلال. وهو ما حاول البروفسور ج. فونداز لفت النظر إليه في ورقة العمل الأساسية، التي قدّمها إلى مؤتمر لاهاي THE HAGUE 22–23 MAY 2001، وكان الباحث قد قدّم ورقة أساسية ثانية بعنوان «الشباب وفن الانتفاضة: خريف الأيديولوجيا وربيع السياسة»[13].

لقد اتبعت الأنظمة العربية سياسات اقتصادية استندت إلى وصفات صندوق النقد الدولي التي تقوم على الخصخصة، وأفرزت هذه السياسات طبقة من رجال الأعمال الجدد الذين تماهوا مع السلطات الحاكمة، أي حصل نوع من التحالف حد الاندماج بين السلطة والبزنس، واحتكرت هذه التوليفة السياسة والاقتصاد والإعلام والثروة والتجارة الخارجية والتجارة الداخلية، إضافة إلى الثقافة والسياحة والرياضة وكل شيء تقريباً.

ولعلّ هذا النموذج النيوليبرالي التسلطي لم يستطع أن يحقق سوى نمو زائف ومحدود، وظلّت التنمية الشاملة بعيدة المنال وتمركزت الثروة بيد فئة قليلة تمتعت بالامتيازات والثراء اللامحدود فيما ازدراء الفقراء فقراً، وهو الأمر الذي أدّى إلى انتقال قسم من الطبقة الوسطى إلى فئة الكادحين تدريجاً، وكانت هذه أحد مرتكزات الثورة أيضاً.

وإذا كانت الطبقة الوسطى قد أدّت الدور الأساس في إحراز الاستقلال وإنجاز مشروع التحرّر الوطني والتخلّص من الاستعمار، وتلك كانت فترتها الذهبية، لا سيما وهي طبقة متعلّمة وكانت مواقعها تتعزّز في جهاز الدولة الذي كان قيمة اجتماعية، لكنها ما لبثت بفعل قيام الأنظمة الدكتاتورية وترييف المدن والحواضر وتقليص هامش الحريات، أن تراجعت، وإن كان لها كمون تاريخي، حيث استعادت حيويتها بفعل الثورات العربية، ولذلك فإنَّ أيَّ عقد اجتماعي عربي جديد لا بدّ أن يأخذ بنظر الاعتبار اتباع نموذج تنموي بديل وشامل على أساس التنمية الإنسانية، بمعناها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، ينهي احتكار الفئة الحاكمة المتحالفة مع البزنس (رجال الأعمال الجدد)، ويردّ الاعتبار للدولة في القطاعات

12– انظر J.FAUNDEZ, RULE OF LAW, MARKETS AND DEMOCRATIZATIONS, THE HAGUE, 22–23 MAY 2011.

13– المصدر السابق نفسه. كذلك: انظر كذلك: شعبان، عبد الحسين– «شباب وفن الانتفاضة: خريف الأيديولوجيا وبيع السياسة»، مجلة التسامح، عدد حزيران (يونيو) 2011.

العقد الإجتماعي الجديد لا بدّ أنّ يتضمن توازناً بين منطق الدولة ومنطق السوق.

الإنتاجية التي لا يدخلها القطاع الخاص للاستثمار، وذلك في ظل نظام جديد ديموقراطي وتعددي يقوم على المشاركة السياسية.

وعلى العقد الاجتماعي الجديد أن يضع في اعتباره جيل الشباب الذي فجّر الثورات، خصوصاً أنّ الدولة العربية المدنية اقتربت من الكهولة والشيخوخة، وظل الشباب خارج المعادلة، بما فيه الشباب المتعلم الذي يعاني من البطالة التي ارتفعت إلى مستويات كبيرة، الأمر الذي أدى إلى تفجير الأوضاع، حيث لم تكن الثورات الجديدة ثورات جياع لسكان العشوائيات حسب، بل ثورة المتعلمين والشباب المثقف، المهتدي إلى أدوات المعرفة والثقافة والعلوم في ظل العولمة وثورة الاتصالات والمواصلات.

لم تكن ثورات عام 2011، إذاً تعبيراً عن مناخ محتقن سياسياً يتسم بشح الحريات والتجاوز على الحقوق وممارسة أشكال من الانتهاكات فقط، بل في الوقت نفسه مظهراً من مظاهر الاختناق الاقتصادي، خصوصاً ارتفاع معدلات البطالة لا سيما بين الشباب والأمية على نحو مروّع، فضلاً عن استشراء الفقر وتفشي الفساد المالي والإداري وضعف مشاركة المرأة، وارتفاع نسبة المديونية للدول العربية المقترضة التي وصلت إلى 156.5 مليار دولار في عام 2008[14].

وعلى العقد الاجتماعي الجديد أن يأخذ بالاعتبار النوع الاجتماعي أو ما يسمّى بالجندر، وذلك من خلال البحث عن سبل جديدة لإدماج المرأة وتمكينها، وصولاً إلى مساواتها مع الرجل في القانون وأمامه أولاً، وصولاً إلى المجتمع وإدارته، فضلاً عن الدولة ومؤسساتها، وإذا كانت الدول تنفق مبالغ طائلة على تعليم المرأة وتخريجها من الجامعة، فحريّ بها إدماجها بحيث تكون عنصر النشاط الفاعل أسوة بزميلها الرجل.

ولعلّنا بمراقبة سريعة لأوضاع النساء في العالم العربي، سنجد أنّهن الأكثر تخلفاً، والأبعد عن دائرة العمل والنشاط السياسي والاجتماعي في البلدان العربية عن بقية دول العالم، ولا سيما في ظل تفشي الأمية وعدم المساواة وعدم وجود الحوافز على ذلك، الأمر الذي يحتاج إلى تهيئة بيئة مناسبة، لكي ينهض ومعهن المجتمع للمشاركة الواعية والفاعلة، سواء عبر تخصيص كوتا خاصة تدريجاً في مجالات الإدارة والقيادة والتشريع وجميع هيئات المجتمع المدني، وصولاً إلى مساواتهن التامة مع

14– انظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، إصدار جامعة الدول العربية، 2009. انظر كذلك: السياسة الاجتماعية المتكاملة، الأسكوا، التقرير الثاني، 2008 «التمايز في التغطية».

الرجل.

إنَّ الانكباب على مشروع عقد اجتماعي جديد للتغيير والدمقرطة، يتطلب تأكيد الهوية الجامعة كشكل من أشكال إثبات الذات للتواصل والتفاعل مع الآخر، تلك التي ينبغي أن تقوم على الانفتاح، آخذين بالاعتبار سنّة التطور الاجتماعي، من خلال إعادة قراءة تراثنا البعيد والحديث بما يلبّي حاجات مجتمعاتنا دون ارتياب أو نكوص. ◆

من إصدارات مركز حمورابي:

الغرب والثورات العربية: محاولات الإحتواء والتأثير

د. داليا فؤاد
معهد البحوث والدراسات الأفريقية ـ جامعة القاهرة

مدخل

على الرغم من أنَّ المجتمعات العربية منقسمة انقسامات عميقة في داخلها وفي ما بينها أيضاً، فإنَّ العامل المشترك الذي أوضحته ثورتا تونس ومصر (2010–2011)، تمثّل في الرفض التام لجموع الناس، التي انفجرت لواقع الحال الممتد منذ عدة سنوات، بل عقود من السنين. وهو الإجماع الذي لم يتعلق بأيّ شعارات قومية أو إسلامية أو ليبرالية أو يسارية.

الملاحظ، كذلك، أنَّ انتفاضات هذه الجموع لم تأت استجابة لتوظيف أحداث دولية وإقليمية، كما كان يحدث، من قبل، في قضايا تتعلق بالأمة في أفغانستان والعراق وفلسطين وأماكن أخرى.

لقد أجمعت الجموع العربية المنتفضة على فشل النظم السياسية القائمة طيلة فترة العقود الماضية، وذلك بحكم المعطيات التي يقدمها الواقع العربي، والتي لا تحتاج إلى برهان. لكن الأهم أنَّ هذه الجموع تحركت بوعي ودافع من قيم أصبحت تعد اليوم قيماً «عالمية» عابرة للحدود والدول والقوميات، على مستوى الكرة الأرضية ككل. إنّها القيم المتمثلة في الحرية، والعدالة الاجتماعية، والمشاركة السياسية، والشفافية، وحكم القانون والمؤسسات، والتداول السلمي للسلطة، تلك التي حُرمت منها الشعوب منذ ولادة الدولة في العالم العربي.

كذلك فإنَّ «التغير الديموغرافي» الذي طرأ على العالم العربي خلال السنين الثلاثين أو الأربعين الماضية، كان له بالغ الأثر في التحولات التي تحدث، وسوف تحدث لاحقاً. وعلى ما يبدو أنَّ الحسابات الداخلية للنظم الحاكمة العربية، قد أغفلت تماماً هذا التغيّر، وما يدل عليه من مؤشرات؛ تماماً مثلما أهملت غيره من تغييرات

مجتمعية، ما أوصلنا إلى ما نحن عليه اليوم من حالة وضعت فيها هذه النظم على «المحك».

الثورات العربية قد تضع العلاقات مع الخارج في سياق مختلف عما كان الأمر عليه سابقا

الثورات العربية.. أرقام ودلالات

لقد دخل العرب في أفق الثورة نظرياً وأيديولوجياً ورمزياً، ولم يعد بالإمكان القبول بما كان سائداً ونافذاً طيلة العقود السابقة، وما يدلل على هذه الحقيقة امتلاك الساحات العربية لمقوّمات الثورة وأدواتها، (شباب رافض للواقع، أدوات اتصال وتواصل اجتماعي، وقنوات فضائية تكشف للعالم انتهاكات الأنظمة وتحرمها متعة التجبّر بالقوى الأمنية والعسكرية).

إلا أنَّ استشراف مستقبل الواقع العربي، يجب ألا ينطوي على التساؤل عن التغيير في هذا الواقع، الذي أجابت عنه، حتى اللحظة، الوقائع المتواترة في البيئة العربية، بل يجب أن ينصب على طبيعة هذه المتغيّرات وتوجهاتها في المستقبل. ولنا في حديث الأرقام، ما له أكثر من دلالة، بخصوص الثورات العربية:

فمن ناحية، بلغ عدد سكان العالم العربي، عام 1975، حوالى 145 مليون نسمة، وخلال أربعين عاماً فقط، أي عمر الأنظمة الموجودة مثلاً في كل من مصر وليبيا، ارتفع العدد ارتفاعاً هائلاً، وسيصل عام 2015، وفقاً لأرقام تقرير التنمية الإنسانية العربية (2009)، إلى أكثر من أربعمئة مليون نسمة، منهم حوالى مئتي مليون من فئة الشباب[1].

وإذا أخذنا هذا الرقم بالاعتبار، مترافقاً مع الفشل في إجراء أيّ إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة تتجاوب مع التحديات، فإنَّ النتيجة الحالية للثورات في العالم العربي، تبدو منطقية جداً، خاصة أنَّ حوالى 50 بالمئة من عدد السكان هم من الشباب، بما يمثله هؤلاء من قيم وما يتطلعون إليه من أهداف.

من ناحية أخرى، ووفقاً للتقارير التي نشرت على هامش القمة الاقتصادية والتنموية العربية (يناير/ كانون الثاني 2011)، التي انعقدت بمدينة شرم الشيخ، وقبل اندلاع الثورة المصرية، فإنَّ معظم البلدان العربية فشلت في تحقيق الأهداف التنموية للألفية التي كان مقرراً تحقيقها، خلال الفترة من عام 1990 حتى عام 2015، في ما يتعلق بالتعليم والرعاية الصحية ومكافحة الفقر وضمان عدالة التوزيع للموارد، وإعطاء المواطن العربي الأولوية في الرعاية الاجتماعية والاستثمار، إضافة طبعاً إلى الإصلاحات السياسية.

هـذه الأرقـام نقلاً عن: علـي باكير، «قراءة فـي ديناميـات التحول في العالـم العربـي، موقـع الجزيـرة » HTTP://WWW.ALJAZEERA.NET/NR/EXERES.

40 في المائة من عدد سكان العالم العربي يعيشون تحت خط الفقر

ونتيجة لذلك الفشل، هناك اليوم ما يزيد على 40 بالمئة من عدد سكان العالم العربي يعيشون تحت خط الفقر، أي: بأقل من 2,7 دولار للفرد يومياً. أما بالنسبة لمعدلات البطالة، فقد زادت عن ضعف معدل البطالة العالمي؛ إذ بلغت نسبة 12 بالمئة، وفقاً لأرقام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، علماً بأنَّ عدداً من التقارير يشير إلى أنَّ النسبة أعلى من ذلك أيضاً، خاصة أنَّ تقرير منظمة العمل الدولية كان قد أشار إلى أنَّ عدد العاطلين عن العمل في البلدان العربية، عام 2010، يبلغ تقريباً 25 مليون عاطل، منهم 60 بالمئة تقريباً دون سن الخامسة والعشرين، ما يجعل البطالة العربية بين الشباب هي «الأعلى» في العالم[2].

هذه، في نظرنا، أهم ملامح الإجابة عن السؤال الذي يطرحه الكثيرون حول: لماذا الثورات العربية؟ ولماذا الشباب هم طليعتها؟

إلا أنَّ هذه الملامح نفسها تطرح، ولا شك، تساؤلات مهمة، من بينها ما يخص امتداد الثورات العربية، من بلد عربي إلى آخر، وتداعياتها وآفاقها المستقبلية؛ وأيضاً منها ما يتعلق بـ«الغرب» ومحاولاته المستميتة للتأثير في هذه الثورات واحتوائها، لجهة مصالحه بالطبع.

النقطة الأساسية التي تلتقي عندها هذه التساؤلات، تستند إلى ملاحظة ما حدث في ليبيا، إذ إنَّ ما حدث على الساحة الليبية يكشف بوضوح، أنَّ ثمة أنماطاً من التعامل مع الثورات الشعبية قد يصار إلى اتباعها، خاصة في الساحات التي تنطوي على تركيبة اجتماعية متعدّدة (قبائلية أو إثنية أو طائفية)، وبعبارة أدق، في المجتمعات التي تحتوي على أقليات وأكثريات.

هنا، حيث تصبح الثورة بمعناها الرمزي انقلاباً، على القبيلة أو الإثنية أو الطائفة الحاكمة، التي غالباً ما تكون قد شكلت النظام السياسي في البلد وأسسه الوطنية، بناءً على مقتضيات استمرارها في الحكم، بحيث يصبح كل خروج عن هذه المعاني بمنزلة تمرّد أو اضطراب سياسي يقتضي معالجته بطرق أمنية صرفة[3].

هذا من جانب، ومن جانب آخر، يطرح ما حدث في ليبيا، كمثال عيني، سؤالاً ملحاً عن التدخل الخارجي، الغربي بالأساس، من منظور الأدوار والاتجاهات، إذ يبدو أنَّ التدخل الغربي لم يسع فقط إلى مجرد احتواء الثورات الشعبية، ولكن أيضاً إلى استنزاف الموارد الكامنة في أرض هذه الدولة أو تلك، عدا عن الاستفادة من الموقع الاستراتيجي لهذه المنطقة من العالم ككل، أو تحديداً الدولة التي يسعى

2- علي باكير، المصدر نفسه. انظر أيضاً: التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2010)، وخصوصاً المؤشرات الدالة على السكان ونسبة الفقر وتدني نسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ص ص 15–40.

3- غازي دحمان، «الثورات العربية في مرآة المستقبل»، موقع الجزيرة HTTP://WWW.ALJAZEERA.NET/NR/EXERES.

ولمزيد من التفصيل عن هذه الإشكالية، راجع كلاً من: ـ د. محمد جابر الأنصاري، التأزم السياسي عند العرب وسوسيولوجيا الإسلام (بيروت، دار الشروق، 1999)، ص ص 19–25.

– د. خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص ص 17–24.

للتدخل فيها.

وبصرف النظر عن كثير من التفصيلات المعروفة، أو التي أصبحت معروفة، فإنَّ النتيجة المنطقية لهذا التدخل الغربي، هي: «الحرب الأهلية».

التدخل الغربي لم يسع فقط إلى مجرد احتواء الثورات الشعبية ولكن أيضاً إلى استنزاف الموارد الكامنة

الثورات العربية.. واحتمالات الحرب الأهلية

هذا الاحتمال، على الرغم من أنّه سيصدم الكثيرين، يجد صداه وإمكان تحققه في «حالة الاحتقان» التي تجذرت في الوجدان العربي وترسخت في الذاكرة العربية. ففي نصف قرن من الزمن الرديء والأنظمة المستبدة، لم تكن المهانة والفقر والتسلط على أنواعه، وحدها التي خلقت هذا الاحتقان وولدت هذه الانفجارات التي لن تتوقف، بل أيضاً ذلك المزيج من الهزائم والعار ومن التخلف والجوع.

وهكذا عندما تنفجر ثورة الشباب، هنا أو هناك، مطالبة بالتغيير ولا تحمل معها مشروعاً متكاملاً لنظام بديل متفق عليه، فإن الفترة الطبيعية والضرورية للتوصل إلى هذا البديل قد تشكل المنافذ المفتوحة للاستهدافات والمؤامرات، وفي مقدمتها الحروب الأهلية، وربما التقسيم.

ويبرز هذا الاحتمال مع حقيقة أنَّ غالبية الدول العربية تفتقر إلى بنية قومية متماسكة، بسبب ولاءات «ما قبل الدولة» (قبلية، طائفية)، التي ما تزال تفعل فعلها في الواقع السياسي والثقافي العربي[4]. وهنا تكشف لنا التجربة الأوروبية أنَّ البلدان التي حققت نجاحاً حقيقياً في التحول الديموقراطي هي البلدان ذات البنية القومية المنسجمة والمكتملة، كما هو شأن بلدان أوروبا الوسطى، بينما تعثّر هذا التحوّل في البلدان التي لم يكتمل فيها البناء القومي، ولم تحقق الحد المطلوب من انسجام النسيج الاجتماعي الوطني، كما هو شأن بلدان البلقان.

والواقع، وبما أنَّ لكل ثورة سياقها وأزماتها، وبالتالي روايتها الخاصة، فإنَّ مرآة المستقبل العربي قد تعكس صوراً شتى تقع بين ثورات ناجحة وناضجة، وأخرى تنتظر بلوغ التاريخ منعطفاً آخر، لكن الأكيد أنَّ الثورات الحالية تمثل نقطة انطلاق لمستقبل مختلف لن يتأخر أكثر مما مضى[5].

بيد أنَّ الحديث عن التغيير وحده، لن يكون كافياً ما لم نتطرق إلى قضية المراحل الانتقالية ونولها كل اهتمام، خاصة أنَّ العالم الذي نحياه الآن، يعيش واحدة من

4– راجع: د. برهان غليون، «الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين»، المستقبل العربي، العدد 232 (يوليو 2001)، ص 16–18.

5– غازي دحمان، «الثورات العربية...»، مصدر سابق.

هذه المراحل، أي مرحلة الانتقال من نظام دولي إلى نظام آخر.

في هذا الإطار، إطار الاهتمام بالمرحلة الانتقالية الراهنة ومتابعة ملامحها العامة، تبدو إحدى أهم الظواهر، التي لا تمثل احتمالاً بارزاً لمستقبل الثورات الشعبية العربية، أو بعضها على الأقل، بل باتت تمثل تحدياً متفاقماً على ساحة العلاقات الدولية، ونعني بها: «ظاهرة الحرب الأهلية»، وهي الظاهرة التي تأتي كنتيجة «منطقية» لما يمكن ملاحظته من: «سباق في التسليح، وتسييد الليبرالية ونموذجها في الاقتصاد الحر والخصخصة».. التي لم تعد تقتصر على بلدان «العالم الثالث»، أو «الجنوب»، وإنما امتدت أيضاً إلى العديد من أنحاء القارة الأوروبية، إذ يكاد تفكك الدول القومية الصغيرة أو شبه القومية، وتطور الصراعات وتفجر الحروب الأهلية ونمو الحركات الانفصالية، يمثل الظاهرة السياسية والتاريخية الأبرز والأكثر انتشاراً في العالم منذ انتهاء الحرب الباردة في بداية التسعينيات[6].

نصف قرن من عمر الأنظمة المستبدة أنتج مهانة وفقرا وتسلطا ومزيجا من الهزائم والعار والتخلف والجوع

هكذا، من أفريقيا المدمّرة بالنزاعات القبلية والعرقية، إلى شرق أوروبا المحمومة بحرب التنقية العرقية، مروراً بصراعات دول آسيا الأقوامية والدينية، وبتشنجات العالم العربي وحروبه الأهلية (ليبيا والصومال والسودان، وربما في سوريا)، تبرز جدلية القوة النابذة والتفجيرية على جدلية التضامن والاتحاد الوطني أو القومي.

والواقع أنَّ الحروب الأهلية لها من الآثار والتداعيات البعيدة المدى، سواء كانت هذه التداعيات وتلك الآثار على المستوى «الوطني»، أو كانت أيضاً على «المستوى الدولي».

فعلى المستوى الوطني، تدخل الحروب في كثير من الحالات، كالصومال والبوسنة ورواندا، مرحلة الإبادة والتدمير العشوائي في ما بين الأطراف المتصارعة، حتى إنَّ الأهداف «السياسية – العسكرية» لمعظم القوى المشاركة في مثل هذه الحروب، تمحورت حول الإفناء الشامل للخصم وتدميره مادياً ومعنوياً.

أما على المستوى الدولي، فهي، أي الحروب الأهلية، تمثل تمهيداً للتدخل العسكري المسلح من جانب القوى الكبرى، وهو التدخل الذي غالباً ما يؤدي إلى عكس ما يرجى منه، إذ يسفر عن زيادة اشتعال المعارك واشتداد حدتها وتوريط أطراف أخرى فيها، كما ظهر في محاولات فرنسا للتدخل عسكرياً في حرب رواندا كمثال، وكما ظهر في محاولات «الناتو» للتدخل في أفغانستان[7].. ثم، في ليبيا، كأمثلة أخرى.

6– انظر في أسباب ذلك، وتداعياته: د. محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية.. من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص ص 263–268.

7– بهذا الخصوص، راجع: حسين معلوم، «الشرق الأوسط على خارطة توسيع الناتو»، السياسة الدولية، العدد 129 (يوليو 1997)، ص ص 87–90.

نقول: لما كانت الحروب الأهلية لها من الآثار والتداعيات البعيدة المدى، فإنَّ التساؤل الذي يطرح نفسه، يدور حول الأسباب الحقيقية لنمط الانفجار الداخلي، الذي يطلق عليه «الحروب الأهلية»، تلك التي تستند إليها القوى الكبرى، الغربية خاصة، مبرّراً للتدخل العسكري، تحت حجة «حماية المدنيين».

الرأي الشائع لدى الكثير من الباحثين والمحللين السياسيين، إنَّ نقطة الانطلاق الأولى للحرب الأهلية، تتمثل في خاصية عدم الاندماج الوطني التي تتسم بها «المجتمعات التعددية» عموماً، والتي تنطوي على تعدد وتباين «الانتماءات» الدينية أو العرقية أو اللغوية، في ما بين العناصر المكوّنة للنسيج المجتمعي الداخلي، إضافة إلى عجز هذه العناصر عن إقامة وتطوير رابطة مصلحية تجمع في ما بين أفرادها...

والواقع، إنَّ هذا الرأي الذي يميل إلى إرجاع النزاعات الداخلية والحروب الأهلية إلى البنى الثقافية أو الدينية، أو إلى الاختلافات العرقية واللغوية والقواعد التي تتميز بها مجتمعات «الجنوب»، أو بلدان «العالم الثالث»، حسب الاصطلاح الشائع؛ وبالرغم من أنَّه لا يخلو من «بعض الصحة»، إلا أنَّه، في ما نرى، إضافة إلى تأثره الواضح بوسائل الإعلام الدولية، التي تتحكم فيها العديد من القوى والمصالح، يقصر عن إيجاد «الناظم» المشترك وراء انفجار مثل هذه الحروب وتلك النزاعات.

غالبية المجتمعات العربية تفتقد إلى بنية وطنية متماسكة

فهذا الرأي يتغافل (لا ندري لماذا؟!) عن تلك العلاقة المباشرة والصارخة، التي لا يمكن التغافل عنها، بين انتشار النزاعات الداخلية، والحروب الأهلية، وبين نوعية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيشها هذا القطر أو ذاك... إذ ليس من قبيل المصادفة أن تتركز جميع النزاعات الداخلية، أو غالبيتها، في البلدان التي تشهد بعض جماعاتها ما يطلق عليه «التهميش المجتمعي»، سواء كان هذا التهميش: سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً[8].

إنَّ المسؤول الحقيقي عن تفاقم العنف، المتمثل في هذه الحروب وتلك النزاعات، هو ذلك «التهميش المجتمعي»، الذي يثير – بالتالي – «إحباطات» لا حدود لها، لدى الشعوب والأفراد؛ وهو ما يفسر – بالأساس – استسلام الشعوب والجماعات للعنف، أكثر بكثير مما تفسره همجية القبيلة أو تعصب الفرق الدينية. بل إنَّ هذا التعصب وتلك الهمجية، لا يظهران إلى الوجود، إلا كاستجابة لنداء

8– حسين معلوم، المصدر نفسه، ص 93–94.

العنف هذا، وكسعي للتوافق معه في الوقت نفسه.

هنا، لا نجاوز الحقيقة كثيراً إذا قلنا: إن التهميش الاجتماعي، والتوترات التي يمكن أن تنشأ كنتيجة «منطقية» له، يمكن أن يمثل بوابة المرور إلى كافة أنواع التدخل الغربي في الحركة المجتمعية الناشئة في هذا البلد أو ذاك، بشرط توافر المصالح الضرورية لهذا التدخل.

فالتجاوب الذي تبديه الدول الغربية الكبرى مع حالات الصراع الداخلي والحروب الأهلية في بقاع العالم المختلفة، يرتبط فقط بمصالحها المباشرة، وكذا بتكييفها الخاص للموقف الصراعي.

9- انظر: د. أحمد ثابت، «العولمة.. حدود الاندماج وعوامل الاستبعاد»، شؤون الأوسط، العدد 26 (أكتوبر 1998)، ص 84.

لقد أظهرت الحرب التي دارت رحاها في البوسنة، كمثال من بين العديد من الأمثلة، إلى أيّ مدى يمكن أن تتغاضى القوى الفاعلة على الساحة الدولية عن «الوضع» والصراع الداخلي مهما كانت درجته، لمجرد أنَّ تلك الصراعات لا تحظى بأولوية كبيرة لديها، أو لأن «الوضع العام» الذي يمكن أن ينتج عن هذا العنف وذلك الصراع، سوف يكون أكثر توافقاً مع مصالح الدول الكبرى المذكورة[9].

نقطة الإنطلاق الأولى للحرب الأهلية تتمثل في خاصية عدم الاندماج الوطني التي تتسم بها المجتمعات التعددية

وبالتالي، ترى هل نخطئ إذا قلنا: إنَّ هذا هو الأساس الذي يمكن بناءً عليه تفسير المواقف الغربية من الثورات الشعبية العربية؟

الثورات العربية.. محاولات التأثير الغربية

إنَّ نقطة المرور إلى التعرف إلى محاولات التأثير التي تحاولها القوى الغربية عامة، والولايات المتحدة الأميركية منها على وجه خاص، هي تلك المتعلقة بـ«التصارع» القائم حالياً، بين توجهين تتضمّنهما ساحة التفاعلات الدولية:

التوجه الأول: الذي تصبو الولايات المتحدة إلى تنميته وتطويره، أي تنمية وتطوير المكانة الأميركية الراهنة في هيراركية النظام الدولي، وهي المكانة التي يبدو أنَّ التوصيف الأقرب إلى واقعها هو «القيادة»، ولكن بسمات مختلطة تجمع بين سمات «إمبراطورية»، ونظام «القطب الأوحد» في نظام دولي ذي سيادة، وسمات «القطب الأعظم» أو القابض على التوازن في نظام توازن قوى دولي «تحت التكوين».

10- جميل مطر، «المسألة العربية بين قرنين»، المستقبل العربي، العدد 230 (أبريل 1998)، ص 8.

التوجه الثاني: الذي تصبو إليه دول كبرى غير الولايات المتحدة، وهو التوجّه الذي لا يوجد في إطاره مكان لقطب أعظم قائد، ولكن يمكن أن يكون هذا القطب القائد، على أقصى تقدير، الأكثر امتيازاً بين أقطاب كلها متساوية. وهو التوجّه الذي يبدو أنّ الصين وروسيا، غير رافضتين له، وكذلك فرنسا، فيما يبدو أنَّ بريطانيا وألمانيا، وربما اليابان، مترددة في الموافقة عليه[10].

ولعل هذا التنافس المشار إليه، هو ما يوضح ويفسّر المواقف الدولية الأخيرة تجاه الثورات العربية، ففيما وافقت روسيا والصين على قرار مجلس الأمن الدولي (1973) بالتدخل العسكري في ليبيا، في إطار «حماية المدنيين»، فإنهما استخدمتا حق النقض «فيتو»، لمنع إصدار قرار من مجلس الأمن بشأن الأوضاع في سوريا. وقد كان أحد أهم التصريحات الصادرة، هي تلك التي أدلى بها المسؤولون الصينيون والروس، والتي تركزت على «منع تكرار سيناريو التدخل الغربي في ليبيا».

هذا، وإن كان يوضح صورة «التصارع» الحاصل في ما بين التوجهين المشار إليهما، فإنه ينقلنا مباشرة إلى مواجهة الإشكالية التي نحن بصدد الحديث عنها. إنَّها إشكالية المحاولات الغربية في التأثير على الثورات العربية، لتحريكها في اتجاهات معينة، تتوافق مع مصالح هذه القوى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية.

11- لمزيد من التفصيل، راجع: غازي التوبة، «المخاطر التي تتربص بثورات الأمة، موقع الجزيرة» HTTP://WWW.ALJAZEERA.NET/NR/EXERES.

والواقع أنَّ هذه الأخيرة، أميركا، تستخدم ثلاث أدوات من أجل التأثير في ثورات الشعوب لصالحها هي: الفوضى الخلاقة، الديموقراطية، المؤسسات الدولية[11]. وكما هو واضح للعيان، أصبحت الولايات المتحدة الأميركية الدولة الأولى في العالم بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وتفككه، ولا شك في أنّها تمتلك أكبر نفوذ على المؤسسات الدولية، مثل مجلس الأمن وصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمات الأمم المتحدة، وهي تستخدم هذه المؤسسات في فرض مخططاتها وقيمها على الآخرين من خلال استصدار قرارات أو عقوبات في حال عدم التجاوب.

التجاوب الذي تبديه الدول الغربية مع حالات الصراع الداخلي والحروب الأهلية يرتبط فقط بمصالحها المباشرة

وقد اتضح ذلك منذ تفكك منظومة الاتحاد السوفياتي بعد عام 1990، إلى أحداث ليبيا في عام 2011، مروراً بمعظم ما شهدته المنطقة العربية من أحداث: الضربة العسكرية للعراق (1991)، ثم احتلاله (2003)، حرب لبنان (2006)، وغيرها الكثير.

وعلى جانب الفوضى الخلاقة، بما تعنيه من إثارة الحروب، أو الاضطرابات الطائفية والعرقية والإثنية من أجل إحداث تفكيك ثقافي وسياسي للمنظومة العربية الفكرية والاجتماعية، فقد ظهر جلياً على الأرض العربية منذ أن صرحت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كوندوليزا رايس، بأنَّ الحرب التي كانت مشتعلة في يوليو/ تموز 2006، بين إسرائيل وحزب الله في لبنان، إنّما تعبّر عن «ولادة شرق أوسط جديد»[12].

12- راجع في ذلك تفصيلاً: حسين معلوم، الدولة والمناخ العالمي الجديد.. إشكاليات وتداعيات (القاهرة: مركز فجر للدراسات الاستراتيجية، 2011)، ص ص 112-116.

وعلى جانب الديموقراطية، بما تعنيه من كونها أداة لتحقيق العدل، وإزالة الاستبداد والتسلط، وإجراء الانتخابات، وإطلاق الحريات، وتمكين الشعب من تداول السلطة، واختيار الحكام ومحاسبتهم، فقد ظهر أنَّ الولايات المتحدة الأميركية لا تريد الديموقراطية بهذه المعاني، بل تستهدفها كـ«أداة» لتفكيك المنظومة الفكرية والثقافية للشعوب، وذلك من خلال ترسيخ وتطبيق مضمون الديموقراطية الذي يقوم على أسس الفردية والمادية واستهداف المصلحة والمنفعة الشخصية.

تستخدم واشنطن ثلاث أدوات من أجل التأثير في ثورات الشعوب لصالحها هي: الفوضى الخلاقة ـ ادعاء الديمقراطية و المؤسسات الدولية

هذا فضلاً عن مبدأ نسبية الحقيقة الذي يعني أنّه ليس هناك حكم مطلق أو قيمة ثابتة، ويعني أنَّ كل شيء خاضع للتغيير في كل المجالات الأخلاقية والدينية والثقافية والسياسية.

وإذا أخذنا بمبدأ نسبية الحقيقة، مثالاً، فإنَّ ذلك سيؤدي إلى زعزعة أحكام ثابتة في وجودنا العربي ذاته، كأحكام العقيدة والعبادة والأسرة، لأنها تستند إلى نصوص قطعية الثبوت قطعية الدلالة، عبر العقيدة الإسلامية خصوصاً، وحضارتها المعرفية بوجه عام.

13– انظر: غازي التوبة، «المخاطر التي تتربص بثورات الأمة»، مصدر سابق.

ومن الأمثلة الواضحة على التفتيت الثقافي، والسياسي، من الولايات المتحدة، ما نراه في العراق، فهي قد احتلت العراق عام 2003، تحت شعاري إزالة دكتاتورية النظام العراقي، وإقامة ديموقراطية تكون واحة ومثالاً للديموقراطية في الشرق الأوسط، لكن النتيجة التي رأيناها تمثلت في تدمير العراق وتمزيقه إلى دويلات وطائفيات وعرقيات[13]، حتى وإن كانت تجتمع كلها في إطار «دولة واحدة». وهو السيناريو نفسه الذي يمكن توقعه في الحالة الليبية. أما إذا تأمّلنا النموذج السوداني، فحدّث ولا حرج.

14– بهذا الخصوص، راجع: عصام عبد الشافي، «الازدواجية الأميركية وتداعيات الثورة المصرية»، موقع الجزيرة، HTTP://WWW.ALJAZEERA.NET/NR/EXERES.

أما في الحالتين التونسية والمصرية، فلا يمكن إنكار أنَّ ثمة مفاجأة قد تولدت لدى الغرب إبان أحداث هاتين الثورتين، يكفي أن نلاحظ كيف جاء التذبذب والتردّد نتيجةً منطقية للمواقف الأميركية في التعاطي مع تطورات الثورة المصرية، سواء على مستوى التصريحات الرسمية أو على مستوى الإجراءات التي تبنّتها الإدارة الأميركية[14].

فعلى مستوى التصريحات، كان أول ردود الفعل الأميركية الرسمية عن أيام الغضب المصرية، ذلك البيان الصادر في الخامس والعشرين من يناير/ كانون الثاني 2011،

عن البيت الأبيض، ومن بين ما جاء فيه: «نحث جميع الأطراف على الامتناع عن استخدام العنف، ونتوقع من السلطات المصرية أن ترد على أيّ احتجاجات بطرق سلمية». وفي اليوم نفسه صدر بيان عن مساعد وزيرة الخارجية الأميركية للشؤون العامة، جاء فيه: «إننا نرصد الوضع في مصر عن كثب، وأنَّ الولايات المتحدة تؤيّد حق التعبير والتجمع للشعب كله، وعلى كل الأطراف أن تمارس ضبط النفس».

وفي الأسبوع الثاني للثورة بدا أنَّ أوباما اتخذ خيار دعم الشعب المصري، وترك مبارك يسقط، وطالب بتحوّل حقيقي في مصر يبدأ «الآن»، حسب قوله، ولكن مع ما تصوّره أوباما أنّه تراجع في الاحتجاجات في المدن المصرية، واستمرار تأكيد مبارك أنّه لن يتنحّى عن الحكم، جاءت تصريحات وزيرة الخارجية الأميركية، حول «عدم الإسراع في تحقيق التغيير في مصر»، بدعوى «تجنّب وقوع فوضى في أكثر البلدان العربية سكاناً».

ولكن سرعان ما عاد أوباما (6 فبراير/ شباط 2011)، ليؤكد رغبته في حصول عملية انتقالية منظمة وملموسة تؤدّي إلى قيام حكومة تمثل الشعب في مصر، مؤكداً أنَّ «مصر لن تعود إلى ما كانت عليه».

هذه الأرقام نقلاً عن: علي باكير، «قراءة في ديناميات التحول في العالم العربي، موقع الجزيرة» HTTP://WWW.ALJAZEERA.NET/NR/EXERES.

وقد استمر هذا التذبذب والتردّد في المواقف الرسمية الأميركية، إلى أن نجحت الثورة المصرية في إزاحة الرئيس المصري حسني مبارك... حينئذ، خرج الرئيس الأميركي أوباما ليدلي بتصريحه الشهير: «إنَّ مصر قد علّمت العالم كيف تكون الثورة سلمية».

لكن الأحداث التي شهدتها الساحة المصرية خلال الأشهر الأخيرة، تلمح إلى المحاولات الأميركية في ملء الفراغ السياسي الناتج عن الثورة في مرحلتها الراهنة، أو على الأقل: في محاولة توجيه الثورة المصرية إلى وجهة تخدم، أو في الحد الأدنى لا تتناقض مع، المصالح الأميركية (والإسرائيلية بالتبعية).

وبصرف النظر عن كثير من التفصيلات، نود الإشارة، هنا، إلى ما نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» (2011/2/19) من أنَّ المسؤولين الأميركيين كانوا واثقين في اليوم الثامن من الشهر ذاته من أنّ الجيش لن يطلق النار على المتظاهرين في مصر، وأنَّ أولئك المسؤولين قدروا الدور المهم للجيش الذي له روابطه العميقة بالجيش الأميركي، ونسبت الصحيفة إلى المسؤولين الأميركيين قولهم: «إنَّ ثلاثين سنة من الاستثمار في مصر كانت لها فائدتها»(؟!!).

العراق نموذج من النماذج الواضحة على التفتيت الثقافي والسياسي الذي اعتمدته الولايات المتحدة

أما أوروبا، فهي مثلها في ذلك مثل الولايات

المتحدة الأميركية، فوجئت بثورتي تونس ومصر. وبالتالي قررت أن تكون أكثر فاعلية في الأحداث التي يمكن أن تشهدها المنطقة العربية بعدهما. فكان أن تحولت فرنسا إلى رأس الرمح في التدخل الغربي (الفرنسي، البريطاني، الأميركي)، السريع في ليبيا.

فحين لاحت نذر الثورة في ليبيا لم يضيّع هذا الثلاثي وقتاً، عبر الاجتماعات اليومية والاتصالات التنسيقية التي كانت تجري على مدار الساعة، ليس لأنّ الهدف جذاب والصيد ثمين فقط، ولكن أيضاً لأنّ التدخل السريع في هذه الحالة يسمح للدول الغربية بأنّ تدخل على الخط وتصبح مباشرة في قلب الصورة، بما يسمح لها بأن تصبح شريكاً في الحدث، ومن ثم طرفاً مؤثراً في مسار الثورات العربية ومقاصدها عموماً، والثورة الليبية منها بوجه خاص.

ثم إنَّ ثروة النفط الليبي تمثل عنصراً جاذباً ومشجّعاً يستحق «الهرولة» الأوروبية، بما يعيد إنتاج تجربة العراق الذي فازت الولايات المتحدة الأميركية بالنصيب الأوفر فيه.

هذا، فضلاً عن أنَّ الموقف أفضل كثيراً في الحالة الليبية، فقد كانت الولايات المتحدة دولة احتلال وطرفاً غازياً في العراق، لكنها مع «الحلفاء الغربيين» تحوّلت إلى فرقة إنقاذ استجابت لمطلب «المجلس الانتقالي الليبي» في حماية المدنيين من «بطش القذافي وقسوة كتائبه». وبرحيله تخلص الغربيون من حاكم مستبد ومتقلب لا يؤمن جانبه ولا تتوقف مغامراته وحماقاته.

إضافة إلى هذا وذاك، فإنَّ عملية إعمار ليبيا وتنميتها بعد سنوات التخلف الذي فرضه العقيد على بلاده إبان حكمه، وبعد الخراب الذي تسبب به حينما ثار الشعب ضده، تعد هدية كبرى لشركات الإعمار الغربية، لا بد من أن تسهم في انتعاشها (قدّرت المؤسسات الدولية كلفة إعادة إعمار ليبيا خلال السنوات العشر المقبلة بما يتراوح بين 250 مليار و500 مليار).

هذا التحليل، كما يشير أحد الكتّاب العرب[15]، خلاصة لما كتبه أحد الخبراء الأميركيين، وهو فيليب زيليكاو، في مقالة نشرها له موقع صحيفة «فايننشال تايمز» (2011/ 8/22)، وهي المقالة التي علق عليها وناقشها (في 2011/8/24)، باحث آخر هو بيل فان أوكين، وكانت فكرته الأساسية فيها هي أنَّ «ليبيا في الوقت الراهن أصبحت نموذجاً لإعادة تقسيم العالم العربي التي تتطلع إليها القوى الكبرى في الغرب»(؟!!).

15– فهمي هويدي، «عن اختطاف الربيع العربي»، موقع الجزيرة HTTP://WWW.ALJAZEERA.NET/NR/EXERES.

خاتمة

لم يكن الهدف من عرض كافة الملاحظات السابقة التهوينَ من شأن قوة الغرب

وقدرته على إلحاق الأذى، ومحاولاته الدائمة للتدخل لمصالحه؛ فذلك قول غير وارد ولا مفيد، مثلما أنّه ليس من الموضوعية ولا الحيطة في شيء زعم نهاية نفوذ الغرب وتأثيره في أحوال العرب.

لكن من المشروع القول إنَّ الثورات العربية أعادت صياغة العلاقة بين النفوذ الغربي وتطلعات العرب نحو التغيير، وربما تضع هذه العلاقة في سياق يختلف عما كان عليه الوضع قبل هذه الثورات الشعبية.

يعني ذلك أنّه على مستوى الحكام لم يعد أيّ مستبد عربي في وارد الاستنجاد بالغرب، أو التعويل على دعمه في مواجهة غضب الشعب، بعدما تبيّن أنّ هذا الدعم غير مضمون ولا هو كاف.

أما الشعوب، فقد باتت تدرك أن في استطاعتها أن تمسك زمام المبادرة وتتحرك لتغيير أوضاعها في الاتجاهات وبالطرق التي تناسبها، دون ارتهان لأيّ أجندة أجنبية، ودون الانشغال التقليدي بدور غربي لا يأتي في الوقت المناسب، وهو حين يأتي يجلب معه من الأذى أكثر مما يحقق من المصالح. ◆

النخبة العربية والثورات الشعبية أي دور(؟!)... أية مرجعية(؟!)

حسين معلوم
كاتب وباحث مصري
مدير مركز فجر للدراسات الاستراتيجية – القاهرة

مدخل

لعل المتأمل في شأن تفجّر الثورات «الشعبية» على الأرض العربية، في تونس (أواخر عام 2010)، وفي مصر (أوائل عام 2011)، لا بد أن يلحظ عدداً من الأمور التي يمكن أن ترقى إلى مرتبة الدروس المستفادة من هذه الثورات.

من هذه الأمور، الإنجاز الذي قدّمته في إزاحة الهياكل الأساسية لنظم حاكمة، أقل ما يقال في شأنها أنها «استبدادية» و«تسلطية». ومنها، تمدّد هذه الثورات وامتداد آثارها، قليلاً أو كثيراً، من عاصمة عربية إلى أخرى، حتى كادت تشمل أكثر بقاع العالم العربي، في حلقة من حلقات التواصل بين أجزاء هذا «العالم»، الأمر الذي دفع الكثيرين إلى توصيف ما يحدث ب–«الربيع العربي».

ومن هذه الأمور، أيضاً، وهذا هو الأهم، ما يمكن أن نطلق عليه «البصمة الشبابية»، التي تبدّت بوضوح في هذه الثورات، وفي غيرها من التحركات الجماهيرية التي كادت تغطي اليوم معظم أرجاء العالم العربي.

إن الشباب العربي الذي كان نقطة الانطلاق في هذه الثورات، لم يعتمد كثيراً على عدد من مقولات الفكر العربي، التي أفرط المثقفون في استخدامها وتكرارها حتى كادت أن تصبح من القواعد التي لا يمكن الخروج عليها.. أهم هذه المقولات التي تجاوزها الشباب العربي، مقولة «القائد الملهم» (الكاريزما)، إذ إن كثيراً من رموز هذه الثورات «الشبابية» لم تكن معروفة للكافة.

يعني ذلك، أيضاً، أن الشباب العربي الذي كان المحرك الأول لهذه الثورات، استطاع أن يضع يده على أهم القواعد الحاكمة لأي تغيير.. وفي مقدمتها: «استخدام إمكانيات العصر من أجل حل مشكلات العصر». وهي قاعدة مهمة لم يستطع كثير

من مرتادي العمل السياسي العربي، خاصة أولئك الذين تلاقت مصالحهم مع مصالح النظم الحاكمة، أن يولوها القدر الذي تستحقه من الاهتمام، إذ يكفي أن نتأمل كيف تحولت مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة المعلومات الدولية (INTERNET)، إلى أدوات – بل «غرفة عمليات» – لتحديد ساحات التظاهر وكل التعليمات المتعلقة بها، كما تحولت إلى خط ساخن لتحديد المهام والخطط وكيفية المواجهة، إضافة إلى دورها الفاعل في التعبئة واستدعاء قوات الاحتياط الجماهيرية.

الفكر الإسلامي «الآسيوي» يتعاظم دوره المؤثر والمتغلغل في الساحة الإسلامية العربية

يعني ذلك، أيضاً، أن عرب القرن الحادي والعشرين، جيل «الشباب العربي»، الذي كنا قد أهدينا إليه أطروحة «عبور الهزيمة»[1].. هذا الجيل، قد تجاوز أجيال العقود الأخيرة من القرن العشرين، على الأقل في طبيعة «الخطاب» المقدم من جانبه، سواء في توصيف المشكلات «المعاصرة»، أو في كيفية تقديم حلول لها تتواكب في أسلوب تنفيذها مع تلك «المعاصرة».

إن المثال الذي نود أن نسوقه، هنا، للدلالة على مثل ذلك «التجاوز»، هو «لجنة الحكماء» التي تشكلت من مجموعة من الرموز المصرية إبان ثورة 25 يناير/ كانون الثاني 2011؛ حيث خرجت اللجنة بمجموعة من المقترحات التي تعبّر عن رؤيتها لحل الأزمة في مصر. كانت المقترحات تعبيراً – بامتياز – عن التوجس الذي انتاب فئة النخبة (المثقفون، ومرتادو العمل السياسي)، مما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع في مصر إن استمر «اعتصام التحرير»، لكن الأهم أنها عبّرت عن رؤية هذه «النخبة» للحالة الثورية في «ميدان التحرير»، بوصفها احتجاجاً شعبياً يمكنه تحقيق إصلاحات في النظام السياسي عبر مقترحاتها، لا باعتبار «الاحتجاج/الاعتصام» ثورة شعبية شاملة تطالب بإسقاط النظام السياسي القائم تماماً وإحلال نظام سياسي آخر مكانه بعقد اجتماعي جديد.

لذلك، كان المشهد (في مساء الرابع من فبراير/ شباط 2011)، في ميدان التحرير، في قلب القاهرة، معبّراً عن طبيعة الاختلاف بين الـ«خطابين»[2]، الاختلاف الذي تبدّى بوضوح في صيحات الاستهجان وترداد الشعارات الثورية بشأن سقوط النظام ورحيل رئيسه؛ عندئذ، سقطت محاولة النخب استيعاب الحركة الثورية «الشبابية»، ولم تجد لها من سبيل إلا أن تدخل في إطارها وتعمل في سياقها.

هل يعني ذلك أن جيل الشباب العربي، في مصر كما في تونس، وغيرهما، قد أسقط ما سبقه من أجيال، خاصة «النخبة» منهم(؟!).

(1) انظر: حسين معلوم، أمين اسكندر، عبور الهزيمة ص 3، قبرص: دار الملتقى، 1997.

(2) راجع: بدر الإبراهيم، «خريف النخب في الربيع العربي»، المعرفة (شبكة المعلومات الدولية: موقع الجزيرة، 2011).

ربما نصدم الكثيرين إذا قلنا: إن هذا، في نظرنا، صحيح من حيث «المعنى» العام؛ ولا يجتجنّ أحد على أحد بمن يحاولون اليوم ركوب الموجة والقفز عليها. ولكن، في الوقت نفسه، لا يمكن أن نلغي تأثير أجيال كاملة استطاعت أجزاء منها أن تعيش حالة من الحراك المتواصل، كانت بمثابة مرحلة التأسيس لـ«نهوض الشارع العربي».. بل لا يمكن أن نلغي الأثر الناتج عبر هذه الأجيال على جيل «الشباب العربي»؛ فهذا الأخير هو الابن الشرعي لتلك الأولى، حتى وإن كان أكثر منها جرأة وشجاعة.

الشباب العربي الذي كان نقطة انطلاق الثورات لم يعتمد كثيراً على مقولات الفكر العربي

لا يمكن أن ننسى أن الجيل الشاب هو ابن تلك الأجيال، التي خرجت (عام 1968)، رافضة المسار السياسي بعد هزيمة يونيو/ حزيران (1967)، والتي اعترضت (عام 1977)، على المسار الاقتصادي بعد نصر أكتوبر/ تشرين الأول (1973)، والتي تفاعلت بدورها – بشكل أو بآخر – على أساس من «لاءات مؤتمر قمة الخرطوم»، الشهيرة، مع كافة الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية طوال سنوات، منذ أن اختار الرئيس أنور السادات أن يخرج بمصر من مسارات الصراع بين «العرب وإسرائيل»، عندما وقّع على «معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية» (في عامي: 1978-1979).

لماذا، إذاً، استطاع الجيل العربي الشاب أن يتجاوز الأجيال السابقة عليه(؟!).

في اعتقادنا، أن هذا التجاوز ما كان يمكن أن يتم إلا من خلال «النقلة الكيفية» التي أنجزها هذا الجيل، عندما استطاع التحول في أسلوب التعامل مع المشكلات المجتمعية التي يعايشها، من اعتماد مفهوم «الثقافة في المجتمع» الذي استندت إليه الأجيال السابقة، إلى اعتماد مفهوم «ثقافة المجتمع»، فتمكن – بذلك – من الانتقال من المسألة «الفردية» إلى البعد «الجماعي»، في الحركة، رافعاً بذلك سقف مطالبه من مجرد الإصلاح إلى وجوب التغيير.

كيف(؟!).

ثقافة المجتمع.. والثقافة في المجتمع

لا نروم، هنا، الإسهاب في تحديد الثقافة كـ«مفهوم»، أو المثقفين كـ«تعبير»، أو أزمة الثقافة العربية كـ«حالة» واضحة للعيان؛ بقدر ما نبتغي وضع اليد على ملاح

«النقلة الكيفية» المشار إليها.

الثوار الشباب استخدموا إمكانيات العصر من أجل حل مشكلات العصر

في هذا الإطار، لنا أن ننطلق من أن الواقع الثقافي لأي مجتمع، لا يمكن تحليله بطريقة تجعل في الإمكان تبيان عناصره ومستوياته، إلا بالنظر إليه من خلال المفهومين: ثقافة المجتمع، والثقافة في المجتمع.. كل على حدة، من جهة؛ وفي تداخلهما وتقاطعهما، وتأمل الكيفية التي يحدث بها هذا وذاك، التقاطع والتداخل، من جهة أخرى[3].

من الجهة الأولى، إذا نحن نظرنا إلى ما يعنيه مفهوم «ثقافة المجتمع»، فإن أول ما سيفرض نفسه علينا كمعطى محدّد ذي دلالة معيّنة، أن هذا المفهوم يتوازى مع لفظة الثقافة كما يستخدمها علماء الاجتماع، والتي غالباً ما يُعبّر عنها بأنها «ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والاعتقاد والفن والقانون والأخلاق والعرف، وأية عادات وقدرات أخرى يكتسبها الإنسان بوصفه فرداً في المجتمع».

لكننا على نحو متشدد، بالضرورة، سوف نعطي لها معنى أكثر تحديداً، من ذلك الذي يبدو أنه متأثر إلى حد كبير بالتعريف الذي قدّمه إدوارد تايلور للثقافة[4].. ومن ثم، فإن الثقافة، في نظرنا، هي: «المضمون المعرفي لحصيلة تفاعل الإنسان مع الطبيعة ومع غيره في مجتمع معيّن في مرحلة زمنية معيّنة»[5].

بهذا الشكل تأخذ الثقافة، ضمن معانيها المتعددة، معنى «اجتماعياً»؛ لأن الثقافة، هنا، توصف بأنها سمة للمجتمع نفسه، أي: «صفة لا يكتسبها الإنسان إلا بحكم انتمائه لمجتمع معيّن».. وهي بهذا المعنى تمثل نقطة «البداية»، أو بالأحرى النقطة «المحورية» في حياة الإنسان الواعية، إذ إن كل إنسان يبدأ باكتساب ثقافة مجتمعه، أي باكتساب القيم والاتجاهات التي تسود في هذا المجتمع، عن طريق «التنشئة المجتمعية» (نقول: «مجتمعية» للدلالة على مختلف جوانب تركيبة المجتمع في شمولها، لا على الجانب «الاجتماعي» وحده).

الملاحظة الجديرة بالانتباه، أن «الثقافة المجتمعية» (كتعبير أكثر دلالة، في اعتقادنا، عن ذلك الذي كان عالم الاجتماع العراقي، علي الوردي، أول من استخدمه، وهو «الثقافة الاجتماعية»)، تتسم بالديمومة، بالرغم من أنها بطيئة الحركة، خصوصاً في المجتمعات «التقليدية»، بحكم اعتمادها (= الثقافة) على الانتقال من جيل إلى آخر، من خلال «التوارث» في ما يقال له «تواصل الأجيال».

المهم، أن الثقافة المجتمعية تتجسّد في واقع الحياة، عبر تفاعل الأفراد والجماعات

(3) لمزيد من التفصيل، انظر: حسين معلوم، «الثقافة في المجتمع والمعاني الملتبسة»، الحياة (لندن: دار الحياة، 27 يونيو/حزيران 2001).

(4) انظر تعريف إدوارد تايلور، في: EDWARD B. TYLOR, PRIMITIVE CULTURE: RESEARCHES INTO THE DEVELOPMENT OF MYTHOLOGY, PHILOSOPHY, RELIGION, ART, AND CUSTOM, 2 VOLS. (LONDON: J. MURRAY, 1871).

(5) انظر هذا التعريف، المبني على تعريف أكثر شمولا لـ«الحضارة»، في: حسين معلوم، الدولة والمناخ العالمي الجديد.. إشكاليات وتداعيات ص 125-136، القاهرة، مركز فجر للدراسات الاستراتيجية 2011.

سقطت محاولة النخب لاستيعاب الحركة الثورية الشبابية في مصر

مع الطبيعة ومع بقية الناس في المجتمع، ومن ثم، فهي ليست أفكاراً أو قيماً مثالية مجردة، بل تنعكس في الواقع المعيشي الذي يصنعه الإنسان.

هذا، وإن كان يشير إلى أن مكوّنات الثقافة (المجتمعية) كعملية تراكمية تاريخية، تخضع لقانون التطور؛ بمعنى أن ليس هناك ثقافة لقوم أو مجتمع ثابتة خالدة عبر العصور، وإنما هي في حركة متصلة عبر الزمان، ومن خلال متغيراتها الداخلية، و/أو ما يحيط بها من مؤثرات خارجية... فإنه يؤكد، في الوقت نفسه، أنه مهما كانت قوة المتغيّرات الخارجية وتأثيرها (كمثال: مدى التأثير الثقافي للثورة العلمية والتقنية، التي نعايشها راهناً في: الاتصالات والمعلومات والمرئيات)، فإن العناصر المميزة في الثقافة المجتمعية سوف تستمر في البقاء، مهما تكن درجات الاستمرار في هذا البقاء ومداه، بيد أن هذا لا يمنع أن تكون بعض مكوّنات هذه الثقافة (العناصر المميزة لها)، من «الثوابت» نسبياً، وبعضها من «المتحولات» المتلاحقة في سرعتها النسبية.

من الجهة الأخرى، إذا نظرنا إلى ما يعنيه مفهوم «الثقافة في المجتمع»، فإننا سنجد أنفسنا أمام معطى آخر مختلف، لكنه واقعي عنيد، إنه كمفهوم يلتقي مع لفظة الثقافة بالمعنى الإنساني «الرفيع»، والتي عادة ما توصف بأنها «صقل الذهن والذوق والسلوك، وتنميته وتهذيبه، وما ينتجه العقل البشري لتحقيق هذا الهدف».

ويلاحظ أن الثقافة على هذه الصورة، ترتبط بالأصل اللغوي للكلمة في اللغة العربية، لأن الأصل «ثقف» يحمل معنى التهذيب، والصقل والإعداد. ويلاحظ، أيضاً، ارتباطه بالأصل اللغوي لكلمة «CULTURE»، في اللغات الأجنبية، وهي كلمة تعني تعهد النبات وحرثه ورعايته حتى يثمر (منها جاءت كلمة زراعة «AGRICULTURE»).. وهنا، الثقافة عملية رعاية وإعداد مستمر للنفس الإنسانية والعقل؛ أما معناها بوصفها «منتجاً» يؤدي هذه الوظيفة، فلم تكتسبه إلا في ما بعد[6].

بهذا، تأخذ الثقافة معنى «فردياً» لأن عملية الصقل والتهذيب تتعلق بفرد معيّن، أو مجموعة من الأفراد يتسم كل منهم بشخصيته المستقلة. وهي بهذا المعنى، تمثل «نقطة النهاية» في حياة الإنسان الخاصة، أو بالأحرى النقطة «المستهدفة» التي يسعى الفرد (الإنسان)، طوال حياته، إلى تحقيقها والوصول إليها.

(6) راجع: محمود أمين العالم، «المشهد الفكري والثقافي العربي»، في: جيهان سليم [وآخرون]، الثقافة العربية.. أسئلة التطور والمستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي، ص 11-13، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
نود الإشارة، هنا، إلى أن عدداً من المثقفين العرب أنفسهم كان قد وصل: لا إلى ضرورة التجديد فقط؛ ولكن، أيضاً، تجاوز ذلك إلى الانتقاد اللاذع، بل والإعلان عن أزمة «النخب» العربية عموماً.

الملاحظة الأساسية، هنا، أن «الثقافة المعرفية»، إن جاز لنا استخدام مثل هذا التعبير بحكم أن كل إنسان يمتلك نسبة ما من المعرفة، تتسم بالديمومة، مثلها في ذلك مثل الثقافة المجتمعية؛ هذا بالرغم من اختلافها عن هذه الأخيرة بكونها سريعة الحركة، لأن قوامها هو صقل الذات وسعيها الدائم إلى تحقيق مستويات أعلى.

في هذا السياق، فإن المعادلة التي تجمع ما بين هذين المفهومين: ثقافة المجتمع، والثقافة في المجتمع، توضح بجلاء لماذا استطاع الجيل العربي «الشاب» إنجاز «التغيير» الذي لم تستطعه الأجيال السابقة عليه. لقد تحقق الإنجاز عندما تم التحول من المفهوم الأخير وممارساته، إلى المفهوم الأول ومرتكزاته.

بعبارة أخرى، تم التحول من جانب المعادلة الخاص بـ«ممارسات» الثقافة في المجتمع، إلى الجانب الأهم – مجتمعياً – وهو «مرتكزات» ثقافة المجتمع.

هذا يوضح لماذا فشلت «النخب» العربية في تلمّس الهموم المعيشية للمواطن العربي، ولماذا غابت عن صناعة حالات الاحتجاج التي تحوّلت إلى ثورات شعبية شاملة، لم تتوقف عند حدود إصلاحات هنا أو هناك، بل رفعت سقف المطالب إلى «إسقاط النظم الاستبدادية»... فكان لها ما أرادت.

بل لنا أن نتأمل كيف كان «بوعزيزي» الشرارة في انطلاق الثورة في تونس؛ وكيف كان «خالد سعيد» الشرارة في انطلاق الثورة في مصر، إذ لم يكن الأول من «المثقفين»، ولم يكن الأخير من «النخبة».

يضعنا هذا، مباشرة، في مواجهة أزمة النخب العربية، ومثقفيها على وجه الخصوص، وهي الأزمة التي ما تزال تتبدّى في التخبّط الذي نراه بـ«أم أعيننا»، في أكثر من مكان على ساحة الأرض العربية؛ على الأقل في ما يتعلق بالتوجهات المستقبلية للثورات الشعبية الراهنة.

بيد أن البحث في عوامل هذه الأزمة، أسبابها وتداعياتها، لا بد أن يسبقه البحث في عوامل أزمة الفكر ذاته، الذي تعتمده النخب العربية، وترى من خلاله الواقع والمستقبل... وهي، الأزمة، التي عبّرت عن نفسها في مقولات من قبيل: تجديد الفكر العربي، تجديد الفكر السياسي العربي، تجديد الفكر القومي (و/أو الخطاب الوحدوي)، تجديد الثقافة العربية...

لماذا فشلت النخب العربية في صناعة حالات الاحتجاج التي حوّلها الشباب العربي إلى ثورات شعبية شاملة؟

وغيرها.

محمد بوعزيزي لم يكن من المثقفين وخالد سعيد لم يكن من النخبة وهذا يضعنا في مواجهة أزمة النخب العربية

والواقع أن هذه المقولات كانت قد تسيّدت ساحة العمل الثقافي، والسياسي، العربي خلال السنوات الماضية، حتى قامت الثورات الشعبية العربية لتؤكد أهميتها وضرورتها. بل إن الملاحظة التي تنأى بنفسها عن التشديد، هنا، أن الناظم المشترك في ما بين هذه المقولات جميعاً، هو «التجديد»، كمحاولة للبحث في الأزمة العربية الراهنة – والممتدة منذ زمن – وكيفية الخروج منها.

ومن ثم فإن «التجديد» المستهدف، إنما يكتسب أهمية مركزية عبر مسألة أساسية، تنطوي على جانبين مترابطين ومتناقضين في آن واحد: الاعتراف شبه الكلي من التيارات الفكرية العربية المختلفة بالأزمة، من جانب... ومن جانب آخر، عدم تمكّن هذه التيارات (المختلفة) من تجاوز الأزمة، وإنجاز تصورات بديلة للعقائد الموجهة (الأيديولوجيات)، والنظم الفكرية، أو الممارسات السياسية، التي واكبت الأزمة، وما تزال تعبّر عن نفسها حالياً.

مهما يكن الأمر، فإن الحديث عن التجديد، كـ«ظاهرة» تتسيّد الساحة الفكرية والثقافية العربية، لا يطال، فقط، الفكر العربي بصفة عامة؛ ولكن، وهذه هي الملاحظة الأهم، يكاد يتركز على ضرورة تجديد الخطاب الوحدوي، بنحو خاص... سواء كان الدافع إلى هذه الضرورة «سلبياً»، كما هي حال مناهضي الفكرة القومية ومنتقديها، أو كان الدافع «إيجابياً»، كما هي حال المدافعين عنها أو القوميين الجدد. وفي ما يبدو، فإن ذلك يبدو منطقياً لجهة المنزلة الخاصة التي يشغلها، وما يزال، هذا الخطاب، في الإطار العام للفكر العربي.

بيد أن مقاربتنا، هنا، وإن كانت تلتقي مع ما هو مطروح في شأن ضرورة تجديد الفكر والخطاب[7]... فإنها، في الوقت نفسه، تعتمد مقياساً محدداً، هو: «ضرورة إنجاز تعديلات أساسية على الجهاز المفهومي للفكر والخطاب، تمكنه من استيعاب التحديات الجديدة التي تفرضها كافة الظروف والملابسات التي نعايشها في المرحلة الراهنة».

الفكر العربي وتغيّر «جدول الأعمال التاريخي»

لعل أول ما يطالعنا لدى الحديث عن الفكر والخطاب العربيين، هو التساؤل

في ما يتعلق بالتجديد، نكتفي بذكر مثالين:
ـ د. برهان غليون، «هل يسهم تجديد الفكر القومي في بلورة مشروع نهضة عربية جديدة»، الطريق (بيروت: [د. ن.]، العدد 6، السنة 56، نوفمبر ـ ديسمبر 1997.
ـ د. فهمية شرف الدين، «في قابلية الفكر القومي للتجديد والتجدّد»، الطريق، المرجع نفسه.
أما في ما يخص الانتقاد، فنكتفي، أيضاً، بذكر مثالين:
ـ د. محمد جابر الأنصاري، انتحار المثقفين العرب، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1998.
ـ د. نديم البيطار، المثقفون والثورة.. سقوط الإنتليجينسيا العربية، بيروت، دار بيسان، 2002.

لماذا انتهى الخطاب الفكري العربي إلى محض خطاب نخبوي؟

القائل: لماذا انتهى الخطاب الفكري العربي إلى محض خطاب نخبوي(؟!).. ولماذا انتهى المشروع العربي، في أقل من نصف قرن من الزمان، من مشروع الدولة العربية الموحدة إلى مشروع دولة قطرية لا تحتفظ من هويتها السياسية إلا بوجودها السياسي ضمن حيّز الجغرافيا العربية(؟!).

قطعاً، ينطلق التساؤل من فرضية الإقرار بشرعية الفكرة «العربية»، وبالحاجة إليها، تاريخياً. بيد أننا لا نروم من إثارته، هنا، تعداد أسباب (داخلية وخارجية، عربية وغير عربية)، ساهم في تعدادها الكثيرون، حول الانحسار نفسه، بقدر ما نتغيّا وضع اليد على النقطة المحورية في الأزمة الراهنة، التي تطال الخطاب الوحدوي العربي ذاته.

والجواب الذي نغامر بسوقه في هذا المعرض، هو أن «الفكرة»، أو بالأصح: «النظرة»، القومية (العربية)، التي ازدهرت في الخمسينيات والستينيات، لم يكن ممكناً أن تبدأ بالتراجع منذ الثمانينيات من القرن نفسه، لولا أنها كانت قد عاشت زمنها، ولم تعد قادرة على تقديم أي إنجاز جديد ذي معنى وقيمة، في هذا «العالم» الذي نعاصره الآن.

صحيح أنها استطاعت إنجاز الشق الخاص بـ«تأكيد وترسيخ هوية وطنية ومرجعية ثقافية»، هي الأساس الضروري لبناء ذاتية جماعية، أي: لتحويل المجتمعات إلى فاعل أو فواعل تاريخية؛ وصحيح أنها تمكنت من تحقيق مهام أساسية ارتبطت بجدول أعمال تاريخية القرن العشرين (مثل: برنامج تحرر البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة وإعدادها للدخول في منظومة القوى الدولية)... إلا أنه يبقى من الصحيح، أيضاً، أنها الآن، في وقت لم يعد ينفع فيه النفخ في وحدة اللغة والأصول، لم تعد قادرة على تحقيق الوحدة، بل لم تعد ضرورية لتأكيد الانتماء إلى جماعة وتاريخ وحضارة بعد أن تبلورت الهوية العربية.

أضف إلى ذلك، إذا أردنا الاسترسال، أن مشروع توحيد جهود المجتمعات أو الشعوب العربية، كلها أو بعض منها، في دولة موحدة، لم يعد في حاجة إلى تضخيم لا ضرورة له للأصول المتماثلة، أي: إلى النوع القديم من التعبئة السياسية، والعقيدية الموجهة؛ إذ صار من الممكن تحقيقه بمجهودات معنوية ومادية أقل وبكلف أرخص كثيراً، خصوصاً إذا لاحظنا أن فلسفة التجمع الإقليمي السائدة

(8) راجع: د. برهان غليون، «الوطن العربي أمام تحديات القرن العشرين.. تحديات كبيرة وهمم صغيرة»، المستقبل العربي ص 16 بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 232، يونيو/ حزيران 1998.

نظرية القومية العربية التي ازدهرت في الخمسينيات والستينيات لم تعد قادرة على تقديم أي إنجاز جديد ذي معنى وقيمة

اليوم، في مناطق كثيرة من العالم، تعتمد بنسبة أكبر معايير وشروط الممارسة القانونية والبحث المشترك عن المصالح المشتركة[8].

هذا، ربما، يفسّر العلامة الفارقة التي تبدو بوضوح على الساحة العربية، فلم يكن «العرب»، في أي حقبة سابقة أكثر اقتناعاً بضرورة التكتل العربي مما هم عليه اليوم، بحيث يمكن القول: «إن التكتل العربي لم يعد عقيدة نخبة سياسية، ولكن دائرة إجماع بين الأغلبية، سواء تعلق الأمر برسميين أو بمواطنين عاديين»، ذلك، على رغم انحسار الموجة العروبية بخصوص موضوع القومية.

هنا نجد أنفسنا، مباشرة أمام النقطة المحورية في الأزمة الراهنة، تلك التي تمثل «الأصل»، في كبوة الفكر والخطاب العربيين، والتجربة السياسية التي قامت على قاعدتهما، إنها النقطة التي يتقاطع عندها عاملان اثنان: أحدهما «موضوعي»، والآخر «ذاتي».

العامل «الموضوعي»:، يتمثل في تغيّر جدول الأعمال التاريخي تحت تأثير تبدل الأوضاع الدولية، منذ نهايات القرن العشرين الماضي، وما أسهم به هذا التغيّر في ظهور مشكلات وتحديات جديدة، لم تكن تعرفها المجتمعات في الفترة السابقة، ولا طاقة لـ«النظرة التقليدية»، في معالجتها من منظوراتها الخاصة.

وفي ما يبدو، فقد ساعد «التغيّر... التاريخي»، ذلك، في «تظهير» عجز الأطر الفكرية والسياسية والاقتصادية التي طوّرتها حقبة «الحداثة»، الماضية ذات الطابع الوطني والقومي والصناعي، عن الرد على متطلبات عملية تمدين المجتمعات الكبرى ذات «الطابع العالمي»، أي: التي يزداد انفتاحها عالمياً. والمقصود من «العجز»، هو التناقض الذي لا يكف عن التفاقم بين مطالب التمدين، أي: الاندماج في نمط «الحضارة»، الحديث، وبين عجز الأنماط التقليدية للحداثة الصناعية والوطنية عن تلبية هذه المطالب[9].

ولعل ما دفع هذا التناقض إلى حدّه الأقصى، هو التحديات التي ولدتها الثورة العلمية والتقنية الجارية؛ فهذه الأخيرة، وهنا جوهر التحديات التي ولدتها، كسرت التوازنات المحلية والدولية القديمة، عندما قوّضت الجهود الماضية كافة، تلك التي قامت بها غالبية شعوب العالم للالتحاق بالثورة الصناعية، وأفقدت القسم الأعظم منها القدرة على التحكم في مصيرها، بل على تحديد غايات وأهداف ممكنة للجهد «الجماعي»، وتركتها معلقة في الفراغ «بين بنية تقليدية بالية وحداثة غير منجزة».

(9) المرجع نفسه، ص 17.

نسبة كبيرة من النخب العربي أصبحت بعيدة عن روح الثورة العلمية والتقنية وجوهرها وعقائدها

أما **العامل «الذاتي»:** فيتمثل في إنجاز الحركة العربية جزءاً مهماً من جدول الأعمال القومي، كما تبلور في مفهوم «الهوية العربية»، وإخفاقها في تحقيق أجزاء عدة أخرى. ومن دون الغوص في تعداد الإخفاقات التي واجهت الحركة العربية كحركة سياسية تحوّلت معها الفكرة القومية إلى مشروع مترجم مادياً.

نكتفي بذكر مثالين اثنين:

الأول: نتيجة الإمعان المتزايد في الانشغال بمسألة الصورة الخارجية للكيان «القومي» الموحد، أعرض الخطاب الفكري – والمشروع السياسي – الوحدوي، عن التفكير في مسائل الحرية والديموقراطية (بوصفها أساسات لا محيد عنها للتقدّم)، إلى الدرجة التي شاع معها الانطباع بأنه يجافيها من حيث المبدأ.

الثاني، إنّ تحوّل الفكرة القومية إلى حركة سياسية، على نحو مبكر ومن دون تبلور حقيقي لبنائها النظري، عاد عليها بنتائج عكسية، إذ أنتج عوائق جديدة أمام «تحوّل المشروع القومي إلى دولة موحدة»، بل دفع الخطاب «الوحدوي»، دفعاً إلى أن يصبح خطاباً منصرفاً عن وظيفة توجيه الممارسة، ومنصرفاً، في الوقت نفسه، إلى التماس الشرعية لها مهما تكن طبيعتها.

وفي ما يبدو، فإن هذين المثالين من بين عدد يفيض عن حاجتنا في الاستدلال، يلخصان مأزق «النظرة»، العربية، ذاتياً، من حيث هي عقيدة، أي: جدول أعمال تاريخي واختيار أولويات؛ ومن حيث هي «نظام»، أو مجموعة من المصالح الاجتماعية المشكلة لتحالف والمثبتة لسلطة دولة.

في هذا السياق، سياق التقاطع بين «الموضوعي»، و«الذاتي»، لجهة تراجع الفكرة العربية إلى فكرة نخبوية، وانتهاء المشروع الوحدوي إلى محض مشروع قطري ذي غطاء – شعاراتي – قومي، في أحسن الأحوال، يغني عن البيان أن نلاحظ بأي درجة من السرعة والسهولة تتخلى تلك الفكرة اليوم عن جدول أعمالها السابق، كي لا تبقى منها إلا المرجعية الرمزية للسياسة الوطنية، التي طبعت «الحقبة القومية»[10].

بيد أننا نسارع إلى التأكيد، هنا، أن ما وصلنا إليه تواً (التخلي نفسه)، ليس مصدره العقيدة أو الفلسفة القومية، وهو لا يرتبط أي ارتباط بضرورة منطقية تمليها طروحات هذه العقيدة أو الأهداف التي رسمتها لنفسها (وهذا منطقياً، من نافل القول)، بل إنه نتيجة تجاوزها التاريخي، وعدم قدرة القائمين عليها، بسبب إغلاقهم

(10) بهذا الخصوص، يمكن الرجوع إلى:
حسين معلوم، «الحركة التقدمية العربية.. إعادة بناء المستقبل»، في: عبد الغفار شكر [تحرير]، اليسار العربي قضايا المستقبل ص 381 وما بعدها، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1998.

أبواب النقد الذاتي ورفضهم الإنصات إلى نبضات القوى الاجتماعية «الأخرى»، وإلى العصر، على تطويرها بما يتماشى مع التغيّر الحاصل في «جدول الأعمال التاريخي»، خلال العقدين الأخيرين.

تجديد الخطاب الوحدوي... أية مرجعية (؟!)

النتيجة التي وصلنا إليها، تواً، ليست محصّلة للأبعاد المستندة إلى العامل الموضوعي وحده؛ ولكن، أيضاً، لطبيعة استجابتنا لهذه الأبعاد وتأثيرها... إذ، كما يبدو بوضوح، كانت استجابتنا ضعيفة في الحالتين: حالة التعامل مع «قائمة أعمال جديدة»، وحالة التفاعل مع «الحاجات الاجتماعية الجديدة»، الناشئة.

في ما يعنيه، يعني ذلك: أن التجربة التاريخية الراهنة لـ«تغيّر المناخ العقائدي»، أو بالأحرى: لـ«تغيّر جدول الأعمال التاريخي»، تثبت أن تحولاً عميقاً نمر به نحن وغيرنا، في التوجّهات والمطالب النفسية والفكرية والسياسية.

ولأن «الفكرة ابنة واقعها الاجتماعي»، ولأن «كل عصر فيه مجال للممكن التفكير فيه، ومجال آخر لما يصعب – وربما يستحيل – التفكير فيه»، فإن الأمر الحاسم، هو مدى إدراكنا العميق، بالضرورة، لطبيعة التحديات المطروحة: المهمات التي تتطلبها المرحلة التي نعايشها، وما يرتبط بها من «تنمية» جدية للقدرات النظرية والمادية، الرسمية وغير الرسمية، لتحقيق هذه المهمات وإنجازها.

ولعل ذلك يتطلب، على عكس ما هو شائع في تفاعلات ساحة الفكر والسياسة العربيين، أن نتجاوز بـ«المرجعية المستقبلية» تلك «المرجعية الماضوية»... ولعله يتطلب أيضاً محاولة لا محيد عنها، في إعادة النظر الشاملة لمجمل المعمار الفكري والسياسي الذي ارتكز عليه الفكر العربي، بوجه عام، والفكر القومي العربي، وخطابه الوحدوي، على وجه الخصوص، لتأهيله مجدداً لحمل مشروع نهضوي قادر على مواجهة «المناخ العالمي الجديد»، وما ينطوي عليه من إشكاليات تطرحها «العولمة»، كمرحلة تفيض بالتحديات.

تتعرّض الهوية العربية منذ حين إلى التعديل وأصبح التعريف بـ«العربي» لا يفي بالمطلوب

بعبارة أخرى، بما أننا لسنا – نظرياً – في حاجة إلى انتظار المستقبل، ذلك «الغائب من الزمن القادم بعد حين»، لنتعرف إلى طبيعة معالمه وتحدياته، بعد أن أصبحت مؤشراته وملامحه – فعلياً – بين أيدينا؛ لذا، نستطيع، من الآن،

التعرف إلى بعض إشكالياته، وخاصة تلك التي يمكن أن تؤثر على العرب، من منظور «مستقبل»هم، وعبر إطار الحديث الدائر حول: تجديد وتعميق الفكر ومتطلباته المفهومية.

عديدة هي هذه الإشكاليات، بيد أننا نود أن نسوق ثلاثاً منها، كأمثلة، على هيئة رؤوس أقلام تشير أكثر ما تبرهن على ما نود أن نقوله:

أولاً: هناك الإشكالية المتعلقة بـ«كيفية» إدراك المضامين التاريخية والثقل التوجهي «الجغرافي – السياسي»، والنسق العام للقيم المعيارية، وكذا آفاق التجليات، والتداعيات المتقاطعة، والمتضمنة كلها في ظاهرة «العولمة» التي نعايشها في الراهن.

ولعل الملاحظ، هنا، أن ما تشير إليه سجالات الفكر العربي من منحى للتفكير، يستدعي الانتباه، وربما القلق، خصوصاً أنه (= الفكر)، ينزع إلى تجريد ظاهرة العولمة من سياقها التاريخي والموضوعي؛ بل، وتصويرها على أنها – مجرد – امتداد للهيمنة الأميركية، أو أنها – محض – مؤامرة خارجية على شعوب البلدان «النامية»، ومنها البلدان العربية.

إزاء هذه الصورة الدالة على منحى التفكير ومضمونه، أو قل: إزاء الكيفية التي بها تشكلت، وما تزال، «العولمة في المخيال العربي»، والتي تشير بجلاء إلى «العجز» المشار إليه، لم يستطع الفكر العربي، ومن ضمنه الفكر القومي، أن يقدم – حتى الآن – إجابات شافية على نقاط أساسية عدة.

من هذه النقاط: هل العولمة آلية من آليات نظام دولي جديد، أم هي تغيّر موضوعي (في نمط الإنتاج الرأسمالي)، أسهم في بروز «مناخ عالمي جديد»، نعاصر ملامحه، راهناً، في هذه المرحلة(؟!).. ومنها: هل العولمة تمثل إفرازاً من إفرازات الثورة العلمية والتقنية الجارية، أم أن هذه الثورة شرط ضروري – ولكن غير كافٍ – لتحقق العولمة وتقدمها وتسارعها(؟!).

ويعود السبب الرئيس إلى عدم تقديم الإجابات المطلوبة، في نظرنا، إلى أن النخب المثقفة التي قادت الحركة الوطنية، والقومية، والعمل السياسي، في معظم أرجاء الوطن العربي، كانت قد عاشت ومارست، بإعجاب، معظم تطورات «عصرها»، وهو الوضع الذي لا يتوافر الآن بالنسبة نفسها في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، الراهن...

الخطاب الوحدوي أو أي فكر آخر لن يتجدّد من دون تجدد قضاياه

بل لا نغالي إذا قلنا: إن قدراً لا بأس به من تلك النخب، وتوابعها، «أصبحت خارج السياق»؛ فهي، وقد صارت على أبواب عصر جديد، تجد نفسها بعيدة عن روح الثورة العلمية والتقنية وجوهرها وعقائدها... وكذا، الإشكاليات التي تطرحها، عبر ثلاثية أبعادها، التي يمثل كل منها، في حد ذاته، «ثورة» (الاتصالات، والمعلومات، والمرئيات).

ثانياً: هناك، أيضاً، الإشكالية الخاصة بكل من الهوية والدين.

فمن جهة، تتعرّض الهوية العربية – منذ حين – للتعديل، وأصبح التعريف بالعربي «لا يفي بالمطلوب»، بعدما أمست الهوية الوطنية، أو القطرية، تحل تدريجاً محل الهوية القومية، وبعدما كانت هذه الأخيرة قد شكلت نقطة الارتكاز للمشروع السياسي العربي؛ والحال، أن تمايزات عائدة إلى ملامح التشكيل «الجغرافي – الاجتماعي»، أصبحت ضرورية لاستكمال تحديد الهوية، هوية الإنسان «العربي».. هذه التمايزات، وإن كانت تمس التاريخ «الماضي»، فإنها تعدل في النظرة إلى «الآتي»، إلى «المستقبل»: الذي ترتسم حدوده في «انتماءات»، أكثر خصوصية (تمايزات القطرية الجغرافية العربية)، وأعلى عمومية (تحوّلات الانفتاح الاجتماعي العولمي).

إننا ننتقل من عصر «النموذج الصرف» إلى عصر «النماذج المتمازجة»

من جهة أخرى، تتعرّض الهوية الإسلامية، العربية تحديداً، إلى نوع من المقارنة الخاصة بصورة، أو حالة، «النموذج الآسيوي»، الناجح، ولكن الضاغط، في الوقت نفسه، على العقل و«النفسية» العربيين، فالنهضة التي يقدّمها هذا النموذج (ماليزيا وغيرها من دول جنوب شرق آسيا، كأمثلة) لم تحدث، فقط، في مجتمعات أغلبها لم يكن قد مارس بعد الليبرالية السياسية، ولم يشيّد مؤسسات ديموقراطية على «النمط الغربي»؛ ولم تحدث، وحسب، في ظل التمسك بمنظومة القيم الاجتماعية والأخلاقية السائدة والموروثة، ومن دون المساس الجذري بها، ولكن، إضافة إلى هذا وذاك، قامت، وهذا هو الأهم، في دول يدين بعضها بالإسلام، فأضعفت – بالتالي – حجة أولئك البعض من العرب الذين دأبوا على الربط بين التخلف الحضاري وتعاظم دور الدين في المجتمع...

الأخطر من ذلك، والأبعد أثراً، أن الفكر الإسلامي «الآسيوي»، عبر نشاطه الناقد الآن لحال الفكر الإسلامي العربي، أي: الفكر الصاعد عن جماعات وتيارات غير عربية، يتعاظم دوره المؤثر والمتغلغل في الساحة الإسلامية العربية.

هنا تكمن الإشكالية، خاصة إذا لاحظنا: أن التاريخ السياسي والفقهي للإسلام، كان قد عرف مراحل كثيرة أدّى فيها الفكر الإسلامي الآسيوي الدور الأساس في توجيه حركة الإسلام، وبالتحديد في مساراتها السياسية. فما بالنا بالإمكانيات المتاحة له حالياً، للقيام بهذا الدور، في ظل ثورات الاتصالات والمعلومات والمرئيات، وفي إطار التأثير المتعاظم للعمالة الآسيوية (في منطقة الخليج خصوصاً).

من جهة أخيرة، يتعرّض الدين للاستخدام كأداة من أدوات تسريع مسيرة العولمة، أو تحققها. والمثال البارز، هنا، هو حملة القوى الأميركية ضد دول وبلدان متعدّدة بحجة «عدم احترام الأديان». والحال، أن الاقتناع بالعلاقة بين الرأسمالية ومذاهب دينية معينة، ما يزال راسخاً لدى منظّري الرأسمالية والديموقراطية في الغرب؛ بل وتجدّد هذا الاقتناع ليصبح إحدى أهم أدوات دعم مسيرة العولمة وتسريعها (من منظور الطرف الأقوى في ظل «المناخ... الجديد»). ومن ثم، يبدو أن المجتمعات العربية، وغير العربية، سوف تشهد تصعيداً أميركياً في حملة «حرية الأديان»، ربما أكثر مما نراه في الراهن الذي يمثل، في اعتقادنا، مجرد مقدّمة في اتجاه «السماح بحرية الأجانب في ممارسة التبشير لكنائس غربية تنمّي الروح والمبادرات الفردية».

لقد تجاوز العالم الإطلاقية التي تعتمد «إما هذا وإما ذاك» في حكم كلي شامل

ثالثاً: هناك، كذلك، الإشكالية التي تتمحور حول المنحنى الانقلابي الذي اتخذه مسار الصراع بين «العرب.. وإسرائيل»، وخصوصاً خلال السنوات الماضية من عقد التسعينيات الفائت، أي الفترة الزمنية التي أعقبت مؤتمر مدريد (1991) وما شهدته من أحداث مثلت نقاطاً انقلابية على مسار الصراع.

وفي ما يبدو، فإن هذا الصراع – رغم منحاه الانقلابي الراهن ومحاولات إيجاد تخريجات أميركية له، في هذه المرحلة – يأتي ضمن الصراعات (والتحديات) التي سوف تستمر، أو سوف تؤجل بالأحرى، إلى عقود قادمة من القرن الحادي والعشرين الراهن.

بيد أن الملاحظة التي نود أن نسوقها، هنا، هي ما يمكن أن يسفر عنه «الصراع في الداخل الإسرائيلي»، من نتائج، على العرب أن يتحسّبوا لها ولما تمثله وسوف تمثله من تحديات..

وتتبدّى هذه الملاحظة بشكل أكثر وضوحاً، إذا أدركنا أن الصراع نفسه يدور ويتركز حول السياسة الخارجية الإسرائيلية: فالقوى الرأسمالية «الحداثية»، والفئات

الاجتماعية المرتبطة بها، تبحث عن مجال استثماري في شرق أوسط جديد، يجعلها محطة ترانزيت لعملية العولمة (الاقتصادية) الجارية في عالمنا، فيما يبحث اليمين «القومي – الديني» عن علاقة مع الغرب تقصي المحيط العربي منها، لجهة تطوّر إسرائيل بجوهر يهودي وشكل ديموقراطي خلف جدار حديدي في «أبارتهيد»، الفصل الديموغرافي مع الفلسطينيين (وقد كان هذا شعار اليسار الصهيوني)، وسلام مع العرب قائم على الردع لا على «أوهام الشرق الأوسط الجديد»... وربما هذا ما يفسّر جوهر ما هو حاصل الآن من ظروف وملابسات تمر بها عملية التخريجات تلك.

هذه الإشكاليات الثلاث، تمثل – في الحد الأدنى – بعضاً من ملامح التحديات المستقبلية، التي سوف يواجهها العرب والفكر العربي عامة، والخطاب الوحدوي العربي على وجه خاص.. بل لا نغالي إذا قلنا إن قدرة هذا الأخير(= الخطاب الوحدوي)، على التجدّد إنما تتوقف على الكيفية التي سوف يتعامل بها مع تلك «الإشكاليات – التحديات»، وغيرها.

ليس المطلوب اليوم السعي إلى إنقاذ تراث الماضي فقط بل بناء رأسمال المستقبل

ومع الاعتراف بالمنزلة «الخاصة»، و«الموضوعية»، التي ما يزال يحتلها الخطاب الوحدوي ضمن إطار الفكر العربي، ومع الإقرار بأن الخطاب الوحدوي – أو أي فكر آخر – لن يتجدد، دون تجدد قضاياه.. فإن قراءة «الحاضر»، العربي» من منظور «استشراف مستقبل هذا الوطن»، لابد أن تعتمد تنظيم الأفكار حول أسس أخرى ومناهج بديلة للتفكير، تستفيد من الثورة المعرفية الحالية، وتأخذ بالاعتبار التعديلات السياسية التي طرأت على العلاقات الدولية، والتغيّرات النوعية التي عدلت الأنظمة الفكرية والقيمية.

وهذا يرتّب، في رؤيتنا، نظرة جديدة في الأسس التي بنى عليها الخطاب الوحدوي: القومية ومضامينها وحدودها، الوحدة وآفاقها المستقبلية... وبالتالي، يرتب نظرة جديدة في الأولويات الاجتماعية والسياسية التي بدأت تلح على المجتمعات العربية، وخاصة تلك التي أخذت تشق طريقها إلى داخل أنظمة القيم العربية.

مؤسسات البحث العلمي.. أيّ دور(؟!)

ما وصلنا إليه، في هذا السياق، يضع اليد على «المطلوب»، أي على الأمر المهم والحاسم الذي – يمكن أن – يفتح أمام العرب باب المشاركة الفاعلة في الحياة

الدولية، وبالمستوى الذي يليق بحجم «العالم العربي»، ونصيبه من الخيرات الإنسانية، المادية والمعنوية... إذ ليس المطلوب، اليوم، السعي إلى إنقاذ تراث الماضي فقط؛ ولكن، وهذا هو الأهم، بناء رأسمال المستقبل... ورأسمال المستقبل، هو تحصيل الوسائل النظرية والعملية التي تحتاج إليها المجتمعات العربية، من أجل ضمان اندراجها في الحركة العالمية والحضارية الراهنة، وتجنّب الوقوع في الهامشية (أو الأهرمة).

هذا، وإن كان يفترض قدرة على التفكير الموضوعي في ما وراء «العقيدة الموجّهة» (الأيديولوجيا)، وأبعد من نقدها، وإن كان يفترض، في الوقت نفسه، التمييز بين دور العقيدة (الموجهة)، ودور المعرفة الموضوعية بالواقع «الوطني»، والعالمي، في تحديد طبيعة السياسات العملية المطلوبة... فإنه، إضافة إلى هذا وذاك، يشير إلى المهمة الأساسية الآن، تلك التي تتجاوز قدرات الأفراد إلى تكامل جهود مؤسسات البحث العلمي العربية.

إنها تلك (المهمة)، التي تتمثل في «إعادة قراءة الحاضر العربي، من منظور استشراف مستقبل هذا الوطن»، أي إعادة تحديد مرجعية هذه القراءة، «مرجعية مستقبلية»، بدلاً من – السائدة حالياً – تلك «المرجعية الماضوية».

ذلك هو الدور المنوط بمؤسسات البحث العلمي العربية: ليس، فقط، لجهة تجديد (أو: تعميق)، الخطاب الوحدوي، ولكن أيضاً، لجهة إنجاز المهمة المطلوبة ومتطلباتها.

بيد أن هذا الدور، من أجل إنجاز المهمة نفسها، يصطدم بالعديد من الصعوبات التي يتوقف على تجاوزها تفعيل الدور وإنجاز المهمة. ولعل هذه الصعوبات تنبع من نوعية المهمة ذاتها: «قراءة الحاضر عبر استشراف المستقبل». ولعل بعض الملاحظات يكون مساعداً على رسم ملامح صورة التعامل مع المستقبل، أو قل: صعوبات استشراف المستقبل.

الفكر الإسلامي «الآسيوي» يتعاظم دوره المؤثر والمتغلغل في الساحة الإسلامية العربية

الملاحظة الأولى: من المعروف أن العالم قد مر بمرحلة يطلق عليها مرحلة «الإطلاقية النيوتنية»، (نسبة إلى نيوتن)، وهي بمثابة نسق كامل في كيفية تحليل العالم وتفسيره، من كافة جوانبه. هذا النسق، النيوتني، الإطلاقي، الكوني، يتّسم بالشمول وبإطلاقية الحكم بدرجة كبيرة، وهو ما ميّز بدايات العصر الصناعي في أوروبا، ذلك الذي قام على أساس ميكانيكي. وقد ظل هذا النسق

سائداً، حتى جاء «أينشتاين»، بنسبيته الشهيرة، تلك التي حوّلت المجرى فجعلته قائماً على نسق متكامل (آخر) في رؤية العالم وتفسيره، مغاير لسابقه ومفنّد له. ومن ثم أصبح لنسبية النظر والتفسير، دورها المتجلي بوضوح في كافة ميادين العالم الحديث، بل والحياة بأكملها؛ وأصبحت العلمية مقترنة بالنسبية، وأصبح كل من يدّعي امتلاك الحقيقة المطلقة، مجرد واهم ذي فكر غير سويّ.

يجب إعادة النظر الشاملة في مجمل المعمار الفكري والسياسي الذي ارتكز عليه الفكر العربي

في الراهن، يمر مفهوم النسبية بتحول ينزع إلى الإفراط، ليصبح لدينا ما يمكن أن نطلق عليه: «النسبية المفرطة»... يحدث ذلك نتيجة الفيض المعلوماتي، حيث تصبح وفرة المعلومات عند درجة بعينها، عاملاً من عوامل الفوضى أو الحيرة، إلى الدرجة التي يصير معها القول الفصل، بصحة أو خطأ سلوك، أو قرار، أو ظاهرة ما، أمراً عسيراً.

وفي جملة، لقد تجاوز العالم الإطلاقية، التي تعتمد «إما هذا وإما ذاك»، في حكم كلي شامل؛ كذلك تجاوز مرحلة النسبية، حيث تعدد الآراء والرؤى المنضبطة؛ ليلج، في الراهن والمستقبل – بدرجة أكبر – عبر مرحلة الإفراط في النسبية، حيث تتعدّد المصادر، والأحكام، والزوايا، والرؤى، والثقافات... إلخ، إلى حد مذهل، على نطاق عالمي في عصر المعلومات... وهنا يكمن أحد أهم التحديات المستقبلية[14].

الملاحظة الثانية: أن العالم ينتقل، الآن، إلى مرحلة يفقد خلالها «مفهوم الحدود الفاصلة»، نفس دلالته التقليدية السابقة، وهو ما يمكن رصده على عدة مستويات، نظرية واقعية. فمثلما هناك تلاشٍ متنامٍ للحدود الفاصلة بين العديد من الحقائق ذات الحدود الثابتة، والمستقرة: هناك تلاشٍ متنامٍ لحدود الجغرافيا التقليدية... أيضاً، هناك تلاشٍ متنامٍ لحدود الأعمار وما يرتبط بها من خبرات ومعيار للتفوق (أصبح بإمكان الأصغر سناً، في ظل نظم المعلومات الحديثة والتقانة المتطورة، التفوّق على الأكبر سناً في نفس المجال، نتيجة تجدّد العلوم كيفياً في مدى زمني محدود). هذا، فضلاً عن التلاشي المتنامي في الحدود الفاصلة بين النظريات المختلفة والمجالات العلمية بدرجات ملحوظة.

بعبارة أخرى، بعد أن انتقل العالم عبر تاريخه من عصر «العالم الشامل»، الذي كان يجمع بين الطب والفلك والفلسفة والجغرافيا، إلى عصر «العالم المتخصص»، في

(14) قارن بـ: محمد عبد المنعم شبل، «الدراسات المستقبلية العربية.. عرض نقدي وتصورات مقترحة»، ورقة مقدمة إلى ندوة: نحو استراتيجية مشتركة للدراسات المستقبلية، وهي الندوة التي نظمها معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة: 14-16 أبريل/ نيسان 1998.

فرع دقيق بعينه، ينتقل الآن – في الراهن ومستقبلاً بدرجة أكبر – إلى عصر العالم والمفكر المتعدّد الانتماءات العلمية والمعرفية عموماً، والذي يقع مجاله على حدود العديد من العلوم والمداخل.

بل يمكن القول: إننا ننتقل من عصر «النموذج الصرف»، إلى عصر «النماذج المتمازجة». وهنا، تكمن واحدة من إشكاليات المستقبل، أو بالأحرى: إشكاليات القدرة على «استشراف المستقبل».

وماذ بعد(؟!)

وبعد.. فإن هاتين الملاحظتين، ضمن العديد من الملاحظات غيرهما، تؤكدان أن الوعي بطبيعة المرحلة التي نعايشها، كمرحلة انقطاع وتمايز في تاريخ العرب، يمنحنا قدراً أكبر من التفكير الإيجابي تجاه المستقبل، وتجاه إعادة تحديد مرجعيتنا، كمرجعية – لا بد أن تكون – «مستقبلية»؛ بل وتجاه كيفية التعامل، والتفاعل، مع تغيّر «جدول الأعمال التاريخي»، بالشكل الذي نراه الآن.

وبالتالي، فهناك أهمية قصوى للتركيز على عناصر «الفاعلية»، بدلاً من تشتيت الجهود على مدى طيف واسع من العناصر التقليدية، التي تحولت راهناً – ودونما مبالغة – إلى عناصر «لا منتجة».◆

التمايز في التغطية الإعلامية لثورات الشارع العربي

د. كامل حسون القيم
أستاذ الإعلام والاتصال – جامعة بابل – العراق

«إن هذه الفضائيات أو لنقل العديد منها فوجئ بالثورات كما فوجئ السياسيون والمراقبون حول العالم».

مقدمة

في ظلّ المتغيرات التي تجرفنا بها وقائع ثنائية الأنظمة والشعوب، حتى كدنا نلهث من متابعة ما يجري، أين كان كل ذلك؟ وأين كانت تلك الرموز المفزعة من قبيل الحكام والرؤساء والسياسيين؟ وأين الكذب الذي تكفلت به الشعوب العربية على أنّها أقوى الأمم، وأعلم الأمم، وأنزه الأمم، من قاموس اخدعهم فارتضوه؟

الأمور في هذه المرحلة مقلوبة، فالسلطات للمرة الأولى تتوسل الاتصال بالشعوب، والسلطات للمرة الأولى تتخفى من الإعلام، والسلطات للمرة الأولى عبر التاريخ تصبح هي المتلقي والشعب هو الفضائية والصورة والصحيفة، في الوقت الذي تَعَوْلمت، على الأقل انتشرت في الشارع العربي، كلمات هي أجمل ما سمعنا من هذا الإجماع (الشعب يريد... ارحل... كفانا فقراً... محاسبة الفاسدين... حقوق الفقراء... تعديل الدستور...)، أعلام الأوطان ورموزها تتعالى... رحمة ربانية تحلّ لكشف ماكينة سرعة الإطاحات، ولتنظيف الوجوه من كذب الشاشات وملّ الكلمات، دواء لم تقنصه حتى ميثيلوجيا الحضارات القديمة... لكن البو عزيزي، بعربة خضاره، أعطانا أغلى جرعة للتطهير ولكنس الوجوه الكالحة، الكاذبة، الجالسة بردّ الفعل، تعفر وتعولم الشارع العربي لأول مرة كالضوء مسرعاً وواثقاً... ومبدعاً.

عصفت بالواقع العربي جملة من المناخات جعلت الثورات ممكنة وسريعة كما أرادها الشباب العربي

أيام ملؤها الجمال والرموز والدماء، أيام شعوب لا تُنسى، فكل شبر في ميدان التحرير ودوارة اللؤلؤة وجامعة صنعاء وساحات طرابلس، وما تحت نصب الحرية والفردوس سيضيء بعضاً من نور، أيام كان الإعلام فيها فارساً مرة وجباناً مرّاتٍ أخرى، إعلام كان يرجّف الطبول ويكشر عن أنياب القتلة والفاسدين، ويغض الطرف عن الشرفاء والمصلحين... الإعلام بطل تلك الأيام والدقائق واللحظات، هو الذي يكشف وهو الذي يُعرّي وهو الذي يُمجّد، إذا ارتدى عباءة الدفاع عن الرأي العام وتلحّف بقداسة المهنة، على أنَّه مُراقب السلطة وحارس الشعب.

التجارب قدمت لنا أمثلة جبارة لقطبَي الصراع، وسائل إعلام أرادت سحق الناس بالصورة والدعاية، حجبت سيل الدماء وصعق الهراوات، وصنعت أوكسجين البقاء حتى لدقائق للطغاة والنائمين والفاشلين (كما في تونس ومصر والبحرين وليبيا واليمن والعراق). عجيب ميدان الإعلام هذا، الذي في الغالب يحتكم إلى تلك الثنائية، أسير الممول وأسير الحاكم وأسير التوجه، كله باسم الشعب والأمن الوطني والشرعية الدستورية والسلم الاجتماعي، موسيقى حكام سيُجرَفون. عجيب هذا الذي يتمادى ويتغاضى عن سحق عظام الأطفال وأحلام الشباب بحياة كريمة، وخنق البوح بما يفسد المسؤول، تلك السلطنة التي صنعوها لهم وهم لا يستحقون. ونحن نُحيّي ونُمجّد ونتطلع إلى من يتماثل مع الإعلام الذي أسقط حكومات، وزجّ برموز السياسة الدولية في محاكم لا تنتهي، الإعلام الذي يؤمن بأنه محامي الشعب وفي مواجهة السلطة إذا انحرفت.

مثّلت الثورات العربية واقعاً سياسياً وإعلامياً جديداً، لا في المنطقة فحسب، بل في الاستراتيجيات والتخطيط وحرب المعلومات الناعمة للقوى الكبرى.

من الخطأ القول إنَّ الشارع العربي لم يكن مهيأ أو معبأ للتغيير وإحداث الانقلاب الجذري الذي عشناه بكل حرفياته بكل لاعبيه وقنواته، فليس الواقع هو ما يجعل هذا الشارع ينصاع أو يبحث عن ملاذ جيد للتطلع إلى العالم الجديد والتواصل معه، بعد أن فقد الثقة بالزمن وبالقيادات وبالواقع المؤلم المنكسر في النهاية؛ فالعوامل التي وسمت تلك الثورات ليست خافية، وليست غير منظورة من وجهة النظر السياسية أو من وجهة نظر العلوم والأبحاث المستقبلية، لكنها كانت غير مضاءة من الناحية السيكولوجية والاتصالية، التي تتعاطى مع نظريات تكوين الرأي

العام وقولبته، ومن ثم توجيهه نحو الوجهة الجبّارة هذه المرة، فقد عصفت بالواقع العربي جملة من المناخات التي جعلت الثورات ممكنة، وسريعة ومفعمة، كما أرادها الشباب، قبل أن يحوّلوها إلى واقع حقيقي نعيش تفصيلاته اليوم، فالواقع العربي كان مغّلفاً ومُؤطراً بأدوات ردّ الفعل الآتية:

من الخطأ القول إن الشارع العربي لم يكن مهيأ أو معبأ بكتل التغيير لإحداث إنقلاب جذري

1: الانكسار النفسي على مستوى الصراع العربي-الإسرائيلي ومستوى التعامل البارد والمخجل مع هذا الملف، راكم الشعورَ بالذنب وعقدةَ الحراك في اتجاه واقع يقلب المعادلة؛ فأفق التقارب والتطبيع للأجيال السابقة لم يعد بالضرورة مربحاً استراتيجياً للأجيال الحالية، التي ترى وتقرأ الانكسارات والجرائم التي تعانيها الأمة العربية على يد إسرائيل والولايات المتحدة، فالتجني والقتل والتخريب التي تلاحق سلوك هذين الطرفين في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجنوب اللبناني والعراق والسودان، وتدخّلات الوصاية المستدامة بالمال والسلاح واتخاذ القرارات، جعلت المشهد مفتوحاً للشعور بتصاعد صناعة واقع مقلوب وعكسي.

2: الواقع الاقتصادي المتردي وانخفاض نسب الإنتاج المحلي، الذي ألقى بظلاله على المحركات الاجتماعية الأساسية للتنمية ومنها (البنى التحتية، وارتفاع البطالة، وبؤس التعليم، وارتفاع مؤشرات الفقر) مقترنة بالوعود السياسية الكاذبة التي دائماً ما تُلَفّ بها تقارير السلطات.

3: الفساد السياسي الذي ينخر جسد المجتمعات العربية، بالتوريث أو بتأليف الأحزاب الشكلية التي لم تهيئ بيئة سياسية ديموقراطية حقيقية. وبالتالي تُكرّر السلطات نفسها وتظهر على أنها المنقذ والأوحد والضروري، من دون استحياء أو تغيير أو شعور يحترم ويسير بأيَّ سلوك أو منحى ديموقراطي حقيقي. فمثلاً:

- يمنع قانون الطوارئ في مصر التجمع لأكثر من سبعة أشخاص إلا بتصريح من الأمن، لكن الشباب جعلوا الYOUTUBE ميدانهم. أواخر عام 2010 جرى تزوير الانتخابات، أو كما وصفه المصريون «التزوير الذي شابته بعض الانتخابات». وصلت التجاوزات إلى حد منع المنتخبين بالقوة من دخول مراكز الاقتراع واحتفل الحزب الوطني الحاكم بالفوز بـ97% من المقاعد.

- صرّح حسني مبارك، الرئيس السابق لمصر: لقد أسعدني كرئيس للحزب ما حققه مرشحونا من نجاح، لكنني كرئيس لمصر كنتُ أودُّ لو حققت باقي الأحزاب نتائج أفضل.

وصرّح أيضاً: يظل هدفنا هو المواطن المصري في رزقه ودخله في حقوقه وكرامته ونجتهد لنخفف عنه أعباء المعيشة، «ما كلنا كنا فقراء يا أخي».

شكلت الثورات العربية واقعاً سياسياً وإعلامياً جديداً

الواقع الإعلامي الجديد، الذي اتسعت فيه رقعة التلقي والإتاحة والمشاركة في صنع المعلومات واستيرادها، من خلال الفضائيات والإنترنت والمحمول، بما عمّق الهوة بين ما يحصل في المناخات الديموقراطية الحقيقية والعالم العربي.

4: إنَّ ارتفاع معدلات الإتاحة الاتصالية والنشاط الكبير في التلقي الإعلامي أوجدا حالة من التراكم، وبالتالي التسريع في تغيير الاتجاهات وتغيير الصور النمطية بشأن الكثير من الظواهر والشخوص وبات الواقع يُقرأ بعيون علمية ومنطقية، كما أوجدا المساعدة والسرعة في تكوين رأي عام منفتح وسريع ومتفاعل بما هو غير مسبوق. ولعل ذلك ساعد في تلقّي التقارير والوقائع التي تحيط بالعالم العربي من فجوات معرفية وفوارق شاسعة في البنى التحتية، ومنها تقارير التنمية البشرية، ومواقع «ويكليكس» (WIKILEAKS)، وما يُنتج من معلومات من المنظمات الدولية بشأن شدة الفقر والخمول والفساد والتدني في إدارة الموارد.

5: الواقع الإجرائي لسلوك السلطات أثناء الثورات، فالكذب والقسوة وتكرار الوعود والعسكرة، هذه السلوكيات لم تخرج عن أي إطار من طُرُق التعامل مع المشهد. فمثلاً:

- جمال مبارك/ أمين لجنة السياسات في الحزب الوطني يصرح على الملأ: استثمارات خارجية عشرة أمثال، الصادرات تضاعفت، التحويلات من المصريين في الخارج زادت، مضاعفة في عدد السائحين، مضاعفة في معاش الضمان الاجتماعي، فرص العمل تحدثتُ عنها، برنامج الألف قرية الذي وصلنا إليه، الزيادة في البطاقات التموينية، «يعني مش معقولة كل هذه القضايا مجتمعة مش إيجابية»؟!.

- **صمّم أحد الشباب صورة كأنها شاشة الجزيرة تعلن رحيل مبارك يوم الثورة، سارع النظام إلى شنّ حملة مضادة وزّع فيها نصف مليون ملصق وربع مليون قميص تأييداً لمبارك، أما مبارك فقد هاتف الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز معزياً بوفاة زوجته، قائلاً: «اعلم أنَّ**

كثيرين من المصريين يفكرون بك في هذه الأوقات الصعبة».

- **مشاركة على *FACEBOOK*: «هو إحنا بنفكر فيك إنت علشان نفكر في صاحبك الإسرائيلي! وانت تعرف إيه عن المصريين أساساً! ومين الكثير من المصريين دول اللي أنت بتتكلم عنهم؟! هو أحمد عز وصفوت الشريف دول مصريين وكثير كمان»؟!!**

عناصر الثورات العربية لم تكن خافية على وجهة النظر السياسية والأبحاث المستقبلية ولكنها لم تكن مضاءة من الناحية السيكولوجية والإتصالية

6: النمذجة (المحاكاة) التي عملت على نشر أدبيات التظاهر وفنونه؛ فتونس أعطت الدرس البليغ للشارع المصري، وكذلك للشارع الليبي والبحريني في أدبيات التعامل مع رموز التعبير فشهدنا فنوناً اتصالية سحرية بحق، لرفع التأثير ولتعجيل جرعات تشكيل الرأي العام.

- **مشارك على *FACEBOOK*: «أنا حانزل يوم *25* في ثورة مصر الحقيقة السلمية الأولى، أنا مستعد للموت وعارف إنَّ الحرية مش بالمجان وزي ما كان في شهداء في تونس مستعد أكون أول واحد علشان حرية مصر وكرامتها».**
- **مشارك على *FACEBOOK*: ممكن تشيلوا كلمة تونس من الورقة بجد علشان لما ربنا يكرمنا ما نقولش عملنا زي تونس ولا التوانسة يقولوا دول قلدونا.**

الجرعات المنشطة التي حقنتها وسائل الإعلام الإلكترونية (الواقع السبراني الفضائي)، الذي عمل على تغطية الأحداث بين النقل الاحترافي والتغطية المحايدة والمهنية، والتحريض الذي مثّل سلوكاً غير مسبوق لخروج بعض وسائل الإعلام على انفعالات الموقف وطبيعته، هذه العوامل وغيرها عوامل كثيرة مهّدت لشرارة تكوين رأي عامّ فوري، وهذا الرأي الجارف اتخذ موقفاً صريحاً مجاهراً بالإصلاح ومن ثم التغيير ومن ثم إسقاط النظام.

الإعلام يدخل على الخط

واقع «سبراني» فوري، جميل ومؤثر، ومتصاعد للكشف والتحري والمساءلة، كان الإعلام بوسائله النشطة ومهارة التفعيل والتوظيف عبر أدوات التواصل الاجتماعي الرقمية كالفايسبوك والتوتير واليو تيوب...، قد جنى ثماره. لقد أفرزت لنا أحداث الثورات الأخيرة جملة من الحقائق ونُظماً جديدة للسلوك والإدارة الإعلامية، الإعلام

الذي يطهّر وينظّف البلدان والشعوب المقهورة من وهن الضعف والخذلان والفساد وخنق حريات التعبير وحقوق المواطَنة، إعلام يرشق السياسيين بالأحذية الناعمة والخشنة، وبمخلفات فسادهم وجهلهم وقسوتهم نحو الشعب، لقد تعلّمنا ونتعلّم من هذا المناخ معنىً ومنصة جديدة (للتوظيف الإعلامي)، وما يندرج تحته من مهارات وقدرات وفنون، وتعلمنا كيف ينخذل ويترنح إعلام السلطة الذي يلهث وراء إرضاء الهيبة والبقاء على حساب حقوق الناس وبهاء عيشهم. رأينا بعض القنوات التونسية والمصرية والليبية والبحرينية واليمنية الرسمية، تريد أن تعطي الرؤساءَ بعض الساعات كي يبقوا فراعنة، تنتقي لهم، وتصنّع، وتضخّم، وتبسّط، لكن ذلك كان فاتراً وخجولاً وعاهراً أمام حقيقة ما يجري، وإزاء إرادات قوى التغيير في ميدان التحرير، وراحت تضع له علامات و»روتوش» بالصور والكلمات التي لا تنفع أمام المدفعية الفضائية، التي كان العرب، كل العرب، مرماها استيراداً وتصديراً، في الوقت الذي أُطبق فيه الخناق على حرية التغطية الإعلامية وحرية انسياب المعلومات من شوارع الثورات للإعلاميين، وقطع الاتصال عبر الإنترنت وشبكات الاتصال المحمول، وأخيراً الخناق على الاتصال الجمعي، برفع ساعات الحظر.

عصفت بالواقع العربي جملة من المناخات التي جعلت الثورات ممكنة وسريعة ومفعمة

كانت السلطات المصرية (مثلاً) تتوسّل المصريين متابعة للقنوات الحكومية على حساب القنوات الدولية والعربية، التي كانت تنقل الأحداث وتناقشها بتغطية رائعة شاملة ومتنوعة (إنه مخيال الإبداع في علم الاتصال الحديث)، فالكاميرات والصور الفوتوغرافية، والمحمول، وقصاصات الورق، وشعارات الشوارع، وارتسامات الوجوه، والموسيقى الوطنية، والأرشيف البطولي لرموز وطنية واسلامية، والأطفال... إلخ، كلها معينات سمعية وبصرية أجهدت السلطات، وفتحت آفاق الانتفاضة بتسارع ولحظة بلحظة، بطريقة غير مسبوقة.

وفي حادث دراماتيكي أرادت به عوامل متعددة أن تطيح أحد رموز الهيمنة المستدامة على رقاب الشعوب، الفساد، والتسلط وخنق الحريات، حاث ولّد دموعاً وسلوكاً مكبوتاً، كسرة خبز لشاب تونسي فقد صوابه من ملاحقة السلطة وجبروتها، أدت إلى انتحاره جراء التعسُّف والجوع والحرمان، وقبلها ما نشره موقع «ويكيليكس» عن الصفقات والثروات التي يتنعم بها المقربون من عائلة بن علي، ما أشعل وتيرة الرأي العام التونسي في تعديل المسارات التي كان الرئيس التونسي قد

تغنى بها في إعادة الإصلاح الاقتصادي والسياسي. مرة أخرى تعطينا وسائل الإعلام دروساً رائعة عن أنَّ جبابرة السياسة والمارقين والمفسدين، لا يمكن أن يصمدوا أمام الصورة الإعلامية، تلك الصورة التي هزّت وأشعلت مكامن رأي عام كان مكبوتاً وحائراً ومخنوقاً، ومن شرارة صغيرة، ومن هتك إنساني كان الفعل أعتى من مخططات وأبحاث مراكز البحث السياسي، في تقدير وضبط (صبر الشعوب ولعق جراحها)، كان الشاب محمد البو عزيزي هو من افتدى نفسه حرقاً، تعبيراً عن الجور والحرمان، ومن ثم تبعه آخرون، أحدهم في الثانوية بعدما أحرق نفسه في إدارة المدرسة، تضامناً مع فعلة البو عزيزي، وآخران في ليبيا والجزائر تضامناً وتصاعداً مع ماكينة نقل المضمون المباشر إلى الإعلام المرئي والإلكتروني بشأن تداعيات الواقعة.

الواقع العربي كان مغلفا بالإنكسار النفسي والإقتصاد المتردي والفساد السياسي

هكذا يتنامى الرأي العام (الكامن ليغدو مفاجئاً وفورياً)، يشتعل ويضغط من دون لون أو رائحة أو تخطيط، هكذا تعمل وسائل الإعلام وبالمصالحة معه وباحتضانه، تضع صورتها وتغطيتها قصدية كانت أم عفوية مطرقة فوق الحكام والسياسيين وتشعل جذوة كشف الأخطاء تغذي وتنعش حزم الذاكرة بلقطات التسخين الجماهيري، هكذا بلورت وسائل الإعلام الرأي العام وصقلته وفجرت فيه الحقائق والبيانات والتصريحات بالصورة، والخبر والتعليق والبث المباشر، وكوّنت للشارع قادة رأي يُحرّكون الأحداث ويقودون التغيير بدعم من منظمات المجتمع المدني وقوى الشغل (النقابات في تونس).

كان هذا الحدث بحق أصدق صورة وأعمق درس على أنَّ الإعلام بدأ ينخر خفايا السياسة، ويعصف بالملفات السرّية والوعود الكاذبة التي يطلقها السياسيون، ويعلّق عليها الزمن لافتة التجميد والتأجيل، الشعوب تغيرت وتنامت ذاكرتها، بعدما وفّر لها الإعلام ووسائله المختلفة المرئية منها والإلكترونية قدرة استرجاع الحكايات، التصريحات، الأرقام، السلوكيات، العدالة التي ينشدها الله في خلقة، والمسؤولية في توزيع الثروات وحق العمل والتعبير، وعلى الرغم من حدوث التغيير في تونس نتيجة كسرة خبز... وصورة.

قالها الشعب التونسي بقواه الوطنية الإسلامية منها والعلمانية نعم نحو التغيير، نحو الكرامة والتنمية الحقة ومكافحة الفساد وإطلاق الحريات المكفولة من الدستور، وإيقاف الوعود التي نحن العرب نعشقها عشقهم للشعر، وما أكثر الشعر السياسي

لدينا. بلدان نخرها الفساد حتى خجل، وبلدان صنعت للقادة والرموز على حساب المهمشين، أمراض العصر الإلكترونية والإعلام الفوري المزعج للقادة، لا تمنح الوقت ولا تتيح لهم التوبة؛ فحار بن علي في طائرته، بين مالطا وفرنسا والدوحة، وخجلت كل سماء الأرض من استقبال المارقين والفاسدين وقاتلي الشعوب ومعذبيها، فحتى الدولة الكبرى الراعية له ولأمثاله، الولايات المتحدة، بمكر ودهاء سياسي باركت إرادة الشعب التونسي بالتغيير بحسب بيان الخارجية، وتنكرت لمعقلها في المغرب العربي.

يتنامى الرأي العام الكامن ليغدو مفاجئاً وفورياً فيشتعل ويضغط دون تخطيط

البعد الاتصالي في تعبيرات الثورات العربية

إذا كانت الأدبيات السياسية قد وضعت مفاهيم تكوين الرأي العام من منطلق خزائن الحضارات القديمة، ومن تظاهرات وتعبيرات المجتمعات قبل الرقمية، فإنَّ العصر الحديث قد أضاف وراكم الكثير من أدوات والتعبير اللحظي في بقاع العالم المتعددة.

وقد دخل شباب الثورات التاريخ، حينما أغنوا وعمّقوا التعبيرات الحديثة لصهر وإعادة تركيب الرأي العام وسبل وقنوات إدماجه، باعتباره وقود الثورات والإرادات، فهو المعبر وهو القياس لنوع المطالب والتغييرات وشدتها ومستقبلها.

هكذا كان العناق بين محرّكات البحث في بيوت الشباب، ومخيالهم الجامح بالجديد والمؤثر والممتع يصنع مفردات تصاعد وكثافة المؤيدين (المندمجين) مع مطالب العامة. لقد حقق الاستخدام السياسي للإنترنت أعظم انتصاراته، حينما كان مرافقاً للشباب، وأينع بذرة ربما ستكون دولية على مستوى التفاهم والاتفاق وصنع ميكانزمات التواصل الاجتماعي نحو قضايا العالم عموماً، والعوالم الصغيرة خصوصاً.

فبينما كان العالم يودع العام 2010، وقع تفجير أمام كنيسة القديسين في الإسكندرية خلّف عشرين ضحية ونحو مئة جريح، بعد أسبوع من التفجير دعا الشباب على الإنترنت إلى وقفة صامتة لمدة ساعة عند كورنيش الإسكندرية، واستجاب العشرات صغاراً وكباراً ولم يتدخل الأمن. دعت إلى هذه الوقفة صفحة الـ FACEBOOK «كلنا خالد سعيد»، إنَّه الشاب الإسكندري الذي انهال عليه

الإعلام العربي بدأ ينخر في خفايا السياسة ويعصف بالملفات السرية والوعود التي يطلقها السياسيون

شرطيان بالضرب حتى الموت، ثم ألقيا به في الشارع جثة هامدة، فتحولت قضيته إلى قضية عامة بعثت غضباً في قلوب الملايين، ودوّت في الفضاء الإلكتروني صرخة «كلنا خالد سعيد». لم يكشف مديرو الصفحة عن أسمائهم أو توجهاتهم السياسية، ما جذب مئات الآلاف إلى الصفحة بأسماء حقيقية ومستعارة، وكُشف في ما بعد أنَّ مديري الصفحة الرئيسيين هما الشابان وائل غنيم وعبد الرحمن منصور، وأضاف تعذيب وقتل شاب إسكندري آخر هو محمد سيد بلال في قسم الشرطة، زيتاً على النار ودوّت صرخة أخرى في الموقف ذاته «كلنا سيد بلال».

وكان ذهول العالم واضحاً، حينما تسمرّ على الشاشة يراقب ما يجري في الفضاء العربي، لقد أدهش هذا الفعل مراكز الأبحاث الدولية، إذ إن هذا الموقف الدراماتيكي لم يظهر على بارومتر القياس السياسي والاجتماعي لتلك المراكز. أكثر من 200 مركز بحثيّ في الدول المتقدمة وإسرائيل، تراقب يومياً وتتابع وتصنع أدوات التحريك في جغرافيا العالم العربي، لكنها أخفقت هذه المرة في استلام الإشارة، وأخفق في الرهان على أنَّ العرب لا يحسنون أو يفرحون بالتغيير.

الصحافة الأميركية بقيت مذهولة، وعبّرت عن دهشتها في أول الأمر، ثم حاولت إيجاد مخرج لعدم الحسابات هذا؛ إذ انعطفت على ملاحقة الأخبار والتقارير التي بقيت لأيام في طور التحالف مع قياداتها الصديقة (تونس، مصر، البحرين)، ومن يلاحظ تصريحات الخارجية الأميركية، يرى اللعب بالتصريحات بحسب قوة المخلوع وموقف عناد الشارع، ومن ثم حينما تلوح الإطاحة في الأفق، فتركب الموجة وتصبح ثائرة ومباركة للثوار. ومن خلال المتابعة والرصد اليومي للأحداث، اتسمت ثورات الشارع العربي بحراك اتصالي متنوع ومتجدد وبقوى اتصالية جديدة منها:

1: الإنترنت وبالتحديد صنع رموز الثورة (لوغو) وإرسالها، وإنتاج المزيد يومياً معزَّزة بالصور والشعارات وبلغات مختلفة. جرى تناقُل تلك الرسائل على الفيسبوك والتويتر واليو تيوب:

- الأول هرب والبقية تأتي.
- **مشارك على *FACEBOOK*: «اللي عندهم في الغرافيكس يصمّموا تصميمات تشجع الناس تنزل».**
- **مشارك على *FACEBOOK*: «دي منشورات يعاقب عليها القانون، خدوا بالكم اللي حيتشاف وهو بيعلق المنشورات دي حيروح وراء الشمس صدقوني، إنتم مش قد الناس اللي ماسكة البلد اعقلوا كده وبلاش تودوا روحكم في داهية».**

«أمراض» العصر الإلكترونية والإعلام الفوري المزعج للقادة لا يمنح الوقت ولا يمنح التوبة

- عبده عبد المنعم في الـ48 من العمر من السويس، قرر أن يكون بوعزيزي مصر فأشعل النار في جسده احتجاجاً على الغلاء، أنقذه الناس ونقلوه إلى المستشفى.
- في 21 كانون الثاني/يناير 2011، أكد أكثر من سبعين ألفاً، أنهم سيشاركون في يوم الثورة، وأرسل المئات منهم صورهم وأسماءهم الحقيقية... لقد كسروا حاجز الخوف. وأضيف TWITTER لتمكين الشباب المتظاهرين من معرفة آخر التطورات عبر هواتفهم المحمولة.

2: البوسترات الضخمة التي حملت رموز إسقاط النظام عند تهاويها مثل الرؤساء والفاسدين وأعضاء الحكومة.

أزال الأمن بعض صور جمال مبارك من وسط القاهرة، تحسباً للتظاهرات وألقي القبض على موزعي بيان 25 كانون الثاني/يناير.

3: فنون الخط والكاريكاتير الصوري والبوسترات وقطع المقوّى الأنيقة منها والبسيطة، والملابس والأعلام وحاميات الرأس، هذه كلها رموز تثير العاطفة في اتجاه المناصرة وتوحي بالإجماع.

4: الموسيقى والرقص والتمثيل والمسرح والهتافات، استُخدمت للترويج من جهة وللتعبير عن الرفض والمقت للوضع السياسي القائم.

5:. المجسمات الشخصية والأزياء والنكات:

مشارك على *FACEBOOK*: نكتة: الحكام العرب عاملين اجتماع وبيفكروا يفتحوا صفحة على الـ *FACEBOOK* للتضامن عنوانها «كلنا زين العابدين بن علي». والصور ومقاطع الجمل التي قيلت أو وعدت بها الشعوب، إضافة إلى الأغاني الوطنية والأناشيد التي أراد بها الثوار إرجاع الذاكرة إلى الحروب والأزمات مع إسرائيل، كنشيد حرب النكسة وحرب تشرين، وقصائد تُرتَجل (اخرج على الظلم اللي جاير....، اخرج وعندك مئة سبب، مصر الحبيبة بتندهك وتبلغك).

6: المواقع الميدانية لتوزيع المؤن والمستشفيات الميدانية وطواقم الحراسات والمراقبة وجهات التنظيم وتأليف الشعارات، كلها معينات كانت ترمز إلى وحدة المكان والانتقال من المكان الطارئ إلى المكان الثابت والأبدي.

7: كتابات الشوارع، وإن كانت طريقة تقليدية لكنها تنمّ عن ثبات الشعارات وصعوبة إزالتها من قبل الأنظمة، وقد كانت من الذكاء بالطريقة التي استخدمت عبارات الرفض والمطالبة بلغات مختلفة، وذلك لفتح شهية كاميرات المراسلين الأجانب

دخل شباب الثورات العربية التاريخ حين أغنوا وعمقوا التعبيرات الحديثة لصهر وإعادة تركيب الرأي العام وسبل وقنوات إدماجه

في ترجمة شدة الغضب واتساعه.

التمايز الإعلامي في التغطية

في معرض مقالاتها ذكرت «واشنطن بوست» في الأيام الأولى للثورة التونسية»، «أن ما يجري في تونس ليس في الحسبان، ونخشى أن يمتد إلى شوارع العرب، ومن هنا على البيت الأبيض أن يعيد رسم خرائط ودراسات مستقبل المنطقة».

وعلى الرغم من أنَّ مجلة» تايم» قد اختارت الثورة المصرية مثلاً، من بين 10 ثورات المؤثرة في العالم، لم تخفِ خشيتها من متغيرات السياسة المصرية ما بعد الثورة، ما يتعارض مع السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، وتصف تلك الخشية بالقول «... إنَّ مصر ما بعد التحرير تحدت محاذير الولايات المتحدة وموقفها من طهران، فأعلنت إقامة علاقات دبلوماسية مع إيران، مشيرةً إلى أنَّ العدائية المصرية تجاه طهران، كانت تساهلاً من الرئيس السابق حسني مبارك مع رغبات الإدارات الأميركية المتتالية، ولا ترى الحكومة المصرية الجديدة سبباً وجيهاً لاستمرار الخصومة تجاه نظام يحظي بالشعبية في الشوارع العربية».

وإذا كانت التغطية للثورات العربية لصالح القنوات الفضائية بامتياز، فإن الوسائل الإعلامية الأخرى قد لاحقت التفاصيل بالرأي والتحليل، وخصوصاً الصحافة المطبوعة، والمواقع الإخبارية عبر الإنترنت، الذي كان شريان دفق التواصل اليومي لشباب الثورة.

وإذا أردنا التحدُّث عن التمايز في تناول مفهوم الثورات وفنون التغطية لتفصيلاتها، لا بد لنا من أن نضع المقدمات الآتية أسباباً لهذا التمايز، فليس من المعقول أن نضع دائماً حيادية التناول، وموضوعية التحرير والاستخدام الرمزي، على أنَّه خالٍ من الضغوط في أبعادها المختلفة، ويمكن أن نفترض أن أسباب ذلك التمايز تكمن في الآتي:

8: يخضع الإعلام العربي بمؤسساته لمصادر تمويل، سواء أكانت مشروعات خاصة أم مملوكة للدولة، ولعنصر التمويل هذا، بحسب التنظير الإعلامي، دور في انتقاء أسلوب التحرير والمعالجة، لا سيما اتجاهات المراسل والمُحرِّر.

9: التباين في إمكانات الوسيلة الإعلامية من حيث توافر أجهزة النقل (SNG)، والمكاتب والاستوديوهات وتقنيات المعالجة الأخرى، ومستوى خبرات المراسلين والمصوّرين في طُرُق التناول، وكفاءة العلاقات العامّة للكوادر العاملة في منطقة الحدث، وقد رأينا التبايُن في أسلوب التغطية والتزويد بالأخبار الخاصة مثلاً (بين تغطية الثورة

المصرية عنها في اليمن)، سواء أكان لقناة «الجزيرة» أم غيرها.

10: الزخم والمتابعة والتعويل على التزويد بطبيعة الأخبار والتقارير، التي يتم رسمها في كواليس الإدارة الإعلامية، وكجزء(من سياسة القناة)، وهنا يدخل التحريض ويتداخل بين رؤية البراءة الإعلامية للمراسل وبين التخطيط الدعائي لإرادة القناة.

حقق الاستخدام السياسي للإنترنت أعظم انتصاراته حينما كان مرافقا للشباب العربي

11: الوفرة والإتاحة في استخدام الأجهزة والمعدات التي تستلزمها التغطية الفورية للأحداث، وعدد أفراد الكادر وتوزيعهم، ومعلوماته المسبقة، عن كل ما يتعلق بسيناريو أقطاب الثورة، وأمكنتها ورموزها وردود أفعالها.

12: مستوى المؤسسة في حجم التلقي (القاعدة الجماهيرية)، ومدَيات التعويل والتفاعل بين المؤسسة الإعلامية والجمهور (FEED BACK)، أو ما يُسمّى التغذية المسترجعة، وهو عنصر أساس لشكل التغطية، فالكثير من القنوات الإعلامية غطّت التظاهرات، لكن مستوى التلقي كان قد انحصر على 5 قنوات على رأسها «الجزيرة» و»العربية» مثلاً، هذا الزخم يعطيها الأولوية وارتفاع الاهتمام من عناصر التغطية من مسؤولين ومشاركين وشهود عيان.

13: مستوى الحرية السائدة في ساحة التظاهر وسلوك قوى الأمن، أو الدولة في السماح أو عدم السماح بالتغطية، وقد وجدنا أنَّ جميع الحكومات قد ضربت طوقاً على حراك الإعلاميين، والمراسلين، بل جرى قتلهم أو اعتقالهم أو تجريدهم من أدواتهم، وهذه الشيمة ليست جديدة، وهنا تؤدي الخبرة والعلاقات العامة دوراً في التغلغل في ساحات التظاهر، وكسب بعض عناصر التغطية والقصص الخبرية التي تسود في ثنايا الأحداث.

14: المنافسة والتباين مع الإعلام الحكومي (المحلي)، فمن جهة يجري العمل على احتكار الأخبار واللقطات التي يمكن أن توظف لمصلحة النظام والإعلاميين حكوميين أو حجبها. فكل الثورات تتحدث عن واقع مغاير لما يجري ويوصف المتظاهرون بأوصاف الخارجين عن القانون، أو القاعدة، التيارات الأصولية، أو على أنهم جزء من «المؤامرة الخارجية» أو طبخة الدول الكبرى، وغيرها من الأوصاف والصور التي أراد الإعلام الرسمي أن تكون هي الصورة النمطية السائدة في الأوساط التي لم تتحرك بعد، ونرى أنه كلما كانت المغايرة شديدة نجح الإعلام غير الحكومي في إبراز عاطفة الشارع وميوله واتجاهاته، وهو ما عُمِّم على كل الأنظمة التي ثار عليها المتظاهرون.

15: كانت كاميرات الإعلام والتقارير أسرع بكثير من خطب السياسيين وفلسفتهم

أثناء الأحداث، فلم تجد الخطب والوعود وطلبات الحوار والتهدئة مساحة إنصات، إزاء ماكينة الصور الحية لما يجري من قتل وبلطجة، وسلوك شائن تجاه المتظاهرين، ما جعل دائرة الصراع ثلاثية (الثوار، والحكومة ووسائل الإعلام).

كان ذهول العالم واضحاً خلال تسمره على الشاشة وهو يراقب ما يجري في الفضاء العربي

كل تلك العوامل تجعل التغطية الإعلامية تسير بمعايير مختلفة، لأن إراداتها مختلفة، بالأخص في ما يتعلق بهوية القناة ومن يقف خلفها وسياستهما، فمثلاً كان لـ«الجزيرة» و«العربية» الثقل الكبير في التغطية اللحظية لثورات تونس ومصر واليمن، سواء ما تعلق منها بالحجم أو النوع، فساعات البث الكبرى ولأيام غطت مئات التقارير ومئات الحوارات، إضافة إلى البث المباشر لما يجري في شوارع تونس والقاهرة وليبيا، لكنها في المعيار الإعلامي («الجزيرة» مثلاً)، انغمست في التحريض ولم تكتم صبرها في إرادتها في التغيير بأي طريقة، فقد وصفها خبراء وأكاديميون بالمشارك الفعلي في إسقاط النظام، من جهة أخرى نراها تغض النظر عن التظاهرات التي جرت في البحرين بطريقة عجيب؟ ولم تتطرق لا من قريب أو بعيد (حتى بـ«سبتايتل») إلى أحداث الكويت والسعودية وعُمان والدليل على ذلك:

طالب عدد من الإعلاميين والنشطاء قناة «الجزيرة» بتغطية أحداث السعودية والبحرين وسوريا بكل حيادية وموضوعية، وعدم الارتباط بأجندة قطر كدولة، وذلك من خلال بيان نُشر على الفايسبوك والتويتر، ودعوا كل المستخدمين إلى التوقيع عليه تحت عنوان «إلى قناة الجزيرة من شباب الثورات العربية».

من جانبها، انتقدت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية تغطية قناة «الجزيرة» الفضائية القطرية للثورات التي اندلعت في الدول العربية، مؤكدة أن «القناة القطرية التي نالت الإشادة بتغطيتها المكثفة لأحداث الثورات العربية، توشك أن تفقد صدقيتها بين طوائف العالم العربي، بسبب تغطيتها الأحادية الجانب لبعض هذه الأحداث»، وأوضحت الصحيفة–في تقرير نشرته وأوردته على موقعها الإلكتروني–أنَّ تغطية «الجزيرة» الإخبارية المبادرة والمكثفة للثورات التي هزت منطقة الشرق الأوسط، والتي من المحتمل ضلوع القناة في تأجيج معظمها، نالت الإشادة لأنها كانت تنقل الأحداث بحذافيرها. وقال جوزيف مسعد الأستاذ في السياسة العربية الحديثة في جامعة كولومبيا، «في دول عربية أخرى، وقفت «الجزيرة» بوضوح إلى جانب التظاهرات، لكن في البحرين تظاهرت القناة في نقلها لتطورات الأحداث هناك بالحيادية بينما كانت

تدعم النظام البحريني في المضمون والانتقاء».

ثورات الشارع العربي اتسمت بحراك اتصالي متنوع ومتجدد وبقوى اتصالية جديدة

ويرى أسعد أبو خليل مؤلف نشرة «العربي الغاضب» أنهم «فقدوا صدقيتهم في العالم العربي، إما بتغطية التطورات من جانب واحد أو بتجاهلها تماماً، لقد أصبحوا محطة نظام نموذجية».

وأوضح النقاد أنَّه بينما تقترب التظاهرات من معاقل القناة، تتعرض استقلالية القناة في نقل تطورات الأحداث للخطر، وعلى الرغم من دعمها بعض التظاهرات ضدّ بعض أنظمة الحكم العربية طويلة الأمد، بدا من الواضح أنَّ الشبكة الإخبارية ورئيسها، غيّرا من خططهما عندما تعلّق الأمر بتهديد مملكة أخرى في الخليج، وأوضح المديرون التنفيذيون لـ«الجزيرة»، أنَّ البثّ الإذاعي للقناة بالعربية وقناة الجزيرة للأخبار العالمية بالإنكليزية، يعملان باستقلالية تامة بعيداً عن التحكم القطري، لكن لمّح المذيعون في القناة إلى أنَّ القناة التي تمتلكها الإذاعة القطرية تقع تحت قيادة ابن عمّ أمير قطر، معيدين إلى الأذهان الوثيقة السرّية الشهيرة التي سرّبها موقع «ويكيليكس»، والتي كشفت علناً أنَّ السفارة الأميركية عام 2009، وصفت قناة الجزيرة بأنها «أداة للتأثير القطري».

في السياق ذاته أطلّت الإعلامية السورية لونا الشبل المستقيلة من قناة «الجزيرة»، على شاشة التلفزيون السوري من خلال برنامج «لقاء خاص»، واتهمت قناة «الجزيرة» بخيانة الأمانة الصحافية، وبأنَّها تلفق الأخبار التي تبثّها بشأن الأحداث في سوريا.

وقالت الشبل في البرنامج بحس بما نقلت «بوابة الأهرام»، إن هناك مخططاً لإطاحة نظام الأسد منذ فترة إدارة الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الابن، مدعية أنَّ دول الخليج خائفة من الحلف الإيراني–السوري، وتموِّل وسائل الإعلام وتوجّهها إلى نسف هذا الحلف.

لم يُفوّت جمهور موقع «اليوتيوب» «السقطة» المهنية التي وقعت فيها قناة «الجزيرة» الإخبارية، عندما نشرت مقطعاً تلفزيونياً قالت إنَّه لتعذيب سجناء في أحد السجون اليمنية، ليتبيّن في ما بعد عدم صحة انتساب هذه المشاهد إلى اليمن، وليتضح أنها صور متلفزة عنيفة لتعذيب السجناء العراقيين خلال فترة حكم صدام حسين للعراق، وهي نفسها المشاهد التي كانت قناة «العربية» قد بثتها في عام 2007، بحسب ما تظهر تواريخ نشر المقاطع على اليوتيوب. من جهتها، اعترفت قناة «الجزيرة» بهذا الخطأ لكن على استحياء، عبر إعلان أنَّ حادثة التعذيب وقعت في بلد آخر، من دون الإشارة

إلى أنَّها وقعت خلال الفترة الصدّامية، أو حتى الاعتذار إلى الجمهور والجهات اليمنية المعنية بحسب ما تقتضي قواعد المهنية الصحافية.

وتكشف هذه الحادثة مدى التسرُّع وعدم الصدقية في التغطية الإخبارية، لقناة سارعت في يوم من الأيام إلى إعلان «ميثاق شرف صحافي» داخل الإعلام العربي. غير أنَّ التغطيات الأخيرة لهذه القناة كشفت تبنّيها الواضح للأسلوب الدعائي التحريضي في تغطية أحداث الثورات العربية؛ منتهجة طرائق النظرية الشمولية في الإعلام، التي ابتدعها فلاديمر لينين مطلع القرن العشرين؛ حيث يكون التحريض والتنظيم والتوجيه، أهم ركائز الإعلام بالنسبة إلى هذه النظرية، التي لا تدير بالاً إلى الصدقية كما فعلت «الجزيرة» وبعض القنوات في تجييشها المتعمّد ونشرها مقاطع يوتيوب لأحداث تظاهرات هنا أو هناك وإذاعتها أخباراً عن «شهود عيان» من دون التحقق من حقيقتها.

والغريب في الأمر أنَّ الشاهد العيان الذي يُجري اتصالاً هاتفياً خلال تغطية القنوات غير معلوم الهوية؛ وتنشر القناة اتصاله فوراً. فهل هذا من السذاجة أم أنَّه جزء من النهج التحريضي العام، الذي بات يحكم عمل القناة؟ خصوصاً إذا ربطنا ذلك بالتعليق الذي طرحه أبرز مذيعي القناة فيصل القاسم في صفحته في تويتر، عندما تساءل عن الأكثر تأثيراً في إشعال الثورات العربية؛ القنوات التلفزيونية أم تويتر وفايسبوك؟

ففي إطار موضوع الحيادية، أكّد الإعلامي ورئيس تحرير في قناة «المنار» اللبنانية محمد قازان، أنَّ تحرُّك الشعب البحريني ظُلم من القنوات العربية لأسباب عدّة إلى درجة التعتيم الكلي، الذي أظهر تغطية «المن» أكبر وأكثر تميُّزاً. وأوضح في حديث لـ«الأسبوعي»، أنّه بالنسبة إلى الحدث السوري، فإنَّ هذه التظاهرات الشعبية محقّة في مطالباتها، وإنَّ القناة غطّتها بالموازاة مع أخبار الإصلاحات التي يقوم بها النظام في سوريا، لا انسجاماً مع ما يقال عن نظرية المؤامرة، بل بناءً على وقائع التاريخ والجغرافيا التي تحكم لبنان وسوريا.

وأضاف: ينطبق هذا أيضاً إلى حدّ كبير على مصر وثورة شعبها، مع فارق أننا في التغطية المصرية ركّزنا على جوانب أغفلها بعض الفضائيات، وربما هي تتعلق بمستقبل مصر على صعيد سياستها الخارجية، لا سيما في ما يتعلّق بالصراع العربي-الإسرائيلي والعلاقة مع قطاع غزة، وحركات المقاومة في المنطقة، فيما كانت غالبية الفضائيات ربما تصف هذه الثورة بثورة الخبز والحرية، وتغفل عن قصد أو عن غير قصد هدف استعادة الكرامة المصرية المهدورة، سواء في

تغطية الثورات العربية كانت لصالح القنوات الفضائية

اتفاقية كامب ديفيد، أو اتفاقية تصدير الغاز المصري، أو مسار اعتقال المقاومين اللبنانيين والفلسطينيين داخل السجون المصرية، إضافة إلى تآمر نظام حسني مبارك على المقاومة اللبنانية والفلسطينية في حربَي تموز/يوليو (2006) وغزة كانون الأول/ديسمبر -كانون الثاني/يناير (2008 . 2009).

وضمن سؤال وُجه إلى المحرر صالح الأزرق في قناة «الحوار» اللندنية، ألم تكن تغطية الفضائيات العربية لهذه الثورات، انطلاقاً من دوافع سياسية وإيديولوجية؟ يقول: "لا ينكر أحد في مجال العمل الإعلامي، والفضائي تحديداً، وجود أجندات لأيّ فضائية في العالم، ولا سبيل إلى وجود إعلام كالماء لا لون له ولا طعم ولا رائحة، لكن الفيصل هنا، ألا تُخلّ هذه الأجندة لا بالمهنية ولا تُناقض الوطنية، وتنحاز دائماً إلى الناس والحقيقة. من هنا كان الانحياز إلى الناس في تونس ومصر سهلاً على معظم الفضائيات، باستثناء الفضائيات الرسمية التي انتظرت حتى بعد سقوط العروش، لتعدّل بوصلتها رويداً رويداً، أو بعض الفضائيات (قناة «المستقلة» مثلاً) التي ظلت حتى قبل سقوط المخلوع بن علي بساعات، تتحدث عن بن علي بشيء من «الرأفة»، وبأن الحوار هو الحلّ، فيما كانت الثورة تتقدم نحو وزارة الداخلية، ولم تعدّل من تغطيتها إلا بعد تأكُّدها من أنَّ بن علي أضحى من الماضي.

ويرى الأزرق أنَّ مشهد الثورات في تونس ومصر، الذي بدا خالياً من التعقيدات والعوامل الخارجية، وتعاطى معه الإعلام بقدر كبير من المهنية والموضوعية، اختلف عنه عندما انتقلت الاحتجاجات إلى البحرين، ثم إلى سوريا وأقل منها في اليمن، حيث دخلت عوامل أخرى إلى اعتبارات بعض الفضائيات".

وفي العراق، عكست مثلاً قناة «العراقية» (وهي تمثل إعلام الدولة)، في يوم التظاهر (الجمعة 25 شباط/فبراير)، أداءً محبطاً بعدما وضعت على نفسها لافتة (أنا تائهة... أنا غير معنية... ما الذي يجب فعله)، وقد تابعنا أداءها العجيب في استمرار صمتها على مدى ساعات الصباح والظهيرة، وهي تتنقل بين برامج على طريقة (دعنا نرضي الحكومة) وأطاحت كل مهنية ومسؤولية كانت منتظرة منها كأداة لها حظوة الجهات الحكومية في التنقل والتغطية واقتناص ما يمكن أن يديم الوصل مع الوضع السياسي وقتذاك. لم نرَ تغطية ميدانية، ولم نرَ احترافاً في موضوعية الانتقاء، ولم نرَ تغطية متكافئة، ولم نرَ جغرافية الأحداث في العراق في وقتها ولحظها الفضائي، ولم نرَ جهد مكاتبها المترامية في المدن والعواصم العربية... ماذا كانت تفعل؟

كانت كاميرات الإعلام والتقارير أسرع بكثير من خطب وفلسفة السياسيين أثناء الأحداث

وبشأن تغطية التظاهرات، يرى حاتم النقاطي، وهو باحث وأكاديمي في مجال الصورة، مجيباً عن سؤال: هل هي موجهة أم مخبرة أم محرضة أم مرتبطة بأجندات خارجية؟ يلفت النقاطي إلى أنَّ تغطية الإعلام الناطق بالعربية، وتحديداً قنوات الجزيرة والعربية وفرنسا 24، هو تناول غربي ومن زاوية أيديولوجية، أي نظرة سياسية تحاول أن تجعل لهذه التغطية خلفية أيديولوجية. ويضيف: أذكر بالتحديد قناة «العربية» التي يحركها رأسمال سعودي، هذه القناة تحاول أن تجعل أكبر محرك لهذه الثورة الخلفية الإسلامية «السنية»، وبالنسبة إلى قناة «الجزيرة» أعتقد أنها قناة «شعبوية» تحاول أن تجعل صدى الشارع متجانساً مع تصوراتها المعرفية والأيديولوجية. فمثلاً التهجُّم على المخلوع بن علي في تونس قبل الثورة، كان نتاجاً لسياسته الاستفزازية وللبعد الديني والعروبي لهذه القنوات، وكذلك الأمر مع حسني مبارك ودعم الثورة ضده انطلاقاً من هذا الخلاف والتباين الأيديولوجي.

وفي الوقت الذي أدى فيه التلفزيون المصري الرسمي دوراً تحريضياً ضد الثورة وشبابها وأهدافها، كان آندرسون كوبر يظهر على شاشة الCNN محرضاً في الاتجاه المعاكس ضد نظام الرئيس السابق حسني مبارك، ومادحاً ما يقوم به المتظاهرون في ميدان التحرير وغيره من تجمعات الثورة. وانتقدت صحيفة «لوس أنجلوس تايم» تغطية كوبر، وقالت الصحيفة المرموقة: إنَّ «كوبر كان يصف بيانات حكومة مبارك وأفعالها بالكذب، فقد وصف كوبر النظام المصري بأنه كاذب 14 مرة في ساعة واحدة. أما ليز تروتا من شبكة FOX الإخبارية، فقد قالت :»إنَّ أيَّ مراسل يعرف جيداً، أنَّه يجب ألا يعبّر عن رأيه الخاص في الأحداث التي يغطيها، وهناك فرق بين عرض ما يحدث واتخاذ موقف مما يحدث، ويجب ألا ينقلب المراسل إلى صاحب رأي، أعرف ما هي أجندة آندرسون كوبر! وما هي الأهداف التي جعلته يقف في جانب الثوار من خلال طريقة عرضه ما يجري».

أما موقف إسرائيل، فقد عبرت عنه جريدة «يديعوت أحرنوت»، عن مسؤولين كبار إبان الثورة المصرية في إحدى الافتتاحيات: «إنَّ الرئيس المصري السابق حسني مبارك كان بمثابة «كنز استراتيجي» للدولة العبرية، مستدلين على ذلك بموقفه من الحصار على غزة، وإغلاق معبر رفح، والتعاون الأمني المستمر بين مصر وإسرائيل، مباشرة أو مروراً بالولايات المتحدة».

"يديعوت أحرنوت" : الرئيس حسني مبارك كان كنزاً استراتيجيّا للدولة العبرية

الاستنتاجات

1– تمايزت التغطية الإعلامية للثورات العربية بحسب مصادر التمويل والسياسة الإعلامية التي تحكمها.

2– كانت «العربية» و«الجزيرة» أكثر القنوات العربية من حيث التغطية، وأكثرها من حيث التمايز، وخصوصاً ما تعلق بثورة البحرين ودول الخليج الأخرى.

3– انطلق بعض وسائل الإعلام العربية الأخرى وساهمت بفاعلية في رفد المتلقي العربي والمحلي بأحداث الثورات، برؤى مختلفة عما يجري تناوله في «العربية» و«الجزيرة»، كقناة «الاتجاه» العراقية، و«الحوار» اللندنية، و«الحرة»، و«المنار»، و«الآن».

4– اتسم التمايز بشكل احترافي لا تقليدي، لا من ناحية ساعات التغطية فحسب، بل في انتقاء موضوعات التقرير أو الخبر، أو تكراره، أو الأخذ بوجه النظر الحكومية بطريقة أكثر تركيزاً، أو الحجب التامّ والجزئي، كما حدث في أحداث البحرين والعراق وعُمان بالنسبة إلى قناتي «الجزيرة» و«العربية».

5– ظهر التمايز واضحاً بالنسبة إلى المراقبين والمحللين للقنوات الأجنبية والعربية، منها التي كانت في أحيان كثيرة تحرّض وترسم حدود العنف، ولا النظام في وسط الهياج الشعبي وسماء التغيير.

6– البعد السياسي والطائفي الديني بدا واضحاً، في أساليب وتكثيف وانتقاء المضمون الإعلامي في متابعة سير الأحداث.

7– استخدام مصوَّرات وأحاديث المتظاهرين الشخصية (إعلام المواطن)، بطريقة عالجت النقص في التغطية التي منعتها القوى الأمنية والسلطات في ساحات التظاهر، ما تسبب بانقلاب في طُرُق التحرير والانتقاء وتحرير الصور والحديث وتقنيات العرض، ما رفع من درجات التأثير الاجتماعي نحو الأحداث.

8– التمايز في التغطية امتدّ إلى البرامج والقصص الخبرية حتى بعد نجاح الثورات/لإعادة التأطير، أو لرسم صور جديدة للتأثير أو لإرجاع قناعات أخرى، بحسب المنظر الدعائي للقنوات.

المصادر المعتمدة في البحث

1– ملفينل–ديفلير وساندرابولر وكتش، نظريات وسائل الاتصال، ترجمة: كمال عبدالرؤوف، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1992.

2– د. نبيل عليوه ونادية حجازي، الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة (سلسلة عالم المعرفة 318)، الكويت، 2005.

3– غاريهارت، القوة الرابعة، ترجمة محمد التوبة (الرياض: العبيكان للنشر، 2005).

4– د. كامل القيّم: البعد الإعلامي والاتصالي للعولمة: وقائع المؤتمر العلمي الثاني للأبحاث الإعلامية، النجف الأشرف، 2008.

5– شيلدونآر جاوايزر، دليل الصحفي لاستطلاعات الرأي العام، ترجمة: هشام عبد الله عمان، دار الأهلية، 1997.

6– د. كامل القيّم، «الإعلام ينظف السياسة»، مرصد الحريات الصحفية، الموقع:
HTTP://WWW.JFOIRAQ.ORG/WOMEN_DETAILS.ASPX?ID=161&PAGE=

7– د. كامل القيم، «الإعلام الاستقصائي.. عصف لديمقراطية الفضاء»، شبكة الصحفيين العرب:
HTTP://ARABNEWSPRESS.COM/ARTICLE.PHP?ID=1218

ثورة الشعب البحريني: قراءة في خلفية الأوضاع*

د. راشد الراشد
ناشط وباحث سياسي بحريني

مقدمة

منذ الرابع عشر من شباط/فبراير عام 2011، تعيش البحرين أحداث ثورة شعبية عارمة، تستهدف إسقاط النظام السياسي. وربما هي الثورة الشعبية الوحيدة في تاريخ العالم السياسي، التي تشارك فيها نسبة عالية من الشعب البحريني، والتي تستهدف إسقاط النظام السياسي؛ إذ بلغت نسبة المشاركة أكثر من ستين بالمئة من إجمالي السكان، بحسب تقديرات جهات دولية محايدة كالـ»سي إن إن» الأميركية ومحطة «بي بي سي» البريطانية.

فما قصة ثورة شعب البحرين؟ ولماذا ارتفع سقف المطالب من إصلاح النظام السياسي إلى التمسُّك بشعار «الشعب يريد إسقاط النظام»؟ أو في فترة لا حقة من أحداث الثورة التمسُّك بشعار «الشعب يريد محاكمة النظام»؟ وتحاول الورقة الإجابة عن عدد من التساؤلات:

ما حقيقة وملابسات تدخُّل قوات درع الجزيرة والقوات السعودية في البحرين؟

ما حقيقة الدور الأميركي في مواجهة الثورة الشعبية في البحرين؟

ما هو مستقبل الثورة؟ خصوصاً بعد فشل القبضة الأمنية والعسكرية في القضاء والإجهاض على الثورة بعد أربعة أشهر من القمع المتواصل لأحداثها ومجرياتها.

كذلك تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على وقائع الثورة الشعبية في البحرين وحيثياتها، من حيث العوامل التي أدت إلى نشوبها وعناصر التغذية الأساسية فيها، التي ما زالت تُلهم هذه الثورة، على الرغم من قسوة الإجراءات القمعية والأمنية واستخدام الجيش وقوات درع الجزيرة والجيش السعودي، في مواجهة الحركة الشعبية المطالبة بإسقاط النظام السياسي وتغييره.

* ورقة مقدمة إلى مؤتمر الثورات الشعبية العربية، الذي نظّمه مركز "حمورابي" للبحوث والدراسات الاستراتيجية في فندق الماريوت بيروت، 2011/7/15.

تاريخ الصراع السياسي في البحرين وخلفية الثورة

تندرج أحداث ثورة 14 شباط/فبراير2011 في البحرين، بسياق تاريخي متصل بطبيعة الصراع السياسي القائم على أرضها، منذ أن تمكن آل خليفة من الاستيلاء على الحكم في العام 1783م؛ حيث خاض البحرينيون صراعاً مريراً ضد طغمة استولت على مقدرات الأمور بقوة السيف وشريعة الغاب.

ومنذ ذلك الزمن، استطاع آل خليفة الحفاظ على الحكم بقبضة حديدية وبمعونة بريطانيا، بينما دخل شعب البحرين في صراع مستمر مع السلطة لتحسين الأوضاع السياسية، ولم تشهد الساحة البحرينية استقراراً حقيقياً منذ قرنين ونيف، ودفع شعب البحرين في هذا الصراع قوافل من الشهداء.

وعلى الرغم من عدم وجود إحصاءات دقيقة عن أعداد الشهداء الذين سُفكت دماؤهم على مسرح إصرار آل خليفة على التمسُّك بالسلطة والحكم، ما هو مؤكد أنَّ هناك الآلاف من الشهداء الذين سقطوا أو أُعدِموا أو جرت تصفيتهم، لكونهم من المعارضين أو ممّن يطالبون بتغيير وجه النظام السياسي.

من خلال أحداث القرن الماضي، لم تشهد البحرين في أيِّ مرحلة من المراحل استقراراً سياسياً، بل وُسمَ تاريخها بأنّه تاريخ مواجهات مستمرة، وحملات قمع دموية تصل إلى حدّ التصفية الجسدية، ومحاولات شعب ظل مكافحاً من أجل نيل قدر من الحرية والعدالة الاجتماعية.

وخلال القرن المنصرم حدثت انتفاضات جماهيرية متتالية، وبمعدل انتفاضة شعبية في مدّة لا تتجاوز العقد من الزمن، على طول القرن المنصرم. في العشرينيات من القرن السابق، حدثت انتفاضة شعبية، وصلت إلى حد بيت الحاكم آنذاك حمد بن عيسى آل خليفة وقتلته، وكاد شعب البحرين يستردّ الحكم من آل خليفة، لولا الفتنة الداخلية والمؤامرات الخارجية التي أعادت الحكم إليهم مرة أخرى.

حملت السنوات ذاتها ما عُرف بثورة الغواصين، عندما كانت الحياة الاقتصادية لشعب البحرين في تلك الفترة، قبل اكتشاف النفط، تعتمد اعتماداً كلياً على الزراعة والصيد واللؤلؤ. انطلق الشعب في هذه الثورة ضد الإجراءات التي اتخذتها السلطة لفرض ضرائب قاسية على صيادي اللؤلؤ.

ولم تكن الحال بأفضل منها في الأربعينيات والثلاثينيات من القرن المنصرم، فقد خرج شعب البحرين في تظاهرات عارمة ضدّ معاهدة سايكس–بيكو، وبالضدّ من قرار تقسيم فلسطين، وسرعان ما تحوّلت إلى مواجهات بين السلطة والشعب،

الذي خرج لنصرة قضايا الأمة العربية والإسلامية والقضية المركزية فيهما، ليواجه النظامُ ذلك بالعنف ويسقط عدد من الجرحى والقتلى.

أما في الخمسينيات، فقد شهدت الساحة البحرينية أحداث ما عُرف بالهيئة التنفيذية الوطنية، التي استطاعت، للمرّة الأولى في تاريخ البحرين السياسي المعاصر، أن تُنظّم العمل الوطني وتوجّه الأمة، ووصلت الهيئة إلى مرحلة متقدّمة من التأثير في الأوضاع السياسية بل الهيمنة عليها، وكادت تطيح النظام السياسي لولا نقص الخبرة وغلبة حسن النوايا في ميدان العمل السياسي، وقدرة النظام على احتواء الحركة والقضاء عليها، ونفي قادتها إلى «سانت هيلانة».

شهد عقد الستينيات من القرن العشرين، ازدياد الحركة العمالية في البحرين وازدهارها، وهو ما يسّر الاهتمام بالمطالبة بالحقوق العمالية والشعبية على حدّ سواء، لذلك وقعت أحداث احتجاج متعدّدة، مطالبة بتحسين أوضاع المجتمع وإعطاء الحق في تأسيس نقابات حقيقية بعيدة عن تدخُّل السلطة والنظام، إلى جانب فسح المجال للتنظيمات السياسية ومنح المواطنين شيئاً من الحقوق الفردية. وبفعل تنامي هذا الشعور السياسي الذي تراوح ما بين حقوقيّ وسياسيّ، وما بين يساريّ ودينيّ، برز حراك سياسيّ، سقطت بفعله ضحايا واكتظت السجون بالمناضلين.

البحرين لم تشهد في أيّ مرحلة من مراحلها استقراراً سياسياً

أما في سبعينيات القرن السابق، فقد حدثت مواجهات ومصادمات، على خلفية خروج عدد من المسيرات الشعبية، تأييداً لانتصار الثورة الإسلامية في إيران، وأخرى تنديداً واستنكاراً لإعدام النظام العراقي حينها، المرجع الديني والمفكّر الإسلامي الكبير السيد محمد باقر الصدر وأخته العلوية بنت الهدى، وسقط عدد من الجرحى، كما سقط عدد من الشهداء في طليعتهم الشهيد جميل العلي، والشهيد جمال العصفور وآخرون.

شهد العقد الثمانيني من القرن العشرين أيضاً بعض المحاولات من جانب قوى سياسية، منها محاولة الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، واعتُقل يومها الآلاف واتهمت السلطة 73 عضواً من أعضاء الجبهة بمحاولة الانقلاب، وأصدرت أحكاماً بالمؤبد على ثلاثة منهم، والباقي أحكاماً بالسجن تتراوح ما بين 7 و15 عاماً، واتهم النظام القائمين عليها أشخاصاً أو جماعات بأنهم يستهدفون قلب نظام الحكم بالقوة.

أما عقد التسعينيات من القرن العشرين، فقد شهد انتفاضة شعبية كبيرة، سقط خلالها أكثر من 42 شهيداً، بينما تعرض آلاف المواطنين للاعتقال، واستمرت هذه

الانتفاضة زهاء ستّ سنوات متواصلة، تمخّض عنها لاحقاً ما عُرف بميثاق العمل الوطني.

تأتي أحداث الثورة الراهنة حلقة ضمن سلسلة المواجهات الدامية بين الشعب والسلطة التي استولت على مقاليد الحكم بالقوة، بينما يستمرّ حكمها كذلك بمنطق الأمر الواقع لا بالشرعية وأخلاقيات العمل السياسي.

ترتبط أحداث الثورة الحالية بطبيعة الانتفاضة الشعبية في تسعينيات القرن المنصرم؛ إذ تمخضت انتفاضة الخمس سنوات عن ميثاق العمل الوطني الذي توافق عليه بعض الرموز والقيادات الدينية والوطنية من قادة تلك الانتفاضة مع النظام الحاكم ومؤداه قيام نظام برلماني بحيث تُجرى انتخابات لتشكيل مجلس وطني تكون له الصلاحية الكاملة والمطلقة في الرقابة والتشريع.

أحداث الثورة البحرينية الراهنة تأتي كحلقة ضمن سلسلة المواجهات الدامية بين الشعب والسلطة

وقد دفعت الرموز الوطنية شعب البحرين إلى التصويت على ميثاق العمل الوطني، أملاً في أن يكون وجود المجلس الوطني ذي الصلاحيات التشريعية والرقابية مخرجاً من الأزمة ومخرجاً للعلاقة غير المتجانسة بين الشعب والسلطة.

هكذا، صوتت الأمّة لصالح الميثاق بنسبة عالية وصلت إلى 98.4 بالمئة، ولا أحد يعلم مدى دقة النسبة، لغياب الشفافية وانعدام الرقابة. وعمّت الأفراح ورقص النظام على أنغامها خصوصاً أنها المرة الأولى التي يحصل فيها على الشرعية ويتجاوز عقدته الرئيسة في الحكم.

ظل نظام آل خليفة يحكم البحرين من دون شرعية طوال القرنين من الزمن، وجاءت نتائج الميثاق لتعطي هذا النسبة من الإجماع الوطني، في سابقة لم تحدث طوال التاريخ السياسي المعاصر للبحرين، الذي يبدأ بتاريخ استيلاء السلطة الحالية على الحكم في البحرين في العام 1783.

وكان النظام بعد التصويت يتصرّف بنحو غير معهود ولا مألوف في سياق الشرعية، وتعاطى مع نتائج التصويت، على أنها تصويت لتثبيت عرش آل خليفة بصورة أبدية على مقاليد الحكم في البحرين، على أنَّ الحقيقة غير ذلك تماماً، حيث صوّت الناس على الميثاق، لا لتثبيت عرش آل خليفة، بل لأنه مفتاح الوصول إلى نظام برلماني له صلاحية التشريع والرقابة.

اتضح في ما بعد أنَّ النظام اكتشف أنَّ الشعب يريد السلطة التشريعية القادرة على ممارسة دورها في التشريع والرقابة وحماية مقدرات الأمة ومحاسبة لصوص المال العام. لذلك، عمد إلى سياسة الاحتواء والقضاء على تطلُّعات الشعب من خلال

تكريس سياسات التهميش والإقصاء الممنهج لأحد مكوّنات المجتمع البحرين الأساسية ألا وهم الشيعة.

واتسمت مرحلة ما بعد الميثاق التي كان من المفترض أن تسهم في تعزيز مبدأ الشراكة الوطنية وقيام نظام سياسي يعترف بواقع التعددية في البحرين وبناء الدولة على أساس المواطنة بسيطرة سياسة التمييز العنصري والطائفي.

تعرّض «الشيعة»، وهم الأكثرية في مجتمع البحرين، لفنون متعددة من الاضطهاد والقهر السياسي والإلغاء بطريقة منظمة وممنهجة. طالت قائمة المحرمات على «الشيعة» على الرغم من كونهم المكوّن الأساس لمجتمع البحرين، إذ يمثّلون ما نسبته 75 بالمئة من مجموع السكان، وحُظر عليهم الوصول أو تحقيق الآتي:

- العمل في جملة الوزارات السيادية كالدفاع والأمن والجيش والشرطة والخارجية والمالية.
- الوصول إلى المناصب الإدارية والقيادية العليا في مؤسسات الدولة.
- البعثات والمنح الدراسية.
- شراء وبيع الأراضي في عدد من المناطق الاستراتيجية في البلاد.
- تأسيس وامتلاك مؤسسات إعلامية تُمثّل وجودهم الطبيعي كأمّة ومذهب.
- التعبير عن الرأي والتصريح لوسيلة إعلامية في غير التوجهات الرسمية، ويُعَدُّ نقد السلطة جريمة تقود إلى التحقيق والسجن.
- إنَّ المناطق التي يقطنها السكان الشيعة، إما أن تكون محرومة كلية من الخدمات أو تكون في أدنى مستوياتها عند توافرها ونصيبها من الخدمات بالنسبة إلى سائر المناطق 1 إلى 7. ومعظم البيوت قديمة ومتهالكة وآيلة للسقوط.

وفي عمليات التصويت، اخترعت السلطة نظام المحافظات، لا لتمضي عمليات التصويت تحت قاعدة صوت لكل مواطن، بل 11 صوت للمواطن الشيعي، يقابله صوت واحد للمواطن السنّي. وهي القاعدة التي عرفت فيما بعد بقاعدة 1–11.

وجاءت عمليات التجنيس السياسي التي تستهدف التركيبة الديموغرافية للسكان، لتعصف بالأوضاع المجتمعية وتوصِلها إلى الحضيض. حيث قامت كل عمليات التجنيس على أساس عنصري وطائفي، بينما للمرة الأولى في العالم، تُقدَّم امتيازات المنزل والوظيفة وخدمات التعليم والصحة فور حصولهم على الجنسية، بينما ينتظر المواطنين الشيعة لسنوات

ترتبط الثورة الحالية بطبيعة الإنتفاضة الشعبية في تسعينيات القرن المنصرم

طويلة للحصول عليها، وتحت أساليب لم تُحترم فيها مشاعرهم كمواطنين أصليين، بل كمواطنين من الدرجة الرابعة.

ظلت السلطة تمارس سياستها في التمييز العنصري غير عابئة أو مكترثة بنداءات قوى المعارضة السياسية الإسلامية والوطنية، بضرورة وقف سياسات التمييز والتعجيل في حلحلة الأوضاع قبل انفجارها.

خرجت مسيرات شعبية متكررة طوال عقد من الزمن وتحديداً خلال الفترة من 2002 ولغاية أحداث الثورة الحالية، تطالب بالإصلاح ووقف عمليات التجنيس السياسي وجابت شوارع البحرين بصورة سلمية محضة وبمشاركة شعبية واسعة.

إلى جانب ذلك عُقدت مؤتمرات شعبية عدة تدعو السلطة إلى ضرورة وقف سياسات التهميش والإقصاء ووقف عمليات التجنيس السياسي، لكنها لم تلقَ من السلطة أي صدى.

دشنت المعارضة العرائض النخبوية والشعبية، التي تطالب بضرورة الإصلاح ومعالجة الأوضاع، ولعلّ أشهرها العريضة الشعبية التي وقّعها أكثر من 70 ألف مواطن في العام 2004، والتي رفضت السلطة حتى استلامها، بينما أُرسلَت بالبريد المسجل وأعيدت من حيث أتت، ما اضُطر قوى المعارضة السياسية إلى اتخاذ قرار بضرورة رفع عريضة شعبية إلى الأمم المتحدة تدعوها إلى الدعوة إلى انتخابات لتأليف مجلس تأسيسي لصوغ دستور للبلاد تحت إشراف دولي، وقد وقّع أكثر من 82 ألف مواطن هذه العريضة، ورُفعَت إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي أنان في صيف العام 2006.

مضت بضع سنوات وازدادت الأمور سوءاً ووصل الفساد المالي والإداري إلى حدّ لم تشهده البحرين قبلاً، ووقعت علميات نهب واسعة للأراضي والممتلكات العامة للدولة بطريقة مريع، حيث تحوّلت البحرين من حيث الأمر الواقع إلى مملكة وإقطاعية خاصة لعدد محدود جداً من الأشخاص لا يتجاوزون الخمسة، وسُيط على ما نسبته 97 بالمئة من السواحل وأصبحت البحرين جزيرة بلا سواحل!

تفاقمت الأوضاع السياسية في ظلّ تمادي السلطة في ممارستها في التهميش والإقصاء، وتعنُّتها في عدم الإصغاء إلى صوت القوى السياسية الوطنية والدينية المعارضة، والمطالبة بوقف سياسات التمييز والإقصاء والتجنيس السياسي، واستنفدت قوى

تعرضت الأكثرية السكانية في البحرين إلى فنون متعددة من الإضطهاد والقهر السياسي والإلغاء بشكل منظم وممنهج

مناطق الأكثرية السكانية إما أن تكون محرومة كلية من الخدمات أو تكون في أدنى مستوياتها عند توفرها ونصيبها من الخدمات بالنسبة لسائر المناطق 1-7

المعارضة السياسية كل الخيارات طوال عشر سنوات تقريباً من تدشين الميثاق الوطني من أجل إقناع السلطة بضرورة التراجع عن سياستها في التهميش والإقصاء، لكن دون جدوى أو طائل.

وجاء ربيع الثورات العربية بانتصار الثورة الشعبية في كل من تونس ومصر، ليعطي زخماً جديداً، وأملاً كبيراً للحراك الشعبي في البحرين، بأنَّ الوقت قد حان للتغيير خصوصاً في ظل تعنُّت السلطة وإصرارها على التهميش والإقصاء والتمييز العنصري.

وانطلق الشباب في البحرين بالدعوة إلى إسقاط النظام من خلال وسائط وتقنيات الإنترنت، واختيرَ الرابع عشر من شباط/فبراير 2011، ليكون يوماً للغضب الشعبي في البحرين.

ويعود اختيار هذا اليوم إلى أنَّه اليوم الذي انقلبت فيه السلطة على «الميثاق الوطني»، بطرحها الدستور بصورة منفردة في العام 2002، الذي انهار به ربيع المصالحة التي جاءت إثر «الميثاق»، بين الشعب والسلطة بعد زهاء القرنين من الزمن من المواجهة والصراع.

ونجحت الدعوة في يوم الغضب نظراً إلى الأوضاع المأسوية، التي كان يعيشها الشعب وشعورهم بالغربة في وطنهم وخرجت جموع الناس إلى ميدان اللؤلؤة رافعة شعار ربيع الثورات العربية «الشعب يريد إسقاط النظام»، في صورة إجماع وطني كبير لم تتوقعه السلطة، ما مثّل صدمة قاسية وعنيفة، لم تشهدها السلطة ولا الساحة البحرينية من قبل بهذه الكثافة والحضور النسائي اللافت، الذي ميّز ثورة الشعب في البحرين من غيرها من الثورات العربية، وعكست طبيعة ردود فعل السلطة على الحدث، بأنَّها تخوض تجربة فريدة من نوعها، لم تعهدها من قبل في ظل أوضاع دولية وعربية ترقب وتتوقع انهيار الأنظمة الدكتاتورية والشمولية في كل المنطقة العربية.

رؤية في استراتيجية الثورة

تثار حول ثورة البحرين تساؤلات أساسية بشأن قدرتها من الناحية العملية، على

تحقيق هدف إسقاط النظام وبشأن خيار السلمية وقدرته على تحقيق ذات الهدف، وهنا نسلط الضوء على هاتين الإشكاليتين وطبيعة رؤية القائمين على الثورة في الرد عليهما.

في عمليات التصويت اخترعت السلطة نظام المحافظات

حول واقعية استراتيجية الثورة في إسقاط النظام

والتساؤل المطروح يكمن في أنَّه عندما يُدفَع الناس إلى اللثورة ورفع شعار «إسقاط النظام»، هل تمتلك هذه الثورة القدرة على تنفيذ مشروع إسقاط النظام من الناحية الواقعية والعملية؟ أم أنَّ القضية لا تعدو كونها حالة من حالات قصر النظر، وأنَّ القائمين على الثورة لا يمتلكون القدرة على ذلك، وأنهم لا يستطيعون تحقيقها، لعدم امتلاك القدرة على ذلك من الناحية الفنية واللوجستية؟ وبسبب قصر النظر، جُعل الشعب يذهب ضحية شعارات وحركة عبثية لا طائل من ورائها، إذ إنَّها من المؤكد لا تستطيع إنجاز هدف إسقاط النظام في ظل انعدام القدرة الفنية على تحقيق ذلك. ولم يُقدّر محركو تقديراً جيداً، أنَّ النظام السعودي لن يدع نظام آل خليفة يسقط.

ويدحض القائمون على الثورة هذه الإشكالية بما يلي: إنَّ الثورة – أية ثورة – تقوم لا لأنها تمتلك جيشاً في مقابل جيش، أو إمكانات فنية مقابل إمكانات. بل الحقيقة عند درس ثورات الشعوب وحركات التغيير في المجتمعات الإنسانية، فإن آخر ما يمكن الحديث عنه هو الإمكانات الفنية، ذلك أنَّ حالات التغيير، إنّما تنطلق لعوامل وظروف موضوعية، لا علاقة لها بالإمكانات المادية أو الفنية، بل تأتي استجابة لعوامل وأسباب متصلة بطبيعة وحجم المعاناة الناتجة من الاضطهاد والقهر والعسف والجور السياسي وشيوع الفساد المالي والإداري، وشعور الأمة بمرارة هذه الواقع وقسوته، وكذا من أهداف قيمية يتبناها بعض القوى المجتمعية تتعلق بضرورة مقاومة الاستبداد والفساد والدكتاتورية، ومواجهة مخرجاتها وقناعتها بضرورة العمل والكفاح من أجل ذلك.

أما الإمكانات الفنية واللوجستية، فإنّها تأتي نتيجة قناعة من يناضلون ويكافحون من أجل وضع حدّ للاضطهاد والقهر السياسي والظلم الاجتماعي، وغياب العدالة وانعدام الحرية والانتهاكات المريرة لحقوق الإنسان، وتتصاعد باضطراد نسبي مع تصاعد الحدث الاجتماعي، ووصوله إلى مراحل ومواقع متقدمة ميدانياً.

في هذا السياق، عندما قامت الثورة الشعبية في البحرين، وانطلقت جماهير الشعب في الشوارع تصدح بإسقاط النظام، فإنَّ ما أدى بها إلى الخروج لا النظريات السياسية أو التحليلات الاستراتيجية، بل يعود إلى حجم ما لحق بها من اضطهاد وقهر وممارسات عنصرية، أدت إلى انعدم دولة المواطَنة، إضافة إلى نجاح قوى المعارضة السياسية في إيصال قناعاتها وما تؤمن به، إلى جموع الشعب بضرورة الثورة والعمل على تغيير النظام السياسي، وبأنَّ وضع حدّ للمعاناة، لا يأتي إلا من خلال الثورة والكفاح والتضحية من أجل إسقاط رموز الظلم والاضطهاد والقهر السياسي.

جاءت عمليات التجنيس السياسي التي تستهدف التركيبة الديمغرافية للسكان لتعصف بالأوضاع المجتمعية وتوصلها إلى الحضيض.

والحقيقة أنَّه لم تقم ثورة من الثورات بمناقشة «الإمكانات» والقدرات الفنية، إلا بعد أن تقطع شوطاً مضنياً من العمل والكفاح في طريق التغيير، وتتقدم ميدانياً على أرض الواقع.

وأقوى سلاح الثورات هو جماهير الشعب الهادرة، التي ترفد نهر الثورة بالقوة والاستمرار؛ وقد ثبت أنَّ «الشعب» لا تهزمه وفرة الإمكانات والقدرات الفنية لدى الأنظمة المستبدة الدكتاتورية، وأنَّ إرادة الشعوب تظل هي السطوة الدائمة على رقاب المتسلطين من الحكام، مع ما يمتلكونه من جيوش ومرتزقة وأسلحة ووسائل ودعم أميركي وأوروبي وربما إسرائيلي، إلى جانب أموال البترودولار.

هناك ثلاث ثورات جماهيرية وشعبية معاصرة، أسقطت أنظمة يشار إليها بالقوة والجبروت، وهي ايران الشاه، وتونس بن علي، ومصر مبارك، وما يجري ولا يزال في عدد من أقطار العالم العربي والإسلامي كاليمن وغيرها، ولم تكن فيها معادلة الإمكانات والقدرات الفنية شطراً في قضية انتصارها.

إنَّ إثارة مثل هذه التساؤلات في الوقت الذي لا تزال فيه أحداث الثورة مستمرة ومتواصلة، هي بمثابة الحكم عليها بالفشل، وكان حرياً التريث والانتظار ريثما تسجل الثورة انتصارها أو هزيمتها، وبالتالي وضعها على طاولات النقد والتقويم، لا ممارسة دور استصدار الحكم الكاسح بالفشل، بينما المواجهة لا تزال مستمرة ووقائع الثورة لم يخمد أوارها بعد.

وفي سياق الإشكالية ذاتها، طُرح التساؤل التالي: هل تستطيع الثورة «إسقاط النظام» والولايات المتحدة الأميركية لن تقبل، والدول الخليجية وعلى رأسها العربية

السعودية أيضاً لن تقبل؟

ربيع الثورات العربية يعطي زخماً جديداً وأملاً كبيراً للحراك الشعبي في البحرين

وتجيب الثورة بأنه لا السلطة والمؤسسة الحكم تقبل، ولا حلفاؤها الرئيسيون يقبلون بأن تسقط، ولم يكن شاه إيران راغباً في السقوط ولم تكن الولايات المتحدة الأميركية تريد سقوطه، كما لم يرغب في وقتنا الراهن كل من زين العابدين بن علي دكتاتور تونس السابق، وحسني مبارك دكتاتور مصر السابق، بأن يسقطا هذا السقوط المدوي، كما لم تكن الولايات المتحدة الأميركية، ولا حليفتيها حليفتاها السعودية وإسرائيل، كانت تريد ذلك أو ترغب به؛ وقد سقطا رغماً عن كل تلك الإرادات، لأن إرادة الشعوب فوق كل الإرادات، وهذه سنّة كونية وحقيقة تاريخية. فالأنظمة السياسية تأتي وتذهب وتبقى الشعوب.

الحقيقة أنَّ سقوط كل أنظمة الاستبداد والطغيان في العالم، لا يأتي لأنها راضية أو راغبة بالسقوط المذلّ والمخزي، بل هي إرادة الشعوب التي تحقق ذلك.

أما في ما يتعلق بأنه كان على الثورة تقدير الأمور، من حيث إن على شعب البحرين وقواه السياسية المحركة لها، إسقاط النظام السعودي أولاً، طريقاً إلى إسقاط النظام في البحرين، تقديراً لأنّ النظام السعودي سوف يتدخل للحيلولة دون سقوط نظام آل خليفة في البحرين، فإنَّ القائمين على ثورة البحرين يدحضون هذا القول بهذه الفكرة: من يتبنَّ هذا المنطق، فإنه كأنما يقول للمقاومة اللبنانية والفلسطينية بخطأ مقاومتهم الكيان الصهيوني، وأنَّ عليهم توجيه معركتهم أولاً صوب الولايات المتحدة الأميركية، لأنها لا تقبل هزيمة الكيان الصهيوني، وأنَّها سوف تتدخل لمنع سقوطه.

إنَّ هذا المنطق يحوي سوء تقدير مريعاًمروعاً في حساب الواقعية السياسية ذاتها، إذ يُسقط هذا المنطق حق الشعوب في الدفاع عن كيانها ومقدساتها وحضارتها، ويصادر حقها في الوقوف إزاء من يتهدد وجودها وأمنها، بذريعة الفوارق في الإمكانات المادية؛ بينما أسقطت المقاومة في أكثر من مواجهة وميدان هذا المنطق.

حول سلمية الثورة وقدرة الخيار السلمي

تدور تساؤلات عدّة حول مدى واقعية أن تحقق السلمية هدف إسقاط النظام،

عندما لا تنتهي أحداث الثورة بمواجهات تفضي إلى إسقاط النظام على الأرض، فالتظاهرات والتجمُّعات السلمية لا تسقط نظاماً، وقد طال أمد السلمية في ثورة البحرين، ولماذا لم يُتبنَّ حتى الآن خيار المقاومة المدنية أو المسلحة؟

إننا في هذه المورد نريد بيان الحقائق التالية:

إنَّ خيار السلمية كان قرار الثورة منذ اللحظة الأولى، وعندما كانت الثورة في مرحلة التخطيط، كانت هناك مجموعة من التحديات التي فرضت نفسها بطبيعة الحال، إذ لا ثورة من دون تحديات موضوعية، وإنّما ولكنّ انتصار الثورة – أيَّ ثورة – مرهون بمدى قدرتها على تخطي وتجاوز تلك التحديات، وبالتالي فإنَّ المهمة الأساس للقائمين على الثورة، تكمن في قدرتهم على تشخيص تلك التحديات ووضع الإجابات الكفيلة بمواجهتها وتجاوزها، وذلك لضمان نجاح الثورة في تحقيق أهدافها. وهنا لا بد من التعرف إلى طبيعة تلك التحديات، التي تواجه الثورة في البحرين، لكي نضع الأمور في نصابها وإطارها الموضوعي الذي حدثت فيه.

إن خيار السلمية كان قرار الثورة البحرينية منذ اللحظة الأولى

كانت هناك ثلاثة تحديات جوهرية إزاء نجاح الثورة في تحقيق أهدافها المرجوة وهي:

الأول: التحدي الطائفي: حيث يدرك الجميع أنَّ النظام في البحرين سوف يستخدم سلاح الطائفية، في مواجهة أيّ حركة شعبية جماهيرية في البحرين، نظراً إلى طبيعة التركيبة الديموغرافية والسكانية، وحقيقة أنَّ الغالبية المضطهدة والمستهدفة من عمليات الإقصاء والتهميش والتعسف والجور السياسي، هي الشيعة، ومن المنطقي في المثال البحريني، أنَّها هي التي سوف تثور وتتحرك للمطالبة بالتغيير السياسي، لا أيّ طرف، على الرغم من وجود قوى أخرى من غير المكوّن الشيعي تناضل لتغير النظام. لذلك، وضعت الثورة في خطتها أن تنأى عن الخطاب الطائفي، وأن ترفع شعارات الوحدة الوطنية، التي تعكس وحدة الصف، وقد طغى شعار «إخوان سنّة وشيعة هذا الوطن ما نبيعه» على مجمل الشعارات الأخرى.

الثاني: تحدي الوطنية والانتماء الوطني: يدرك الجميع أنَّ النظام كغيره من الأنظمة الدكتاتورية، عندما تهبّ عليها رياح التغيير الشعبي والجماهيري، سيرفع لواء الانتماء الوطني، عبر تأكيد أنَّ محركات الثورة تُعَدُّ خارجية وأنَّ هناك أجندات أجنبية، وهذا ما حدث بالنسبة إلى الثورات الليبية والمصرية والتونسية، ولمواجهة هذا التحدي شُدِّد في الثورة البحرينية على رفع الأعلام التي ترمز إلى الوطن، وذلك

لتفويت الفرصة على النظام، بأن يرفع هذه الراية ويتهم الثورة بأنّها تنفّذ أجندات أجنبية.

الثالث: تحدي العنف والإرهاب: وهذا كان من التحديات الأساسية، حيث يعمد النظام إلى اتهام أيّ حركة جماهيرية وشعبية، بأنها حركة إرهابية تريد زعزعة الأمن والاستقرار، من خلال أعمال العنف والحرق والتخريب والمواجهات الأمنية التي تفضي، بحسب التهم المعلبة الجاهزة من الأنظمة الدكتاتورية لمواجهة أيّ تحرك مناهض على الأرض، إلى تعريض أمن الوطن إلى الخطر، وبالتالي تعمد إلى مواجهتها بقسوة وشدّة بادعاء تجنيب البلاد الفوضى.

من هنا كان خيار السلمية قرار الثورة لمواجهة هذا التحدي، ولتتمكن الثورة من التعبير عن ذاتها، من دون قدرة النظام على ضربها، تحت ذريعة إخماد أعمال العنف والإرهاب، وهو ما حدث فعلاً، ونجحت الثورة نجاحاً منقطع النظير في فرض إرادتها على الوضع السياسي لشهر كامل، حتى وصلت إلى أصقاع العالم، بما لم يحدث في تاريخ البحرين السياسي من قبل، وبذلك أفشلت الثورة خيارات كل السلطة وقدرتها على التصرف، ما حدا بها إلى طلب التدخُّل السعودي.

خيار السلطة في مواجهة الثورة الشعبية السلمية في البحرين هو اللجوء للقبضة الأمنية

هكذا استُدعيت قوات درع الجزيرة لقمع الاعتصام السلمي في دوار اللؤلؤة، لكن بعد أن حققت الثورة إنجازات تاريخية، من أهمها إسقاط شرعية نظام آل خليفة، وهذه مقدمة أساسية لانتصار الثورة وتحقيق هدفها الأساس، أي إسقاط النظام.

السلمية إذاً كانت خيار الثورة منذ انطلاقتها، ونجحت في ذلك أيّما نجاح، وتمكنت بفعل ذلك من إيصال صوت الشعب وقضيته إلى العالم، وما حدث من تعاطف وتضامن عالمي ودولي منقطع النظير لم يحدث إلا بعد أن استطاعت الثورة إسقاط شرعية النظام، وتمكّنت من كشف حقيقة دمويته وعنفه وإرهابه، وتلك قيمة كبيرة حققتها الثورة، وتُعَدُّ من أهم الإنجازات المتحققة، بل وأحرجت بذلك حتى الولايات المتحدة الأميركية ودول الديموقراطية الأوروبية إزاء الرأي العام العالمي.

أما لماذا استمرار خيار السلمية بعد حجم عنف السلطة وقسوة استخدامها الخيار الأمني والعسكري، فضلاً عن الإشكالية الأساسية المثارة بشأن عدم قدرة الخيار السلمي على تحقيق غاية إسقاط النظام على أرض الواقع.

الثورة مصرّة على استراتيجية الخيارة السلمي، إضافة إلى الغرض الأساس لمواجهة

التحديات المسبقة لعملية الثورة، والقوى السياسية المعارضة في البحرين، ترى هذا الخيار قادراً على إسقاط النظام من الناحية الواقعية، خصوصاً بعد تجربتَي نجاح الثورتين في كل من تونس ومصر.

كما أنَّوهناك قناعة راسخة لدى قوى المعارضة السياسية في البحرين، بأنَّ أيَّ خيار آخر غير المقاومة السلمية، ينبغي أنَّ يُدرس بعناية فائقة، وخصوصاً أنَّ الثورة تسعى إلى تقديم نموذج حضاري متقدم في المواجهة وممارسة حق تقرير المصير، كما تقرّها المعاهدات الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية.

مستقبل الثورة والسيناريوهات المحتملة

بات واضحاً أنَّ خيار السلطة في مواجهة الثورة الشعبية في البحرين، هو اللجوء إلى القبضة الأمنية، بل تجاوز ذلك إلى حدّ الاستعانة بالقوات السعودية وقوات درع الجزيرة، ولا سيما أنَّ السعودية تراقب بشدة أوضاع البحرين، خوفاً من امتداد الثورة إليها، لأنها تمارس القهر والتفرقة على أساس مذهبي وطائفي، مع سكان جزء مهمّ من شعبها، وكان متوقعاً أن تلجأ السعودية وأخواتها القاصرات إلى اتهام أيّ حركة شعبية مهما كانت مطالبها، بأنَّها خاضعة لأجندات خارجية، وهو ما يؤهلها لإلى استخدام العنف المفرط والقوة وكل الأسلحة المتاحة في الترسانة الخليجية.

لا تبدو السلطة البحرينية قادرة على تحمل المواجهة لفترة طويلة

ولم ينجح هذا الخيار في إقناع أحد بأنَّ الأزمة غير داخلية، وبأنَّ هناك ثورة شعب يريد وضع حدّ لعهود مديدة من الاستبداد والدكتاتورية. كما لم ينجح هذا الخيار بعد هذا الزمن من العنف والقسوة في مواجهة الاحتجاجات الشعبية، ولم يُقضَ على الثورة ولم تُجهض.

فعلى الرغم من شدة الضربة الأمنية، وقسوة القبضة العسكرية، وأجواء الأحكام العرفية والطوارئ، على مدى أشُهر، ما زالت الاحتجاجات مستمرة وسقف المطالب، ما زال مستقراً عند مطلب أساس وجوهري هو إسقاط النظام.

فشلت السلطة في معالجة ملفّ الأزمة، وارتكبت خطأً استراتيجياً في اللجوء إلى الخيارات الأمنية، واستدعاء قوات أجنبية للتدخُّل؛ بينما تمكنت الثورة الشعبية في المقابل من إسقاط شرعية النظام، وكشف مستوى النظام الأخلاقي، عندما عمد

إلى إطلاق أيدي البلطجية في مواجهة المدنيين في مدنهم وقراهم، بل وحتى في بيوتهم ومساكنهم.

الثورة في البحرين مستمرة على الرغم من كل الألم والمعاناة، والعالم كله يشهد إصراراً وثباتاً شعبيين كبيرين، على مطالب التغيير وإسقاط النظام، ووضع حدّ للظلم والاضطهاد والقهر السياسي الذي طال لقرنين من الزمن.

هناك أربعة سيناريوهات محتملة لما ستنتهي أو لما ستؤول إليه الأوضاع السياسية في البحرين، في ضوء الأحداث الراهنة للثورة، وتداعياتها المحلية والإقليمية والدولية:

السيناريو الأول: أن تستطيع القبضة العسكرية إجهاض الحركة الشعبية، وأن تعيد الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل 14 شباط/فبراير2011، عندما انطلقت شرارة الثورة في ميدان اللؤلؤة، ودخلت قوات درع الجزيرة لإخماد الثورة وإجهاضها، فإنَّه ما يمكن قوله بوضوح إنَّ النظام لم يستطع إيقاف زخم الثورة، على الرغم من القتل والاعتقال حتى للنساء وطرد الموظفين من دوائرهم والطلبة من جامعاتهم والمحاكم العسكرية للأطباء، ولم تنجح القوات السعودية في كبح جماح الثائرين على الرغم من كل السلوكيات الوهابية المتطرفة.

الثورة الشعبية في البحرين ترسم ملامح تغيير سياسي شامل يتعدى منطقتها الجغرافية

السيناريو الثاني: أن تبادر السلطة إلى احتواء الثورة تمهيداً للقضاء عليها من خلال مبادرات إيجابية، كالدعوات الحالية إلى الحوار تحت مسمّى التوافق الوطني، ومحاولة إقناع بعض القوى والأطراف المحسوبة على المعارضة، بدعوة الناس وجماهير الشعب إلى التفاعل الإيجابي مع مثل هذه المبادرات، لكن لا يبدو أنَّ هناك استعداداً شعبياً، ولا حتى عند تيار الممانعة للتفاعل مع أيّ مبادرة من النظام؛ إذ فقد صدقيته تماماً ولم يعد لمبادراته سوى ردود السخرية والاستهزاء من الشعب وتيار الممانعة.

السيناريو الثالث: أن يلجأ النظام إلى حزمة من الإجراءات الجادة، في اتجاه إعادة الثقة والصدقية، خصوصاً بعد فشله في الخيارين الأولين: وهما القمع والاحتواء. ومن المحتمل، في حال جدية الإجراءات وصدقها، أن تلقى تجاوباً إيجابياً لدى بعض القوى والأطراف الوطنية الممانعة، وتؤدي إلى حل الأزمة والعودة إلى الحياة السياسية التي ينشدها الشعب وجميع قواه الوطنية الخيرة. على ألا تقلّ هذه

الإجراءات عمّا يلي:

1.. إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وتعويضهم تعويضاً منصفاً عن الأضرار التي لحقت بهم مادياً ومعنوياً.

2.. حلّ الدستور والدعوة إلى انتخابات لتأليف مجلس تأسيسي تقع على عاتقه مهمة صوغ دستور جديد للبلاد.

3.. حلّ البرلمان وإعادة النظر في نظام التصويت، بحيث يكون لكل مواطن صوت بدلاً من المعادلة الحالية القائمة.

4.. تأليف لجنة لحصر وجبر الأضرار وتعويض وإنصاف ضحايا النظام.

5.. حل الحكومة وتأليف حكومة موقتة، ريثما يُعقد المجلس الوطني، لانتخاب رئيس جديد للوزراء.

6.. محاسبة ومحاكمة جميع من ارتكبوا انتهاكات حقوق الإنسان، ومعاقبتهم بصورة تتلاءم وحجم الجرم.

السيناريو الرابع: أن يستمرّ عناد السلطة في مواجهة الثورة الشعبية ومطالبها، وتستمر الثورة في إصرارها على تحقيق المطالب الشعبية.

وفي هذا السيناريو، لا تبدو السلطة قادرة على تحمُّل إطالة أمد المواجهة، لأسباب موضوعية تتعلق بتداعيات الوضع على الاقتصاد الوطني من جهة، وتصاعد الضغط الدولي، بسبب صعوبة استمرار تغييب الثورة البحرينية، وسلوك قمع النظام لها، مع وجود ازدواجية في التعامل من أميركا والدول الأوروبية والجامعة العربية.

نخلص هنا إلى أنَّ إصرار شعب البحرين على تحقيق مطالبه وصموده، ومشاركة جميع فئاته، لا سيما القطاع النسائي منه، من شأنه أن يغيّر الأوضاع لمصلحة قيام نظام لا يقلّ في انفتاحه السياسي، عن أيّ تجربة ديموقراطية قائمة في العالم.

وبهذا ترسم الثورة الشعبية في البحرين اليوم، ملامح تغيير سياسي شامل، لا في حدود منطقتها الجغرافية، بل بما يتعدى ذلك إلى مناطق أخرى في المنطقة، وهو ما سيراكم آثاراً إيجابية لمصلحة مقاومة مشروع أميركا وحلفائها وإفشاله.◆

من إصدارات مركز حمورابي:

السياسة الأميركية تجاه إيران و متغيرات الشرق الأوسط *

مارك لنج / مدير برنامج »دراسات الشرق الأوسط« في جامعة »جورج واشنطن«
ترجمة: حسين شلوشي – آيات شحرور

مدخل

ستكون لموجة الثورات التي عصفت بالعالم العربي عواقب دراماتيكية على الاستراتيجية الأميركية تجاه إيران. هل عزّزت هذه الاضطرابات إيران أو أضعفتها؟ ما دور إيران في إشعال هذه الاضطرابات أو استغلالها؟ كيف ستتفاعل الأنظمة العربية الرئيسة الجديدة مع الجمهورية الإسلامية؟ هل من المحتمل أن تصل موجة الاحتجاجات إلى إيران نفسها؟

من بين كل هذه الأمور غير المؤكدة، أمر واحد فقط يبدو واضحاً، وهو أنَّ أسس استراتيجية إدارة أوباما تجاه إيران هشّة متداعية، وعلى هذه الإدارة، إزاء الوضع الإقليمي الراهن، أن تتبنى سياسة احترافية عالية المستوى.

إلى الآن، تمكّنت إدارة أوباما من تبرير ادعائها تحقيق بعض النجاحات في سياستها تجاه إيران، بينما ما زالت المباحثات بشأن البرنامج النووي الإيراني غير واضحة، فيما تلاشت الأماني بحصول تغيير سريع بعد انتخابات 2009 ، وقد بذلت الإدارة الأميركية جهوداً للوصول إلى إجماع دولي وإقليمي حول استمرار برنامج إيران النووي، ومواصلتها تطوير قدراتها لإنتاج الاسلحة النووية. وقد مثّلت هذه المساعي ضغوطاً على إيران من خلال العقوبات القاسية، كما قُوِّض البرنامج النووي الإيراني خلال العمليات والإجراءات السرّية، وطمأنت الإدارة الأميركية حلفاءها في المنطقة، وكسبت الوقت عندما لوّحت بالحلول الدبلوماسية لمتابعة المزاعم الإيرانية بشأن أسلحتها النووية، أو حدوث نوع من أنواع التغيير السياسي من داخل إيران؛ وبذلك،

فإنَّ الزمن لعمل عسكري ضد إيران قد تلاشى.

الثورات الشعبية في منطقة الشرق الأوسط ستؤثر في الأعمدة الرئيسية لإدارة الرئيس أوباما

وعليه اتفق معظم المراقبين مع طروحات مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية السابق جين ميشيل هايدين، عندما قال: «لدينا الكثير من الوقت وأكثر مما نظن». إنَّ استراتيجية الصبر التي تنتهجها الإدارة الأميركية تجاه إيران، جعلت الكثيرين قبل أشهر يشعرون بأنَّها لا يمكن أن تستمرّ.

أطيحت الأنظمة الرئيسة الداعمة للسياسة الأميركية في المنطقة مثل نظام حسني مبارك، وكذلك النظام الداعم للسلطة السعودية مثل سعد الحريري في لبنان، الذي أطاحه تحالف حزب الله، فضلاً عن أنَّ بعض الأنظمة في التحالف المناوئ لإيران يواجه تحدّيات داخلية، كالنظامَين السعودي والبحريني. هذه الأنظمة التي بقيت في الحكم، يجب أن تكون أكثر استجابة لرغبات الجمهور، الذي يفتقر إلى الحافز إلى القيام بتحرُّكات أكثر عدوانية ضد إيران.

في المستقبل المنظور، ستكون الأنظمة العربية مشغولة بالتهديدات، التي لا تُحرّكها إيران (بالرغم من أن أصابع الاتهام ستُوَجَّه إلى طهران)، بل ناتجة من فشلها السياسي والاقتصادي، وسيتفهم هؤلاء أنَّ الأخطار ناتجة من تبني السياسات الخارجية التي لا تحظى بشعبية.

كما ستؤثّر الثورات الشعبية في منطقة الشرق الأوسط ستؤثر في الأعمدة الرئيسية لإدارة أوباما، إضافة إلى إيران.

وقد قوّضت الحرب مع ليبيا منطق التفاوض النووي مع إيران، حيث أدرك القادة أنَّ وجود القدرات النووية لديهم يضمن مصالحهم وبقاء أنظمتهم على أقل تقدير.

وأضعفت الأسعار المرتفعة للنفط تأثير العقوبات الدولية، لكن الثورات التي تعصف بالمنطقة قد أحيت أمال التغيير داخل إيران أكثر من السابق.

يخشى الكثير من المراقبين ويأمل الكثير في طهران، أن تؤدي هذه الثورات إلى تقوية إيران، على الرغم من أنَّ ضعفها هو الأكثر وضوحاً، حيث إنَّها غير قادرة على تحقيق نجاحات في تونس ومصر، فيما حليفها الرئيسي السوري يواجه تحديات قاتلة، وهناك هجمة ضد إيران وربما ضد الشيعة، لأنَّ الذعر الذي يعصف بدول الخليج من عواقب ما يجري في المنطقة لا يمكن توقعه، كما أن قم إيران معارضتها الداخلية في صيف 2009، لا يجعلها قادرة على مسايرة الثورات العربية.

◀

المباحثات حول البرنامج النووي الايراني غير واضحة

إنَّ مصلحة الولايات المتحدة هي في منع إيران الحصول على أسلحة نووية، وطمأنة إسرائيل إلى أن لا حرب كارثية تبقى حاجة ملحة، إلا أنَّ الولايات المتحدة لا تستطيع التعامل مع إيران بفاعلية واحتواءها بالبيئة الجديدة، لكن من حق الولايات المتحدة استخدام وسائلها السياسة تجاه إيران، التي تمكّنها من اتخاذ سياسة في المنطقة تتوافق مع جمهور الثورات العربية الجديدة، والحفاظ على تحالفات إقليمية رئيسة وتقويض قدرات إيران في استغلال التغييرات الجديدة في المنطقة.

ستؤدي محاولة فكّ الاصطفاف الإقليمي ضد إيران إلى تقويض مصالح الولايات المتحدة، كما أن إيران ستزدهر عندما تكون أجندات المنطقة منظمة على أساس الصراع بين قطبين هما إيران من جانب، والولايات المتحدة وإسرائيل من جانب آخر.

يخشى الكثير من الصقور في إيران، من أن تؤدي هذه الثورات إلى صرف الانتباه عن إيران، ولا يدركون أنَّ هذا الأمر من أعظم الفرص التي تقدّمها الثورات، كما أنَّ هذه الثورات ستقوض الخطاب الذي تعتمده إيران في صراع الأقطاب، وستحول الأنظار عن المقاومة في اتجاه الصراع الدولي بلا دور لإيران.

تزدهر إيران عندما يكون هناك صراع أو نضال بين قطبين، والبديل االناجح لإسرائيل والولايات المتحدة، هو دعم الوضع الراهن للمنطقة وتقويض خطاب إيران المعتمد على الصراع بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران، وإنهاء خطاب المقاومة، والأسوأ هو أن تبالغ الولايات المتحدة في الخطر الإيراني وتنعش مصالحها وخطابها، وفي الوقت ذاته، فإن السعودية، التي هي جزء من التحالف العربي الخليجي، تجهد نفسها لاستعادة دورها الإقليمي ومقاومة التحولات الديموقراطية في المنطقة، من خلال تضخيم دور إيران في بلدان مثل البحرين واليمن. وبذلك، على الولايات المتحدة مقاومة مثل هذه الجهود، وتوخّي الحذر في تغذية هذه التنبؤات المتعلقة بدور إيران.

لدى الولايات المتحدة فرصة تاريخية بتحالفها أو التفافها مع تطلعات الشعوب في منطقة الشرق الأوسط، ويمكن القول إنَّها الفرصة الأولى في جيل واحد، ونخشى أنَّ تنتكس وتتراجع إلى السياسات التقليدية، ولديها فرصة للتحرك أبعد من الصراع بين إيران وحلفاء الولايات المتحدة، الذين هيمنوا على المنطقة في الثلاثين سنة

الادارة الاميركية بذلت جهودا لإجماع دولي واقليمي حول برنامج ايران النووي

الأخيرة، على الرغم من أنَّ الاضطرابات المحلية في الدول الحليفة للولايات المتحدة، قد تعزز دور إيران على المدى القصير، إلا أنَّ إصلاح هذه الأنظمة على المدى الطويل، يمثّل تحدياً للنظام الإيراني، أكثر من أيّ جهد آخر لاحتواء إيران.

ولكي تضع الولايات المتحدة منهجية جديدة تجاه إيران، عليها القيام بالآتي:

1: إشراك السلطة الجماهيرية الجديدة: وعليها أن تضع رؤية، توضح أنَّ الولايات المتحدة مع هذه الثورات في العالم العربي وإيران، وعليها أن تبيّن ذلك عملياً.

2: 2التركيز على حقوق الإنسان والحريات العالمية: على الولايات المتحدة أن تدعو بالتساوي إلى الحقوق والحريات العالمية في إيران، وتزيد من تركيزها على حقوق الإنسان في إيران بمنهجيتها الجديدة.

3: ضعف التواصل الإيراني: على الولايات المتحدة أن تعتمد استراتيجية حملة اتصالات، تُصَمَّم لتسليط الضوء على عدم انسجام إيران مع الثورات الشعبية وتضاؤل القوى الناعمة، وتجنُّب إثارة التنافس وتمكين إيران من ممارسة خطاب يعطيها مركزية غير مستحقة في تحولات المنطقة.

4: استخدام الدبلوماسية لتشكيل المستقبل: ليس التفاوض لحلّ الملف النووي الإيراني، هو الطريق المناسب المرجَّح على المدى القصير، وهذا الوقت ليس للمبادرات الجديدة. وعلى الرغم من ذلك، فإنَّ على الإدارة الأميركية الاستمرار في المسعى الدبلوماسي، وبناء الثقة واتخاذ الإجراءات اللازمة والبدء بالحراك عندما تتغير الظروف.

5: تجنُّب الحرب (الاحتراس من الحرب): على الإدارة الأميركية أن تحترس من اللوبيات التي تدفع إلى الحرب بحسابات خاطئة، والخيار في ليبيا لا يصلح في إيران، ولا توجد حلول سحرية للقضاء على التحدي الإيراني، سواء في الحرب أو الدبلوماسية، كما أنَّ السلوك الإيراني لا يتغير بسهولة ولا يتغير بكلفة قليلة وكلفة مقبولة.

الاستراتيجية الأميركية قبل الربيع العربي

جاءت إدارة أوباما للعمل على أمل إعادة العلاقات الأميركية مع الشرق الأوسط،

وضمنها دفع عملية السلام الإسرائيلي - الفلسطيني، وإشراك الرأي العام المسلم فيها، بينما كانت محاولتها مع القيادات الإيرانية والشعب الإيراني محصورة في إطار ضيق، كالملفّ النووي الإيراني والمزاعم الملحة وغير المقبولة بشأن الأسلحة النووية.

بعض الأنظمة في التحالف المناوئ لإيران يواجه تحديات داخلية

الإدارة الأميركية في سنتها الأولين، وضعت نصب عينها ثلاثة محاور رئيسة، وحددتها بإطار زمني، ألا وهي:

- تطور القدرات الإيرانية بالأسلحة النووية
- الاستراتيجية الإسرائيلية
- السياسات الإيرانية الداخلية

وقد استخدمت الحشد الدبلوماسي، والعقوبات الاقتصادية والضغط السياسي، وبذلت جهودها في إيقاف أو تعطيل المشروع النووي الإيراني، من خلال المماطلة، وعلى أمل أن تُغيّر إيران من حساباتها. مدركة عدم وجود سياسة بتقوم على التحوُّل من الحرب إلى صفقة كبرى، يمكنها أن تحل التحدي السياسي والنووي الإيراني نهائياً، وكذلك استخدمت الإدارة الأميركية استراتيجية صبورة، تتماشى مع مخاوف وأولويات حلفائها الاستراتيجيين الرئيسين في المنطقة.

التغير المفاجئ في المنطقة بشأن آفاق هذه الاستراتيجية، قد ألقى بظلاله على الخيارات الثلاثة و»توقيتها الزمني». وقد تعاملت إدارة أوباما بفاعلية مع إيران، طبقاً للموقف الراهن وصعّدت الضغط على إيران عالمياً وإقليمياً، إلا أنها غير مناسبة تماماً لمواجهة التحدّي المفاجئ وغير المتوقع في ظلّ هذه الظروف.

التوقيت الأميركي الأول (الملف النووي الإيراني)

طوّرت إيران تخصيب اليورانيوم في مصانعها، بما يكفي لصناعة الأسلحة النووية. وعلى الرغم من نفي إيران نوايا كهذه، فإنَّ من المفترض عموماً أنَّها تسعى إلى الحصول على سلاح نووي.

كما اعترفت وكالة الطاقة الذرية، على الرغم من عدم الإجابة عن جميع الأسئلة التي تريدها، بأنها لا يمكنها القول إن إيران تتابع صنع أسلحة نووية، البعض يتكهن بأنَّ إيران تبحث عن قدرة خارقة بلا سلاح حقيقي، وأنَّ أيَّ خطوة من إيران لتعجيل جهودها في عبور العتبة النووية، ستُكشَف سريعاً، ما يضع إيران في مواجهة موحَّدة

مع المجتمع الدولي ويجلب لها المشاكل.

جرى توقيت الساعة النووية (الملف النووي الإيراني) على مؤشرين، مؤشر الهدف ومؤشر الموضوع، فعناصر الهدف تضمّنت المعلومات الاستخبارية المتاحة بشأن عدد أجهزة الطرد المركزي، والوقت الذي تستغرقه لإنتاج ما يكفي من اليورانيوم العالي التخصيب، الذي يدخل في صناعة القنابل النووية، والجانب الموضوعي في تقويم نوايا القيادة الإيرانية. وعلى الرغم من التقدُّم نحو السلاح النووي من خلال تخصيب كميات كبيرة من اليورانيوم، بما يقرب من العدّ التنازلي، أعيدت عقارب الساعة في كثير من الأحيان إلى الخلف.

في المستقبل المنظور فإن الأنظمة العربية ستكون مشغولة بالتهديدات نتيجة فشلها السياسي والإقتصادي

يُصرّح المسؤولون الإسرائيليون والأميركيون على مدى عشر سنوات، بأنَّ إيران ستمتلك السلاح النووي في غضون سنتين، وأصبح الأمر مثل مفارقة زينو.

وعلى سبيل المثال، كشف رئيس جهاز الموساد المنتهية ولايته مئير داغان، كشف أن امتلاك إيران القدرو على صناعة سلاح نووي أُجّل من عام 2012 إلى عام 2015، وقد تبعته في السياق نفسه إدارة أوباما، بالقول إن إيران لا تستطيع التعجيل بمواصلة مشروعها النووي، بسبب سلسلة من المشاكل التي تعترضها، ومنها الفيروس STUXNET، وكان للاضطرابات الإقليمية تأثير، إلا أنه يُعَدُّ ضئيلاً.

فالتخصيب كان وما زال كبيراً، مع وجود المشاكل الناجمة عن العقوبات والمعاناة التقنية، واليوم فقد العالم تركيزه على إيران بسبب الثورات العربية، ولا توجد أدلة ملموسة كثيرة، إن أردنا تغيير العقوبات. والآن حسابات إيران بشأن قيمة الأسلحة النووية وآفاق التفاوض ربما تغيرت، وقد تكون الهجمات ضد القذافي، حافزاً للصقور في إيران للتمسُّك بالبرنامج النووي، وعدم التشبُّث بالهراء الدولي من حسن النوايا وغيره، كما فعلت ليبيا.

وعلى الرغم من عدم وجود إشارات إلى تسارع البرنامج الإيراني، يُصرّ المسؤولون في الولايات المتحدة على ذلك، وإذا كان الإسراع موجوداص قبل هذه الأحداث، فهو الآن يمكن أن يكون أكثر تأثيراً.

التوقيت الأميركي الثاني (الاستراتيجية الإسرائيلية)

هو ما يتصل بطموح إسرائيل إلى القيام بضربة عسكرية وقائية ضد إيران، تُبدِّد مخاوفها من تهديدات السلاح النووي الإيراني، لهذا تَعُدُّ إسرائيل الملفّ النووي الإيراني تهديداً وجود حقيقياً، وقد ينعكس خطاب القيادة الإيرانية المتطرف والمناهض لإسرائيل، وعدم عقلانيتها، على حساباتها النووية الاستراتيجية، وهي (إسرائيل) قلقة أيضاً من تدني الاهتمام الدولي بإيران، وعبّر نتنياهو عن أمله أن يضع العالم ضغوطاً مشابهة على إيران، كالتي وضعتها على ليبيا، ويعتقد بأهمية هذا الإجراء على الرغم من ضخامته.

ويرى الإسرائيليون أنَّ العقوبات على إيران، على الرغم من آثارها القاسية، فإنها غير مطمئنة، وقد أعطت القيادةَ الإيرانيةَ الوقتَ الكافي لتنفيذ استراتيجيتها، إلا أنَّ الإدارة الأميركية –إضافة إلى العقوبات على إيران–بذلت جهوداً كثيرة في تغطية اهتمامات المؤسسة الدفاعية الإسرائيلية، بضمّها ضمانات الأمن وتقديم المساعدات العسكرية.

لا شك في أنَّ إصرار إسرائيل على تضخيم التهديد الإيراني، وقدرتها على ضرب إيران، يناقض سياسة ضبط النفس الأميركية، والمنطق الاستراتيجي والإدانات الدولية، إلا أنَّ تجربة إسرائيل في ضرب العراق عام 1981، وضرب سوريا عام 2007، أعطتها ثقة بالنجاح، وعلى أقل تقدير بإعادة ترتيبات البرنامج الإيراني بأعباء محدودة.

الأسعار المرتفعة للنفط أضعفت تأثير العقوبات الدولية

وعليه، يجب على الولايات المتحدة، أن تأخذ بحساباتها الاستراتيجية، قدرة إسرائيل على القيام بعمل أحادي الجانب، ويؤدي إلى تقويض مواقف الحمائم في الاحتواء والسيناريوهات الطويلة الأجل.

إنَّ الاستخدام المحدود للأسلحة النووية الإيرانية ضد الأراضي الإسرائيلية، يجعل إسرائيل قلقة من فقدانها قوة الردع النووي الحالي في المنطقة، ويضع في الوقت ذاته قيوداً على قدرة الولايات المتحدة على التدخُّل العسكري في منطقة الخليج، وكذلك فإنَّ مخاوف أنظمة دول الخليج ستقودها إلى إنهاء التعاون مع إسرائيل، وحتى مواطنوها سيغادرون خليجهم، وهم قالوا بوضوح إنَّهم يدركون تماماً، أخطار مهاجمة المنشآت الإيرانية من النواحي اللوجستية والسياسية والعسكرية.

جعلت اضطرابات المنطقة الكثير من الإسرائيليين يستنتجون أنَّ البيئة الاستراتيجية متجهة ضدّهم، وبالتحديد، أثار التغيير في مصر الإزعاج، وطرح سؤالاً كبيراً عن

التزامات الولايات المتحدة تجاه حلفائها، بعد سقوط مبارك. وأكثر من ذلك، أشارت التقارير الصحافية الإسرائيلية، إلى أنَّ نشر منظومة ضد الصواريخ، يجعل إسرائيل تثق بقدرتها على مواجهة انتقام حزب الله، أو الصواريخ الإيرانية بعد الهجمات المسلّحة.

ربما تُغيّر هذه التوجُّهات حسابات إسرائيل نحو إيران، لا سيما مع استمرار الولايات المتحدة في توسيع المهلة الزمنية لإيران، عامَي 2009 و2010، والتي بدأت تتلاشى حالياً.

تُضخّم إسرائيل موضوع الأسلحة النووية الإيرانية، أكثر مما تفعله الولايات المتحدة مع وجود دلائل على اقتراحات، بأنَّ الحكومة الإسرائيلية قد استبعدت العمل العسكري، مع احتمال أن تُعيد الحكومة المستقبلية النظر في حساباتها معتمدة على تحول المسارات الاستراتيجية.

التوقيت الأميركي الثالث (الداخل الإيراني)

التوقيت الزمني (الداخل الإيراني) الثالث، هو إمكانية وأهمية التغيير السياسي في إيران داخلياً، بعد الإضطرابات التي حدثت عقب الإنتخابات الرئاسية في عام 2009، وبدأت الآمال بثورة تقودها الحركة الخضراء، قد تزيح حكومة الجمهورية الإسلامية، وتأتي بتغيير جوهري بطبيعة العلاقات الاستراتيجية.

على الإدارة الأميركية إنّ تحترس من اللوبيات التي تدفع الى الحرب بحسابات خاطئة و الخيار الليبي لا يصلح في إيران

في ذروة احتجاجات الحركة الخضراء في إيران، تكهّن محللون سياسيون من واشنطن، بأنَّ التغيير في النظام الإيراني ربما أسهل من الموضوع النووي، وبأنَّ داعمين الحركة الخضراء حثّوا واشنطن على عدم الحوار مع الرئيس أحمدي نجاد، بل الحديث مع المعارضة لغرض دعم موقف هذه الحركة. إلا أنَّ الإدارة الأميركية كان لديها استنتاج صحيح، بغياب احتمال التغيير في النظام، وبأنهم لا يمتلكون قدرة التأثير في النتائج. وبعد عام ونصف من وجود أدلة على استمرار الاستياء الشعبي، واعترافات الإدارة الأميركية بتهافت آفاق ثورة شعبية تطيح النظام بأكمله، فإنَّها اتجهت إلى العقوبات والعزلة، والضغط الدولي لفكّ أواصر النظام وتحويله من المتطرفين إلى البرغماتيين. وإلى الآن، تبدو هذه التوجهات إلى حدّ بعيد، كأنّها تسير في الاتجاه الخطأ، فالبرغماتيون مثل رفسنجاني و(خاتمي)، أزيحوا من مناصبهم والقائد الأعلى آية الله خامنئي، يميل نحو المتشددين، وكذلك مجاميع حرس الثورة الإيراني.

في المحصلة، وسّع عناصر المحافظين سيطرتهم على الوضع السياسي الإيراني والاقتصادي والاجتماعي، وقد اضطر نجاد إلى دعم إصلاحات سياسية واسعة، من دون أن يخسر الدعم السياسي أو يستفز المعارضة.

إلا أنّ الأمل يبقى أن تنعش الثورات العربية الشعب الإيراني، ويحتذي أفراده بجيرانهم ويتحدوا لقيادة الجمهورية الإسلامية. كما أن فكرة إطاحة نظام الجمهورية الإسلامية من خلال حركة شعبية، أصبحت الآن معقولة، بعد سقوط حسني مبارك وزين العابدين بن علي.

قلّة هم الخبراء الإسرائيليون الذين يتوقّعون إحياء الحركة الخضراء على المدى القريب، ويركزون بدلاً من ذلك على الانتخابات البرلمانية التي ستجري العام المقبل. وفي المقابل، فإنَّ قليلاً من الخبراء العرب، يتوقعون أنَّ تمتد الثورات العربية إلى بقية المنطقة. ويبقى أمل إحياء فكرة التغيير الداخلي في إيران، عاملاً مؤثراً في الحسابات ولو بعد حين.

واشنطن استخدمت الحشد الدبلوماسي والعقوبات الإقتصادية والضغط السياسي وبذلت جهودها في إيقاف أو تعطيل البرنامج النووي الإيراني

في النهاية، لم تعتبر السياسة للولايات المتحدة غير متعاونة، بل اعتبرتها تشارك في تكوين عقارب الساعة السياسية للولايات المتحدة. إيران مسألة مشخصة بالنسبة إلى المحافظين الناقدين لإدارة أوباما، وهي الوصيّة الوحيدة المذكورة في عهد الإدارة الأميركية للسياسة الخارجية على تجمع الجمهوريين في مجلس النواب.

وبما أنَّ الولايات المتحدة مقبلة في العام 2012 على حملة انتخابات رئاسية، فستكون هناك حوافز قوية لتسييسها، وربما تمثّل عائقاً واقعياً لاستراتيجية كسب الوقت المذكورة، ومع احتمال أن يكون تركيز الحملة على القضية الاقتصادية، إلا أنّ إيران في عرض السياسة الخارجية، هي المرشحة. بل أكثر من ذلك، إنَّ كلا الحزبين الديموقراطي والجمهوري يدعمان المزيد على المتشددين في طهران، لا سيما في الكونغرس.

حدّت عقوبات العام 2010 على إيران من جهود إدارة أوباما للوصول إلى التفاوض مع طهران، كما أنَّ جهود الكونغرس في معاقبة الصين على عدم انسجامها مع العقوبات الدولية، قد عقَّد الاستراتيجية الدبلوماسية، التي لم تُحسب بعناية كافية،

بمعنى أنّها لم تكن منسقة بطريقة كافية، مع الآفاق القانونية الشرعية، ويبدو هناك بصيص من الأمل، أن تأتي الاستراتيجية الأميركية الصَبورة أكلها عندما تُعزل إيران سياسياً.

صاغت إدارة أوباما سياساتها طبقاً لهذه التوقيتات، وكانت تأمل الاستفادة من تحولها البعيد عن إدارة بوش، لتحقيق انطلاقة جديدة للولايات المتحدة فعلياً حتى مع إيران؛ فأوباما تبنى خطاباً جديداً وإيقاعاً جديداً، عند توليه منصبه.

ففي أعياد نوروز الإيرانية عام 2009، وتهنئته الجمهورية الإسلامية، كانت إشارة واضحة تبين احترامه النظام الموجود، وأبدى استعداده في رسائل لفتح صفحة جديدة. وأفصحت هذه الإدارة عن نيتها التفاوض بشأن القضية النووية، وأرسلت العديد من الرسائل الخاصة إلى القائد الأعلى آية الله خامنئي، طلبت فيها تعيين محاورين وإطار عمل للمحادثات، إلا أنّها لم تلقَ أيَّ استجابة.

وكالة الطاقة الذرية أكدت بأنها لا يمكنها القول إن إيران تعسكر برنامجها النووي

لم يكن توقيت اقتراحات إدارة الرئيس أوباما موفقاً، فبعد أن هيأت نفسها لمحادثات غير رسمية، في موعد محدد في تشرين الثاني/نوفمبر العام 2008، لتشرح التقدُّم في اخراطها الاستراتيجي، انتظرت الإدارة حتى حزيران/يونيو 2009 بعد الانتخابات الرئاسية، لبدء الحوار، وذلك لتجنب نقل الشرعية إلى نجاد، الذي ربما سيبيّن لاحقاً للناخبين الإيرانيين، أن العداء لا يمكن أن يعزلهم عن العالم، ومن جانب آخر أرادت، القول إنَّ إيران منشغلة بوضعها الداخلي. ثم جاءت المعارضة الجماهيرية بعد الانتخابات، لتعطل المفاوضات لأشهر أخرى.

ومع وجود الحركة الخضراء المعارضة في الشارع احتجاجاً على الانتخابات، التي يرونها مسروقة، ليس بمقدور الولايات المتحدة ولا إيران الحضور إلى طاولة المفاوضات.

تجسد وعد المحادثات في أيلول/سبتمبر 2009، بجدول زمني قصير، ليتبين أن لا تغيير في مراكز الطرد الإيرانية، وأنّها مستمرة من خلال الفوضى السياسية. ثم جاء العرض الأميركي الرائع في تبادل اليورانيوم المخصب، كإجراء لبناء الثقة ليعطي في الوهلة الأولى أفقاً حقيقياً للتحرُّك، إلا أنَّ إيران رفضت اتفاقاً موقتاً، وهو ما جعل الدبلوماسية الأميركية المحبطة، يعتبر إيران فشلت في اختبار نواياها بطريقة حاسمة.

بينما رفضت الولايات المتحدة لاحقاً اتفاقاً وشيكاً، على محاولة تركية–برازيلية لتبادل اليورانيوم المخصب، بدواعي التطور الإيراني في تخصيب اليورانيوم، ما قلل من أهمية التبادل. ومن جانب آخر، كانت الولايات المتحدة ترغب بتجنُّب عرقلة

قرارها فرض عقوبات دقيقة على إيران، وقد حصل ذلك في محادثات قصيرة في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر 2010، لفرض عقوبات أشدَّ إيلاماً، وبعدها في كانون الثاني/يناير 2011، لم يحصل أيُّ تطوُّر في محادثات اسطنبول، وأغلقت الباب الدبلوماسي.
وفي آذار/مارس كتب كبير المفاوضين الإيرانيين سعيد جليلي، إلى الممثل السامي الأوروبي إشتون، ليبين اهتمام إيران بجولة جديدة من المحادثات، ولم يتوقع في واشنطن أن تأتي هذه المحادثات بتطوُّرات مهمة، إلا القليلين منهم.
ذهبت الولايات المتحدة ذهبت إلى خيار «مسار الضغط»، بعدما وجدت أنَّ المسار الدبلوماسي غير مجدٍ، مدعية أنَّه هو المسار الناجح، مع استمرار بحث فرص التفاوض، وركزت جهودها بدايةً على العقوبات المتعددة الأطراف، للضغط على الاقتصاد الإيراني، مع إظهار العزلة التي تعانيها إيران من المجتمع الدولي. وقد سافرت بعثة أميركية إلى دول العالم من أجل التطبيق الصارم للعقوبات، وبناء عقوبات جديدة، وقد شملت جولة البعثة دولاً أخرى، من غير حلفائها التقليديين ضد إيران كالاتحاد الأوروبي، لكنها امتدت إلى دول أخرى مثل كوريا الجنوبية والإمارات العربية المتحدة.

الإصرار الإسرائيلي على تضخيم التهديد الإيراني يناقض سياسة ضبط النفس الأميركية

وقد أوضح دنيس روس موقف البيت الأبيض وسياسته تجاه إيران في كانون الأول/ديسمبر 2010، معلناً تركيب مبادرة دبلوماسية، ساعد فيها السلوكُ الإيراني، من خلال حشد جبهة دولية واسعة، للضغط على إيران بجدية لغرض تغيير سلوكها.
كذلك اتخذت الادارة الأميركية تدابير لوضع موازنة قوة في المنطقة ضد إيران، ولتقوية هذه الجهة فقد سمحت ببيع الأسلحة التقليدية بصورة واسع لدول الخليج، لتُمكِّنها من التفوُّق على إيران، مع استمرار الدعم والمساعدة لإسرائيل، كما أنَّ سحب جنودها من العراق يقلل فرص الميليشيا المدعومة من إيران لتعيث بالأرض فساداً.
كما بذلت الادارة جهودها في دعم السلام الإسرائيلي الفلسطيني، والوصول إلى الجمهور المسلم لتقويض القوة الناعمة الإيرانية، وقد أفرزت هذه الجهود نتائج واضحة.
وأخيراً، دعمت الولايات المتحدة العديد من الأنشطة السرية، لغرض تعطيل البرنامج النووي الإيراني، وعلى الرغم من أنَّ تفاصيل هذه الأنشطة ما زالت غامضة، إلا أنَّ استخدام الفايروس ستكسنيت (STUXNET)، قد عطَّل أعداداً كبيرة من أجهزة الطرد المركزي في إيران في محطة ناتناز النووية، إضافة إلى ما قامت بها وكالة الاستخبارات الخارجية، فضلاً عن اغتيال العديد من علماء البرنامج النووي الإيراني واختفاء آخرين،

وهو الأمر الذي ظلّ غامضاً، وكيفما تكون القضية الآن، فإنَّ الولايات المتحدة وإسرائيل أصبحتا واثقتين بأنَّ الجدول الزمني للنووي الإيراني قد توسع.
تقوّضت الاستراتيجية التي سادت في العام 2010، كما الكثير من أعمدتها الأساسية، بسبب موجة الاضطرابات في العالم العربي، إذ إنَّ المنطقة في مرحلة تحوُّل وتغيير في الحسابات الأمنية والسياسية في كل القطاعات، وتحوُّل التركيز الاستراتيجي وخلق فرص جديدة وتحديات جديدة.
يجب أن ينصبَّ هدفُ الاستراتيجية الأميركية على منع إيران من الاستفادة من هذه التغييرات في المنطقة وهندسة بناء المنطقة لحماية المصالح الأميركية الأساسية.

إيران ضمن المنطقة

أعادت موجة الاحتجاجات العربية تكوين السياسات العربية بعمق. وسقوط نظام الرئيس التونسي هو الذي ألهم العالم العربي، ولم يكن لإيران أيّ علاقة مباشرة به، وسيطرت ثمانية عشر يوماً دراماتياً في مصر على اهتمامات العالم، وأدّت في النهاية إلى سقوط أقوى حلفاء الولايات المتحدة وإسرائيل، ومن ثم انتشرت الاحتجاجات لتغطي المنطقة بالشعارات من المغرب والجزائر إلى اليمن وعُمان وإلى سوريا والأردن والبحرين.

إضطرابات المنطقة جعلت الكثير من الإسرائيليين يستنتجون أنّ البيئة الاستراتيجية متجهة ضدهم

وكانت التحولات السلمية في مصر وتونس، قد فسحت المجال على نحو متزايد في الدول الأخرى، لكنها قوبلت بردود وحشية من الأنظمة اليمنية والسورية والبحرينية وبقدر أكبر في ليبيا، ما أدى إلى التدخُّل الدولي، وفي كل هذا كان الدور الإيراني محدوداً أو مفقوداً، باستثناء البحرين التي أصبحت ساحة معركة بين إيران والسعودية، وجلبت الأخطار إلى هذه الجزيرة.
ولا تتفق الآراء الآن بشأن نتائج هذه الأحداث، فيما لو كانت قد أضعفت أو قوّت الوضع الاستراتيجي الإيراني. فالبعض يرى هذه الانتفاضات تُعزّز من قوة إيران، لا سيما الأنظمة العربية المترنحة القريبة من الولايات المتحدة، إضافة إلى أنَّ الجماهير غاضبة على إسرائيل ومعادية للسياسة الخارجية الأميركية، وذلك لغرض كسب السلطة.
كما أنَّ كبار المستشارين حول نجاد والخامنئي، يرون أنفسهم يعملون من موقع القوة، كما هي حال السيد فريدة فرحي، الذي يرى أنَّ وجهة نظر الإيرانيين من

مشاعر الجمهور العربي، سيكون في نهاية المطاف منسجماً مع وجهة نظر وخيارات الشعب الإيراني، وأنَّ من يُحدِّد نلك هو الموقعية من الصراع العربي-الإسرائيلي.
أطلق الخامنئي على الثورات العربية اسم «الصحوة الإسلامية»، ويبدو ذلك تبريراً لسياستهم الخارجية. من جانبها، اعتمدت القيادات العربية على نظرية المؤامرة في صراعها مع إيران، ومهما كانت ادعاءات هؤلاء القادة، فإنَّ «السنّة» العرب في الخليج يخشون التوسع الإيراني، بينما الفتنة الطائفية التي كانت رافعة سياسية مفيدة لإيران، أصبحت تمثل خطراً عليها في تقويض جهودها، لأنها تجد نفسها غير طائفية، بل هي مقاومة إسلامية.
وعلى الصعيد نفسه، يرى بعض المحللين، أنَّ عصر ما بعد نظام الرئيس السابق مبارك، سيميل بقوة إلى بناء أفضل العلاقات مع الجمهورية الإسلامية، وكذلك كتلة «الممانعة» في منطقة الشرق الأوسط، ويضيفون أن لإيران وزناً كبيراً، عندما تُكوِّن محوراً مع سوريا وتركيا وربما العراق، وعليه فهي قوة صاعدة لا محال، وتتحول من موقع قوّة إلى موقع قوّة آخر بفضل السياسات الأميركية الخاطئة.

عقوبات العام 2010 على إيران حدت من جهود إدارة أوباما في الوصول إلى التفاوض مع طهران

بينما في الضفة الأخرى، هناك مراقبون لا يتفقون مع هذا الرأي، ويرون أنَّ إيران تكافح لتحقيق الفائدة أو إيجاد موطئ قدم في المحيط الناشئ.
انزعج الكثير من العرب وابتعدوا عن إيران بعد القمع الذي مارسه النظام أعقاب الانتخابات الرئاسيه عام 2009، فضلاً عن أن تنامي دور تركيا في الإقليم، ووقفتها الجماهيرية دفاعاً عن غزة، قد قوّضا وأضعفا الخطاب الإيراني لقيادة معسكر المقاومة، كما أنَّ الدور الإيراني في العراق مع العرب السنّة محدود، وكذلك في المنطقة، حتى إن تحالف إيران مع حزب الله فقد بعض من مزاياه، كما أن الحماسة الجماهيرية بعد انتصار الحزب في حرب تموز/يوليو 2006 ضد إسرائيل، قد انفرط عقده وانكفأ حزب الله إلى الوضع الداخلي.
وقد كشفت وثائق «ويكليكس» عن الأحقاد في القصور العربية ضد إيران، بينما الجماهير في مصر ومناطق أخرى، تشارك إيران كراهيتها الوضع الراهن في الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، إلا أنَّ احتمال ترجمة هذا التعاطف مع الأجندة الإيرانية الخارجية الواسعة مستبعد.
يبدو أنَّ إيران لم تؤدِّ دوراً ذا أهمية في إثارة المتظاهرين ضدّ قوى الاستبداد في المنطقة، فالمتظاهرون أو المعارضون المصريون، أكدوا بصورة قاطعة، أنّهم يرفضون

المحاولات الإيرانية ركوب موجة الثورة، وأنَّ رأي الولايات المتحدة الحالي عن الوضع الإيراني في الأحداث عرضه وزير الدفاع روبرتس غيتس بالقول «ليس لدينا دليل عن تدخل إيران في إثارة الثورات الشعبية أو التظاهرات في المنطقة، بينما يوجد دليل على محاولتها تمديد وإطالة موضوع البحرين لغرض استغلاله وخلق المشاكل».
فيما يعلن الأدميرال ميلن بوضوح «أنَّ الخاسر الحقيقي في هذه الثورات هو إيران».
ولذلك فلا اتفاق على الوضع الإيراني في هذه الثورات، سواء داخل الولايات المتحدة أو لدى العرب أو الإسرائيليين أو الإيرانيين، فهم منقسمون في تقييماتهم، ولهذا الانقسام انعكاساته السياسية والاستراتيجية، باعتبار أنَّ حسابات كل العناصر في المنطقة قائمة على أساس متبنياتها في مستقبل ميزان القوة، والأكثر من ذلك أنَّ الظروف تتغير بسرعة.
فعدم الانسجام الإيراني في مصر، أعطاها فرصة إطلاق سياستها في كشف القمع في البحرين وادعاء القيام بدور في اليمن، كما أنَّ قرار الولايات المتحدة تصعيد العمليات العسكرية ضد ليبيا، لا يمكن التنبؤ بآثاره في الموقع الاستراتيجي لإيران، فالذين يخشون تنامي القوة الإيرانية لديهم حجة قوية، لا سيما عندما يقدّمون القوى العالمية المضطربة أو الفوضى في داخل التحالف المناؤى لإيران.

الولايات المتحدة دعمت العديد من الأنشطة السرية لتعطيل البرنامج النووي الإيراني

إلا أنَّ المشككين في إيران، هم الأكثر إقناعاً، لأنَّ إيران فقدت الدعم الدولي والجماهير العربية تناشد توجيه أقسى العقوبات الدولية، كذلك فهم غير قادرين على استغلال التغييرات في المنطقة. وفي استطلاع للرأي قامت به البي بي سي في آذار/ مارس 2011، تبيّن أنَّ إيران وكوريا هما البلدان الأقل تفضيلاً في العالم، والاستطلاع يشير إلى انخفاض نسبة التفضيل بحوالى عشر نقاط عن العام 2005، حيث يبلغ الآن 16 بالمئة.
تحمل التغيرات العاصفة في العالم العربي تحديات أكثر منها فرصاً بالنسبة إلى إيران، ما أدّى إلى تقويض خطابها في دعم الشعب العربي، وكشفِ قمعها المحلي الداخلي. فإيران قد بلغت الذروة في تأثيرها في المنطقة، عند منتصف العقد الماضي مع ذهاب صدام حسين، وتدمير العراق وغرق الولايات المتحدة في مستنقع التمرد، ولم تكن هناك قوة في المنطقة تكبح القوة الإيرانية، سوى أميركا وإسرائيل وحلفاء أميركا العرب.
فإرادة السعودية ومصر والأنظمة العربية الأخرى الاصطفاف مع إسرائيل، ولو من خلال عملية السلام، قد تعثرت بسبب الحاجة الحقيقية إلى معادلة ميزان القوة مع إيران، بعد رحيل النظام العراقي من المنطقة.

لم تتلقَّ حماسة هؤلاء القادة دعماً جماهيرياً، إلا أنَّها سمحت لإيران بمخاطبة الشعب العربي باسم المقاومة، ويبرز فيها الهلال الشيعي الذي اجتاح المنطقة في 2004–2005، تماشياً مع قدرات حزب الله في مقاومة إسرائيل 33 يوماً في حرب تموز/يوليو 2006، وأتت بالنفع على عرابيها الإيرانيين، حتى في الأوساط التي لا ترغب بالجمهورية الإسلامية.

عملت السعودية من جانبها على الإعلام المدعوم، وفق أجندة تشويه سمعة إيران ووصمها بالتطرُّف والتشيع، أكثر منها قوة شرعية للمقاومة، وعكس تفشي الشد الطائفي السني–الشيعي في المنطقة، عدمَ توازن القوى، ونتج منه الضعف والانقسام العراقي، وأفرز محوراً واحداً على السطح، وهو أنَّ إيران ومعسكر المقاومة في جانب، والولايات المتحدة وإسرائيل ودول الاعتدال العربي في جانب آخر.

كما أن حالة المنطقة هي المفتاح لجهود إيران في مشروع القوة والتنافس مع المصالح الأميركية في المنطقة. فإيران جندت نفسها لمقاومة الهيمنة الأميركية في النظام الإقليمي، وقد وَلد ذلك حرباً باردة جديدة في الشرق الأوسط مع الرياض، ومن ثم أصبحت إسرائيل وأميركا وأنظمة عربية أخرى في محور واحد، وقد هيمنت هذه المحورية في العقد الماضي.

جاء التركيز على إيران بتأثير سلبي، لأنَّه سلط الضوء كثيراً على موقعية إيران، وأتاح لها الاستفادة منه، واكتساب السمعة أو إبراز نكوص منافسيها بصورة ملموسة.

بينما كانت حسابات أوباما تريد الوصول إلى العالم الإسلامي بدايةً، فيما إيران غير مستقرة دبلوماسياً، ما يحرمها من خطوطها المألوفة في المواجهة. الآن، لا إشارات إلى أيّ تناغم مع إيران بين الأنظمة العربية أو الجماهير الجديدة.

الإستراتيجية الأميركية يجب أن تمنع إيران من الإستفادة من التغييرات في المنطقة وهندسة بناء المنطقة لحماية المصالح الأميركية الأساسية

وبالحقيقة فأنَّ الدفع الإيراني للإنتاج السلاح النووي، ونفوذها الإقليمي قد روّعا أنظمة الخليج. وبذلك فإنَّ الانظمة العربية متماسكة لمواجهة إيران، أكثر منه التصاقاً بها لتحدّي الولايات المتحدة، وهناك خوف عميق من القوة الإيرانية، وقد تحركوا ليكونوا الأقرب إلى الولايات المتحدة وإسرائيل والخشية من السلطة الإيرانية، بل نشطوا بصورة متزايدة وبذلوا الجهود ضدّ إيران، كذلك كثّفت علاقتها العسكرية مع الولايات المتحدة، ضمنها مشتريات الأسلحة الضخمة والتنسيق العسكري، إلا أنَّهم يخشون اتفاقاً أميركياً إيرانياً يأتي على حسابهم، وهُم قلقون من التخلي عنهم وعلى وشك التعرض للانتقام الإيراني، إلا أنَّ ذلك لا يعني كما يتجه التصوُّر إليه دائماً، أنَّهم يدعمون هجوماً عسكرياً ضد إيران،

بل إنَّهم يخشون من هذه الحروب بما في ذلك الانتقام الإيراني، ويفضلون حلّ المشكلة بالتصعيد من دون الحرب.

إلا أنَّ بعض الدول ذات التفكير المستقلّ مثل تركيا وقطر بنت علاقات عمل متينة مع إيران وسعت إلى دور الوسيط في المنطقة، ولم تُبدِ الدول في المنطقة على قلتها، إشارات إلى توافقها مع إيران، حيث إنَّ التغيُّرات الراهنة في دول المنطقة، ستؤثر في قدرة وإرادة قياداتها لتحدّي إيران، ومن المحتمل أن يكونوا غير متحمسين لأداء دور معيّن في الاحتواء. فعلى سبيل المثال، يتوقّع وزير خارجية مصر الجديد، نبيل العربي (الأمين العامّ للجامعة العربية اليوم)، أنَّ تكون للقاهرة علاقات طبيعية مع إيران، بدلاً من الانضمام إلى المحور الإقليمي المعادي لإيران.

إنَّ تحدّي إيران في المنطقة عادةً هو تحدٍّ سياسي بالدرجة الأولى، لا تحدٍّ عسكري، وحتى الإنفاق العسكري الإيراني أقل من إنفاق نظرائها في منطقة الخليج، وسلاحها هو الأدنى من الناحية التكنولوجية.

تحصل دول الخليج على التكنولوجيا العسكرية الغربية المتقدمة، ومدعومة بشبكة القواعد العسكرية والانتشار الأميركي، حيث إنَّ القوة الجوية للإمارات العربية المتحدة وحدها تفوق الإيرانية، كمّاً ونوعاً، وكذلك مجلس التعاون الخليجي كمجموعة كاملة أكبر بكثير من جارته.

قدرات القوة العسكرية الإيرانية مستهلكة بسبب تأثير العقوبات الدولية، وكما علّق أحد الكويتيين ساخراً «إن إيران تهدد الخليج منذ أربعين عاماً لكنها لم تدخل في حرب وتكسبها مطلقاً». دول الخليج مستمرة في متعة التميز التسليحي التقليدي الواسع، الذي يزيد عرض مبيعات الأسلحة واستكمالها، بينما العقوبات مستمرة في إنهاك جاهزية واستعداد وموثوقية القوة العسكرية الإيرانية.

موجة الإحتجاجات العربية أعادت تشكيل السياسات العربية وسقوط نظام الرئيس التونسي ألهم العالم العربي

لدى إيران القدرة على إلحاق الضرر بواسطة الهجمات الصاروخية، ومن خلال الالتحام الملاحي في الخليج، إلا أنَّ ذلك ليس هو التهديد العسكري الرئيس، بل لأن السلاح النووي الإيراني ستكون له تداعيات أمنية خطيرة، لا سيما حرية أميركا في الدخول إلى الخليج، إلا أنَّ معظم أنظمة الدول العربية، يخشى ذلك، لأنَّه يعطي زخماً لشجاعة إيران.

ولا شكّ في أنَّ الاصطفاف الطائفي سيجعل العراق قريباً من طهران، والولايات المتحدة غير قادرة على تأمين شراكة استراتيجية فعالة مع بغداد، وهذا سيكون تحولاً استراتيجياً كبيراً لصالح إيران.

◀

لا تتفق الآراء حول نتائج الثورات العربية وعما إذا كانت أضعفت أو قوت الوضع الإستراتيجي الإيراني

عموماً سيبقى تأثير الاحتجاجات أو الثورات الشعبية في إيران، في دائرة التساؤل طويلاً، وهناك أسباب وجيهة لدى إيران، للاستفادة من التغييرات، وأسباب أكثر صلاحية، لترى أنَّها تكافح من أجل التكيُّف.
تجعل التغيُّرات المتسارعة وكثرة المناطق الساخنة والتأثير الكامن للأحداث غير المتوقعة، تبني أيّ اتجاه تحليلي، أمراً عبثياً أو متهوراً.
إلا أنَّ الواقع هو أنه من غير المحتمل أن يتراجع الوضع الراهن، أو يعود إلى الوراء وفي الوقت ذاته هو يمثّل مسالك مهمة لخيارات السياسة الأميركية تجاه إيران.
ولكي تعود إيران إلى اعتلاء المنطقة ثانيةً، يجب أن تندلع حرب بين إسرائيل ولبنان، بينما يظل العراق حاسماً في الساحة الإقليمية التي تؤثر إيران في تكوينها، وقد أبدت إيران قدرة أقل من المتوقع على فرض إرادتها على الانتخابات العراقية وتأليف الحكومة الجديدة، بينما الساسة الشيعة كرئيس الوزراء نوري المالكي قد هيمنوا على النظام السياسي، وكان الأكثر نجاحاً واهتماماً في انبعاث القومية العراقية، كذلك كان الأثر الإقليمي لموضوع البحرين حاضراً في شعور العراقيين، وقد عبّروا عن دعمهم المحتجين من خلال الحكومة العراقية (ضمنها رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس البرلمان أسامة النجيفي)، وهو ما أثار ردود فعل عنيفة في أنحاء الخليج، ودعوا إلى تأجيل اجتماع القمة العربية المقرر عقده في بغداد هذا الربيع.
ويبدو احتمالاً ضعيفاً متفائلاً أن تطلب الحكومة العراقية تمديد الاتفاقية الأجنبية إلى ما بعد 2011، وهي غير مستعدة لذلك، لأنه لا يحظى بقبول شعبي، وكذلك هي تواجه الآن احتجاجات نشطاء في البلد، وهذا ما يزيد الأمور تعقيداً.
أما في ما يخص لبنان، فهو ميدان تقليدي لسباق دول الإقليم على السلطة، إلا أنَّ هذه الساحة أصبحت أقل أهمية، كمركز للسباق خلال أشهر الانتفاضات العربية، قياساً بما كانت عليه في الأشهر الأخيرة من العام 2010.
وعند هذا المفترق برز إلى السطح بصورة متصاعدة موضوع المحكمة الخاصة بلبنان (STL)، واتجاه النية إلى توريط حزب الله في اغتيال الحريري، وكذلك بدأت خشية إسرائيل من تنامي قدرات حزب الله، هذه الموضوعات أعادت التركيز والاهتمام الدولي والإقليمي في بيروت. نُظرَ إلى قدرة حزب الله وحلفائه على إسقاط حكومة الحريري، رداً على اتهامات المحكمة الخاصة بلبنان، على نطاق واسع على أنه انتصار

كشفت وثائق «ويكليكس» عن الأحقاد في القصور العربية ضد إيران

لإيران، وهو ما ولد ردة فعل عنيفة، وصوّر حزب الله على أنه ممثل الحزبية في لبنان، على الرغم من أنَّ حسن نصر الله ما زال يتمتع بشعبية بالغة في جميع أنحاء المنطقة. إلا أنَّ جهود حزب الله وإيران قد تعثرت لمدة أربعة شهر في تأليف الحكومة اللبنانية، مع اختيارهم رئيس الوزراء نجيب ميقاتي.
وأيقظ بروز الحديث الطائفي هناك الحرب الباردة وديناميتها الحاضرة في هذه المنطقة، حيث فتحت الحملة القاسية ضد البحرين، الأبواب إزاء إيران كي تتوجه إلى الشيعة الآخرين، من العراق إلى لبنان، وهو ما يكمن أن يخلق رؤية لتحقيق الذات بالذات. كما أنَّ يأس الشيعة في البحرين من العملية السياسية، دفعهم إلى البحث عن فرص للمساعدة من أيّ طرف وفي أيّ مكان. وأوضح أنَّ التوتر الطائفي الذي أطلقته البحرين، كان له تداعيات إقليمية. في نيسان/أبريل العام 2011 أعلن السيد حسن نصر الله دعمه لشيعة البحرين، وتنديده بالسعودية التي تحظى بدعم من الطبقة السياسية اللبنانية، ما أثار موجة استنكارات شرسة.
وفي كل الاحتمالات، ستستمرّ إيران في محاولة استغلال الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، الذي يصبّ في تعزيز خطاب المقاومة وأطرافها.
إنَّ الدور الإيراني الفعلي في فلسطين محدود ميدانياً، على الرغم من الدعم الذي تقدمه إلى حماس والمنظمات الفلسطينية الأخرى، وتبقى الحكمة الراجحة في تعقيد موقف إيران إقليمياً، هي تحقيق السلام الشامل العادل، كما أن انهيار عملية السلام بالكامل ربما سيعود بالفائدة على إيران، أو بشكل أقل عندما تتجزأ اتفاقية السلام، حيث سيبقى موقف إيران قوياً باعتبارها راعية المقاومة وباعتبار الاتفاقية سلبية في المنطقة.
إلا أنَّ إيران واجهت منذ البداية، صعوبات في مناشدة المحتجين العرب، وسحقت نفسها بنفسها، فقد رفض رئيس الإخوان المسلمين المصري، ادعاء السيد الخامنئي أنَّ الثورة المصرية انبعثت من وحي النموذج الإسلامي الإيراني، وقد قال أحد المعلقين العرب «إنَّ النظام الإيراني تعرض لإصابة شديدة في الأيام القليلة الماضية، عندما رفض بعض شبان الثورة المصرية دعوته، فيما طالبت المعارضة الإيرانية بحق الاحتجاج».
وركز آخر على كلام الخامنئي في الحديث عن الشرق الأوسط الإسلامي، عندما اعتبر

الانتفاضة نصراً للمشروع الإيراني على حساب مشروع جورج بوش.

تحدي ايران في المنطقة هو تحدي سياسي بالدرجة الأولى وليس عسكريا

من جانب آخر، قوّضت الاحتجاجات في سوريا الحليف الرئيسي لإيران في المنطقة، الجهودَ الإيرانية لوصف الثورات، بأنّها تمرد واحتجاج ضد السياسة الأميركية والإسرائيلية، ومع ذلك ربما تتغيّر الأمور بسرعة، حيث إنَّ تدهور الوضع في البحرين قد عزز الموقع الإيران، وأصبح تحدياً قاسياً للولايات المتحدة، فالسعودية ودول مجلس التعاون تدخَّلا في الشأن البحريني.

يضيّق النظام حالياً على قاعدته الداعمة من البراغماتيين، من مثل رفسنجاني، الذي أُبعد من السلطة قسراً، وهذا ما يمثّل مظهراً زائفاً للاستقرار، وذهب البعض إلى أبعد من ذلك، ألا وهو التحذير من أنَّه «إذا كانت إيران غير قادرة على التحكُّم في مسار الثورة المصرية، سيكون النظام الإيراني نفسه في خطر.

هنا لا تنبغي المبالغة في انحدار الخطاب الإيراني (محور المقاومة)، لأنها لا تزال تحتفظ بصورة البطل في المنطقة، كما أن دهاليز المنطقة الرئيسة كالصراع الإسرائيلي-الفلسطيني ربما يطفو إلى السطح ويجذب الانتباه بسرعة كبيرة.

إلا أن حرباً جديدة لإسرائيل مع حزب الله أو مع حماس أو إيران، تُحوّل الجمهور العربي إلى طهران، وفي الوقت ذاته ينبغي عدم الذهاب مع ادعاءات مؤيدي إيران، أو من الذين يعانون صراعات داخلية للمبالغة في الدور الإيراني لتحويل الأنظار عن أنفسهم، ويجب أنَّ تُقدَّر الأمور بحجمها.

تحاول القيادة الإيرانية أن تأخذ الحركات العربية الجديدة لمصلحتها ولفائدتها، وتبعدها عن الولايات المتحدة وحلفائها، كما أن التحرك الخاطئ من الولايات المتحدة والسعودية، ربما يخلق فرصاً لإيران في استغلال هذه الثورات.

وفي الحقيقة، يرى الكثير من العرب أنَّ أستنكارات أردوغان للحرب مع إسرائيل، وتقديم الدعم الإنساني بأسطول الحرية، هما أكثر فاعلية من التهديدات الإيرانية ودعم الإرهاب.

جعل الدور الإيراني المعروف بقيادته للطائفية وإراقة الدماء في العراق، الكثير من العرب ينفرون منها، وهم الذين كانوا في البداية، يدعمون المقاومة ضد الاحتلال الأميركي، وبمرور الزمن فسح المجال للاشمئزاز من الطائفية والقتل العشوائي.

كذلك، كان الفشل الإيراني في انتخابات العام 2009، السبب الأعظم في انحدار

من المستبعد أن يكون للعقوبات الدولية تغييرات في السياسة الإيرانية

خطابها الموجه إلى الشعب العربي، فالانتهاكات التي تعرضت لها الحركة الخضراء، قد غطتها قناة الجزيرة بصورة واسعة، وكذلك قنوات أخرى، ما جعل الشعب العربي يتعاطف بصورة كبيرة مع الحركات الديموقراطية، وهذا بحد ذاته أعطى القوة والصلاحية للشعوب العربية في انتفاضاتها الحالية، فأحد المعلقين العرب يقول «تكافح طهران في تناقض بين دعمها للاحتجاجات في مصر وموقفها القاسي من مطالب المحتجين ضد نتائج الانتخابات في حزيران/يونيو 2009)، وهذه تتردد كثيراً في الإعلام العربي، والبعض ذهب إلى أبعد من ذلك، بأنَّ المعارضة الإيرانية ستستوحي من الانتفاضات العربية وتعيد تجديد تحديها للجمهورية الإسلامية.

كافحت إيران والولايات المتحدة عندما تصرّفت تركيا وقطر بقدرة ورغبة لمخاطبة الشعب العربي، وباستقلالية كبيرة، وربما ستقدم هذه البيئة الإقليمية الكثير من هذه النماذج، لا سيما مصر الجديدة، التي أعادت علاقتها مع إيران بصورة طبيعية وفتحت حدودها مع غزة وكسرت الجمود والمصالحة بين فتح وحماس، فإنَّ الادارة الأميركية وهي ترى هذه الجهود التي تصب في تقوية إيران، عليها أنَّ تدرك أنَّ هذه قوة جديدة، ومنافس جديد لطهران، سوف يساعد في نهاية المطاف في تهميش الخطاب الإيراني.

فإيران ستوسع جهودها لاستغلال الوضع غير المستقر في الدول العربية، إلا أنَّها ستجد صعوبة عندما لا تستطيع أن تلصق نفسها، أو تصطف مع الشعب العربي الجديد، وهنا ستواجه عقبات خطيرة، فالخطاب الإيراني للجمهور العربي في السنتين الأخيرتين قد تضاءل، وهناك عداء في الخليج بالنسبة إلى إيران، وحتى حرب إسرائيل على غزة في العام 2008، لم تبرز منها صورة إيران في المنطقة، وبعدها جاء بروز تركيا عليها، فتضررت كثيراً وبرز رجب طيب أوردوغان قائد مقاومة بدلاً من محمود أحمدي نجاد.

لا تخشى الأنظمة العربية أن تعزوها إيران، إلا أنّها تخشى خطابها السياسي إلى عناصر من شعوبها، الذي من الممكن أنَّ يمثّل تحدّياً لهم، ويؤدي إلى فكّ قبضتهم من السلطة في بلدانهم. فهم منزعجون من قدرة إيران وإرادتها في إنفاق الأموال وإرسال الأسلحة إلى جماعات غير حكومية، مثل حزب الله وحماس ومنظمات عراقية مثل بدر وجيش المهدي وجماعات أخرى مزعومة، كما أنَّ ضعف الدول الاستبدادية

أمام الاحتجاجات الحالية، يفسح المجال لهذه القدرات للعبث والتخريب والاختراق الأيديولوجي.
فالأنظمة العربية ستقوم بالكثير لمواجهة التهديد الإيراني لتحرير أنظمتها السياسية، وإحكام سياستها الخارجية، لكي تردم الفجوة العميقة بين شعوبها، فالحملة الأمنية بالبحرين على سبيل المثال، قد ضيعت فرصة الشيعة البحرينيين في النظام السياسي، وغذى الغضب في الأنظمة الملكية والسعودية لمنع إيران من استغلال الحدث، وفي ظل هذا المحيط السياسي الناشئ الذي ما زال مفتوحاً، كم تستطيع إيران أن تستفيد منه وكم تستطيع الولايات المتحدة، أن تؤثر في الإجابة عن هذا التساؤل، وإنَّ مكاسب إيران من الاستقطاب الإقليمي والصراعات، أين سيكون عندما تتشظى الأجندات الإقليمية والقضايا الأخرى، وفي مقدّمتها الأوضاع الداخلية، فهي قد نجحت في العقد الأخير في المحيط الإقليمي في الحرب الباردة، التي سمحت لها بادعاء الحديث، باسم الجميع، من الذين لا يدعمون التحالف الأميركي المؤلف من أميركا وإسرائيل.

حدود الخيارات التقليدية

لا ينسف المناخ الإقليمي الجديد، أسس استراتيجية الصبر والاحتواء المتبعة من الإدارة الأميركية فحسب، بل ينسف كذلك أسس معظم البدائل التقليدية: العقوبات، والمفاوضات، والخيارات العسكرية، وتغيير النظام والاحتواء. شهدت الحسابات المحيطة بكلّ هذه الخيارات (وهي متشابكة وليست متنافية) تغييراً جذرياً، فلكلّ من هذه الخيارات حدود جدّية ويجب أن يُعاد النظر فيها في ضوء الأحداث الأخيرة.

حدود العقوبات

حظيت العقوبات بدعم دولي أكثر من بعض الشيء في هناك حدوداً العقوبات. فإيران، ا لمُستهدَ فة ،

من غير الواضح ما إذا كانت الإدارة الأميركية ستوافق على عقد صفقة مع إيران

التي فرضتها إدارة أوباما المتوقع، ويبدو أنَّها أثّرت الاقتصاد الإيراني. لكنّ لِما قد تُحقِّقه حتى أشدُّ شأنها شأن غالبية الأنظمة بإمكانها اتخاذ تدابير مضادة

على المدى القصير، على جمهور الناخبين، سياسية. ويتمثل العناصر التابعة الإيراني على سبيل الأسواق السوداء،

يجب نبذ الخيار العسكري الغربي ضد إيران لأن ذلك يدفعها لإتخاذ خطوة دراماتيكية جديدة باتجاه التسلح السريع

للحد من آثار العقوبات الذي يكتسب أهمية ذلك عموماً، في وضع للنظام (الحرس الثوري المثال) اليد على الأمر الذي يُحكِم فعلياً سيطرة النظام قياساً بقطاعات المجتمع غير المرتبطة بصورة كبيرة بالسياسة، من شأن العقوبات كذلك مساعدة النظام على تبرير الضعف الذي يعتري إدارته الاقتصادية. ومع مرور الوقت، يتكرّس التكيُّف الاستراتيجي لأنّ البلد المُستهدَف يتعلم طريقة التعايش مع القواعد والقيود الجديدة، واستحداث أسواق وشبكات بديلة، ولذلك فالمعارضة الإيرانية والمجتمع المدني، يريان أنَّ العقوبات تؤثر في أصحاب المشاريع التجارية والأشخاص العاديين.
إنَّ الأجزاء المفتوحة مع إيران في العراق وأفغانستان، التي لا تخضع لأيّ إدارة أو تنظيم، إلى جانب تجارتها مع تركيا وروسيا وأوروبا وآسيا، كانت قد مكنتها من الالتفاف والحصول على خيارات متنوعة. فقرار أحمدي نجاد القاضي بخفض الدعم، كان له تأثير مباشر في غالبية الإيرانيين أكثر من العقوبات بحدّ ذاتها، وأدّى ارتفاع سعر النفط الذي يتخطى حالياً عتبة المئة دولار للبرميل الواحد، إلى طمس أثر العقوبات، وتمكن النظام الإيراني في الوقت عينه من إلقاء اللوم على أعدائه الخارجيين، لا على سوء إدارته الأمور، في ما يتعلق بأيّ مشاكل تواجهها البلاد. في حال ارتفع بالفعل منسوب الضغوطات الاقتصادية، فإنّ الاهتمام الدولي بمعاناة الإيرانيين العُزّل–الأمر الذي تُسلّط وسائل الإعلام الإخبارية الضوء عليه–سيقوّض على الأرجح، الدعم الذي يحظى به فرض العقوبات على النظام، كما حدث في التسعينيات مع العقوبات التي فُرضت على العراق.
باختصار، من المستبعد أن تكون للعقوبات تغييرات في السياسة الإيرانية، من خلال قوة المعاناة التي يرزح الإيرانيون تحت ثقلها، فكلما ازدادت المعاناة المفروضة، تأذى الشعب الإيراني أكثر وضَعُف موقف المصلحين المحتملين. أما نافذة الأمل الأكثر واقعية، فهي أن يؤدي ارتفاع التكاليف إلى تغيير حسابات النظام أو القطاعات السياسية البارزة داخل إيران، الأمر الذي يدفعهم إلى إدراك واقع، أنّ البرنامج النووي لم يعُد يستحقّ كل هذا العناء، لكن من باب الحكمة القول إنّ العقوبات لم تؤدِّ حتى الآن، سوى إلى تقوية القطاعات السياسية الأكثر نفوذاً على

◀

غرار الحرس الثوري الإيراني الصاعد.
أخيراً، تُقلِّص التغييرات الإقليمية من أهمية احتمال شروع الأنظمة في المنطقة، إلى اتخاذ خطوات مكلفة في اتجاه تطبيق عقوبات من شأنها إثارة غضب مؤسسات الأعمال المحلية أو الأوساط المالية. كما أنّ من المستبعد أن تظهر على الساحة عقوبات دولية أشد صرامةً، مع أنّ المزيد من العقوبات الأميركية الأحادية الجانب، تمرّ عبر الكونغرس، كما أنّ من شأن العقوبات التي تُطاول مجالات محددة، أن تستمرّ في عرقلة البرنامج النووي الإيراني عبر التأثير في سلسلة الإمدادات والعمليات المالية، وبإمكانها تقليص هامش التحرُّك لدى المسؤولين في النظام؛ مهما يكن، من المستبعد أنَّ تُحدِث العقوبات التغيير السلوكي الذي تنشده إدارة أوباما.

حدود المفاوضات

من الصعب تحديد أيّ آفاق جدّية للمفاوضات على المديَيْن القصير والمتوسط. عديدة هي أسباب المأزق الحالي، ومن ضمنها بلا شكّ، قلة الاهتمام من الجانب الإيراني. لم تُعرب إيران عن أيّ رغبة بالتفاوض بشأن برنامجها النووي، مشددة فقط على مناقشة القضايا الإقليمية الأشمل، حين دثعي إلى عقد المحادثات، ورفضت صفقة تبادل اليورانيوم التي تقدمت بها الولايات المتحدة. كما أنّ التدخُّل العسكري ضد نظام القذافي في ليبيا، من شأنه تعقيد مسألة عقد أيّ صفقة نووية، بما أن طهران ترى أن التفاوض النووي لم يمنح طرابلس ضمانات أمنية أو سياسية على المدى الطويل، وقد أشار خامنئي بصورة لاذعة خلال الكلمة التي ألقاها عام 2011 لمناسبة عيد نوروز، إلى أنَّ «القذافي قد جمع كل مَرافقه النووية وقدّمها إلى الغرب. والآن يمكنكم رؤية الظروف التي تعيش في ظلها أمّتنا مقارنةً بظروفهم. من جهتها، قاومت الولايات المتحدة الجهود الرامية إلى توسيع أجندة المفاوضات لتتخطى الملف النووي.
في حال استُئنفَت المفاوضات، هناك سبيل وحيد أمام الولايات المتحدة إلى التأثير مباشرة في مستقبل هذه المفاوضات. يتمثّل ذلك في إثبات صدقية الولايات المتحدة في التزامها بتقليص العقوبات أو رفعها إذا ما وافقت إيران على أن تخضع لنظام تفتيش صارم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك للتأكُّد من أنّها لا تسعى إلى تطوير أسلحة نووية. اقترحت الإدارة الأميركية على إيران اتخاذ خطوات من شأنها تحسين العلاقات بين

من الصعب تحديد أي آفاق جدية وجديدة للمفاوضات بين طهران وواشنطن في المدى المتوسط

البلديْن وتجنُّب المزيد من الضغوط، لكن لإيران أسبابها كي لا تؤمن بأنّ معالجة الملف النووي قد تقضي على هذه المخاوف.
في الواقع، من غير الواضح ما إذا كانت الإدارة الأميركية ستوافق على عقد صفقة مع إيران، على غرار تلك التي أبرمتها مع ليبيا. تقضي الصفقة بالتخلي عن برنامج تطوير الأسلحة النووية مع عدم المسّ بسياساتها الخارجية والمحلية، وحتّى إيران من المستبعد أنَّ تقبل بصفقة كهذه. كما أشار المسؤول السابق في إدارة بوش، مايكل سينغ، «يُظهر دعم إيران الإرهاب والجماعات المعادية للولايات المتحدة في المنطقة، أنه حتّى مسألة إيجاد حلّ للملف النووي لن تكون سوى البداية لمعالجة الهواجس الأوسع المتعلقة بالنظام وأنشطته، الأمر الذي يجعل أيَّ مصالحة أميركية–إيرانية فعلية بعيدة المنال».
وتؤيد الإيرانية شيرين عبادي، الحائزة على جائزة نوبل، هذه الفكرة إذ تتساءل «هل سيؤدي أيّ اتفاق بشأن الملف النووي فعلاً إلى إنهاء مشاكلكم مع النظام؟ لطالما أدى الحد الفاصل بين شروط التفاوض الضيقة حول البرنامج النووي الإيراني والفوارق السياسية الأعمق الكامنة بين إيران والولايات المتحدة إلى إحباط أمل التوصل إلى صفقة قابلة للتطبيق، من جهة على إيران الاقتناع بأنّها تستطيع الحدّ من تبعات العقوبات عبر الموافقة على عقد صفقة نووية.
من جهة أخرى، على الولايات المتحدة أن تقتنع بأنّه يمكن الوثوق بإيران في مسألة احترام هذه الصفقة، لكنّ الوضع ليس على هذا الحال، فطهران تنظر إلى المفاوضات والعقوبات على أنّها جزء من حالة احتواء شبه دائمة.
المفاوضات مفيدة للحفاظ على الدعم الدولي من أجل الضغط على إيران، كما يمكن استخدامها لبناء الثقة واستكشاف الفرص لدى تغيُّر الظروف السياسية، لكن من المستبعد في هذه المرحلة أن تنجح المفاوضات النووية بحد ذاتها في تبديل العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران، أو في تحقيق المصالح الأميركية الحيوية.

حدود الخيارات العسكرية

لا يزال النقاش الدائر بشأن اللجوء إلى القوة العسكرية لوقف البرنامج النووي الإيراني أو إلحاق الضرر به مسألة متواترة وبارزة في كل النقاشات الاستراتيجية. فالعديد يعتبرون أنّ الحاجة ستدعو، في نهاية المطاف، إلى التدخل العسكري كتفجير المرافق النووية المعروفة، وذلك من أجل العودة بالبرنامج النووي الإيراني سنوات إلى الوراء أو القضاء

عليه نهائياً. تركت الإدارة الأميركية الخيار العسكري مطروحاً على الطاولة من أجل تعزيزه من الناحية الدبلوماسية والاستعداد لفشل الارتباط. وكما أشار دونيز روس حديثاً: «في حال استمرّت إيران في تحديها، على الرغم من زيادة عزلتها والضرر اللاحق باقتصادها، فعلى قادتها الإنصات إلى الرئيس أوباما الذي قال مراراً وتكراراً: «نحن مستعدون لمنع إيران من حيازة الأسلحة النووية»، من جهته يعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، أنّه في حال «أمِلت الولايات المتحدة وقف برنامج إيران النووي من دون اللجوء إلى العمل العسكري، فعليها إقناع إيران بأنها مستعدة لاتخاذ خطوة كهذه.

الكثير من المحللين يخشون أن يكون للضربات المحدودة آثار سلبية كبيرة

بطبيعة الحال، ليست كل الخيارات العسكرية مماثلة. فمعظم النقاشات العلنية الدائرة حول الخيارات العسكرية تفترض أنّها ستتخذ صورة ضربة جوية واحدة، أو ضربات جوية تستمرّ بضعة أيام كحدّ أقصى (كما جرى عام 1998 عندما شنّت الولايات المتحدة حملة DESERT FOX ضد مواقع زعمت أنّها تحوي أسلحة دمار شامل في العراق). قد تستهدف ضربة كهذه المرافق النووية الإيرانية المعروفة، في محاولة لإرجاع البرنامج النووي الإيراني خطوات كثيرة إلى الوراء.

حتّى الآن، ما من توافق بشأن آفاق النجاح حتى على مستوى مَهمة محدودة، فالكثير من المحللين يخشون أن يكون للضربات الصغيرة آثارٌ سلبية كبيرة، وألا تحلّ المشكلة الأساسية، وأن تؤدي إلى خطر التصعيد. في المقابل من المستبعد القيام بعمليات واسعة النطاق نظراً إلى الضغوط الاقتصادية الأميركية، والالتزامات المضنية في العراق وأفغانستان وغيرها من المناطق حول العالم. عارض مسؤولون في الإدارة الأميركية بالتواتر وعلناً مسألة ضرب إيران، فقد أعلن وزير الدفاع غايتس، إنّ أيَّ ضربة عسكرية ضد إيران، من شأنها تأخير حيازتها الأسلحة النووية، لا منع ذلك بالكامل، كما أنّ هذا الأمر سيجعل البلاد تلتفّ حول النظام القائم. باختصار ليس هناك من خيار عسكري ممكن من شأنه حلّ المشاكل الأساسية وبتكلفة مقبولة.

يفترض السيناريو التفاؤلي نجاح المهمة إلى درجة معينة في لجم قدرات إيران النووية، كما يفترض هذا السيناريو أن يكون الردّ الإيراني محدوداً من حيث الفترة الزمنية والنطاق، كما يشير مؤيدو هذا السيناريو إلى الردّ السوري الصامت على تفجير إسرائيل مفاعلاً نووياً سورياً عام 2007، وإلى التداعيات الإقليمية المحدودة نسبياً في ما يتعلق بالحرب التي خاضتها إسرائيل مع حزب الله (عام 2006)، وفي غزة (عام

2008–2009).

كما يشير المتفائلون إلى القدرات الدقيقة التي تتمتع بها قنبلة BUNKER BUSTER الأميركية المدمرة للتحصينات وقدرة سلاح الدفاع الجوي الإيراني المحدودة. إلا أن قيام الولايات المتحدة بذلك بدلاً من إسرائيل، يستند إلى واقع أن قاذفات القنابل الإسرائيلية ستواجه صعوبة أكبر في تنفيذ هذه المهمة، من تلك التي قد تواجهها القاذفات الأميركية، إذ تقوم بتغطية مسافة أوسع فوق أراضي العدو، لقذف القنابل من علو منخفض أكثر. حتّى إنَّ هؤلاء الأكثر تفاؤلاً يعربون عن أملهم أنَّ تحشد أيّ ضربة ضد إيران، الشعب ضد النظام وتكون الشرارة التي تؤدي إلى إطاحة الجمهورية الإسلامية. وحتى إن عادت مثل هذه الضربات بالبرنامج النووي الإيراني سنوات إلى الوراء فحسب، فإنّ أمراً كهذا من شأنه، على الأقل، منح المزيد من الوقت، تماشياً مع الاستراتيجية الأشمل المتمثلة في الصبر الاستراتيجي.

إيران تحتفظ بمجموعة من الخيارات للرد على أي ضربات توجه إليها

أما بالنسبة إلى المشككين، فهُم مترددون في قبول السيناريو الأفضل في ما يتعلق بنتيجة الهجمات أو بالردّ الإيراني، في حساباتهم يعتبرون أنّ إيران قد استقت دروساً مما حدث لمفاعل OSIRAK والمفاعل السوري، وأنّها تستعد منذ وقت طويل لاحتمال أن تُوجّه إسرائيل أو الولايات المتحدة ضربة تستهدف مرافقها. المواقع النووية متفرّقة وهي موجودة تحت الأرض، وفي بعض الحالات، هي واقعة بالقرب من الأماكن السكنية المكتظة. كما تخفف القيود الاستخبارية من فرضية أن تدمرّ الضربات العسكرية كل المواقع النووية الإيرانية، ومن غير المسؤول افتراض أنّ إيران لن تردّ بطريقة أو بأخرى، أكان ذلك عبر زيادة التوتر في ساحات أخرى (العراق ولبنان وأفغانستان)؛ أو تعطيل عمليات الشحن في الخليج؛ ومهاجمة حلفاء الولايات المتحدة العرب في الخليج (بطريقة مباشرة أو غير مباشرة)؛ أو شنّ حملات إرهابية ضد أهداف إسرائيلية أو أميركية، بغض النظر عن قدرة إيران أو رغبتها بالردّ.

فمن المرجح جداً أنَّ تؤدي أيَّ ضربة عسكرية إلى انسحاب إيران من الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وإنهاء المفاوضات وتسريع إعادة هيكلة البرنامج النووي، من دون القيود التي كانت مفروضة عليها؛ ومن المرجح كذلك أنَّ تعلن هذه الضربة نهاية نظام العقوبات الدولي، الذي تم إرساؤه بعناية، من شبه المؤكد أنّ أيَّ ضربة جوية– الذي يُعدّ نجاحها ضربة حظ– لن تكون مشرّعة بموجب قرار صادر عن

الخيارات الدبلوماسية والإقتصادية ستكون معدومة في مرحلة المواجهة العسكرية مع إيران

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كما أنّها ستفتقر إلى دعم لاعبين دوليين وإقليميين بارزين. سيرحّب العديد من منافسي إيران في المنطقة، سراً، بنجاح أيّ هجوم، لكنهم في العلن سيلقون اللوم بالتأكيد على الولايات المتحدة وإسرائيل.

كما أنّ الجماهير العربية والمسلمة لن تشاطر، على الأرجح، قادتها آمالهم بتعرُّض إيران لنكسة، فقد عارض العديد من رموز المعارضة الإيرانية، علناً، مسألة الضربات العسكرية. ومن المرجح أن تولّد المعارضة العلنية لقيام الولايات المتحدة وحلفائها بهجوم مماثل موجة من الغضب إزاء الولايات المتحدة، على غرار تلك الموجة التي اكتسحت العالم لدى اجتياح العراق عام 2003، ومن شأن ذلك أن يضع حدّاً لجهود إدارة أوباما الرامية إلى الوصول إلى المجتمعات المسلمة حول العالم.

يجب إيلاء احتمال التصعيد أهمية مركزية في أي نقاشات جدية بشأن الخيار العسكري؛ كما أنّه ليس علينا افتراض أنّ النزاع سينتهي بالضرورة لمجرّد توجيه ضربة جوية أميركية أو إسرائيلية واحدة. فإيران تحتفظ بمجموعة من الخيارات للردّ، ومن المستبعد كثيراً، أن تؤدي ضربة مماثلة إلى القضاء على التهديد المنظور بصورة قاطعة فعلاً، في حال تفلّتت إيران من القيود المفروضة عليها من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فقد تكون إعادة بناء البرنامج النووي سريعة ومكثفة أكثر، في ظلّ وجود القليل من العقبات الدولية ونيّة أقوى للتسلّح. ويُرجّح أن تقوّي الضربات النظام الإيراني، أقلّه على المدى القصير، كما أنّها ستُضعف بصورة كبيرة الحركة الخضراء والمعارضة المحافظة، ومن المحتمل أن تكون آثار ذلك حادّة في الاقتصاد العالمي، لا سيّما إذا حصل أيّ خلل على مستوى تدفق النفط.

إما إذا ردّت إيران بنوع من التحدّي على الضربات الجوية، فحينئذٍ ستواجه الولايات المتحدة جولة أخرى من القرارات، التي ستكون موجّهة أكثر نحو الخيارات العسكرية المكثفة، علماً أنّ الخيارات الدبلوماسية والاقتصادية ستكون معدومة في هذه المرحلة، ومرة أخرى، يجدر أن نبقي نصب أعيننا الدروس المستقاة من تفجيرات DESERT FOX عام 1998: ففي حين دُمِّر عدد من مواقع الأسلحة المزعومة، وضعت هذه التفجيرات حداً لعمليات التفتيش الاقتحامية التي كانت تقوم بها لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM)، كما أدّت إلى تقويض الدعم الدولي القاضي بفرض العقوبات على العراق، وقد ساعدت في تعبيد الطريق لاجتياح العراق عام

الخيار العسكري الأميركي مع إيران ليس مرحبا به

2003 (إذ أزالت القناة المُستخدَمة لممارسة الضغط الدبلوماسي).

إذا ما حكمنا بالفشل على الضربات الجوية المحدودة، فسيكون هناك على الأرجح فترة هدنة قصيرة، قبل المطالبة بشنّ عمليات عسكرية أشمل، لقد دعا السيناتور ليندسي غراهام (جنوب كارولينا)، إلى شلّ أي عمل عسكري من شأنه نسف النظام الإيراني وقدراته العسكرية. تجدر الإشارة إلى أن من شأن حملة جوية مماثلة إلحاق ضرر أكبر بالشعب الإيراني، ما يجعل الردّ الإيراني وشيكاً في أيّ ساحة متوافرة. وإن فشلت تلك الحملة، فحينها ستكون الخيارات قليلة، إذا ما استثنينا الاجتياح والاحتلال – وهو خيار بعيد التصور نوعاً ما نظراً إلى القيود الأميركية الشديدة المفروضة على الموارد.

غير أنّ هذا الخيار سيؤخذ في الحسبان بصورة كبيرة في حال كانت البدائل الوحيدة المتبقية هي الانسحاب أو الفشل، والأهم من ذلك هو أنّ أيّ ضربة عسكرية ترجم فشل عمليات التفتيش والمسار الدبلوماسي في وضع حدّ للبرنامج النووي، مع أنّها هي أيضاً لن تنجح في ذلك. فأيّ استراتيجية ستحمل في طيّاتها درجة معيّنة من الشك والخطر. من أجل القيام بالمزيد، تدعو الحاجة إلى الاجتياح وتغيير النظام، وهو أمر حتى صقور الحرب نفسهم يشدّدون على أنّه غير مطروح على الطاولة نظراً إلى التكاليف والأخطار الكبيرة الناجمة عنه، لا تملك القوات العسكرية ما يكفي من العناصر لنشرها، كما أنّ شهية الشعب الأميركي ليست مفتوحة لاحتلال إيران. ولدى عقد محادثات مسؤولة بهذا الصدد، يجب ألا يُصرف النظر عن احتمال تصعيد مماثل يلي أيَّ ضربة عسكرية أولية، ذلك أنّ الحروب قد يكون لها منطقها الخاص ما أن تندلع، نتيجة فشل في تحقيق الأهداف الأولية أو إخفاق العدو في الرد.

على الرغم من الرفض العام للعمل العسكري في النقاش الدائر في أوساط صانعي السياسات، هناك توافق على أنّه يجب عدم إزالة الخيارات العسكرية عن الطاولة، فإنّ الإبقاء على الخيار العسكري على الطاولة، مع العلم أنه ليس مرحباً به، يعود إلى فكرة أنّ أيَّ تهديد مماثل يقوّي موقف الدبلوماسيين ويخفّف من احتمال اللجوء إلى القوة فعلياً، هذا الأمر غير صحيح على الأرجح مع أنّ الخيار العسكري سيظل وارداً، وذلك لطمأنة إسرائيل والناخبين المحليين أكثر منه للتأثير في حسابات إيران على

أرض الواقع.
مع أنّ إيران تأخذ، على الأرجح، التهديد بضربة جوية محدودة، على محمل الجدّ– لا سيّما ضربة إسرائيلية– يُدرك القادة الإيرانيون العقبات والنكسات الكثيرة التي قد تترتب عن ضربة مماثلة، الأمر الذي يقوّض صدقية التهديد. يسمّم التهديد الذي يفتقر إلى الصدقية جوّ المفاوضات، ما يعزّز وجهات نظر المشككين الإيرانيين الذين يعارضون التفاوض وينسف الجهود الرامية إلى بناء الثقة، وهو في المقابل يولّد نتائج إيجابية قليلة. في الوقت عينه، قد يكون لهذه التهديدات أثر تصعيدي في الخطاب السياسي المحلي، جاعلاً آفاق المواجهة العسكرية أمراً طبيعياً، ومولّداً تكاليف تضرّ بالسمعة في حال الفشل في المضي قدماً في هذا الاتجاه.
يجب نبذ الخيار العسكري من أجل منع إيران من اتخاذ خطوة دراماتيكية جديدة في اتجاه التسلح السريع. المكاسب هنا محدودة، والتكاليف قد تكون باهظة، وأخطار التصعيد كبيرة، أما الأثر في حافظة المصالح الأميركية العالمية الأشمل فهو شديد.
إنّ الهشاشة الواضحة التي تعتري كل الأنظمة العربية في ظلّ المناخ الإقليمي الجديد تزيد من ضعفها المحلي، وتجعل من المستبعد أن تُخاطر في دعم أيّ هجوم من شأنه حشد جماهيرها وإنزالهم إلى الشوارع.

حدود تغيير النظام

لطالما اعتبر المستاؤون من مسار المفاوضات، أنّه يترتب على الولايات المتحدة التخلي عن تلك الجهود، والحثّ، عوضاً عن ذلك، على تغيير النظام في طهران، غير أنّ المزاعم القاضية بأنّ الولايات المتحدة أضاعت فرصة تقويض الجمهورية الإسلامية في صيف عام 2009 مضللة، فالحركة الخضراء لم تكن تريد المساعدة الأميركية، وكان تأثير الولايات المتحدة طفيفاً في سير الأحداث داخل إيران. مهما يكن، أعادت موجة الاحتجاجات الإقليمية الاهتمام بطرح فكرة إطاحة الجمهورية الإسلامية من الداخل مع أو من دون مساعدة الولايات المتحدة علناً، وفي حال صارت الخيارات السياسية بعيدة أكثر في ظلّ المناخ الإقليمي الجديد، فإنّ احتمال حدوث تغيير سياسي مفاجئ في إيران لم يعد ببعيد.

العقوبات الإقتصادية على إيران ستعزز الأجنحة المتشددة داخل النظام في طهران

في حين يبدو انهيار النظام أمراً مستبعداً، يجب ألا ننسى أنّ هذا ما كانت عليه الأمور بالنسبة إلى انهيار نظام

حسني مبارك في مصر أو اندلاع تظاهرات خطيرة في سوريا، هناك إشارات تدلّ على حدوث مناورات سياسية دولية يسيّرها جزئياً أثر العقوبات في الاقتصاد والاستياء من سياسات أحمدي نجاد المحلية والخارجية، يعاني النظام السياسي الإيراني من اضطرابات وهو يمرّ بمرحلة انتقالية؛ ويؤدي الضعف السياسي الداخلي دوراً لا يزال يُستهان به في توجيه مقاربة النظام بشأن الملف النووي.
لقد أشار المسؤولون الأميركيون إلى مجموعة من المؤشرات الدالّة على الاستياء الداخلي من أحمدي نجاد. وهذا دليل على أنّ العقوبات تؤتي ثمارها، بما في ذلك خفض الدعم مؤخراً وإصدار تقارير تنطوي على تحذيرات داخلية من قِبل الأوساط التجارية وعدد أكبر من القيادات غير المحلية. وقد يشجّع أثر العقوبات الحاد غير المتوقع التجار والبراغماتيين على تحدّي القيادة الراهنة بصورة أكثر علانية. كما أنّ هناك استياء واضحاً من مسألة تمركُز السلطة في أيدي الحرس الثوري الإيراني ومكتب أحمدي نجاد. يبدو أنّ الخلاف بين أحمدي نجاد وخامنئي يزداد، كما تبدو التوترات في أوساط الفصائل المحافظة حادة أكثر من أيّ وقت مضى.
ركّزت الجهود حتى الآن على القضاء على المتشدّدين داخل النظام من خلال حشد الجماعات التي تأذّت بفعل العقوبات؛ ولا تشتمل هذه الجماعات على الحركة الخضراء فحسب، بل كذلك على المحافظين البراغماتيّين، والفصائل في الأوساط الدينية، ومجتمع الأعمال. يحدونا أمل أن تعي هذه القوى أنّ تكاليف البرنامج النووي باهظة، أمّا المكاسب فخجولة، وأن تدفع في اتجاه إحداث تغيير في السياسات من الداخل. لكن، هناك خطر في أن تُضعف العقوبات بالتحديد المجموعات التي يقوم عليها مثل هذا التحدّي، وتعزّز الفصائل المتشدّدة التي تتمتّع بموقع أفضل للاستحواذ على المكاسب غير المشروعة الناجمة عن التشوّهات التي تعتري الأسواق بفِعل العقوبات. كما أنّ القيمة الكبيرة التي تُعطى لبرنامج الطاقة النووية (إن لم تكن بالضرورة الأسلحة النووية) تجعل من الصعب على مثل هذه القوى تأييد التسوية على هذه الجبهة.
ما من توقيت واضح للتغيير المُرتقَب في الميزان السياسي الإيراني الداخلي، في الواقع، يبدو أحياناً أنّ الاستراتيجية النهائية هي مجرّد كسب للوقت إلى حين وفاة خامنئي المتقدّم في العمر، والذي يُقال إنّه يعاني من مشاكل صحّية؛ يبدو أنّ هذا الأخير هو القوّة الدافعة للبرنامج النووي

لا يوجد توقيت واضح لأي تغيير مرتقب في الميزان السياسي الداخلي الإيراني

وللمقاربة الهجومية المتّبَعة ضد الولايات المتحدة، لكن لا يزال من غير الواضح مَن أو ماذا قد يحلّ مكان خامنئي، حتى إنّ مثل هذا «الإله الخارج من الآلة» لن يُحدِث تغييراً استراتيجياً أساسياً.

لا يزال من الممكن أن تعيد الثورات المصرية والعربية إشعال فتيل الثورات الإيرانية التي أُحبِطت في السابق. من شأن وتيرة التغيير السريعة في المنطقة تنشيط المعارضة وتحذير النظام الذي لا يزال يسعى إلى محو الذكريات الأليمة التي تعود إلى العام 2009. ومن أجل تعزيز آفاق حركة المعارضة الناشطة، من باب الحكمة أن تتجنّب إدارة أوباما دعم الحركة الخضراء أو تأييد مسألة تغيير النظام علناً.

فكما في مصر وتونس، لا يحتاج المعارضون إلى القيادة الأميركية، ولا يريدونها حتى إنهم في الواقع، يخشون أن يقوّض أيّ تدخُّل أميركي علني الجهود التي يبذلونها، وعلى الإدارة الأميركية اتّباع النهج نفسه الذي اعتمدته مع البلدان العربية، أي المطالبة باحترام الحقوق العالمية وبنبذ العنف ضد المحتجّين المُسالمين، كما عليها إطلاق حملة تواصل استراتيجية مكثّفة ومنسّقة، والاستفادة من أيّ نوع من أنواع القمع الذي يُمارَس ضد المحتجّين، لتشويه صورة إيران واستقطاب الجماهير ووسائل الإعلام في العالم العربي.

حدود الاحتواء

برز الاحتواء خياراً سياسياً أول لدى أولئك الذين يدركون «حماقة الحرب»، ويعتبرون أنّ عقد صفقة كبرى أمر ميؤوس منه، ويرون أنّ تغيير النظام لن يحدث على المدى المنظور. يكتسي الاحتواء صوراً عدّة: قبل حيازة إيران القنبلة النووية أو بعدها، والصبر الاستراتيجي، والاحتواء العدائي، والردع والاحتواء بقوّة السلاح، والاحتواء السياسي المتعدّد الأبعاد، والحرب الأيديولوجية الباردة. بغضّ النظر عن الصورة التي يكتسيها الاحتواء، فإنّ هذا الأخير لا يُعَدّ استراتيجية مُرضية على المدى الطويل. إنّ موجة الاحتجاجات التي تجتاح المنطقة، هي، إلى حدّ ما، نتيجة للاحتواء، ولا يمكن الإبقاء عليها في ظلّ المناخ القائم. لطالما دعمت الولايات المتحدة الأنظمة العربية الاستبداديّة، ويعود ذلك، من بين جملة أسباب أخرى، إلى كونها استفادت منها في مواجهة إيران، وهي الآن تدفع ثمن ذلك. تُظهِر موجة الاحتجاجات، بصورة أكثر

دعمت الولايات المتحدة أنظمة الإستبداد العربية لمواجهة إيران

مباشرة، هشاشة أسس الاحتواء في المستقبل، ذلك أنّ الجماهير التي عُزّزت إمكاناتها لن تدعم، على الأرجح، اعتماد مقاربة مماثلة كما كانت الحال مع الأنظمة القديمة.

تعتمد الولايات المتحدة سياسة الاحتواء منذ الثورة الإيرانية عام 1979، وقد انطبع مشهد انهيار قوة إقليمية عظمى حليفة للولايات المتحدة في أذهان الشعوب، وبثّ الذعر في نفوس الحكّام المستبدّين في المنطقة، كما أن الولايات المتحدة دعمت الحكّام المستبدّين في المنطقة في وجه تنامي الحماسة الشعبية، وشجّعت– ضمنياً–العراق على اجتياح إيران عام 1980، وتعود أول استراتيجية احتواء صريحة إلى بداية التسعينيات، أيَّ «الاحتواء المزدوج» للعراق وإيران. لطالما كانت الولايات المتحدة تبيع الأسلحة وتعقد التحالفات بهدف مواجهة التحدّي الإيراني، وباتت المنطقة تدور، أكثر فأكثر، حول هذا المحور. يعني تاريخ الاحتواء الطويل وطبيعته المنضوية، أنّه «حتى إنَّ أرادت إدارة أوباما تغيير سياستها إزاء إيران، فسيكون من الصعب القضاء على سياسات الاحتواء بسرعة.

مع أنّ الاحتواء هو أمرٌ مألوف، إلا أنه ليس مثالياً، فقد أنشأ نظاماً إقليمياً غير مُرضٍ البتّة وينطوي على الكثير من الأخطار. تساعد الهيكلية الأمنية التي صُممت لاحتواء إيران على الحفاظ على الحكم الاستبدادي في معظم بلدان المنطقة، وهذا بدوره يصبّ الزيت على نار الاضطرابات الشعبية التي يشهدها العالم العربي ويولّد مواطن ضعف يمكن استغلالها لدى إيران والإسلاميّين وغيرهم.

يعتبر القادة العرب، الذين يعارضون المبادرات الديموقراطية والإصلاحية، أنّ مثل هذه المبادرات تهدّد مخططاتهم الرامية إلى تقويض إيران ولجم التطلّعات السياسية للشعوب الشيعية أو غيرها من الشعوب. أمّا صفقات بيع الأسلحة، التي تهدف إلى إبقاء ميزان القوة متعارضاً مع مصلحة إيران، فهي تجرُّ المنطقة نحو سباق تسلُّح شامل. لقد كرّس الاحتواء الأيديولوجي لإيران ضرباً خطيراً من ضروب الطائفية في المنطقة، بما أنّ الأنظمة المتحالفة مع الولايات المتحدة تسعى إلى تصوير منافسيها على أنّهم شيعة لا رمز للمقاومة الإسلامية ضد الغرب.

يشجّع الاحتواء بطبيعته على شنّ الحروب بالوكالة، ذلك أنّ اللاعبين الأساسيّين يقتنصون الفرص المتاحة أمامهم من أجل التنافس على بسط نفوذهم في المنطقة، لا سيّما في الدول

تساعد الهيكلية الأمنية التي صممت لاحتواء إيران على الحفاظ على الأنظمة الإستبدادية في الشرق الأوسط

على إدارة الرئيس أوباما أن تفكر في ابتكار آليات جديدة لمواجهة المتغيرات في العالم العربي

التي قد تعاني من ضعف داخلي من جرّاء الاضطرابات التي تشهدها في الوقت الراهن. من أشدّ المعارك بالوكالة وحشيّةً، نذكُر الحرب الأهلية التي نشبت في العراق بعد الاجتياح الأميركي، مع أنّ الحرب الباردة التي شهدتها الساحة الإقليميّة هي التي رسمت معالم هذه المنطقة برمّتها. لقد تأثّر لبنان بصورة كبيرة بهذا الصراع الإقليمي، ذلك أنّ حزب الله الموالي لإيران، يقف في وجه حركة الرابع عشر من آذار/مارس المدعومة من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، إضافة إلى الجماعات السلفيّة السنّية المتشدّدة والمدعومة من المملكة العربية السعودية، التي يُقال إنّها تحارب الشيعة في الشوارع. اتّخذت حركة التمرّد الحوثيّة التي نشبت في شمال اليمن عام 2004 شكل الحرب بالوكالة (مع أنّها لم تبدأ كذلك)، ذلك أنّ المملكة العربية السعودية والحكومة اليمنية تزعمان أنّ إيران تدعم المتمرّدين والقوات العسكرية السعودية التي تعبر الحدود. اعتمد القادة الموالون للولايات المتحدة في المنطقة خطاباً طائفياً، وأبرزهم الملك عبد الله الأردني الذي حذّر من «الهلال الشيعي» الذي يتهدّد السنّة في العالم العربي.

يُفسح احتواء العراق في التسعينيات المجال أمام إقامة مقاربة حول الأخطار التي تلوح في الأفق. في تلك الفترة، ركّزت السياسة الأميركية على «حشر صدّام في الزاوية»، مع فرض عقوبات شاملة، وإجراء عمليات تفتيش دولية عن الأسلحة، وتوجيه ضربات جوّية عرضيّة. وأمسى الإبقاء على العقوبات ضد العراق غايةً بحدّ ذاتها، إلى درجة أنّ الولايات المتحدة قبلت في نهاية المطاف بوضع حدّ لعمليّات التفتيش الدولية عام 1998 بدلاً من التخلّي عن العقوبات. كما حصل في العراق في عهد صدّام، فإنّ إيران ستلجأ بالتأكيد إلى العديد من الحِيَل من أجل تقسيم التحالف، كما ستسعى إلى التكيّف مع الضغوط الاقتصادية بحيث تحافظ على مناعة النظام في وقت يتعرّض فيه الإيرانيّون العاديّون للأذى. ستعزّز إيران على الأرجح إقامة أقطاب سياسية وطائفية ستلحق الضرر بالمنطقة، وستحفّز السباق نحو التسلّح والحروب الدعائية في المنطقة، كما ستوفّر الفرص لتعبئة الرأي العام في العالمَيْن العربي والإسلامي ضد التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة. ومع مرور الوقت، سيؤدّي الفشل في حلّ المشكلة بصورة نهائية، على الأرجح، إلى الدفع مجدداً في اتجاه فرض المزيد من العقوبات أو التدخل العسكري.

إنّ استراتيجة الاحتواء وحدها لن تثني إيران عن المضي قدماً في مخطّطاتها النووية،

وستدفع حتماً في اتجاه تقديم التنازلات لمصلحة الأنظمة العربية الاستبدادية، وستجعل المنطقة على أهبة الاستعداد العسكري، إذ إن هناك العديد من الفرص لنشوب نزاعات غير متوقّعة وبلورة مفاهيم خاطئة، كما ستكرّس الاستقطاب الطائفي في المنطقة. يشهد الوضع القائم حالياً تدهوراً، وعلى استراتيجية الاحتواء القائمة التكيُّف سريعاً مع الوقائع الجديدة، بما أنّ القادة العرب الذين يراقبون بقلق الثورات التي اندلعت في القاهرة وتونس يتّجهون نحو الانغلاق على الذات وتوخّي المزيد من الحيطة والحذر.

التوصيات

قبل اندلاع الثورات في العالم العربي، كان منطق المواجهة يشير حتماً إلى مواصلة سياسة الاحتواء التي تتّبعها الولايات المتحدة تجاه إيران منذ وقت طويل وتكثيف هذه السياسة، لكنّ موجة الاحتجاجات التي تجتاح المنطقة ستمثّل تحدياً بالنسبة إلى هذه الاستراتيجية، فالوقائع الإقليمية الجديدة ستوجّه التركيز في العالم العربي نحو الداخل، وستعزّز إمكانات الجماهير التي تعارض المواجهة مع إيران، وبالتالي ستقلّص كلّ هذه الأمور رغبة الأنظمة العربية بدعم المقاربات القاسية ضد إيران، وستُضعف قدرتها على ذلك. على الولايات المتحدة أنّ تحذو حذو هذه الأنظمة من حيث الاستراتيجية، فالمشهد الإقليمي السريع التغيُّر يقضي بالكامل على أيّ فرضيّة مفادها أنّه يمكن ببساطة الإبقاء على الوضع القائم، كما أنّه لا يسهل إعادة وضع النظام الإقليمي الجديد في قالبه المعهود، والمتمثّل في التحالف الضمني بين إسرائيل والأنظمة العربية الاستبدادية ضد إيران.

إنّ باب التغيير مفتوح أمام الخطاب السائد في هذه المرحلة الحاسمة، ويترتّب على إدارة أوباما بلورة دبلوماسية مبتكَرة تستفيد من الفرص الجديدة، التي ظهرت فجأةً في منطقة لم تعُد تركّز على محاور الصراع التقليدية، يكمن المفتاح الأساس للحد من قوّة إيران على المدى الطويل في تقويض منطق «لا خاسر ولا رابح» على مستوى الانقسامات الإقليمية والبارانويا المتسلّطة، التي أبقت على استراتيجيات إيران والولايات المتحدة إزاء المنطقة. يجب أن تنطوي الاستراتيجية الجديدة التي ستتبلور في المنطقة الجديدة، على جزء أساس يتمثّل في تسليط الضوء على الأدلة، التي تُثبت ضعف إيران

واشنطن وحلفاؤها الإقليميون لديهم دوافع للمبالغة في قوة إيران ودورها

الإدارة الأميركية فشلت في تغيير سلوك إيران خلال العقد الماضي

وعزلتها، بدلاً من السعي مجدداً إلى إعادة تكوين محور معادٍ لإيران. لقد أبلت الولايات المتحدة حسناً حتى الآن، لكنّها قد تخسر هذه الميزة بسبب عدم اكتراثها بجملة القمع الدائرة في البحرين.

تفترض المقاربة الجديدة تحلّي صانعي السياسات الأميركيين بالانضباط، بما أنّ الولايات المتحدة وحلفاءها الإقليميّين لديهم دافع إلى المبالغة في قوّة إيران ودورها، وذلك من أجل الإبقاء على الدعم الدولي لسياسة الاحتواء. غالباً ما يتذرّع بعض الدول العربية مثل اليمن والمملكة العربية السعودية والكويت والبحرين، بأنّ إيران تؤدّي دوراً مزعوماً من أجل قمع المعارضة الداخلية، واصفةً حركات المعارضة السياسية المشروعة، بعملاء إيران من أجل تجريد مطالبها من شرعيّتها.

تخشى إسرائيل فعلاً من أن تُطوّر إيران الأسلحة النووية، وهي قلقة من أنّ الاعتراف بتراجع قوة إيران، سيجعل المجتمع الدولي أقلّ إلحاحاً وتركيزاً على هذا الموضوع، لدى إيران نفسها ما يكفي من الأسباب للمغالاة في شأن النجاحات التي أحرزتها سياستها الخارجية، ويعود ذلك إلى أسباب سياسية محلية وإقليمية، وبالتالي على القادة الأميركيين تجنُّب إطلاق التصريحات التي تصبّ في خانة الخطاب الذي ينتهجه النظام الإيراني، والتي تعظّم دور إيران. فعلى سبيل المثال، أدلت وزيرة الخارجية هيلاري رودهام كلينتون في بداية آذار/مارس بتصريح له نتائج عكسيّة، إذ قالت: «نعلم أنّ للإيرانيّين يداً طويلة في حركات المعارضة التي تشهدها اليمن»، وهذا الأمر في الأساس محطّ سجال محتدم بين معظم الخبراء اليمنيّين.

يتطلّب تغيير الدينامية الإقليمية النجاح في تلبية توقّعات حلفاء الولايات المتحدة في الخليج وإسرائيل، مع التركيز على الأهداف المشتركة مثل إحلال الاستقرار في العراق وأفغانستان، فضلاً عن تنسيق سلسلة من الخيارات الأخرى على مستوى السياسات، وهي خيارات لطالما عملت الولايات المتحدة على الحؤول دون اعتمادها، يجب التركيز على تخطّي الانقسامات القديمة، وعدم اعتماد السياسات التقليدية بعد وضعها في قالب جديد، مثل «تحالف المعتدلين ضد المتطرّفين أو إعادة التركيز على احتواء إيران ومفهوم الإسلام السياسي. يتمثّل النجم الهادي في توجيه السياسات في الإقرار بأنّ الجمهورية الإسلامية تزدهر في ظلّ الاستقطاب الإقليمي، ويجب الحؤول دون تمكّنها من الاستيلاء عليه من جديد، ويترتّب على الإدارة الأميركية الترحيب بالقوى الإقليمية الناشئة مثل مصر وقطر وتركيا، والعمل

معها بطريقة وثيقة بدلاً من السعي إلى معاقبتها كونها ابتعدت عن التوافق القديم. يجب ألا تستسلم الإدارة الأميركية لمسار المقاومة الدنيا، وأن تعاود ممارسة سياسة الاحتواء التي يمكن الحفاظ عليها أقلّ من أيّ وقت مضى. فكما يقول كينيث بولاك، «تتمثّل طريقة العمل الفضلى في العودة إلى الاستراتيجية الأساسية للإدارة الأميركية، ومدّها بالمنشّطات. ممارسة الضغط هي ملاذنا الوحيد. حتى إنّ الضغوطات القصوى قد لا تكفي، لكنها أفضل من البقاء مكتوفي الأيدي وأفضل من الحرب. يحضّر المسؤولون في الكونغرس لعقوبات إضافية لهذه الغاية، وقد ترى الإدارة الأميركية أنّ فرضها قد يُسهم في تهدئة الصقور الأميركيين والإقليميين. فشلت هذه المقاربة في تغيير سلوك إيران خلال العقد الماضي، ومن المستبعد أن تؤتي ثماراً أفضل في هذه المنطقة الناشئة. إضافة إلى ذلك، عزّزت هذه المقاربة الأنظمة الاستبدادية والأقطاب الأيديولوجية التي تحاول حركات الربيع العربي تخطّيها، حتى إنّ وجود مثل هذه الأنظمة والأقطاب كان ضرورياً لاعتماد تلك المقاربة، وهناك طرق لتهميش إيران أفضل من بذل الجهود الرجعية لتعزيز احتوائها.

يتمثّل النموذج الأفضل لهذه المنطقة الناشئة في العودة إلى الفرص الضائعة، التي كانت متوافرة في أواخر التسعينيات حين وعد «الحوار بين الحضارات» الذي دعا إليه الرئيس المصلح محمد خاتمي بتغيير العلاقات بين إيران والولايات المتحدة، غير أنّ تلك المبادرة قد تعرقلت بسبب التردُّد الأميركي وتراجع المتشدّدين الإيرانيّين، علاوةً على ذلك، يفتقر النظام الإيراني حالياً إلى شخصية مثل خاتمي يمكن التواصل معها، وعلى الرغم من هذه التحدّيات، يجب أن تستوحي المقاربة الأميركية الجديدة التي تصبّ في مصلحة الشرق الأوسط الجديد من الأمور التالية: العودة إلى مفهوم الحوار، وتمكين المصلحين ومخاطبة تطلّعات الشعب التوّاق إلى التغيير.

بإمكان الولايات المتحدة القيام بأمور أفضل من مجرّد السعي إلى إعادة إحياء الوضع القديم. على العكس، عليها تكييف مكانتها الإقليمية مع التغيُّرات التي تشهدها المنطقة، مع التمسّك بفكرة إقامة علاقة جديدة مع إيران على المدى الطويل. لا يعني التخلّي عن الطرق القديمة التنازلَ عن المنطقة لمصلحة إيران «المتنامية»، أو تقديم تنازلات سياسية استباقية تتطلّب التخلي عن المصالح أو القيم الوطنية الأميركية الأساسية، كما يترتّب على الولايات المتحدة وحلفائها البقاء متيقّظين، في ما يتعلّق بالبرنامج

من واجب الولايات المتحدة طمأنة حلفائها في منطقة الشرق الأوسط

النووي الإيراني، والعمل على طمأنة حلفائها الإقليميّين.

إشراك الجماهير الحديثة التمكين

ولّدت الثورات العربية واقعاً جديداً، يجب في ظلّه أخذ الجماهير ذوي الإمكانات المُعزّزة في الاعتبار، لم يعد يكفي بعد الآن التعويل على آراء النخبة الحاكمة المناهضة لإيران، في بيئة يواجه قادة المنطقة فيها مطالب غير مسبوقة بالاستجابة للرأي العام، بل يتطلّب الأمر منع إيران من الاستفادة من هذا المناخ الجديد، للتواصل فعلياً مع هذه الجماهير، وجعل الولايات المتحدة تحاكي تطلّعاتهم وآمالهم في التمتّع بالديموقراطية والفرص الاقتصادية والعدالة.

كما أن على إدارة أوباما أن تبلور، علناً، مقاربة جديدة تلبّي مصالح شعوب المنطقة وتطلّعاتها، بحيث تستند هذه المقاربة إلى المبادئ الأساسية القاضية بدعم الولايات المتحدة الديموقراطية وحقوق الإنسان، ونبذ العنف وإتاحة الفرص وعقد الشراكات الاقتصادية. يتطلّب هذا الأمر إقامة نوع من التوازن الدقيق في ما يتعلّق بحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، الذين يشعرون بأنّ التغيير يمثّل تهديداً عليهم، ويشتكون من أنّ واشنطن قد تخلّت عنهم. بالنسبة إليهم، يُثبت سقوط مبارك أنّ بقاءهم رهنٌ بإجراء إصلاحات حقيقية، لا بالقوة أو من خلال الدعم الذي تُقدّمه واشنطن.

لا يمكن الولايات المتحدة منع إيران من الاستفادة من التغيّرات الإقليميّة، إلّا عبر اتخاذ خطوات ملموسة تتماشى مع تلبية حاجات العالم العربي المتغيّر. قد تنطوي هذه الخطوات على الدفع في اتجاه إحلال السلام بين إسرائيل وفلسطين، وهناك خطوات أخرى بالأهمية نفسها، كتعزيز الفرص الاقتصادية واحتضان عمليات الانتقال نحو الديموقراطية. فعلى سبيل المثال، من شأن استيعاب المطالب المشروعة للشيعة في البحرين، أن يكون أجدى في عزل إيران من حملة القمع التي تقودها المملكة العربية السعودية، من أجل وضع هذه الجماعة على الحياد. بدأت الإدارة الأميركية بلورة مقاربة كهذه، لكنّها لم تحدّد حتى الآن رؤيتها الأوسع، ولم تُعِدّ برامجاً أو حوافز ملموسة لوضعها حيّز التنفيذ الأمثل، عبر ربط المساعدة الاقتصادية بعمليات التحول الديموقراطية المستمرة، مع نوع من أنواع المشروطية على غرار اتفاقيات الانضمام التي وُقّعت مع الاتحاد الأوروبي. يجب أن

الولايات المتحدة بدأت في بلورة مقاربة سياسية للأوضاع في البحرين

تُدعى إيران إلى الانخراط في العمل المؤسسي الجديد هذا، وإخضاعها لشروط معيّنة، ومنحها محفزاً إيجابياً يدفعها إلى إعادة توجيه سياساتها الداخلية والخارجية بطريقة بارزة.

أمّا إقليمياً، فعلى الولايات المتحدة تشجيع الجهود التي يبذلها بعض الدول مثل تركيا وقطر، من أجل تقليص الفوارق في المنطقة وتنشيط الجهود التعاونيّة، كما عليها العمل جدّياً لضمان بروز العراق مُحاوراً إيجابياً مع إيران، والحفاظ على علاقات متينة مع بغداد. إضافة إلى ذلك، على الولايات المتحدة أن ترحّب بسياسة خارجية مصرية جديدة، ومستقلّة وبنّاءة.

كما عليها الصمود في وجه تلبية النداءات الطائفية أو المعادية لإيران، لإيجاد مبرّر للقمع في البحرين وفي أماكن أخرى في الخليج، كما أن على الولايات المتحدة الاستمرار في طمأنة إسرائيل بشأن المسائل الأمنية، مع بذل كلّ ما في وسعها لتشجيعها على التكيُّف بنفسها مع التغيُّرات السريعة التي تشهدها المنطقة.

أمّا على صعيد المنطقة، فعلى الولايات المتحدة التعاطي مع الجماهير الحديثة التمكين، واستغلال خوف حلفائها من التخلي عنهم، هذا الخوف الذي ولّدته الثورات الأخيرة أو الأزمات الداخلية التي تشهدها الأنظمة الحليفة، لدفع هذه الأخيرة في اتجاه القيام بالإصلاحات الضرورية.

التركيز على الحريات وحقوق الإنسان

أمام الولايات المتحدة فرصة نادرة لإظهار دعمها التغيير السياسي لدى حلفائها العرب، مع الدعوة إلى إحداث التغيير في إيران. فالإصلاح أمر أساسيّ من أجل التصدّي للنداء الإيراني، كما أنّه عبارة عن سياسة مجدية بحدّ ذاتها. إنّ دعم الولايات المتحدة التغيير في مصر وتونس والمنطقة برمّتها يمنحها صدقية أكبر بكثير من أيّ وقت مضى، وذلك بغية دعم تطلّعات المتظاهرين الذين يطالبون بإرساء الديموقراطية في إيران، كي تخلع عنها الاتهامات بالنفاق (مع أنّ فشلها في القيام بذلك في البحرين ينسف هذا الموقف).

لكن، هذا لا يعني الدعوة إلى تغيير النظام أو دعم الأنشطة التخريبية في إيران. فالدرس الذي يمكن استقاؤه من التجارب المصرية والتونسية هو أنّ التغيير يجب أن ينبع من الداخل، وليس بزعامة أو بقرار أميركي. من هنا، يجب تجاهُل

أمام الولايات المتحدة فرصة نادرة لإظهار دعمها للتغيير السياسي لدى حلفائها العرب

الدعوات الموجّهَة إلى إدارة أوباما لزيادة دعمها الخطابي والمادي للمعارضة الإيرانية.

عوضاً عن ذلك، على الولايات المتحدة أن تطبّق على إيران المعيار نفسه الذي اعتمدته باستمرار مع حلفائها: أي طلب احترام الحقوق العالمية، وشجب اللجوء إلى العنف ضد المتظاهرين، ورفض الاصطفاف إلى جانب فريق دون آخر، أو الظهور كأنها تختار حكومة بلد آخر، ودعم حرية استخدام الإنترنت. مثّل تعيين مبعوث الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لدى إيران في آذار/مارس 2011، الذي جرى على الرغم من الضغط الإيراني المكثّف، خطوةً إيجابية جداً في هذا الاتجاه.

يترتّب على الولايات المتحدة دعم الجهود الرامية إلى جعل المجتمع الدولي، يركّز اهتمامه على انتهاكات حقوق الإنسان في إيران، وجعل هذا الموضوع أكثر مركزية في السياسات والخطابات.

إضعاف إيران وعزلها

على الولايات المتحدة إطلاق حملة اتصالات استراتيجية كبيرة، من شأنها تسليط الضوء على ضعف إيران وعزلتها. كما أن تعاطي إيران بوحشية مع الحركة الخضراء خلال التظاهرات التي أعقبت انتخابات حزيران/يونيو 2009، يضعها في موقع غير منيع بالنسبة إلى الرأي العام العربي، تماماً كما حصل مع القاعدة التي قتل بصورة متواترة المسلمين الأبرياء. من هنا، يجب الإسراع في بلورة حملة اتصالات استراتيجية، شبيهة بتلك التي استُخدِمت لزيادة الآراء السلبية تجاه القاعدة في منتصف بداية الألفية الثالثة، ونشرها في العالم العربي اليوم.

يجب أن تسعى حملة الاتصالات الاستراتيجية هذه إلى صوغ الحجة المُستعرة في المنطقة، في ما يتعلق بالمسار الذي تنتهجه إيران، فهذه الأخيرة تأمل تعزيز فكرة أنها ستستفيد بصورة كبيرة من الثورات العربية، معوّلة على خطاب دول الخليج العربي الذي يعتريه الذعر؛ فهذه الدول تحمّل طهران مسؤولية المشاكل التي تعاني منها. لذا على الولايات المتحدة تسليط الضوء–كما تفعل–على فكرة أنّ إيران التي تقمع حركة المعارضة في الداخل لا يمكن أن تستجدي، بصدق، تعاطف الجماهير العربية التي تركّز على التغيير الديموقراطي.

دول مجلس التعاون ينتابها الذعر من المتغيرات السياسية الحاصلة في العالم العربي

فكما جاء على لسان مساعد وزيرة الخارجية للشؤون السياسية وليام بيرنز، «الحقيقة الكامنة خلف التهديد

الإيراني، هي أنّ غياب التواصل بين الحكام والمحكومين، يظهر في إيران أكثر منه في أيّ مكان آخر في المنطقة. إنها ذروة النفاق لدى القادة الإيرانيين عندما يجاهرون بأنّهم متحمّسون لحدوث تغييرات ديموقراطية في العالم العربي، في الوقت الذي يحرمون فيه شعبهم منهجياً من إحداث هذه التغييرات. كذلك، اعتبر مستشار الأمن القومي توم دونيلون أنّ تغيير السكان الأصليين الحكومات المتسلطة بطريقة سلميّة، هو بمثابة «ردّ قويّ على... خطاب القاعدة وإيران. من شأن هذه التصريحات أن تمثّل أساساً لإطلاق حملة اتصالات استراتيجية جادة تطاول البرنامج برمّته، ومصمَّمة لنشر هذه الرسالة بطريقة فعالة وعلى نطاق واسع.

من الضروري أيضاً تفصيل التحدّي الذي تفرضه إيران، عوضاً عن تشجيع الدعاية الإيرانية عبر الخلط بين حركات مختلفة جداً، يجب التعاطي مع حركتي حماس والإخوان المسلمين في مصر، على أنهما يمثّلان تحدّياً محلياً مستقلّاً، وليسا وكيلين عن للتوسُّع الإيراني. يجب التعاطي بنوع من التشكيك الكبير مع الإنذارات التي تطلقها السعودية والبحرين وغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي، التي تشير إلى أنّ لإيران يداً في كل مشكلة سياسية تقع.

قد يعود فضل حملة الاتصالات الاستراتيجية الرامية إلى تسليط الضوء على إخفاقات إيران إلى كونها صحيحة، وهي في الوقت عينه تُجرِّد إيران من الذخائر، التي تسمح لها بإطلاق حملتها الدعائية الخاصة، كما أنّها قد تدفع إيران إلى مواجهة هذا الدليل الذي يبرهن تضاعف موقعها، الأمر الذي من شأنه تعبيد الطريق أمام إيران، كي تكون مستعدّة أكثر للتفاوض في ظل تدهور موقعها في المستقبل، لا يُعَدّ تعزيز إدراك التحديات التي تواجه إيران على نطاق أوسع في ظلّ هذه البيئة الجديدة، مفيداً على الصعيد السياسي فحسب، بل من شأنه كذلك المساهمة في تجنّب الدخول في دوّامات الحرب غير المرغوب بها.

استخدام الدبلوماسية لصنع المستقبل

يبدو أنّ الوقت ليس مؤاتياً للتوجه مباشرة نحو عقد صفقة كبيرة تشمل كل القضايا الإقليمية والسياسية الكبرى العالقة، التي تزرع الانقسام بين إيران من جهة والولايات المتحدة وحلفائها من جهة أخرى. في الواقع، تبدو آفاق عقد

يجب التعاطي مع حركة حماس وجماعة الإخوان المسلمين في مصر باعتبارهما يشكلان تحديا مستقبليا

اتفاق غامضة أكثر من أيّ وقت مضى، فقد استنتج المسؤولون الأميركيون أنّ الحكومة الإيرانية الحالية لن تفاوِض بشأن المسائل الأساسية، في الوقت الذي لم تُظهِر فيه إيران في الواقع أيَّ اهتمام بعقد محادثات بشأن الملف النووي. يبدو أنّ الطرفين يشعران بالارتياح، إذ ينتظران تراجع حدة الضغط الراهن، بالنسبة إلى الولايات المتحدة، يعود ذلك إلى كونها لا ترى أيّ تحرّك على الجبهة الإيرانية، وهي تشعر بأنّ استمرار الضغط سيمكّنها من عقد الصفقة وهي في موقع القوة. أمّا إيران، فهي تشعر بأنّ في استطاعتها استيعاب شتى العقوبات التي قد تُفرَض عليها والتكيُّف معها، كما أنّ تدخّل الغرب العسكري في ليبيا قد يقضي على آفاق المفاوضات، ذلك أنّ طهران ستعتبر على الأرجح، تدخُّل حلف شمال الأطلسي العسكري، الذي يحظى بدعم الأمم المتحدة، تخلياً عن جوهر الضمانات الأمنية والسياسية.

المسؤولون الأميركيون مقتنعون بأن إيران لم تفاوض على المسائل الأساسية

لكن، هذا لا يعني أنّه يجب التخلي عن المسار الدبلوماسي. فالمحادثات ضرورية، أقلّه من أجل الحفاظ على التوافق الدولي في ما يتعلق بنظام العقوبات القائم. أمّا إذا نظرنا إلى القيمة النفعية لهذا الموضوع، فنجد أنّ المحادثات ضرورية من أجل فتح خطوط التواصل ورسم معالم الفضاء التفاوضي تمهيداً لممارسة نشاط دبلوماسي أوسع نطاقاً عندما يحين الوقت المناسب.

يجب أن تركّز المحادثات التي ستدور على المدى القريب على اتخاذ خطوات صغيرة من شأنها بناء الثقة، لا على المناورات حيث «إمّا قاتل أو مقتول» التي مصيرها الفشل على الأرجح. من بين الاحتمالات الواردة نذكر موضوع صفقة جديدة لتبادل الوقود، غير أنّها ليست غايةً بحدّ ذاتها. من شأن هذه الخطوات البسيطة وضع الإطار الزماني والمكاني الخاصّ بتبادل الأفكار وبناء العلاقات مع المحاورين، الذين قد يتمتّعون بالنفوذ في الحكومات الإيرانية المقبلة، وإتاحة الفرصة أمام اختبار أفكار وحوافز جديدة، من هنا يجب تكوين مجموعات عمل تقنية لعقد مناقشات خاصة، من أجل بدء إحراز تقدُّم على صعيد بلوغ الأهداف القابلة للتحقيق، من مثل مكافحة الاتجار بالمخدرات.

من شأن المحادثات أن تكون سبيلاً إلى الحلول محلّ المسار الضاغط، عبر تزويد إيران – بشروط – حوافز إيجابية تدفعها إلى تغيير سلوكها. قد يكون ذلك سبيلاً إلى تغيير الدينامية من خلال إرساء وضع نهائي يخدم مصالح الطرفيْن، مع تخطي القضايا

النووية الحالية التي هي على المحكّ، وفي الوقت عينه طمأنة الشركاء الإقليميين. مع أنّه يترتّب على الإدارة الأميركية تركيز جهودها على دعم حقوق الإنسان في إيران، عند كل منعطف، غير أنّ قرارات الكونغرس بفرض عقوبات على إيران، والتي تنصّ على الشروط الواجب توافرها إلى جانب التخلي عن البرنامج النووي قبل التمكن من رفع العقوبات، هي أمور تعقّد بصورة كبيرة أيَّ استراتيجية جادة بشأن عقد صفقة، وتحدُّ من آفاق النجاح. وفي الوقت الذي يدرس فيه الكونغرس مسألة تشريع جديد يتعلق بالعقوبات، عليه أن ينظر بعناية في كيفية ملاءمة متطلبات هذا التشريع مع استراتيجية التفاوض بالمُجمل، لا سيّما في ما يتعلّق بمعاقبة الصينيّين أو شركات أطراف ثالثة، الأمر الذي قد يؤثّر سلباً في التعاون الدولي الذي جرى التفاوض بشأنه بدقة. على الإدارة الأميركية العمل جنباً إلى جنب مع الكونغرس من أجل التوصل إلى توافق بشأن الاستراتيجية الواجب اتّباعها.

على الإدارة الأميركية العمل مع الكونغرس من أجل التوصل إلى استراتيجية واحدة للتعامل مع طهران

إذا ما توافرت الفرصة، يجب أن تكون الإدارة الأميركية مستعدّة لتقديم اقتراح يقضي بتغيير قواعد اللعبة، فالتوصُّل إلى صفقة شاملة تخدم المصالح الحيوية للطرفيْن هو السبيل الوحيد إلى وضع حدّ لعقود من العداء وانعدام الثقة، وفي إطار إعادة توسيع أشمل للسياسة الأميركية في المنطقة، على الرئيس أوباما أن يكون مستعداً لرفع تحدٍّ مباشر – بطريقة شخصية وعلنية – ودعوة إيران إلى العمل في هذا الصدد. عليه إلقاء خطاب يرسل فيه بوضوح دعوةً دبلوماسية يصعب على النظام الإيراني رفضها، ويجب أن يتضمّن هذا الخطاب حوافز إيجابية مهمة، والتزامات صادقة بتخفيف العقوبات في حال وافقت إيران. يجب أن يَصدر هذا الاقتراح من الرئيس مباشرةً، كي يكون واضحاً لإيران أنّ الأمر ليس مجرّد حيلة يمكن صرف النظر عنها ببساطة، ويجب أن تكون هذه الدعوة علنية، كي يستحيل على النظام الإيراني تجاهلها كما حصل في السابق خلال الاتصالات السرّية. من شبه المؤكد أنّ هذه المبادرة العلنية تفترض القبول بحق إيران في التخصيب المحدود، بموجب البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ ويُعَدّ هذا الموقف فاتحةً لإرساء وضع نهائي مقبول دولياً لهذه المسألة، غير أنّ الإدارة الأميركية لطالما رفضته. لكن، يجب عدم تقديم مثل هذا العرض إلّا في الوقت المناسب، وقد يستغرق ذلك سنوات ربما.

◀

حذارِ الحرب

في معرض سعيها إلى إعادة تقويم سياستها إزاء إيران، على الإدارة الأميركية أنَّ تتنبّه لخطر حصول تصعيد غير متوقّع قد يؤدي إلى اندلاع حرب ما، الأمر ما من شأنه إلحاق ضرر كبير بالجهود التي تبذلها الولايات المتحدة، من أجل تثبيت مداميك النظام الإقليمي الجديد. وفي ظل مناخ قابل للانفجار في أيّ لحظة، قد يؤدّي وقوع أحداث محلّية مثل مقتل إيراني في البحرين أو إطلاق صاروخ من لبنان في اتجاه إسرائيل، إلى اشتعال الوضع بطريقة مفاجئة وسريعة على مستوى أطراف عدّة، قد تسعى إيران إلى التعويل على نافذة أمل منظورة عبر القيام بأنشطة عدائية أو اتخاذ مواقف متطرّفة جداً.

على الإدارة الأميركية التنبه لخطر حصول تصعيد غير متوقع قد يؤدي إلى اندلاع الحرب

ويجب إيلاء الحدود الشمالية بين إسرائيل وحزب الله أهمية خاصة، وكذلك للبحرين التي تشهد انقسامات، واليمن الذي هو في طريقه نحو الهاوية، بما أنّ الوضع في هذه النقاط الثلاث الساخنة التي تشهد توترات مستعرة، قد ينفجر ليتحوّل إلى حرب إقليمية أوسع نطاقاً. زادت الاضطرابات الإقليمية بوضوح من هواجس إسرائيل الأمنية، ما قد يحدو بها إلى شنّ هجوم– سواء ضد غزة، أو حزب الله، أو إيران نفسها– من أجل مواجهة هذه التحدّيات. كما أنّ المخاوف السعودية بشأن إيران أشدّ من المعتاد، ومن شأن التطورات الميدانية في البحرين توليد صراع مباشر بين المملكة العربية السعودية وإيران. وقد تختبر إيران إلى أيّ مدى قيّدت هذه التطورات منافسيها، وتتّخذ بالتالي خطوات استفزازية قد تُولِّد ردّات فعل غير متوقّعة.

إنّ تزايد ثقة حزب الله وتوسُّع ترسانته العسكرية، فضلاً عن الهواجس الإسرائيلية بشأن حدوث تغيّر في ميزان القوى، هي كلها أمور قد تؤدي مجتمعةً إلى اندلاع حرب مفاجئة تقلب كلّ الموازين.

على إدارة أوباما تفعيل نشاطها للحدّ من أخطار الحرب، وعليها الحفاظ على حوار ثابت وشامل في مجال الأمن مع إسرائيل، من أجل البقاء في منأى عن المفاجآت، ولطمأنة حليفها المتوتّر. كما عليها القيام بالمثل في الخليج، على أن تدفع حلفاءها إلى إطلاق ورشة إصلاحات فعليّة، وتجنُّب القيام بأنشطة استفزازية تجعل هؤلاء الحلفاء يُمنَوْن بالهزيمة الذاتية في نهاية المطاف، علاوةً على ذلك، عليها أن توضح

لإيران، من خلال كل الرسائل العلنية والسرّية الممكنة، أنّه لا جدوى من إخضاع تصميم وقدرة الولايات المتحدة أو حلفائها على الاختبار.

الاستنتاجات

من المبكر جداً معرفة ما سينتج من الاضطرابات التي تجتاح العالم العربي، لا يمكن أياً كان التأكد مما إذا كانت البلدان التي اختبرت تغييراً للنظام، ستشهد ولادة ديموقراطيات مستقرة، أو ما إذا كانت الأنظمة الواقعة في ورطة حالياً، ستتمكن من النجاة، أو ما إذا كان سيتوسع نطاق الاضطرابات أكثر فأكثر. من الواضح أنّه ستبقى لدى الولايات المتحدة مصالح حيوية في المنطقة، بما في ذلك تدفُّق النفط، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وأمن إسرائيل. ولحماية هذه المصالح، على الولايات المتحدة القيام بأكثر بكثير ممّا فعلته في الماضي، وذلك من أجل التعامل مع الجماهير التي أصبحت أقوى من ذي قبل ومخاطبة أفكارهم ومصالحهم.

لن يدعم مجلس الأمن التدخل العسكري ضد إيران كما فعل بموجب القرار 1973 مع ليبيا

ستكون قدرة الولايات المتحدة على لجم النفوذ الإيراني، رهناً بكيفية تعاملها مع الشرق الأوسط الذي يشهد تغيُّراً سريعاً. للنجاح في مسعاها، على الولايات المتحدة البعث برسالة تدعم من خلالها حقوق الإنسان والديموقراطية، وتترجم التزاماتها بخطوات ملموسة. إنّ محاولة احتواء إيران من خلال إعادة تجديد الشراكات مع الأنظمة الاستبدادية، هي محاولة فاشلة لا محالة؛ فدعم الأنظمة الاستبدادية بهذه الطريقة يثير سخط الجماهير التي تعززت إمكاناتها في الآونة الأخيرة، هذه الجماهير التي ستؤدي دوراً جوهرياً في بلورة مستقبل المنطقة، كما أنّ هذا الدعم يجعل الولايات المتحدة تقف في وجه تطلعاتهم إلى الديموقراطية، على العكس، على إدارة أوباما صوغ سياسة جديدة تجاه إيران لاعتمادها في المنطقة الجديدة. ◆

المؤتمر الدولي الأول لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

الثورات الشعبية العربية: استحقاقات الحرية والتغيير

عرض: د. جواد كاظم البكري
معاون مدير مركز حمورابي

عقد مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية المؤتمر الدولي الأول في بيروت بتاريخ 2011/7/15، في قاعة فندق الماريوت تحت شعار «الثورات الشعبية العربية... استحقاقات الحرية والتغيير». وقد حضر المؤتمر مجموعة باحثين من العرب والأجانب (لبنان ومصر وتونس وليبيا واليمن والبحرين وإيران وتركيا والجزائر) إضافة إلى مجموعة باحثين من العراق.

جلسات المؤتمر الثلاث:

خُصِّصت الجلسة الأولى للاستماع إلى شهادات عن ثورات الشعب العربي، وأُلقيت فيها خمس شهادات: شهادة مصر قدمها لباحث والإعلامي د. ممدوح الشيخ، فيما ألقت شهادة تونس الإعلامية كوثر البشراوي، أما شهادة ليبيا فقد ألقاها الدكتور يحي أبو زكريا، وألقى أحد شباب الثورة اليمنية شهادة اليمن، فيما ألقى د. راشد الراشد شهادة البحرين.

في حين ركزت الجلسة الثانية على «الموقف الدولي والإقليمي من الثورات الشعبية»، وقُدّمت فيها خمسة بحوث: البحث الأول كان بعنوان «الثورات الشعبية وموقف القانون الدولي» للدكتورة أحلام بيضون من لبنان، فيما كان عنوان البحث الثاني

«موقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية إزاء ثورات الشعب العربي») للدكتور محمد صادق الحسيني من الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وكان البحث الثالث بعنوان «موقف تركيا حيال الثورات في المنطقة العربية» للباحث فائق بولوت من تركيا، أما البحث الرابع فكان بعنوان «موقف الكيان الصهيوني من الثورات الشعبية العربية» للدكتور مصطفى حمدان من لبنان، والبحث الخامس بعنوان «موقف دول الخليج من الثورات الشعبية») للدكتور محسن صالح من لبنان.

وقد تضمّنت الجلسة الثالثة، التي كانت بعنوان «المحافظة على نهج الثورات واستحقاقات التغيير»، ثلاثة أبحاث: الأول بعنوان «دور قوى المقاومة في تعزيز نهج التغيير» للدكتور يحي غدار–الأمين العام للتجمع العربي– الإسلامي لدعم خيار المقاومة، والثاني بعنوان «التمايز في التغطية الإعلامية للثورات الشعبية» للدكتور كامل القيم من العراق، والثالث بعنوان «الثورات الشعبية العربية ومستقبل المشروع الأميركي» للدكتور عبد علي كاظم المعموري – مدير مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية من العراق.

وجاءت خواتيم المؤتمر حاملة جملة من التوصيات، صاغتها لجنة صوغ التوصيات برئاسة د. جواد كاظم البكري من العراق. وأتت التوصيات كما يلي:

إنَّ الهاجس الأكبر بالنسبة إلى المثقفين العرب والمسلمين اليوم هو مصادرة الثورات العربية من القوى الخارجية، ومن يساندها من الدول العربية الضالعة في خدمة المشروع الأميركي–الإسرائيلي في المنطقة، والإقليمية. ولأنّ المحرك الأكبر لهذه الثورات هو الاتصال الرقمي، الذي تتحكم في جزء كبير منه الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها، والمتمثل في أقمار الاتصال وتقنية الإنترنت، بما تضمنته من مواقع التواصل الاجتماعي، ما جعل القيادات الشبابية لهذه الثورات يعتمدون في تواصلهم مع جمهورهم على تقنيات لا يمتلكون مفاتيحها.

لكن كانت ثمرة هذا المشهد، أن أرسى قناعات جديدة، بأنَّ محركات الفعل السياسي في هذه المنطقة، أضحى لها قانون جديد، استطاع هؤلاء الشباب أن يوظفوا ذلك، بحيث يكون بمقتضاه تحويل مسارات الأحداث بما يخدم قضايا الأمتين العربية والإسلامية.

التوصيات:

أولاً: إنشاء مركز بحوث ودراسات متخصص بالثورات العربية، سيتولى مركز حمورابي التنسيق، لإنشاء هذا المركز بالتعاون مع المنظمات المشاركة في هذا المركز أو

خارجه.

ثانياً: تأكيد وجود قيادات لهذه الثورات، تتسم بالتنظيم ووضوح الرؤى والأهداف والوسائل الممنهجة، التي تؤدي إلى تطبيق تلك الأهداف.

ثالثاً: عدم حصر مطالب الشباب بتحسين الأوضاع المعيشية والخدمات، بل ينبغي أن تتعداها إلى مراقبة السياسات الخارجية، وخصوصاً العلاقة مع أميركا والكيان الصهيوني.

رابعاً: عدم انجرار الشباب إلى مستغلي هذه الثورات من وعاظ السلاطين والانتهازيين والمتحالفين مع أميركا، الذين يهدفون إلى إثارة النعرات الطائفية والعرقية والإثنية، لغرض وأد تلك الثورات.

خامساً: تأسيس تجمُّع للنخب العربية والإسلامية هدفه المساندة المتبادلة لدعم الثورات العربية، أقله معنوياً، للاستفادة من تبادل الخبرات.

سادساً: العمل على إنشاء منظمة شبابية عربية غير حكومية، على غرار الجامعة العربية، يكون لها تمثيل في جميع أقطار الوطن العربي، لرصد العنف الذي تتبناه السلطات على الشعوب العربية وخروقات الحريات العامة.

سابعاً: الانطلاق إلى الرأي العام الدولي بأهداف تلك الثورات ومطالبها، وذلك لإيضاح الصورة واتخاذ مواقف مناصرة للدول التي تهيمن عليها وسائل الإعلام، التي بثت صورة نمطية سلبية على تلك الثورات وبلغات متعددة.

ثامناً: استثمار تلك الثورات في الانفتاح على الإصلاح الاجتماعي والإداري في المؤسسات الحكومية.

تاسعاً: تنشيط وسائل الإعلام الجماهيري بالحثّ والتثقيف لأهداف تلك الثورات لإشاعة ثقافة التغيير.

عاشراً: فتح ملفات الجرائم التي ارتكبتها السلطات إبان الثورات الشعبية العربية في المحاكم الدولية.

حادي عشر: التحرُّك مع منظمات المجتمع المدني في أنحاء العالم وخصوصاً في الاتحاد الأوروبي، كوسيلة ضغط على تلك الدول، لاتخاذ مواقف مساندة تجاه الثورات العربية وعدم الكيل بمكيالين.

المشاركات والمداخلات

- بعد إلقاء المشاركين في المؤتمر أوراق أعمالهم توجهت د. سلمى البياتي

بسؤال إلى د. أحلام بيضون بشأن شرعية الثورة على الحكام. أجابت د. بيضون أنَّ الدولة تتألف من أركان أساسية لقيامها وهي أرض وشعب وسلطة وسيادة واعتراف. والسلطة تمثل النظام السياسي الذي يكتسب مشروعيته من الاعتراف، وقد أتاحت غالبية الدساتير العربية الثورة على النظم السياسية في حال مخالفتها القوانين أو إمعانها في إيذاء الشعب، لذا فالوضع القانوني للثورة سليم، وهذا الأمر أكدته المواثيق الدولية عبر منحها حق الشعوب بتقرير مصيرها.

- في سؤال ثانٍ وجّهته الإعلامية كوثر البشراوي إلى د. فائق بولوت بشأن الموقف التركي من الثورات الشعبية؛ أجاب بأنَّ الحكومة التركية وعلى رأسها رجب طيب أردوغان، تغتنم الفرص وتحاول دائماً التصرُّف وفق مبدأ النفعية، لذا فهي ستتجه إلى دعم بعض الثورات ما دام المجتمع الدولي والولايات المتحدة إلى جانبها. أما الثورات التي لا تقف الولايات المتحدة إلى جانبها، فسوف يكون فيها الموقف التركي إما على الحياد أو ضدْ تلك الثورات، فحكومة أردوغان لم تحاول أبداً الخروج على الموقف الأميركي.
- وفي المداخلة ذاتها، أشارت كوثر البشراوي إلى مطالب الشعب الكردي في تركيا، وتساءلت هل هي مشروعة أم لا، فأجاب بأنَّ الكرد يطالبون بتوسيع صلاحيات أقاليمهم الإدارية، وبأنَّ حكومة أردوغان ستستجيب لهذه المطالب في نطاق عدم الإضرار بالمصالح التركية، وخصوصاً أنَّ القضية الكردية تُمثّل إحدى العقبات في وجه انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وأنَّ تركيا ستحاول إظهار مرونة أكبر في استجابتها لمطالب الشعب الكردي، شرط أن يبقى أحد مكونات المجتمع التركي، ولا ينادي بالانفصال.
- وفي سؤال آخر توجهت به د. عالية وهاب إلى الدكتور محمد صادق الحسيني بشأن موقف إيران من الثورات؛ أجاب بأن الجمهورية الإسلامية تؤيد الشعوب العربية الحرّة في مطالبها الداعية إلى التغيير والتخلّص من التسلط، وأنَّها على استعداد لدعم هذا التغيير ما دام يصبُّ في معارضة النفوذ الأميركي والتطبيع مع إسرائيل، وأضاف قائلاً إنَّ الجمهورية الإسلامية أبدت تأييدها الداعم للثورات الشعبية العربية، حتى إن كان هذا التأييد يجابهه الرفض من الولايات المتحدة وإسرائيل والدول المنساقة معهما.
- وفي مداخلة أخرى ، قال الدكتور أبو زكريا إن ليبيا ستعيش مرحلة انتقالية بعد الثورة أولى معالمها كيفية إعادة الإعتبار للدولة المركزية ، وأشارت الإعلامية

كوثر البشراوي؛ إلى أن الأنظمة العربية تحاول العودة بالمجتمعات العربية إلى الريف، في نطاق ما يُسمَّى بظاهرة «ترييف المجتمعات»، هادفة من وراء ذلك إلى إثارة العصبيات القبلية وإضاعة الحقوق المدنية التي تطالب بها شعوب هذه الدول، وخصوصاً أنَّ المجتمعات العربية تشهد ظاهرة تغريب، تتمثل في توطين القيم الغربية للنأي بالمجتمعات العربية عن قيمها الإسلامية. لذا، جاءت الثورات لتعيد إحياء رموز دينية غُيّبت عن الشارع العربي، مثل يوم الجمعة في تونس–وصلاة الجماعة، وكأن المجتمعات العربية أرادت أن تعلن للعالم أنَّها إسلامية أولاً، في ثوراتها وفي قيمها وفي توجهاتها المستقبلية. وقد أيدها في هذا الطرح د. الحسيني من إيران، بإشارته إلى أنَّ البعد الإسلامي سيتصدر مقاومي التغريب الأميركي، أو ما يُسمّى العولمة على الطريقة الأميركية.

- وفي مداخلة أخرى، أشار د. عبد الحسين شعبان إلى أنَّ المجتمعات العربية عانت من أزمة توزيع خانقة، دفعت بالشعوب إلى الثورة في سبيل تحقيق العدالة المجتمعية، وبناء المجتمعات المدنية، التي تقوم على أساس الحكم الرشيد وقيم المواطنة، التي ستحل محل الانتماء القبلي والمذهبي والسياسي الذي حملته الأنظمة العربية الحاكمة.
- وقد أشار أحد شباب الثورة اليمنية إلى أنَّ البعد القبلي الذي يعتمد عليه النظام الحاكم قد أخذ بالتفكك، رغبة من القبيلة بالاستفادة من موجة الثورة. وهنا أثيرت نقطة مهمة جداً، إلا وهيَ، ضرورة الحفاظ على مكاسب الثورة، وعدم السماح للمتسلقين بركوب موجة الثورة وتحويلها إلى مصلحتهم الخاصة، وبذلك تعود المجتمعات إلى نقطة الصفر، التي انطلقت منها، وهذا ما تخشاه غالبية الثورات العربية، وخصوصاً أنَّها تعاني من غياب القيادات البارزة. لذا نجد أنَّ الجيل القديم استطاع القفز إلى داخل هذه الثورات، للاستفادة من المكاسب التي ستحققها، وقد أكد هذه النقطة د. أبو زكريا، فالمجلس الانتقالي للثوار في ليبيا، غالبيته من الجيل الذي عمل مع نظام القذافي، إما وزيراً أو نائباً أو مسؤولاً في نظام القذافي، وانشق عنه، عندما رأى أنَّ النظام يتجه إلى الانهيار.
- وفي إشارة إلى ضرورة الحفاظ على مكاسب الثورة وعدم السماح لها بالانخراف عن مسارها الحقيقي، أكد د. عبد الحسين شعبان، أنَّ القوى الرأسمالية العالمية تسعى، بصورة حثيثة، إلى السيطرة على هذه الثورات، لذا على شباب

الثورة التعامل بحذر مع مكتسبات الثورة وتجييرها للمصلحة الوطنية، أولاً وقبل كل شيء.

- في الختام أشار مدير مركز حمورابي أ. د. عبد علي المعموري إلى أنَّ ما حصل في الدول العربية، مثل مفاجئة لأميركي وإسرائيل ودفعهم إلى مراجعة حساباتهم حيال المنطقة العربية، فإرادة الشعب العربي الدافعة في اتجاه التغيير، تتطلب إعادة تقويم ودراسة، فقد أظهر الشعب العربي قدرته على التضحية وتقديم الشهداء في سبيل بناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة، فالشجاعة التي حملها الثوار العرب من تونس ومصر وليبيا، قلت مثيلاتها في العالم، ونقلت صورة جديدة عن المجتمع العربي، بأنَّه مجتمع حيوي كسر قيود جموده، واستطاع الرقي بالواقع من خلال انبعاث أمل الثورة. وأشار أيضاً: إلى أنَّ الموقف الأميركي الاحتلالي في العراق، مثلما هو في أفغانستان، وصل عسكرياً إلى طريق مسدود، بفعل ضربات المقاومة الإسلامية، وارتفاع زخم عمليات المقاومة ضد قوات الاحتلال الأميركي في حلّها وترحالها، في القواعد والطرقات، وبفعل هذا وصل عدد العمليات المنفذة من أحد فصائل المقاومة الإسلامية، إلى أكثر من 1800 عملية خلال شهرين هما نيسان/أبريل وأيار/مايو 2011. وهو ما عجل القبول الأميركي بالانسحاب.
- ومن ملامح الهزيمة الأميركية في العراق، تغيير وجهة المعادلة العسكرية؛ فبدلاً من ملاحقة المقاومة للتأثير في أسلحة القوات المحتلة في السنوات الأولى للاحتلال، انقلبت المعادلة في سنوات الاحتلال الأخيرة (2009–2010–2011)، في سعي المحتل وأجهزته الاستخبارية، إلى محاولة تقليل تأثير أسلحة المقاومة في جنوده وآلياته وأسلحته، ووصول أمر القيادات العسكرية الأميركية في العراق، إلى الاعتراف بالعجز التامّ عن تأمين حماية جنودهم من عصف المقاومة.
- وفي نهاية المؤتمر، وُزّعت شهادات المشاركة والتقدير لكل المشاركين في المؤتمر، وللمؤسسات الإعلامية والبحثية التي تفاعلت معه. ◆

عنوان الرسالة:

العلاقات الإيرانية - الأميركية 1997-2010

الطالب: حيدر زاير العبوسي – كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد –2011
عرض: د. فايق حسن الشجيري

تناولت الرسالة موضوعاً مهماً وحيوياً، ممهِّدة في مقدمتها للأهمية الاستراتيجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية المتمثّلة في خزينها الاستراتيجي من البترول، فضلاً عن ميزة موقعها الجيو-استراتيجي، ولا سيما أنّها تربط الشرق بالغرب، ولها إطلالة طويلة على مياه الخليج الدافئة، إضافة إلى سيطرتها على مضيق هرمز، مدخل الخليج ، شريان النفط في العالم.

وبسب كل ذلك ولأسباب أخرى، يزداد الصراع على إيران ومعها، ففي الحرب العالمية الأولى كانت منطقة نفوذ بريطاني، وفي أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها، حاولت الولايات المتحدة الأميركية جعلها مصداً في وجه التغلغل الشيوعي في اتجاه المشرق العربي، لذا نجد أنّها كانت وما زالت تحتل أهمية استراتيجية عالمية، وبالنسبة إلى الولايات المتحدة تحديداً. لذا، فقد جرى بحث هذه الأهمية وانعكاسها على العلاقات الأميركية-الإيرانية، لمدة محددة زمنية أشارت إليها الرسالة في عنوانها الأساس.

إنَّ دراسة العلاقات الإيرانية-الأميركية لها أهمية بالغة، فهذه العلاقات تداخلت مع قضايا إقليمية ودولية لها تأثيرات كبيرة في الأمن والاستقرار العالميين، أهمها استمرارية تدفق النفط من منطقة الخليج العربي الغنية، وذات التأثير في الاقتصاد العالمي، ومسألة مسيرة السلام في الشرق الأوسط، ومحاربة الإرهاب العالمي، ودعم الحركات المتطرفة، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وسعي دول الغرب والولايات المتحدة إلى نشر قيم الديموقراطية وسيادة الاقتصاد الحرّ. كل ذلك له أثره في العلاقات الإيرانية-الأميركية، خصوصاً بعد تنامي الخلاف بين الطرفين في أعقاب أحداث أيلول/سبتمبر 2001، والحرب الأميركية على أفغانستان والعراق، بحيث أصبح الاستقرار السياسي في تلك الدول مرهوناً بدرجة كبيرة بالتفاهم الأميركي-الإيراني.

وكذلك للدراسة أهمية خاصة للعراق، الذي يسعى إلى التخفيف من انعكاس الخلافات الإيرانية ـ الإقليمية، والخلافات مع الولايات المتحدة على واقعه

السياسي، وهذا لا يتحقق إلا بدراسة واقع وديناميات العلاقات الإيرانية-الأميركية، من أجل تحديد إيجابياتها وسلبياتها وأبعادها المستقبلية على واقع المنطقة واستقرارها في الوقت الحالي والمستقبل.

ووفق هذا، حددت الدراسة هدفاً أساساً «هو كشف نوع العلاقات الإيرانية-الأميركية وطبيعتها، وما يجري فيها من تغييرات تفضي إلى التباعد أو التقارب بين الطرفين، وما هو المتغير والثابت في تلك العلاقة، وكذلك الإفادة من تجربة الدبلوماسية الإيرانية، التي لم تصل إلى حد إعلان الحرب، وكيفية المناورة من أجل تحقيق المكاسب والدفاع عن الحقوق في عصر يوصف بعصر الهيمنة الأميركية».

ومن أجل تحقيق هدف الدراسة، انطلقت من فرضية مفادها أنَّ العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران تحكمها المصالح والأيديولوجيات معاً، وفقاً للرؤية الواقعية الإيرانية، التي دلّ عليها سلوكها الفعلي-العملي، والفارق هنا هو تقدُّم المصلحة على الأيديولوجيا، أو العكس تبعاً للحالات التي يفرضها ذلك الواقع، من أجل تحقيق الأهداف القومية لإيران. ومن أجل إثبات هذه الفرضية، وضعت الدراسة مجموعة من التساؤلات حاولت الإجابة عنها، من أجل تفسير العلاقات الإيرانية-الأميركية. ومن بين هذه التساؤلات: كيف أثرت الثورة الإسلامية في إيران منذ قيامها عام 1979، في علاقة الأخيرة بالولايات المتحدة؟ وما هي التغيُّرات التي ساعدت في التقارب أو التباعد بين البلدين، لا سيما في مرحلة صعود التيار الإصلاحي بعد العام 1997؟ ثم أثر المتغيرات الدولية كأحداث 11 أيلول/سبتمبر في واقع تلك العلاقات ومستقبلها؟ وقد تتبعت الدراسة أنماط العلاقات وتفاعلاتها بموضوعية، بعيداً عن الآراء القائلة بالوفاق التام بين إيران والولايات المتحدة، أو التعارض والعداء التام بينهما. ولتحليل هذه العلاقة، قُسمت الدراسة إلى أربعة فصول، تناول فيها الفصل الأول: مراحل تطور العلاقات الإيرانية-الأميركية حتى قيام الثورة في إيران عام 1979، وبشيء من التركيز عُرضت العلاقات بين الطرفين قبل الثورة الإيرانية، مروراً بفترة حكم روح الله الإمام الخميني حتى وفاته عام 1989، التي تميزت بالتزامها بثوابت الثورة وقيمها ومعارضتها، أيَّ تقارب مع الولايات المتحدة، ثم دراسة المتغيرات التي مهدت لصعود التيار الإصلاحي عام 1997. في حين خُصص الفصل الثاني لطبيعة العلاقات الإيرانية-الأميركية في حقبة ما بعد الحرب الباردة: من خلال بيان أثر المتغيرات الداخلية والخارجية في العلاقات بين الطرفين، وحاجة إيران إلى الانفتاح الاقتصادي لإصلاح ما دمرته حرب السنوات الثماني مع العراق، فضلاً عن بحث كيفية تأثير أحداث 11 أيلول/سبتمبر في العلاقة بين الطرفين. أما

الفصل الثالث، فقد بحث الاستراتيجية الأميركية حيال إيران بعد وقوع هجمات أيلول/سبتمبر، وتداعيات الاحتلال الأميركي لأفغانستان والعراق، وانعكاس هذه التداعيات على طبيعة العلاقة بين الطرفين. وقد جاء الفصل الرابع مكملاً للدراسة عبر تحليل أزمة البرنامج النووي على العلاقة بين الطرفين، وكذلك دراسة أهم قضايا التوتر بين الطرفين. وخلصت الرسالة إلى مجموعة من الاستنتاجات.

فالرسالة ترى أنَّ التوتُّر واللاتوافق هما السمة المميزة للعلاقات الإيرانية-الأميركية بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، مع مرور أكثر من ثلاثة عقود من عمر الثورة. إلا أن ذلك لا يعني أنَّها مثّلت نمطاً واحداً مستقراً، بل يمكن تقسيمها إلى أربع مراحل:

المرحلة الأولى: منذ قيام الثورة وحتى وفاة الإمام الخميني عام 1989، التي يمكن وصفها بأنّها مرحلة التشدد الأيديولوجي، مطلقة وصف «الشيطان الأكبر» على الولايات المتحدة الأميركية.

المرحلة الثانية: سعت إيران إلى مراجعة سياساتها والتوفيق بين مصالحها ومبادئها، والتفكير بمنطق الدولة لا بمفهوم الثورة فقط، وقد مثّل هذه المرحلة هاشمي رفسنجاني مع التغيير الذي صاحب هذه المرحلة داخلياً، وإقليمياً، ودولياً، المختلفة عن المرحلة التي سبقتها، وكذلك احتلال العراق للكويت وتفكُّك الاتحاد السوفياتي.

المرحلة الثالثة: تمثّلت بصعود التيار الإصلاحي عام 1997، وتُعَدُّ هذه من أكثر المراحل تقارباً مع الولايات المتحدة الأميركية، لكنها انتهت من دون أن تصل إلى مستوى إقامة العلاقات الرسمية، ولا سيما في حقبة ما بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، وما ميزها من هيمنة الاستراتيجية العسكرية الأميركية على الدبلوماسية.

المرحلة الرابعة: التي لا تزال قائمة حتى وقتنا الحاضر، وهي مرحلة التوتر والتهديدات والاتهامات المتبادلة، ويمكن تقويم هذه العلاقة من خلال النتائج التي توصل إليها البحث، وهي:

1. هناك تغييرات حصلت على مستوى الداخل الإيراني، من أهمها أنَّ عملية صنع القرار لم تَعُد ترتبط بشخص لا سيما في القضايا الاستراتيجية، على الرغم من وجود رئيس الجمهورية والمرشد الأعلى، وتمتعهما بالصلاحيات الدستورية الواسعة، إلا هناك تحولاً واضح في الدولة وصنع القرار، صوب النظام المؤسساتي في اتخاذ القرار على غرار ما يجري دول المؤسسات المتقدمة. لذلك، فهناك مستشارون عسكريون وسياسيون واقتصاديون وإعلاميون

للمرشد، وهذا ما يجعل النظام السياسي الإيراني أكثر استقراراً وعقلانية في قضاياه المصيرية، ولا سيما في ما يخص الأمن القومي الإيراني. وهذا الأمر بحسب الدراسة من الأسباب الرئيسة التي جنبت إيران الدخول في حرب إقليمية أخرى، أو حتى حرب دولية بعد انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية عام 1988.

2. إنَّ عودة التيار المتشدد، لا سيما بعد العام 2005، لا يعني ذلك أنَّ إيران عادت إلى ما كانت عليه أيام الثورة، بل يبقى هناك تأثير كبير للتيارات الأخرى، كما أنَّ أيَّ إخفاق أو خطأ استراتيجي يقع فيه التيار المتشدد، يكون مبرراً لتنامي قوة التيار الإصلاحي في الداخل الإيراني. لذلك، نرى أنَّ التيار المتشدد يحاول دائماً إعطاء المكتسبات التي تُحققها إيران بعداً داخلياً، معتبراً أنّها تحققت وأُنجزت من هذا التيار-كما حصل في مسألة التفاوض بشأن البرنامج النووي الإيراني.
3. عدم قدرة الولايات المتحدة على تحقيق أهدافها بالمستوى المطلوب، دفعها إلى مراجعة دائمة لسياساتها تجاه إيران، والانتقال من مفهوم «العصا والجزرة» إلى مفهوم «الجزرة والعصا»، وهذا ما بدا واضحاً في تصريحات باراك أوباما بعد فوزه بمنصب رئاسة الولايات المتحدة، لذلك زادت احتمالات وصول سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران، إلى «الجزرة» فقط أكثر من سياسة «العصا»، وإن كان المتوقَّع استمرار نمط العلاقة بينهما على ما هو عليه أي «بقاء سياسة الوضع الراهن».
4. ما يمكن ملاحظته هنا أنَّ ما حصل في أفغانستان والعراق من اضطرابات وفوضى داخلية وصل-في وقت ما-إلى مستوى أشبه بالحرب الأهلية، انعكس إيجاباً على رؤية الداخل الإيراني تجاه نظامه السياسي القائم والحفاظ عليه، وأصبح ما يجري في العراق وأفغانستان درساً عملياً للأخطار والتهديدات التي تواجه إيران، إذ تعرض نظامها السياسي لهجوم أجنبي، لا سيما من الولايات المتحدة الأميركية. لذلك، حرصت إيران على أن تغوص أميركا في مستنقع العراق وأوحال أفغانستان، بغية إلحاق الهزيمة بها، وهو ما تحقق فعلاً، على الأقل في العراق، ويمثل نجاحاً لإيران.
5. في ما يخصّ البرنامج النووي، خلصت الرؤية الإيرانية-بحسب ما ترى الدراسة-إلى ضرورة الحصول على التقنية النووية لا السلاح النووي، وهو الحل الوسطي المعتدل بالنسبة إلى إيران، ويتماشى مع القانون الدولي ومعاهدات حظر انتشار الأسلحة النووية، وهذا ما أكده أخيراً مرشد الثورة الإسلامية (السيد

علي الخامنئي)، بحرمة امتلاك وتخزين السلاح النووي، وهي رسالة واضحة إلى الولايات المتحدة الأميركية بضرورة التعامل مع إيران ضمن القانون الدولي.

6. في ما يخص الوضع الإقليمي، تسعى إيران إلى تكريس مفهوم الشراكة مع دول الخليج العربية، لا مفهوم الهيمنة، حتى لا تعطي ذرائع للولايات المتحدة الأميركية، من خلال التحذيرات التي طالما كانت الأخيرة توجهها إلى دول الخليج العربية من خطر الهيمنة الإيرانية.
7. من الطبيعي أن ينعكس الصراع الإيراني-الأميركي، على واقع المنطقة برمتها، كونها مساحة مفترضة لهذا الصراع، والعراق بحكم الجغرافيا والاحتلال الأميركي، هو من أكثر المناطق تأثراً، ولذلك لا بد لمنظومة العلاقات العراقية الخارجية، والقوى السياسية من كل التنوعات، من أن تدرك جيداً أنَّ الواقع يفرض شروطه، فإيران دولة مجاورة، وهي حاضنة لغالبية القوى السياسية الممسكة بالسلطة، عندما كانت معارضة للنظام السابق، وترتبط بعلاقات وثيقة مع غالبية شخوص العملية السياسية، وهذه حواكم لا يمكن تجاوزها على قاعدة نفي الآخر، بل يُفترض أن يكون التعامل على أساس المشتركات والمصالح والديمومة. وعليه، دفع العراق مجدداً إلى معاداة إيران لمصلحة السعودية وأميركا وإسرائيل، وهو ما نعيش مواريثه المدمرة الآن، على خلفية حرب 1980-1988، والسعودية هي أكثر الدول رعاية للنظام السابق، وأكثرها دعماً لإسقاطه. ◆

(2)

عنوان أطروحة الدكتوراه:

توظيف فكرة الديموقراطية في الاستراتيجية الأميركية

الطالب: إحسان عدنان العبيدي – كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين – 2010

عادة ما ارتبط كل تحرك للولايات المتحدة الأميركية في مختلف مناطق العالم، بمقولة دعم الأمن والاستقرار الدولي، حيث تجد الولايات المتحدة في هذه المقولة هدفاً بحد ذاته، خصوصاً في المناطق ذات الأهمية للاستراتيجية الأميركية. إذاً يندرج تصور

أهمية المنطقة الاستراتيجية للولايات المتحدة مع وجود التهديد بالمنظور الأميركي، لينتج منه تحرُّك مباشر لمواجهة التهديد أو تحرُّك غير مباشر وذلك عبر الحلفاء، وهنا يصبح تحقيق هذا الهدف ذا أهمية، لا لتحقيق الأمن والاستقرار بحدّ ذاته، بل لضمان استقرار المصالح الأميركية وحمايتها. وساد هذا الاتجاه طول السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين.

إلا أنَّ تبدُّلاً حدث في استراتيجية الولايات المتحدة، إذ بدأت التعامل مع مفهوم من المتوقع أن يسود القرنَ الحادي والعشرين، إلا وهو «الديموقراطية»، حتىً تتعامل الولايات المتحدة مع تهديدات منبثقة من النظام الدولي. إلا أنّها ليست إلا اختبارات قد تكون جوهرية، تمثل قبل كل شيء استعداداً لمرحلة مقبلة، وفرصة نادرة للولايات المتحدة في ظل متغيرات تعيد تحديد معالم النظام الدولي، فبدأت الولايات المتحدة الأميركية تطبيق استراتيجية، هدفها توظيف الديموقراطية فكرةً وأداةً، لتساعدها في انتهاز الفرص من أجل إرساء أسس تدعم وتقوي المصالح الأميركية في كل الاتجاهات. فعبر هذه الاستراتيجية تستطيع الولايات المتحدة تقويض وانهاء ما تعتبرها دولاً فاشلة (FAILED STATES)، ومن ثم سيادة عالم من الحرية في ظل القانون، لأنّ عالماً من الديموقراطيات، سيكون عالماً أفضل (من وجهة نظر الولايات المتحدة) وأكثر أماناً بالنسبة إلى الأميركيين وإلى كل الدول الليبرالية، وعالم كهذا هو من أهم أهداف الولايات المتحدة وأهم مصالحها.

إنَّ صوغ عالم من الديموقراطيات تسوده الحرية في ظل القانون، يعني تفهم دور القوة في ترسيخ القانون وفرض النظام لانتعاش الديموقراطية والحرية، ومن ثم سيتغير مفهوم استخدام القوة عالمياً، من الاستخدام المتعسف، الذي تسبب بقتل الملايين عبر التجارب السابقة، إلى القوة التي تدعم النظام وتحقق العدالة. ويجب في هكذا نظام وجود قوة تقوم بعملية الضبط للقوى الديموقراطية، بما يؤمن استمرار مسيرة الديموقراطية وتطوُّرها ومن أهم مهام هذه القوة:

1. إدارة علاقات القوة المركزية في عالم تتغير موازينه وهرميته الدولية وتوجيهها وتكوينها وتقوية التطلعات القومية لتمكين نشوء نظام عالمي أكثر تعاوناً.
2. احتواء النزاعات أو إنهاؤها والحؤول دون الإرهاب وانشار أسلحة الدمار الشامل، وتعزيز حفظ السلام الجماعي في المناطق التي فرقتها الحروب الأهلية، بحيث يتراجع العنف العالمي بدلاً من أن ينتشر.
3. التعامل بفاعلية أكبر مع تزايد انعدام المساواة في الشروط الإنسانية، والتوافق مع الواقع الجديد لـ«الضمير العالمي» الناشئ، والعمل على رد مشترك على التهديدات البيئية والإيكولوجية الجديدة لخير البشرية. ◀

لذا، سعت الولايات المتحدة عبر استراتيجية شملت العالم كله، إلى توظيف فكرة الديموقراطية واستثمار مخرجاتها، بما يتواءم وتحقيق المصالح الأميركية أولاً، ومصالح حلفائها ثانياً، بعدّها الدولة القائدة والقوى المتفردة في النظام الدولي في عالم اليوم.

واستثمرت الولايات المتحدة الاتساع الملحوظ للمطالبة بالتحوُّل الديموقراطي، إذ بدأ الإنسان يدمج ما بين الديموقراطية وما تحرره ونهاية الجهل والتبعية، فعدّها الوسيلة التي تدفع بالمجتمع إلى الأمام، من النواحي الاقتصادية والسياسية والثقافية، وتحريره من أيديولوجيات الدول الشمولية والوصول إلى الحرية السياسية والتسامح الثقافي والرفاهية.

تسمح فكرة الديموقراطية بإقامة النقاشات والحوارات الرشيدة واتخاذ القرارات العقلانية، ولأن الديموقراطية تستند إلى حقيقة أنَّ الانسان كائن خرافي، لذا فإنَّ احترام آراء الآخرين، واحترام الأديان والحقوق الفردية، هو من أهم قيمها، إضافة إلى المساواة إزاء القانون، من دون التمييز بين الأفراد أو الطبقات، وتحت أيّ مسمّى.

كما أنَّ الديموقراطية تنمّي الوعي بالسلوك الذي يخدم المصلحة العامّة، ويحقق الأهداف العليا للمجتمع، لهذا احتلت فكرة التحوُّل إلى الديموقراطية المرحلة الأولى في وعي الطبقات الوسطى، حتى إنَّ المطالبة بالديموقراطية تعدّت تلك الدعوات التي تنادي بالتحرُّر الوطني، وذلك للأسباب الآتية:

1: الكثير من الطبقات السياسية الحاكمة فاقدة للشرعية.

2: طبيعة التنازع على السلطة.

3: تأثير الجوانب الثقافية والنفسية.

فتح توظيف فكرة الديموقراطية أفقاً استراتيجياً جديداً للولايات المتحدة، فإذا ما أرادت أن تبقى قوية، فعليها الانتباه إلى قوتها الثقافية والأيديولوجية، فضلاً عن القوة العسكرية والقوة الاقتصادية، التي يمكن استعمالها لإقناع الآخرين بتغيير مواقفهم وتحرُّكهم، إذ هناك أيضاً طريقة أخرى وغير مباشرة لاستخدام القوة، فبإمكان دولة أن تحصل على النتائج التي تريدها، لأن الدول الأخرى تريد اللحاق بها واتباعها، إعجاباً بقيَمها أو تقليداً لنموذجها، أو تطلُّعاً إلى الوصول إلى مستوى الازدهار فيها ورفاهيتها وانفتاحها. في هذا الاتجاه، بإمكان للولايات المتحدة أن تصنع استراتيجية لجذب الآخرين إليها، وتجبرهم على التغيير من خلال التهديد أو استعمال القوة العسكرية أو الآليات الاقتصادية. هذا المظهر أو الجانب من القوة «جعل الآخرين يريدون ما تريد أنت»، وهو ما بات يعرف بالقوة الناعمة (اللينة)،

هذه الطريقة التي تكسب الناس بدلاً من إجبارهم.

وعبر استراتيجية توظيف فكرة الديموقراطية، وباستخدام القوى الناعمة تلك، بدأت الولايات المتحدة تكوين حلفاء جدد لها في مختلف مناطق العالم، حيث نجد تشابك المصالح التي تخلق إرادة مشتركة وحركة واحدة تجاه القضايا، حتى باتت الولايات المتحدة تعتمد على الحلفاء عبر استراتيجية منظمة، تقوم على تقديم الدعم السياسي والمساعدات العسكرية والاقتصادية لتحقيق الأهداف المشتركة. ومن هنا، ارتبط أمن الحلفاء بأمن المصالح الأميركية، وأصبح التهديد الموجَّه إلى أيّ حليف موجهاً إلى المصالح الأميركية، ولهذا التزمت الولايات المتحدة بأمن هؤلاء الحلفاء حفاظاً على مصالحها، ما داموا يعملون في اتجاه يخدم المصالح الأميركية، وأصبح من أهم أهداف الأمن القومي الأميركي درء أيَّ عدوان، يمكن أن يتهدد أمن الولايات المتحدة وحلفائها، ويكون ذلك عن طريق إقامة توازنات عسكرية إقليمية وإدامتها، لردع أيّ قوة تحاول الهيمنة على مصالح الولايات المتحدة أو تهدّد حلفاءها.

ولتحقيق هذه الغاية، انطلقت الولايات المتحدة في تطبيق مشاريع لتحقيق الأهداف، ومن أهم المشاريع في هذا الإطار «الشرق الأوسط الكبير»، وعملية التحول الديموقراطي في الأنموذج العراقي، إضافة إلى تشجيع التحول الديموقراطي، عبر مؤسسات رسمية مرتبطة بالإدارة الأميركية ومؤسسات غير رسمية، تعمل في إطار المجتمع المدني العالمي، إضافة إلى توظيف المنظمات والمؤسسات الدولية الواقعة تحت النفوذ الأميركي للمساهمة في عمليات التحول ونشر الديموقراطية عالمياً.

تصاعدت أهمية استراتيجية التوظيف الأميركي لفكرة الديموقراطية، ضمن الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة، فالدولة الزعيمة للعالم الحرّ وذات القوّة المتفردة والامتيازات الواسعة، تخوض في الوقت الحاضر صراعاً لنشر الديموقراطية ومبادئ حقوق الإنسان، حتى بدأت هذه الاستراتيجية تتحوّل إلى حالة اختبار للقيادة العالمية للولايات المتحدة، وهو ما سيحدد في ما بعد موقعها في النظام الدولي خلال العقود المقبلة من الزمن.

من هنا تغيّرت دعوات الولايات المتحدة في العقدين الأخيرين، من دعم الأمن والاستقرار الدوليين إلى نشر الديموقراطية ومبادئ حقوق الإنسان والحرية والعدالة والدعوة إلى المساواة العالمية، وذلك باستخدام كل القدرات والإمكانات

الاستراتيجية الذاتية والمكتسبة، وعبر آليات محددة للوصول إلى الأهداف، وتحقيق الغايات المنوطة بهذه الاستراتيجية وبغض النظر عن الحقيقة الكامنة وراء هذه الدعوات الأميركية، فإنَّ التغيير المذكور يشير إلى جانب من أهمية الموضوع الذي انصرفت إليه الأطروحة.

من خلال ما تقدَّم: تتضح أهمية دراسة استراتيجية التوظيف الأميركي لفكرة الديموقراطية بشقيها النظري والتطبيقي، ولا سيما ما ارتبط وطبيعة التغيُّر السريع والمتواتر للاستراتيجية موضوع الدراسة.

قد الاستراتيجية الأميركية حظيت بالاهتمام بكل تفرعاتها، إلا أنَّ صفة التغيُّر والتبدُّل والتجديد فيها، وسرعة تفاعل المتغيرات داخلها وكثرة متغيراتها وتأثيرها المباشر في المنطقة العربية عموماً، والعراق خصوصاً، يدفع الباحثين دوماً إلى دراسة مستجدات هذه الاستراتيجية، لمواكبة تطوراتها ودرسها وتحليلها، بما يغني الجهد الأكاديمي أولاً، والحقل المعرفي ثانياً. ولعلَّ هذه الدراسة، بانقسامها إلى جانب نظري وآخر تطبيقي، إنّما انطوت على هدفين أساسين:

الأول: القسم النظري، وانصرف إلى ما يمكن أن يُسمّى النظرية العامة، بمعنى تحديد المنطلقات الفكرية التي صاغت هذه الاستراتيجية، وكوّنت وكاملت منطلقاتها الأيديولوجية، ومن ثم الأسس التي تطورت بها الاستراتيجية الأميركية، عبر معالجة الشواهد والمتغيرات التي تضمنتها الاستراتيجية، وتحديد أهدافها وإمكانياتها وآليات عملها.

الثاني: القسم التطبيقي، وأريدَ به متابعة ما هو نظري في المجال التطبيقي له، حتى لا تقتصر الدراسة على البعد النظري، ومن ثم درس الجانب التطبيقي، نشأته ومنحى تطوُّره ومتابعة المتغيرات المرافقة له، وتحديدها ودرسها وصولاً إلى الأهداف التي تحرك الاستراتيجية الأميركية، ومن ثم طبيعة المشاهد المستقبلية التي ستحكم تطبيق استراتيجية التوظيف الأميركي للديموقراطية.

في الفصل الرابع من الأطروحة، جرى بحث توظيف الديموقراطية في الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة، عبر درس نماذج تطبيقية، بدءاً بدرس مشروع الشرق الأوسط الكبير والإحاطة بمتغيراته المؤثرة ومشروع العراق في التحول الديموقراطي، فيما دُرس مستقبل استراتيجية التوظيف الأميركي للديموقراطية دراسة استشرافية، التي تحددت بثلاثة مشاهد مستقبلية. ولتحقيق هدف الدراسة انطلقت من فرضية مفادها أنَّ «لفكرة الديموقراطية تأثيراً كبيراً في الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة الأميركية»، وهذه قناعة عامة تُحاول معالجة شروط إجراء الدراسة هذه

ومستلزماته، ومهدت للتأكد من جملة الفروض التي تنطوي عليها الأطروحة، والتي تكاملت بمجملها في فرضية يحاول البحث إثباتها وهي التالية:

«إنَّ الديموقراطية كفكرة لها مكانة الأولوية في التفكير الاستراتيجي الأميركي، بوصفها هدفاً ووسيلة في الوقت عينه، تستخدمها الولايات المتحدة لتحصيل المكاسب، فتجلّى ذلك في توظيف فكرة الديموقراطية في استراتيجية الولايات المتحدة الشاملة، عبر الدعوة إلى ترويجها وتطبيقها-بعدّها هدفاً استراتيجياً، واستثمار مخرجاتها بما يتلاءم ومصالح الولايات المتحدة الأميركية، كوسيلة لتحقيق الأهداف».

إنَّ المحصلة النهائية لطبيعة الاستراتيجية الأميركية في توظيف فكرة الديموقراطية، اتسع تحرُّكها وأخذت الصيغ والأساليب تتفاوت من حيث مضمونها وأسلوب إخراجها وتنفيذها. وفي التحليل الأخير، أصبح لها مردودات وانعكاسات كبيرة على العالم، إذ إنَّها تتضمن تحفيزاً لإدخال العالم ضمن حلقات الصراع الداخلي والخارجي، وما ينطوي عليه ذلك من محاولات تشتيت ثقافات العالم وما يرتبط بها من تقاليد.

بات للديموقراطية كفكرة وتطبيق مكانة وأولوية في التفكير الاستراتيجي الأميركي بوصفها هدفاً ووسيلة في الوقت عينه، تستخدمها الولايات المتحدة لتحقيق أهداف:

- نشر أيديولوجيا الرأسمالية والأيديولوجيات الغربية عالمياً، عبر الدعوة إلى نشر الديموقراطية وفق الأنموذج الغربي عموماً، والأميركي خصوصاً.
- استمرار القيادة الأميركية العالمية وضمان ديمومتها في قمة الهرمية الدولية.
- الولايات المتحدة ودول العالم الديموقراطية الرأسمالية.
- تحصيل المكاسب وحماية مصالح أميركا ومصالح حلفائها.
- خلق الحلفاء والديموقراطيات الصديقة للولايات المتحدة في مختلف أقاليم العالم وخصوصاً الأقاليم الحيوية منها.

كراسة استراتيجية: ميناء مبارك الكويتي وتأثيره على الاقتصاد العراقي

المؤلف: د. جواد كاظم البكري – د. قاسم عبيد الجنابي
الناشر: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية - بغداد 2011

تفجرت مشكلة ميناء مبارك الكويتي وطفت على سطح الاحداث بقوة، في زمن محسوب ومخطط له مثلما جرى ذلك، عندما خططت الكويت لإقامته في مدخل الممر المائي المؤدي إلى الموانئ العراقية، وهذا المنفذ هو الوحيد للعراق في إطلالته على الخليج، في حين هناك شواطئ كويتية تتجاوز 470 كلم مربعاً، لم يُختَر أيّ منها.

والسؤال الحري بأن يُطرح، لمصلحة من تتصرف الكويت هكذا؟ ولماذا؟ وما الطبخة التي يهيأ لها من خلال ذلك الميناء؟

ويذهب الباحثان في هذه الكراسة إلى تشريح موضوعة إدارة الأزمة من كلا الجانبين الكويت والعراق، وما ثبت، أنَّ ادارة العلاقات الخارجية سواء على المستوى التنفيذي أو التشريعي، كانت إما متماهية في ذلك (وزارة الخارجية)، أو خجلى (اللجنة البرلمانية). ومردّ ذلك إلى أن الخارجية العراقية سجلت سلسلة فشل في إدارة ملفات العلاقات الخارجية، بدءاً من الخروج من البند السابع، تبعاً لاتفاقية سحب القوات الأميركية واتفاقية الإطار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأميركية، وانتهاء بفصل أزمة ميناء مبارك. ومردّ ذلك كله إلى الحالة العراقية، في أولوية المصالح الحزبية والفئوية والمناطقية على ما سواها.

وحتى الخيارات العراقية المتاحة الآن هي قادرة على أن تحفظ للعراق مصالحة، لو جرى استُخدمت، فميناء مبارك في مرتكزه الأساس قائم على الاستفادة من العراق وتجارته، ومن خلال إمرار سكة حديد من الميناء وعبر الأراضي العراقية إلى الموانئ السورية، سواء في الحالة الحالية أم من خلال إقليم الأنبار، ولذلك جرى تفجير أطروحة هذا الإقليم كوسيلة ضغط على الحكومة. ناهيك بأنَّ هذا المشروع أُنجِزَ برعاية أميركية – بريطانية – سعودية.

الكتاب: الأمم المتحدة والتضحية بالأمن الإنساني في العراق

المؤلف: د عبد علي كاظم المعموري – بسمة ماجد المسعودي
الناشر: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية. بغداد – بيروت 2011

وضع الباحثان في صفحات الكتاب الأولى سؤالاً مركزياً، هل يتسق دور الأمم المتحدة في العراق للسنوات ما بين 1990 و2008 مع واجباتها الموصوفة في الشرعة الدولية، أم أضحت دائرة من دوائر الإدارة الأميركية؟

ولماذا هذا الدور الذي يتراوح ما بين المشاركة في القرارات، والتعامي المفرط، في ما يخص الأمن الإنساني للشعب العراقي؟

وهذه المنظمة التي أريدَ لها أن تكون مفصلاً مهماً في إشاعة الأمن والاستقرار العالمي، تتخلى عن دورها المحدد في الوقت المحدد، ولا تتخذ أيَّ قرارات في موضوعات تنتهك فيها السيادة لدولة عضو في الأمم المتحدة، بل إنَّها ضحّت عملياً من خلال سلسلة التراخي في أدوارها المطلوبة عن فرصة بقاء الشعب العراقي، إزاء ما شهدته حالته سواء بالحصار الاقتصادي أم تحت ضغط القوة العسكرية الأميركية الفائضة التي استخدمتها لتدميره.

ويذهب الباحثان إلى أنَّ هذه المنظمة تعمدت حتى في ظل شرعنتها المعيبة للاحتلال، التضحية بحق العراقيين في مقاومة الاحتلال الأميركي–البريطاني، وهو حق سبق أن كفلته المواثيق الدولية.

ما يمكن قوله في تقويم لدور الأمم المتحدة بدأ منذ عام 1990 (احتلال الكويت) إلى الآن، إنَّها كانت مترهلة في أدائها. وحتى الآن، لا يوجد دور كبير للأمم المتحدة في العراق، سوى الحرص على تمويل رواتب موظفيها في أنشطه هامشية، لا يشعر أو يتحسس بها أيّ عراقي، وإذا ما جرى استطلاع بين العراقيين بشأن هذا الدور فإنَّه سيكون كفيلاً بإدانة هذا التماهي والضعف والانحياز.

فشلت الأمم المتحدة في تثبيت دورها المحدَّد في الميثاق، تحت ضغط الولايات المتحدة الأميركية وحليفاتها، وفي المعطى الأخير، أنَّها تعمدت بقصد أو من دون قصد التضحية بالشعب العراقي وتاريخه ومستقبله ووحدته، تحت عصف القوة الأميركية ومستويات الفساد الذي ينخر مؤسسات هذه المنظمة الدولية بما فيه فساد أمينها العام السابق كوفي عنان، الذي قايض موضوعة إقالته بسبب فساد منظمته في برنامج النفط والغذاء مقابل السكوت وتمرير مشروع أميركا في احتلال العراق وتدميره.

الكتاب: النفط والاحتلال في العراق

المؤلف: د. عبد علي كاظم المعموري – د. مالك متعب الجميلي
الناشر: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية. بغداد – بيروت 2011

لعل أكثر الدوافع الإضافية إلى احتلال أميركا للعراق بعد أمن إسرائيل، كان النفط، هذا الذي في حقيقته نعمة حبانا الله بها، تحولت إلى نقمة بامتياز، مرّة عندما استهرت النُظُم

السياسية بتخصيص العائد منها (ريع النفط)، ومرة أخرى لأنه صار وبالاً علينا نحن في العراق، عندما تدافع الكل في الداخل والخارج، للسيطرة عليه بعد الاحتلال.

يعود قرار استرجاع النفط إلى حظيرة الشركات النفطية الأميركية والغربية، منذ قرارات التأميم واستخدام النفط على خلفية حرب تشرين مع الكيان الصهيوني، لذلك عمدت أميركا إلى تأليف لجان للقطاعات الاقتصادية العراقية قبل الاحتلال بأكثر من سنة، مهمتها الأساس هي إعادة هذا القطاع إلى شركات النفط، سواء أحصل هذا بطريقة المشاركة أم الامتيازات أم... إلخ.

من هنا بدأت حكاية تسليم النفط العراقي للشركات، ولهذا جاءت جولات التراخيص لتسلم الشركات ما نسبته 80 بالمئة من النفط، فيما سُلّم الغاز بنسبة 100 بالمئة، والغريب في الأمر أنَّ دوافع استدعاء الشركات هي دوافع واهنة في الكثير من مفاصلها، من مثل، لماذا يراد للعراق إنتاج 10 ملايين برميل يومياً، وهل حصة العراق في الأوبك يمكن أن تُرفع من 3,140 ملايين برميل يومياً إلى 10 ملايين برميل يومياً في غضون خمس أو سبع سنوات. وإذا ما رفضت دول الأوبك ذلك، فإنَّ الخيار إزاء العراق هو إما تجاوز حصته، أو إنتاج الكمية المراد له إنتاجها وبالتالي ستغرق السوق النفطية وتنخفض أسعار النفط، أو تُفَكَّك منظمة أوبك، وكلا الخيارين يُعَدُّ هدفاً وربحاً لأميركا والدول الأوروبية وخسارة لدول النفط.

كما أنَّ العراق لا يمتلك بنى تحتية (أنابيب – موانئ – موارد بشرية) لهذه المستويات من الإنتاج، والسؤال لمصلحة من يجري هذا؟ ناهيك بأنَّ القوانين والعقود التي أُبرمَت لم يُطّلع عليها ولم تُنشر للرأي العام، وحتى البرلمان العراقي لا يعرف عنها شيئاً، في حين أنَّ الكثير من الفقرات الواردة في العقود والاتفاقيات غير محددة وتقبل أكثر من تفسير، ما يُسهّل على الشركات التفلُّت منها. وحتى التحكيم الدولي في ضوء ما هو مكتوب من نصوص لن ينصف العراق.

كل هذه التساؤلات والاتفاقيات والعقود، التي تبدو من دون إجابات ستمثّل معاناة حقيقية للعراقيين وحكوماتهم المستقبلية، وقد حاول الكتاب أن يسبر غور كل الجهود التي بذلها الأميركيون والبريطانيون، من أجل ضمان ذلك، وهو ما دفع هاتين الدولتين إلى التدخُّل بقوة في تسمية إدارة الملف النفطي.

كراسة استراتيجية: السيادة والحصانة: أزمة الجنود والمتعاقدين الأميركان في العراق

المؤلف: د حكمت شبر

الناشر: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية – بغداد – بيروت 2011

نشغل الرأي المحلي والإقليمي بموضوعة الانسحاب الأميركي من العراق، وفق تعهد الرئيس الأميركي

الحالي إبان الانتخابات الأميركية السابقة، لأن الولايات المتحدة الأميركية من أكثر دول العالم تهرباً من القوانين الدولية، مرة في تحديها أو رفضها تطبيق تلك القرارات أو ادعاء أنَّها لم توقّع هذه الاتفاقيات الدولية، أو من خلال التحايل أو الإجبار، وهو ما جرى في العراق فعلاً، فقد أجبِرت الحكومة العراقية على تضمين اتفاقية الانسحاب (صوفا) تنازُل العراق عن المطالبة بأيّ تعويضات من جراء الاحتلال، لإدراك الادارة الأميركية، أن هذا الباب، إذا فُتح، فلن ينغلق إلا بعد عقود من الزمن، وبحجم تعويضات تتجاوز التريليون دولار.

إنَّ موروث الاحتلال الأميركي والموقف الشعبي من الجنود الأميركيين، تبعاً للذاكرة العراقية المختزنة بصوَر شتى من السادية والهمجية والعنف غير المبرّر، والأمراض النفسية التي يحملها هؤلاء الجنود، إلى جانب سلوكيات المرتزقة في الشركات الأمنية الخاصة التي استقدمها الاحتلال، لا توفر أيَّ مساحة لدى الرأي العام لقبول الجنود الأميركيين.

لهذا لا توفر القوانين الدولية قاعدة حقيقية لحصول الأعداد المفترضة من الجنود والمدربين، الذين تريد الولايات المتحدة الأميركية إضافتهم كدبلوماسيين، إذ لم يحمل العرف الدبلوماسي ولا الاتفاقيات الدولية، أن يتجاوز عدد دبلوماسيي دولة ما 7000 شخص، كون كل العلاقات الدولية خاضعة لمعيار المعاملة بالمثل. أو أنَّها تعد سابقة خطيرة في الميدان الدبلوماسي والعلاقات الدولية، وتكون هذه السفارة بديلاً من الاحتلال. وفعلاً ما هو مخطط للسفارة الأميركية في بغداد يتجاوز مهامها الحصرية، إلى أنَّها عبارة عن إدارة أميركية متقدمة لإدارة شؤون منطقة الشرق الأوسط، فهي مصممة لأن تكون وزارة خارجية أو البنتاغون أو الCIA.

لم يكن جديداً ما تحاول أميركا بناءه من أجل التهرب من الالتزام بالقوانين الدولية، بغية إطلاق يد جنودها ومرتزقتها في العراق؛ فتاريخياً حدث هذا تحت قوة التفاوض وموازين القوة، وهو ما جرى في العراق في العهد الملكي، وفي بلدان عربية عدة منها تونس، مصر، ليبيا، السعودية. وتُعَدُّ هذه الاتفاقيات من وجهة نظر المتخصصين في القانون الدولي، اتفاقيات غير مشروعة، وتتعارض مع القواعد الآمرة في القانون الدولي، ما يعدّها باطلة وغير معترف بها، ولهذا تحاول الولايات المتحدة الأميركية في كل تعاملها مع العراق، انتقاص سيادته وفرض الحصانة لموظفيها وجنودها قسراً، بصورة مشروعة أم غير مشروعة، مباشرة أو عن طريق الالتفاف والخداع والتلاعب بالنصوص.

الكتاب: الربيع العربي إلى أين؟

المؤلف: د. عبد الإله بلقزيز

الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت 2011.

جاء في تعريف هذا الكتاب ما يلي:

فاجأت الثوراتُ العربيةُ المعرفةَ المعهودة، أو السائدة في مناخات عربية مارست القطيعة مع الديموقراطية، لعقود طويلة، وبفعل هذه الثورات، أصبحنا نعلم أنَّ الممكن كان كاماً في الواقع، ولم نره، وغدونا نعلم أنَّ مَنْ سَمّيناهم، بِحَرَفِيَّة عالية، «فاعلين» ليسوا هم من فعّلوا هذا الممكن. مَنْ فعّلوه «ناس عاديون» كانوا، في بحوثنا، كائنات هلامية، نملأ بها جداول إحصاءاتنا.

ما سُمّي مفاجأة هو تلقائية الممكن، يخرج من «مستحيلات» الخطاب، إنَّه الخطاب الذي استبطن «خروج العرب من التاريخ» واستبطن صورة العربي الذي لا يثور! لم تعطّل الإمكانَ فيه سلطةُ القمع، بقدر ما عطّله عجز معرفته بالصيرورات.

وبعد، يبقى التساؤل عن علاقة معرفتنا بثورة جارية، لا نعرف خواتيمها. لا مجال لجوانب أخرى كثيرة: مثلاً، مواجهة ممكناتِ الثورة بمستحيلات التدبير والتسيير، وهذا يظهر، أوضح ما يظهر، عندما يُطرح المطلب الاجتماعي لأنه الأكثر إفرازاً للمصالح والمتناقضات. يظهر عندما يصطدم الثوري بالشرعية التي أنتجها: هو ينتج سلطةً عليها أنَّ تُقنع، أولاً، بأنها سلطة. عندئذٍ تكون العودة إلى سؤال قديم: تغيير من الداخل أم ثورة جديدة؟

الكتاب: حق عودة اللاجئين الفلسطينيين: بين حل الدولتين ويهودية الدولة

المؤلفة: د. ناديا سعد الدين

الناشر: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت 2011.

تحاول الدكتورة ناديا سعد الدين في هذا الكتاب البحث في مدى إمكان تطبيق حق عودة اللاجئين الفلسطينيين في إطار ما يُعرف بـ«حل الدولتين»، وفي ظل الاشتراط الإسرائيلي تضمين أيّ اتفاق فلسطيني– إسرائيلي اعترافاً فلسطينياً بـ«يهودية دولة إسرائيل».

يبحث الكتاب بدايةً آفاق تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين في إطار «حل الدولتين»، من خلال مناقشة مجموعة من التساؤلات والإشكاليات المرتبطة بمصير قضية اللاجئين في إطار هذا الحل، مشيراً إلى مدى خطورته من ناحية إسقاط حق العودة. كما أنّه يربط بين «حل الدولتين» و«يهودية إسرائيل» من حيث الإرهاصات والتبعات؛ باعتبارها صيغاً إشكالية بديلة لـ«الوضع النهائي»، تتناقض بنيوياً مع حق العودة، وتختزل الحقوق الفلسطينية المشروعة، وتضفي المشروعية التاريخية والدينية والقانونية المزعومة على الكيان الإسرائيلي.

كذلك يقدم الكتاب تحليلاً لبنية «إسرائيل»، وللأفكار المكوّنة للأيديولوجيا الصهيونية السائدة، والمتناقضة مع مشروع التسوية السلمية، مقابل سطوة التيارات اليمينية والدينية المتطرفة، ويدرس الهدف من اشتراط الاعتراف الفلسطيني بـ«يهودية إسرائيل» وتوقيته ومحاذيره، بوصفه اعترافاً يلغي حق عودة اللاجئين وحقوق الفلسطينيين في فلسطين المحتلة سنة 1948. وهو يحاول أيضاً، علمياً، فهم الداخل الإسرائيلي، والخريطة السياسية القائمة، والموقف من قيام الدولة الفلسطينية، ومن الحقوق الوطنية الفلسطينية.

الكتاب: أيام التحرير

المؤلف: إبراهيم عبد المجيد

الناشر: مؤسسة أخبار اليوم – القاهرة 2011.

المؤلف من الروائيين المصريين الكبار، وفي هذا الكتاب السياسي ذي الأسلوب الأدبي، يسجل يوميات الثورة المصرية حتى لحظة إطاحة الرئيس حسني مبارك في الحادي عشر من شباط/فبراير 2011.

يضمّ الكتاب اثني عشر فصلاً، يعرض فيها المؤلف مشاهداته وتفاعله مع المتظاهرين خلال مشاركته في أحداث الثورة المصرية منذ اندلاعها حتى انتصارها ورصده إياه، ويبدأ الكتاب بفصل عن الطريق إلى 25 كانون الثاني/يناير2011، ويرصد فيه الكاتب تجربة المصريين مع الاحتجاجات منذ 18 كانون الثاني/يناير 1977، وكيف وصلت الحال واندفع الشعب المصري إلى ثورته. ثم ينتقل عبد المجيد عبر فصول الكتاب إلى تتابع أحداث الثورة، مسجلاً نقاشات الثائرين في ميدان التحرير والانفعالات التي رافقت المفاصل الأساسية في الثورة المصرية. والكتاب عموماً يوثق الثورة منذ مقدمتها الأولى ويتناول أدوار الفاعلين فيها، مستعيناً بشهادات حية تمثّل نبض الكتاب. ◀

الكتاب: الإسلامية التونسية

المؤلف: مجموعة من الباحثين

الناشر: مركز المسبار للدراسات والبحوث – دبي 2010

تنبع أهمية هذا الكتاب، من أنه يرسم خارطة للحركات والاتجاهات الإسلامية في تونس، وهي التي تقدمت إلى واجهة الحدث بعد الثورة الشعبية التي أطاحت الرئيس زين العابدين بن علي في الرابع عشر من كانون الثاني/يناير من العام 2011.

وإذ سبق صدور الكتاب الثورة التونسية، فلا يتغير في الأمر شيء، فالدراسات المعمّقة التي يتضمّنها الكتاب، لا تترك جانباً من جوانب سيرة الإسلاميين التونسيين إلّا وتناولته، إنْ لجهة ظروف نشأة كل فصيل منهم، أو لجهة تفرّعاتهم وتحوّلاتهم، نشأةً وواقعاً ومساراً، أو نقداً واستشرافاً لمستقبلهم.

ويتطرق الكتاب إلى ظروف نشأة حركة النهضة بزعامة راشد الغنوشي، وإليها تعود جذور نشوء الحركة الإسلامية الحديثة في تونس أوائل عقد السبعينيات من القرن المنصرم. وفي حين كانت البورقيبية آنذاك في ذروتها التغريبية التحديثية، بحيث لم يأخذ الظنّ أحداً إلى احتمال بروز «حالة إسلامية في تونس بفعل القبضة البورقيبية»، إلّا أنّ موسى وُلِد في قصر فرعون، ذلك أنّ مجموعة من طلبة الجامعات، راحت تلتقي في المساجد بقيادة راشد الغنوشي، وتدعو إلى العودة إلى الإسلام، مُطلقةً على نفسها اسم «الجماعة الإسلامية»، ذات التأثّر المباشر بالمنظومة الفكرية لجماعة الإخوان المسلمين.

ذاك هو الفصيل الأول من الإسلاميين التونسيين، الذي رفدته الثورة الإسلامية الإيرانية بروح معنوية عالية، غير أنّ التحوُّل الثاني الذي شهده هذا الفصيل، بدأ بتغيير اسمه إلى حركة «الاتجاه الإسلامي» في أوائل الثمانينيات، ثم إلى حركة «النهضة» لاحقاً.

ومنذ ظهورها الرسمي في الواقع السياسي والاجتماعي التونسي، رفضت حركة «النهضة» حصر تمثيلها للإسلام أو اعتبار نفسها ناطقة باسمه، لكنّها دافعت عن حقّها في أن تمتلك تصوُّرها الخاص عن الدين، واعتمدت «النهضة» برنامجاً عملياً نهض على مجموعة من العناوين أهمها: إعادة الحياة إلى المسجد، ودعم التعريب،

ورفض العنف، ومكافحة العلمانية، وانتشال الفرد المسلم من الانهزامية الحضارية حيال الغرب، واعتماد الشورى أسلوباً للحسم في مجالات الثقافة والسياسة.

وإذ تلقّت حركة «النهضة» ضربة قوية في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، ما أسفر عن تفكُّك قواعدها الشعبية وهجرة العديد من قادتها إلى الخارج وبروز اتجاهات عدّة داخلها، إلّا أنّ السنوات القليلة الماضية التي سبقت سقوط زين العابدين بن علي، شهدت ظهور تيار قويّ داخل حركة «النهضة» يدعو إلى المصالحة الوطنية وطيّ صفحة الماضي. كما أنّ جناحاً من «النهضة» استأنف نشاطه في الداخل التونسي، تحت ظلال المسمّى نفسه على الرغم من سريان القرار الرسمي بحظر نشاط حركة «النهضة».

الفصيل الثاني الأكثر اتساعاً في الوسط الإسلامي التونسي، يتمثّل بالتيار السلفي، وهو آخذ بالانتشار منذ أحداث 11 أيلول/سبتمبر من العام 2001، وإذ يصعب تقدير حجم هذا التيار المعروف بالسلفية الجديدة، فإنّ حربيْ أفغانستان والعراق زادتا من فاعليته وشعبيته.

والسلفية الجديدة في تونس ليس لها هيكلٌ أو إطارٌ واحدٌ، بل لكلّ شيخ أو داعية جماعته، ومهمّة هؤلاء تتراوح بين الدعوة إلى «تنقية» الدين من البدع، والدعوة إلى نصرة الجماعات المقاتلة في العراق.

بعد التيار السلفي تأتي جماعة التبليغ والدعوة ذات المنشأ الآتي من الهند، ولهذه الجماعة أنصار كثيرون في تونس، كما أنّ أحد قادة التنظيم الدولي لجماعة التبليغ والدعوة من أصول تونسية.

ويعود تاريخ انتشار جماعة التبليغ والدعوة في تونس، إلى أوائل السبعينيات، وهي تعمل على قاعدة «إسلام بلا سياسة» ومعظم أنصارها من الفئات المتوسطة التعليم، وتتشعّب عناوين دعوتها بين الحثّ على إقامة الصلاة والذكر، وتبادل المحبة بين أفرادها ومريديها. ومع ذلك، فإنّ نظام زين العابدين، كان رماها بالحظر، ومنعها من العمل في المساجد منذ اصطدام النظام المذكور مع حركة «النهضة « في أواخر ثمانينات القرن الماضي.

وإلى جانب الأطر السالفة الذكر، يأتي حزب التحرير الإسلامي، ويمكن تحديد العام 1973 كبداية لتكوُّن خلاياه الأولى في تونس. وقد نجح الحزب في استقطاب العديد من العسكريين التونسيين، وحوكمَ أعضاؤه في مراحل مختلفة. ففي الأعوام 1983 و1986 و1990، وبحسب المصادر الأمنية التونسية، حوكم 228 متهماً وفي العام 2006 حوكم ثمانية من أعضاء حزب التحرير في المحاكم التونسية.

وإذ يبقى صعباً تحديد الحجم الشعبي لحزب التحرير في تونس لأنّه كان محظوراً في عهد النظام السابق، فإنَّ الواقع التونسي قبل منعطف 14 كانون الثاني/يناير، كان يشي بنشاطية سرّية للحزب، وكذلك بإصرار على العمل تحت الأرض.

وفي قائمة الحركات الإسلامية التونسية التي يتناولها هذا الكتاب، يأتي الحديث عن «حالة شيعية» وهي منقسمة إلى قسمين: القسم الأول يمثّله الشيخ التيجاني السماوي، والثاني يقوده عماد الحمروني من خلال «جمعية آل البيت الثقافية». وفي حين يدعو تيار التيجاني السماوي إلى عدم التدخُّل في شؤون الحكم التونسي، يدعو تيار الحمروني إلى الإصلاح السياسي والتوزيع العادل للثروة والعمل ضمن المؤسسات الدستورية.

في الكتاب، يقدم صلاح الجورشي في دراسته «المشهد الإسلامي في تونس» معالم هذا المشهد، وأهم قواه، متسائلاً في البداية عن السياق التونسي لنشأته وصعوده، كما قدم فاضل البلدي أحد مؤسسي حركة «الاتجاه الإسلامي» سابقاً، «النهضة «حالياً، قراءة نقدية كان شاهداً عليها، بل أحد صناع قرارها، فقد تولى الكاتب مسؤولية الحركة أثناء سجن زعيمها راشد الغنوشي في أواخر الثمانينيات، وكان عضواً فيها حتى استقالته في أوائل التسعينيات، ما يجعل دراسته أشبه بمرآة للنقد الذاتي داخل الحركة، لشاهد ملتحم بالأحداث، فهو لم يتحيز للحركة كما لم يقف ضدها، لكنه رصد تطورها.

ويكتب المفكر أحميدة النيفر دراسة يعصر فيها ذاكرته، مطلقاً شهادته عن سنوات تأسيس الحركة الإسلامية التونسية، التي كان شريكا فاعلاً فيها، ومنظّراً وفاعلاً داخلها عبر رئاسته تحرير مجلة «المعرفة»، التي كانت تعبّر عن الإسلاميين آنذاك، أما الباحث المغربي عبد الحكيم أبو اللوز، فكتب دراسته عن علاقة الإسلاميين في تونس بالسلطة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، فيما يرى العجمي الوريمي في دراسته أنَّ العلاقة بين الإسلاميين والسلطة التونسية السابقة مثّلت عقدة الحياة السياسية في تونس.

أما دراسة مصدق الجليدي «الإسلاميون التقدميون طلائع التنوير الإسلامي في تونس»، فتكشف وتقرأ أحد أهم تيارات المراجعة في فضاء الحركات الإسلامية العربية، وهو تيار الإسلاميين التقدميين، وهم مجموعة من المتنورين الذين مارسوا النقد من داخل الحركة الإسلامية، ثم تركوها وانفصلوا عنها. وتتراوح مرجعيات هذا التيار بين الماركسي رفعت السعيد وعلي شريعتي وآية الله طالقاني، ويقدم عبد التواب عبد الله دراسة بعنوان «راشد الغنوشي سيرة شخصية وقراءة فكرية»، عارضاً سيرة الشيخ راشد الغنوشي.

أما دراسة أعليه علاني فجاءت بعنوان «الحركة الإسلامية التونسية: البحث عن الذات»، وفيها أنَّ «الجماعة الإسلامية»، وهي أولى مظاهر الحركة الإسلامية في تونس، التي تأسست في مطلع سبعينيات القرن الماضي، لم تكن عملاً مُسقَطاً غريباً عن تاريخية البلاد وصيرورتها الاجتماعية والمؤسساتية، وكانت الحركة في الوقت ذاته مواكبةً ثقافية للتساؤل الحضاري، الذي كان يخترق البلاد العربية

الإسلامية، عن مفاهيم الأصالة، والذات، والهوية، وكيفية استيعابها، من أجل بناء شخصية معاصرة. وتبقى أخيراً إشارةٌ، مضمونها أنّ هذا العرض لقائمة الحركات الإسلامية في تونس، لا يلغي جوانب من الكتاب فائقة الأهمية.

الكتاب: المواطنة والهوية الوطنية

المؤلف: مجموعة باحثين

الناشر: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ودار بيسان للنشر والتوزيع.

بغداد-بيروت 2011

أكثر شيء ناله الهدر والتدمير في زمن الاحتلال الأميركي للعراق هو المواطنة، التي أضحت آخر الموضوعات في الأجندة العراقية سواء على النطاق السياسي، طبقة سياسية – أحزاب سياسية – حكومة – برلمان، أو حتى على مستوى المثقفين والأكاديميين، فلم تعد لها تلك الجاذبية في عالم الاحتلال وصرعة الفساد المالي والإداري؛ فالشغل الشاغل الآن، هو البحث الحثيث عن مصادر الثراء، ومعظم المعارك السياسية تُحَلّ على مائدة تقاسم المغانم، ولم نلحظ يوماً اهتماماً يُذكر لموضوعة سحق المواطنة كانتماء وشعور وإحساس، حقوق وواجبات.

فالتشظي هو الذي أصاب كل تلك المفردات، التي كانت سمة مميزة للعراقيين يفتقرون فيها عن كل شعوب المنطقة، فالمتراكم مع الاحتلال قوّض احتمال الركون إلى الهوية الوطنية العراقية، وجعل الكل يبحثون عن ملاذاتهم الخاصة، لهذا تشظت الهوية إلى هويات فرعية، وهو ما يهيئ الأرضية المناسبة لاحتمال تشظي العراق.

هذا الكتاب هو مجموعة أبحاث قُدمت إلى مؤتمر مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بشأن المواطَنة والهوية الوطنية في بلد محتل، وأجمع الباحثون على أنَّ هناك تهتكاً وإضعافاً مبرمجاً ومخططاً له للمواطَنة والهوية الوطنية في العراق، وهو جزء من أجندات دولية وإقليمية وبعضها عربية مع الأسف، بارك كل هذا الاحتلال عندما شرعن عملياً ذلك من خلال منظومة الحكم التي روج لها في عهد الحاكم الأميركي بول بريمر.

يصل الكتاب في خواتيمه، إلى مطالبة كل الجهات المعنية بالالتفات حقيقةً إلى هذه الموضوعات، لكونها تُعَدُّ مسنداً ومرتكزاً لإعادة بناء عراق قوي موحَّد وفاعل في محيطه الإقليمي، عبر إقناع المواطن بالمقابل للواجبات المفروضة عليه، في أن تكون

المواطنة حاملة لماهية الحقوق المطلوب توافرها للمواطن، هذه العلاقة مغيّبة سواء في النظام السابق أم في ظل النظام الجديد.

الكتاب: العقل والحضارة
المؤلف: أحمد بشيري
الناشر: دار ثالة – الجزائر 2011.

ما الذي يجمع بين الثورات العربية الجارية في القرن الحادي والعشرين، وابن سينا وابن رشد وابن خلدون وابن عربي؟
هذا السؤال يمثّل خلاصة هذا الكتاب، الذي يسلط فيه المؤلف الضوء على أفكار وحياة عدد من الشخصيات والأعلام، التي ساهمت في بناء الحضارة العربية، فيتطرق إلى بعض النظريات التي جاء بها هؤلاء الفلاسفة والعلماء، وهي نماذج تبين الصراع المرير الذي كان بين أهل العقل والتفكير وأهل الانغلاق، الذين كانوا يدافعون عن السلطة الاستبدادية آنذاك، من أجل تقاسم الريع والمنافع المادية والمواقع القيادية.
ويقول الباحث في مقدمته «إنَّ السياسة العقلانية هي التي جعلت الأمة العربية الإسلامية قوة حضارية، قوة روحية وقوة مادية بسطت نفوذها السياسي على القارات الثلاث، آسيا، أفريقيا، وأوروبا، وهذه العقول الأربعة – ابن سينا، ابن رشد، ابن خلدون، ابن عربي، كانت لها مقامات تقديرية من حيث المكانة العلمية، ومن حيث التأثير المباشر في بنية العقل البشري، كل بحسب اختصاصه المعرفي وإنتاجه العلمي». ◆